أكراد تركيا

دار ئـاراس للطبـاعة والنشر



السلسلة الثقـافيـة

*

صاحب الإمتياز: شوكت شيخ يزدين
رئيس التحرير: بدران أحمد حبيب

***

العنوان: دار ئـاراس للطبـاعة والنشر – شارع گولان – أربيل – كُردستـان العراق

أكراد تركيا

د. إبراهيم الداقوقي

اسم الكتاب: أكراد تركيا
تأليف: د. إبراهيم الداقوقي
من منشورات ئاراس، رقم: ٧٥٨
التنضيد: كاروان نادر + كردستان كيفي + هوشنگ حمد أمين
التنقيح: أُميد احمد البناء
الإخراج الفني: سَنگر عبدالقادر
الغلاف: مريم موتّقيان
الطبعة الثانية ٢٠٠٨
رقم الإيداع في المديرية العامة للمكتبات العامة في إقليم كردستان بأربيل: ١٥٥٦ /٢٠٠٨

الإهـداء

في حياتي إمرأة،
كانت كالسنديانة السامقة،
رأسها في الأعالي كبرياءً وحشمة و وقار،
وجذرها في أديم هذه الأرض الطيبة.
تتسلق حولها نباتات الدنيا...
تحمل زهرا وتفوح أريجا.
وتبني الطيور فيها أعشاشها،
لأن أغصانها توفر لها الدفء والحنان.
فتغني بلغات العالم، أناشيد الحب والسلام.
هل عرفتم من هي تلك السنديانة الرائعة؟
إنها المرأة التي كانت معي في صحوتي وجنوني.
وسكنت سويداء القلب،بعدما علمتني حب البشر.
إنها حبيبتي، شقيقتي، أبي وأخي،
إنها والدتي.
وإني لأقبل جبينها النبيل،
لأقدم إليها جزءا من كفاح شعبها،
شعبي، شعبنا في دروب الحرية والنضال،
هدية حب ووفاء،
عرفانا بجميل العطاء والتضحية.

إبراهيم

بغداد/١٤/٩/١٩٩٢

المقدمة

كنت –منذ الصغر– معجباً بشجاعة وصدق ووفاء إخواننا الأكراد وبهندامهم النظيف المتمين، لا سيما عندما كانوا يأتون إلى حانوت أبي ليتبضعوا حاجياتهم منه. بل كان بعض الإقطاعيين من زعماء القبائل الكاكائية و الداوودية و الطالبية القاطنين في القرى المنثورة حول قصبة داقوق، يزورون أبي (حمه بقال) ويتسوقون منه ما يحتاجون إليه بالنسيئة، كما كان بعض أولئك الزعماء يقضون ليلة السبت في دارنا لكي تتاح لهم فرصة مراجعة دوائر الدولة منذ الصباح الباكر في قضاء داقوق، فكنت أسترق السمع إلى أحاديثهم مع أبي وأستمتع بمجالسهم وسهراتهم وأنا لا أزال في المرحلة الإبتدائية من سني دراستي الأولى.

غير أن هذا الإنطباع الجميل قد تبدد عندما قام أحد الإقطاعيين الأشرار بإغتيال جارنا الفلاح الشجاع (شهاب) في مدينتي وإلقاء جثته بالنهر في وضح النهار وسكوت المسؤولين الرسميين عام ١٩٤٦ عن هذه الجريمة البشعة.

فإذا كانت هذه الحادثة النكراء قد أحدثت شرخا في وجداني، وألهبت في نفسي ثورة محتدمة ضد الإقطاع والإستبداد والطغيان، فقد كنت أرى في أولئك الأكراد البسطاء في مدينتي وأطرافها ضحايا ذلك الطغيان وقرابين الاستبداد فتعاطفت مع وطموحاتهم و تطلعاتهم. وعندما أتيحت لي فرصة المكوث في تركيا دبلوماسياً ثم طالب دكتوراه لأكثر من ست سنوات أستطعت الحصول على الوثائق والمصادر والكتب والصحف التي تعينني على دراسة المجتمع التركي سياسياً و إقتصادياً و إجتماعياً و ثقافياً حتى أكاد أدّعي بأني الكاتب الوحيد في العالم العربي الذي يمتلك الوثائق عن تركيا و التي تزخر بها مكتبتي الشخصية بالإضافة إلى الأشرطة الصوتية و الصور الفوتوغرافية.

ويتضمّن هذا الكتاب جزءاً من تلك الوثائق العثمانية و التركية التي لم ترد في المؤلفات الخاصة بالأكراد عموماً وبأكراد تركيا بشكل خاص.

لقد وجد الأكراد – مثل بقية شعوب المنطقة – في مثلث حكارى منذ أقدم العصور التاريخية، فلم تثبت أية وثيقة طروء الأكراد على بلاد الأناضول، وإنما أشارت المصادر القديمة إلى أنهم كانوا سكنة تلك المنطقة، وأنه كان لهم إقليمهم و مدينتهم و إلههم و ملوكهم مثلهم مثل البابليين و الآشوريين و غيرهم.

فإذا كانت فكرة الخلود تتمثل لدى الفراعنة المصريين بالسمو عن الأرض من خلال بناء الأهرامات و بالأقانيم الثلاثة: الكاهن والملك والإله، فإن تلك الفكرة لدى الأكراد – مثل شعوب بلاد الرافدين و الأناضول – تقوم على تقديس الأرض من خلال الأقانيم الأربعة: الأرض والمدينة والكاهن (رئيس العشيرة أو الشخصية المرموقة) والملك أو الإله. فقد كانت (كوردا) أو (كورتا) مقاطعة و مدينة، ثم أسم ملك أو شخصية مرموقة أراد توحيد الأكراد، كما كان أسم إله الأكراد... كالآشوريين الذين أخذوا تسميتهم من أسم مدينتهم (آشور) الذي كان في الوقت نفسه أسم ملوكهم (آشور بانيبال وغيره) وأسم إلههم أيضا.

فإذا لم يتح للأكراد تأسيس دولة أو إمبراطورية بإسمهم بسبب الظروف الإقليمية والحضارية في المنطقة، فإنهم أستطاعوا – ومنذ حوالي ثلاثة آلاف عام – الحفاظ على كيانهم القومي ولغتهم الخاصة وفولكلورهم الذي يتغنى ببطولاتهم وأمجادهم ومآثرهم. غير أن تاريخ الأكراد الحديث في الدولة العثمانية وتركيا المعاصرة قد كتب بالدم وبالتشرد والعذاب وإلغاء الهوية القومية طيلة المائة والخمسين عاماً الماضية. ولكن حكماء تركيا، وهم النخبة الفكرية التقدمية فيها، يحاولون طي اليوم صفحة الماضي الأليم من حياة الشعبين التركي والكردي في بلاد الأناضول من خلال دعوتهم إلى منح الشعب الكردي فيها حقوقة القومية والسياسية. كما أشترط المجلس الأوروبي على تركيا حل القضية الكردية في بلادها حلاً سلمياً وديمقراطياً "إذا كانت حقا تريد الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي". إضافة إلى اشتراط واشنطن على أنقرة "لدى تسليمها لعبدالّله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني إليها، بضرورة عدم قتله وتقديمه لمحاكمة تركية عادلة" من أجل تحويل منظمته من الكفاح المسلح إلى الكفاح السياسي السلمي، توطئةً لحل القضية الكردية فيها حلا سلميا في فيدرالية تركية – كردية من أجل تشكيل دولة تركية أوروبية ديموقراطية ذات مؤسسات دستورية تؤمن بحقوق الإنسان وتعترف للمواطن – أينما كان – بحيّز من الحصانة بعيدا عن تسلط الدولة ووصايتها.

إن كتاب أكراد تركيا سجل حافل لتاريخ الأكراد منذ أن عرفهم الآشوريون بأسم (كوردو) وحتى يوم الناس هذا في دراسة توثيقية آثارية وتاريخية أتمنى أن تكون إسهامة متواضعة في تسليط الأضواء على القضية الكردية في تركيا بشكل خاص وعلى الحركة الكردية التحررية بشكل عام.

إبراهيم الياس الداقوقي

فيينا – ٢٠٠١/٤/١٥

الفصل الأول

الأكراد والعلاقة القديمة بين وادي الرافدين وبلاد الأناضول وإيران

المدخل:

أنصبت معظم الدراسات التي تناولت الدولة العثمانية على الجوانب التاريخية والعسكرية بالدرجة الأولى، ولذلك فقد بقيت الدراسات الاثنوغرافية العثمانية مهملة حتى يوم الناس هذا نظرا لقلّة المصادر وندرتها من جهة ولأن معظم تلك المعلومات المتعلقة بالجماعات الإثنية محفوظة في أرشيف رئاسة الوزارة أو دفاتر الطابو أو محفظات الفرمانات والأوامر السلطانية اليومية من جهة أخرى.

من هنا أصبح الوصول إلى تلك المصادر أو تصويرها أو تدقيقها ليس سهلاً بسبب المدة الزمنية الكبيرة المطلوبة لإنجاز مثل هذه الدراسات من ناحية ولتعدد التسميات التي أطلقت على الجماعات الإثنية من القوميات أو الأقليات التي تقطن الولايات العثمانية بسبب تعدد الكتاب والناسخين لأسماء تلك القبائل من ناحية أخرى. فقد أطلق على الأكراد– كمجموعة إثنية – أسماء عديدة منها: كرد، كردي، كردلي، كردلر، كردلر مورتانا، كرد محمودلو، كورد قانلي، كرد محمدلي، كرد مهماتلي، كردجي، قره جه كورد، قره جه كوردلو، قرة كوردلو، كوجك كورد، مهماتلي، توركمان أكرادي، كرمانج.

إن هذه التسميات ألـ(١٧) الخاصة بالأكراد تقف حائلا دون إنجاز الدراسات الخاصة بالقبائل، إضافة إلى توزع المعلومات الخاصة بالقبائل، إلى توزيع المعلومات الخاصة بهم على العديد من المصادر المحفوظة في مناطق وأماكن مختلفة من أنحاء تركيا.

إن القبائل التي كانت تقطن المساحات الواسعة الممتدة من جبال وهران في الجزائر إلى مراعي الإحساء والقطيف ومن البلقان إلى صحراء الربع الخالي – وهي المساحات التي كانت تؤلف ولايات الدولة العثمانية. قد بلغت حوالي (٧٢٣٠) عشيرة وقبيلة ومجموعة عرقية توزعت على تلك المساحات الشاسعة. وقد كانت الاختلافات بينها تنحصر في مدى التقدم الحضاري وطراز المعيشة والحياة الإجتماعية واللغة.

أما القبائل والعشائر التي ورد ذكرها في المصادر العثمانية فقد كانت تشتمل على العشائر والقبائل التركية والتركمانية والعربية والفارسية والجركسية والتاتارية والبربرية والغجرية وغيرها. وقد بلغ عدد القبائل والعشائر الكردية في الدولة العثمانية (٣٨١) عشيرة وقبيلة توزعت على مناطق تركيا الحالية والعراق وسوريا ولبنان.

وإذا ألقينا نظرة على قائمة القبائل والعشائر الكردية فإننا نجد بأن بعض هذه القبائل أخذت أسماء رؤسائها مثل (موسى بك) و(محمودي) و(بايزيد) و(نعمت) و (رجبلو) و(شيخ داوود) و(شيخ حسنلو) و(ميكائلان) وغيرها. كما أن بعض أسماء تلك القبائل أطلقت على القرى والمدن التي سكنتها القبائل الرحالة بعد استقرارها مثل (شيخان وشهربان وأمران) في العراق و(محمودي وأولوس وكركر وسروج) في تركيا.

إضافة إلى أن قسما من هذه العشائر قد اندثرت أو انصهرت في العشائر الأخرى، ولم يبق منها سوى بعض العوائل المعروفة التي لها مكانتها السياسية والاجتماعية في الأقطار التي تسكنها مثل عائلة (البرازي) السورية وعائلة (البغلي) التركية وعائلة (بابان) العراقية.

ونظرا لأهمية دراسة موضوع الأكراد في تركيا، يجب قبل كل شيء معرفة مصادر الدراسة الإثنوغرافية للولايات العربية في العهد العثماني أولا ومن ثم البحث عن الأكراد كأقلية في الجمهورية التركية المعاصرة. وقد يتبادر إلى الذهن أن الدراسات الإثنوغرافية بمفهومها المعجمي تعني دراسة عادات وتقاليد الأجناس و طراز معيشتها غير أن المفهوم الحديث لهذه الدراسة – يؤكد بأنها يجب أن تغطي المجموعة البشرية من المهد إلى اللحد، ومن هنا فقد توسعت آفاق الدراسات وتعدّدت مدارسها ومناهج بحثها وهو الأمر الذي التفت إليه الباحثون الأتراك منذ بدايات القرن العشرين عندما توجهوا للإهتمام بدراسة الفولكلور في الدولة العثمانية منذ عام ١٩٠٨ وقد كانت بحوث العالم الفرنسي أغناطيوس قونوش رائدة في هذا المجال.

غير أن حدوث الإنقلاب العثماني ومجيء حزب الاتحاد والترقي إلى الحكم والأحداث التي رافقت ذلك ثم دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب الإمبراطورية الألمانية... أدت إلى توقف تلك الدراسات الإثنوغرافية ومن ثم صرف النظر عنها حتى قيام الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٣.

لذلك فإن دراسة مصادر دراسة الجماعات الإثنية القاطنة في الولايات العثمانية قد انحصرت في الوثائق الرسمية التي قامت الجمهورية التركية بتبويبها وأرشفتها وحفظها في مؤسسة أمنية هي (أرشيف رئاسة الوزراء) الذي يفتح أبوابه في الأستانة لكل الباحثين والدارسين من جميع أنحاء العالم.

ونتيجة لدراستنا خلال الخمسة عشر عاما الماضية تمكّنا من حصر مصادر دراسة الولايات العربية في العهد العثماني من النواحي الإدارية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والفكرية والحرفية بما يلي:

١- أرشيف رئاسة مجلس الوزراء الذي يحتفظ بكافة الوثائق الخاصة بالإمبراطورية العثمانية منذ نشوئها وحتى سقوطها عام ١٩١٨.

٢- دفاتر المهمات وذيول تلك الدفاتر.

٣- دفاتر المهمات العسكرية.

٤- دفاتر الشكاوى العسكرية.

٥- دفاتر الطابور و الكاداسترو.

٦- دفاتر إسكان العشائر.

٧- الدفاتر المالية.

٨- دفتر العشائر والقبائل والمجموعات العثمانية.

٩- دائرة المعارف الإسلامية.

١٠- دائرة المعارف التركية.

١١- كتب التواريخ والوقائع العثمانية.

١٢- القاموس التركي لشمس الدين سامي.

١٣- كتاب محاولات إسكان العشائر في الدولة العثمانية - للسيد جنكيز أورهونلو - استنبول ١٩٦٣.

١٤- كتاب العشائر القاطنة في الدولة العثمانية للسيد جودت توركاي - استنبول ١٩٧٩.

١٥- الدراسات الفولكلورية التي صدرت خلال ١٩٠٨ - ١٩١٤.

١٦- تقرير لجان تخطيط الحدود بين الدولة العثمانية والدولة الإيرانية.

١٧- الدراسات الآثارية والتاريخية واللغوية الخاصة بالدولة العثمانية ودول المنطقة.

لقد اختلف المؤرخون، منذ أن عرفوا تدوين التاريخ وإلى يوم الناس هذا حول أصل الأكراد، سواء كانوا من علماء الأجناس أو مؤرخي الأقوام أو دارسي الأنساب، بحيث أنهم لم يقطعوا برأي حاسم حول ذلك حتى اليوم. ونعتقد أن سبب هذا الاختلاف يعود إلى عدم وجود الآثار التاريخية أو الجغرافية أو الاثنوغرافية التي من خلالها يستطيع أولئك العلماء من الإدلاء بالرأي الحاسم حول نسب الأكراد.

وإذا كانت كتب التاريخ لم تحفظ لنا الأسانيد العلمية التي نستطيع بها ترجيح رأي على آخر فإن علماء التاريخ المعاصر قد ساقوا العديد من النظريات و الفرضيات حول أصل الأكراد، وهم يستمدون براهينهم من الأسماء التاريخية في المناطق التى سكنتها الأقوام القديمة أو من أسماء تلك الأقوام التي تتفق في اللفظ مع كلمة الكورد والأكراد. ولكن ثمة إجماعا - يكاد أن يكون تاما - بين العلماء الأجانب الذين درسوا تاريخ الأكراد، يؤكد بأن الأكراد من الشعوب الهندو أوروبية، أي أنهم غير ساميين ولذلك فإنهم لا ينحدرون من أصول عربية أو تركية. غير أن بعض العلماء ينسبون الأكراد إلى الفرس أو الآشوريين أو الأرمن أو الميديين، بينما يرى البعض الآخر أنهم شعب أصيل له تاريخه البطولي الذي ذكرته الملاحم والأساطير الكردية المتداولة اليوم. وأن ميدية الأكراد وقادة الفكر السياسي و منظري الحركة الوطنية و المسيرة القومية الكردية يميلون إلى هذا الترجيح بل يؤيدونه و يعتمدونه لأنه - من وجهة نظرهم - أثبت من غيره في سياق البحث العلمي والرواية التاريخية الثابتة، وقد ضمّنوا ذلك مؤلفاتهم ونشراتهم ومحاضراتهم وكتاباتهم الصحفية واستقصاءاتهم الاثنوغرافية.

ومن أجل معرفة أصل الأكراد و تحديد موطنهم و مناطق سكناهم يجب دراسة تاريخ الشعوب القاطنة في المنطقة وتلك التي طرأت على منطقة الشرق الأدنى في العصور القديمة وصولا إلى العصر الحاضر من خلال الدراسات الآثارية والتاريخية والاثنوغرافية واللغوية التي تناولت تلك الشعوب وحياتها الإجتماعية والإقتصادية وعلاقتها السياسية. و لذلك سوف نتناول هذا الموضوع ضمن المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول

العلاقات بين وادي الرافدين وإيران وبلاد الأناضول

تتمتع آسيا الصغرى وبلاد ما بين النهرين بأهمية كبرى من الناحيتين الآثارية والتاريخية لإستجلاء حقيقة تلك الدراسات ولإزالة الشوائب العالقة بها. فقد كشف التنقيبات الآثارية بقايا إنسان نياندارتال في الأناضول، وعندما حرث الانتقال من العصر الحجري القديم الأعلى إلى حضارات جديدة أطلق على مجموعها ابيباليثيك Epipaleeothicl كانت حضارة انطاليا (جنوب غرب الأناضول) تسمى بلوباي Belbaase بينما كانت حضارة جبال زاغروس تسمى زرزي، وذلك فيما بين ٢٠٠٠٠ – ١٦٠٠٠ قبل الميلاد (١/ ٩٤) كما وجدت آثار الحضارات الليفالورانية بشكل واضح في العراق الشمالي في موقع شانيدار وزرزي و هزارمرد (١/١١٩).

ففي كهف شانيدار في شمال العراق عثر على بقايا إنسان النياندارتال كما تم العثور على بقايا أربع حضارات متدرجة التطور يرجع أقدمها إلى فترة العصر الحجري القديم الأعلى، حيث تميّزت الفترة الأخيرة بصناعة محلية خاصة يسميها (سوليكي) بالحضارة البرادوستية نسبة إلى جبال برادوست التي يقع فيها كهف شانيدار.

هذا إضافة إلى اكتشاف ما يشبه الصناعة الأخيرة في مواضع أخرى من شمال العراق ومن ذلك كهف زرزي الواقع في منطقة السليمانية و كهف بالي كورا الواقع شرقي جمجمال وكهف كيوانيان الواقع في منطقة راوندوز (١/ ١٢٠).

وفي فترة العصر الحجري الأوسط، أي حوالي ١٣٠٠٠ سنة من الآن، كانت بعض مناطق آسيا الصغرى تنفرد بوجود كهوف مرسومة الجدران سكنها إنسان تلك الفترة، وهي تتميز بحس فني راق كالنماذج التي وجدت في منطقة انطاليا وبالدباي (١٨/٢).

وخلال العصر الحجري الحديث تتمتع آسيا الصغرى بأولى النماذج من الاستقرار الزراعي المتطور في مستوطنة (جطال هويوك) التي يرجع الفضل في اكتشافها إلى البروفيسور الدكتور جيمس ميللرت، وتعد (جطال هويوك) من الناحية الحضارية، الموقع الأكثر ارتباطا بمواقع الحضارات المجاورة وخاصة حضارة قرى شمال العراق في الفترة

المحصورة بين الألف السابع والألف السادس قبل الميلاد (٣/٤٠٠).

ومع الاختلاف الكبير بين حضارة وادي الرافدين والحضارات القديمة في آسيا الصغرى، فقد كان ثمة عامل مشترك بينهما يعتمد على وجود مناطق زراعية ومصادر المعادن المعروفة آنذاك بحيث ازدهرت التجارة بين بلاد الأناضول وسكان وادي الرافدين الذين كانوا يستوردون الفضة والنحاس والحديد وأحجار السلس من آسيا الصغرى منذ بداية القرن الثالث عشر قبل الميلاد. حيث تدل التنقيبات على إنتقال هذه المناطق من أدوار جمع القوت إلى إنتاجه، ثم خططت للانتقال إلى مرحلة حضارية قادت بالنتيجة إلى تعليم فنون الزراعة و تربية الحيوانات و الاستقرار في مراكز سكنية على شكل تجمعات فردية. ولقد ثبت تطور هذه المراحل وبشكل تدريجي منطلقا من الألف التاسع قبل الميلاد في مناطق فلسطين، وبداية الألف السابع في مناطق آسيا الصغرى وكردستان العراق (٤/٦٥).

ويذكر الآثاريون بأنه يمكن حصر منطقة الانقلاب الاقتصادي في بقعة حصينة هي المنطقة الممتدة من هضبة الأناضول وأواسط آسيا والقوقاز ومرتفعات فلسطين وشمال العراق، وهى الموطن الطبيعي الذي تم فيه تدجين النباتات والحيوانات في العصر الحجري الحديث والتي وجدت آثارها في سفوح جبال زاغروس وبرادوست ولعلها أيضا جهات البرز الشرقية (إيران) والمنحدرات الشمالية لجبال هندكوش (٦/١٩٢). إن طبيعة الآثار المكتشفة في بلاد الأناضول لا سيما في منطقة (آلاجاهويوك) التي تقع على مسافة ٥٠ كيلومترا تقريبا جنوب شرق مدينة قونية، والتي ترجع إلى بداية الألف السابع قبل الميلاد تظهر لنا أن سكان هذا موقع قد مارسوا فيه فعاليات حضارية بشكل غير منسجم مع هذا القدم الزمني، إننا نجد أن ما تركه الإنسان في هذا الموقع من رسوم جدارية ومنحوتات بارزة، بمستوى تكنيكي متطور لأعمال الحرف والصناعات اليدوية كأشغال النسيج والخشب والمعادن، إضافة إلى المستوى الفكري المتطور والملموس في مظاهر الديانة. كذلك نجد أن الإنسان بلغ مستوى جيدا في تطوير البناء وتخطيط المدن مع قيامه بتطوير عالمه الإقتصادي و الزراعي بصورة خاصة (١/١٨٤). بحيث أصبحت آسيا الصغرى المصدر الأول في توزيع المعادن على كل شعوب حضارات الشرق الأدنى القديم. فقد كان يتم تصدير هذه المعادن بصورة خاصة إلى سورية والعراق وبحر إيجة، مما أدى تراكم الثروات المحلية التي أنعشت اقتصاد العديد من الأقاليم والمدن في آسيا الصغرى ومن بينها الاكا وعلي شار وكول تبة (٤/٧٤). في حين كانت الجماعات التي

استقرت في مراكز سكنية في الشرقين القديمين الأدنى والأوسط، بعد فترة العصر الحجري الحديث وقبله، تعيش على الصيد وتمارس حياة الرعي وحياة عدم الاستقرار (٣/٤٠١).

ويذكر البروفيسور الدكتور ميللرت Mellaart بأن فخار أرضروم الملون وخاصة من مناطق (كازار) و (كوزه ل أوفا) في منطقة الأناضول الشرقية، وفي (علي شار) و(الاجا هويوك) و(بيوك كوللوجك) في الأناضول الوسطى وفي طروادة وحتى في (حاجيلر) تدل كلها على وحدة حضارية متميزة لصناعة الفخار المزخرف والملون وخاصة باللونين الأبيض والأحمر، تلك الحضارة التي أثرت على المناطق المجاورة لها. والجدير بالذكر أن هذه الثقافة الخاصة بصناعة الفخار وتطور وحداتها الزخرفية بالإتجاه الهندسي تعد تطورا محليا امتد تأثيره بإتجاه أورمية والقوقاز شرقا ووصل حتى ملاطية غربا. ومن ناحية أخرى، فإن ثمة جانبا آخر للثقافة المنتشرة في آسيا الصغرى يتمثل بصناعة الأدوات الحجرية والمعدنية والصناعات الزراعية التي كانت مزدهرة هناك (٥/٢٠).

وتعد قرية (زاوي جمي) الواقعة بالقرب من كهف (شانيدار) في السليمانية اقدم مستوطن قروي في شمال العراق والتي يرجع تاريخها إلى العصر الحجري الوسيط (الألف العاشر قبل الميلاد) وأول قرية من نوعها في العالم (٦/١٨٤).

ويؤكد الباحث الفرنسي (بول كاليري) أن مستوطنة (جرمو) الزراعية تعد أول مستوطنة حضارية في منطقة كردستان والقسم الشمالي من الجزيرة والتي يعود تاريخها إلى (٦٥٠٠ق.م) حيث يحدد الألف السادس قبل الميلاد فترة للتحول الحضاري الكبير فيها، إذ تم في هذه الفترة إنتقال الجماعات من سكان المناطق الجبلية والمستوطنات الأولى إلى الأراضي السهلية فتطورت بذلك الزراعة (٣/٣٩٣).

وأبانت التحريات الآثارية أن (اريدو) كانت أقدم مواضع الاستيطان في السهل الرسوبي الجنوبي من العراق. وذكرت المدينة في إثبات الملوك السومريين على أنها أول المدن الخمس التي حكمت فيها سلالات من الملوك في عصر ماقبل الطوفان (٦/٢٢٣) ويمكن القول أنه قامت في الأجزاء الوسطي والجنوبية من العراق، المدن التاريخية المشهورة فوق بقايا قرى من دور العبيد والتي تمثلت بمدن اور واريد و ولكش ونفر والوركاء التي ظهرت فيها المعالم الأولى لحضارة وادي الرافدين في العصر الذي سميناه العصر «الشبيه بالكتابي» أي بداية التدوين بالكتابة الصورية وهي الفترة (٣٥٠٠ – ٢٨٠٠ق.م) المتضمن الطور الأخير من

عصر الوركاء وجمدة نصر والطور الأول من عصر فجر السلالات، عصر ازدهار حضارة وادي الرافدين ونضجها وظهور أبرز أوجهها (الخط المسماري) وكذلك مقوماتها التي استمرت بشيء من التطور والتغيير والتحوير إلى العصور التاريخية التالية، وإلى ذلك تفرد هذا العصر بأنه العصر الذي سادت فيه اللغة والثقافة السومرية، كما أن السلالات التي حكمت فيه كان الغالب عليها أنها سلالات سومرية (٦/٢٥٢).

وخلال الفترة نفسها (الألف الثالث قبل الميلاد) التي كان حكمها أو ملوكها يعيشون في القصور وتعتمد اقتصادياتها على (الاجا هويوك) ومناطق وسط وشمال الأناضول وصولا إلى طروادة في الشمال الغربي وإلى بحيرة أبوليون قرب دوراك و التي يرجع تاريخها إلى ٢٣٠٠ – ٢٢٠٠ قبل الميلاد (٨/١٧). حيث كانت بلاد الأناضول قد أصبحت في موقع حضاري متقدم في أوائل العصر البرونزي الثاني (٢٦٠٠ – ٢٣٠٠ق.م) إذ كانت لديها المصادر الضرورية لإقتصاديات العصر البرونزي من جهة والتقنيات الخاصة بكيفية إستثمارها من جهة أخرى، كما استطاعت أن تقيم العلاقات مع بلاد (اور) جنوب بلاد الرافدين ومع الفراعنة في مصر، وجاء التجار الذين أرسلهم الملوك الاكديون حوالي ٢٣٠٠ ق.م إلى مدينة (بوروشاندا) التي كانت تقع – على الأكثر – في سهل قونية جنوب بحيرة الملح، تلك التجارة التي كانت تسلك طرف القوافل من شمال بلاد الرافدين ومن بلاد الأناضول، حيث بنى الملك الاكدي نارام– سين الاستحكامات العديدة عليها و التي وجدت العديد من الآثار الأناضولية في خرائبها ولا سيما في موقع تل براك (٨/١٨) ولكن تدمير الإمبراطورية الاكدية بهجمات الأقوام غير اليونانية أدى إلى قطع هذه التجارة، ولكن وجد العديد من التجار الآشوريين في العديد من المدن الأناضولية حوالي عام ١٩٠٤ق.م لا سيما في مدينة (كانيش) حيث أسسوا بعض المراكز التجارية. ونعلم من الرُقَم الطينية التي وجدت في هذه المدينة بأن الآشوريون كانوا ينقلون الذهب والفضة والنحاس والرصاص من بلاد الأناضول إلى بلاد الرافدين وينقلون من هناك الصوف والملابس والمنسوجات إلى بلاد الأناضول (٨/١٩). وتعد هذه الرُقم الطينية من أقدم الكتابات المسمارية المكتشفة بالآشورية وهي تلقي الأضواء على المجتمعات السكانية الأوائل في بلاد الأناضول حتى قبل الألف الثاني قبل الميلاد، على الرغم من أن تلك الرُقم هي رسائل معاملات ووصولات تجارية ولكنها تحتوي على معلومات دقيقة ومهمة عن الواقع الاجتماعي والقانوني لتلك المجتمعات (٢/٤١).

كان ظهور الآشوريين في مطلع الألف الثالث قبل الميلاد في شمال العراق وحلولهم محل السوباريين Subir سكان البلاد الأصليين الذين أستوطنوا، منذ أبعد العصور التاريخية وقبل مجيء الآشوريين الساميين إليه، في الأجزاء الشرقية و الشمالية من نهر دجلة، وقيام الآشوريين بالقضاء على جماعات منهم وإزاحتم إلى سفوح الجبال والمناطق الجبلية المجاورة مع اندماج من بقي منهم معهم، بحيث كونوا مملكتهم في الجزء الشمال الشرقي من العراق (٦/٤٧٢) تدشينا لعهد جديد في بلاد الرافدين الذي أطلق عليه العصر الآشوري إعتبارا من الألف الثاني قبل الميلاد، على الرغم من أن بلاد آشور دخلت في العصر الأكدي الذي تلا عصر فجر السلالات ضمن النطاق السياسي والثقافي للإمبراطورية الأكدية (٢٣٧١ – ٢٣٣٠). حيث كان الآشوريون، مثل بقية الساميين يتكلمون اللغة السامية الشرقية التي سميّت باللغة الأكدية بعد أن تفرعت الأكدية الأم إلى فرعين: الآشورية والبابلية في مطلع الألف الثاني قبل الميلاد (٦/٤٧٤).

وإبتداءً من العام (٢٣٧٠ق.م) استطاع سرجون الأكدي إخضاع مناطق السومريين إلى سيطرته بالإضافة إلى منطقة عيلام، ووصل خلال فتوحاته إلى مناطق الفرات العلوية وأحتل مدينة ماري (تل الحرير بالقرب من البوكمال) واجتاح أقسام سورية الشمالية ووصل مناطق جبال طوروس. وهناك رواية تذكر بأنه استطاع الوصول إلى قلب الأناضول، وإلى جنوب غرب قيصري – حيث مدينة كانيش – وذلك لنجدة التجار الآشوريين الذين نجحوا في إيجاد مستعمرات خاصة بهم في هذه المناطق (٤/٨٣) التي كانت سوقاً تجارياً كبيراً للآشوريين إذ أصبحت (كانيش) مركزا لتسويق السلع الآشورية والأكدية، حيث كان المُصدرون الأكديون يرسلون بضائعهم إلى مدينة آشور فتُختم هناك بالخَتم الآشوري لتسهيل بيعها في مدن بلاد الأناضول (٣/٣١٩).

في عهد الملك نرام – سين – ابن سرجون الأكدي أو حفيده – عقد حوالي عشرون ملكا، هم حكام المدن التي تمتد من آسيا الصغرى وحتى الخليج العربي، حلفا صلدا ضد الملك نرام – سين، غير انه أنتصر عليهم جميعا، حيث وجدت هناك المسلات التي تخلد انتصاراته، منها المسلة التي وجدت بالقرب من (دياربكر) وأخرى في منطقة تقع إلى الجنوب من السليمانية والتي تؤكد وصول هذا الملك الاكدي هذه المناطق (٤/٨٤) وقد بذل نرام – سين جهدا في توطيد سلطانه في الجهات الشرقية والشمالية الشرقية من بلاد الرافدين الخصبة. وخلد نرام – سين جملة آثار مشهورة عن حملاته وإنتصاراته العسكرية

على أولئك الأقوام في تلك المناطق ومنهم القوم الذي ورد أسمه بعدة صيغ منها (لولوبو) و (لولو) و (لولومو) ويستبان من أخبار الحملات الحربية لملوك السلالة الاكدية وحملات الملوك الآشوريين على هؤلاء الأقوام أن مركز تجمعهم كان في سهل شهرزور، وإلى الجنوب منهم كان الكوتيون. وتخلد (مسلة النصر) إنتصار الملك الأكدي على ملك ألـ(لولوبو) المسمى (ساتوني) وانتشر هؤلاء اللولوبو – بعد ذلك – من مركزهم إلى الجهات الشرقية والغربية ومنها منطقة (زهاو) بالقرب من (سربيل زهاب) حيث وجدت منحوتة جبلية فيها صورة ملك اللولوبو و كتابة تذكر اسمه (آنو – بابيني) بالخط المساري و باللغة الأكدية (٦/٣٦٩).

وعلى الرغم من النهاية المأساوية الغامضة للملك نرام – سين، فإن اللولوبيين لم يستسلموا كليا لهذا الملك الأكدي وكذلك فعل الكوتيون (٢٢٣٠ – ٢١٢٠ ق.م) وهم من أقوام جبال زاغروس المتاخمة لحدود العراق الشرقية مع بلاد إيران، ولا يعلم على وجه التحديد فيما إذا كانوا من الأقوام الهندو – أوروبية، لأنهم لم يتركوا وثائق مدونة بلغتهم التي لا يعرف عنها شيء سوى أسماء ملوكهم في إثبات الملوك السومريين. أما موطنهم الذي استقروا فيه فإنهم كانوا يجاورون اللولوبيين إلى جهة الجوب، أي جنوب منطقة شهرزور وفي المناطق الجبلية من جنوب الزاب الأسفل (٦/٣٧٣) والذين أستطاعوا في النهاية إسقاط الدولة الأكدية نفسها. وتذكر رواية لاحقة لهذه الفترة نزول الكوتيين مرتين من مناطقهم الجبلية لهذا الغرض، وكانت المرة الأولى عندما انطلقوا من جبال طوروس ودمروا بهجومهم كل ما يعيق تقدمهم في سبيل الوصول إلى الخليج العربي. ولقد حاول نرام – سين صد هذا الهجوم في بداية حكمه فتمكن من إعادة تقويم مملكته، ولكنه فيما بعد فقد السيطرة عليهم في المرة الثانية، وكان ضعفه أمام الكوتيين في هذه المرة سببا من أسباب تردي سمعته ومن ثم شهرته كملك (٤/٨٤). غير أن حكم الكوتيين – بعد قضائهم على الأكديين – لم يكن عاماً و شاملاً رغم أن حكمهم دام ١١٠ سنوات، حكم خلالها (٢١) ملكاً، لم يسيطروا على جميع أقسام بلاد الأكديين حيث طردهم الملك السومري (أوتو – حيكال) – وهو من ملوك سلالة أور الثالثة (٢١١٢ – ٢٠٠٤ ق.م) – وحرر البلاد منهم في عهد آخر ملوكهم المسمى (تريقان) الذي لم يحكم سوى يومٍ واحدٍ فقط، فانسحب الكوتيون إلى الجهات الشمالية من العراق ولا سيما منطقة كركوك، واختاروا مدينة (آرابخا) – كركوك الحالية – مركزا لهم على ما يُرجَّح (٦/٣٧٨).

كما أصبح الحكام العيلاميون ذوي نفوذ بلاد سومر في عهد السلالات الحاكمة من بعد سلالة اور الأولى، حيث أن السلالة التي خلفت سلالة اور في الحكم كان مركز حكمها في مدينة (وان) خلال الفترة (٢٠١٧ – ١٧٩٤ق.م) و بعد سلالة كيش حكم أسس سلالة حاكمة في مدينة (همازي) وهي من مدن عيلام غير أن ملك مدينة أدب

(تل بسمي الآن) السومري لوكال – انيموندو قام بالفتوحات العديدة التي امتدت إلى جبال عيلام وفي بلاد الكوتيين في الجهات الشمالية الشرقية من العراق (٦/ ٣١٠).

وفي حدود عام ١٩٠٠ق.م بدأ ازدهار مملكة ماري وامتدت سلطتها على طول الفرات وخابور ولا سيما في عهد ملكها أو حاكمها المسمى (نحدن – لم) (٦/٤١٨) وهي تلك الفترة التي أزدهرت فيها المراكز التجارية الآشورية في بلاد الأناضول في زمن الملك الآشوري إيريشم الأول (١٩٤١–١٩٠٢ق.م) مثل (كانيش) والموضع الأثري المسمى (عليشار) وفي موضوع عاصمة الحثيين (حاتوشا) (٦/ ٤٨٠). وكشف التنقيبات في مدينة ماري (تل الحرير الآن قرب البوكمال) عن تماثيل لحكام وشخصيات بارزة تدل هيئتها وأسلوب نحت تماثيلها على أنها من عصر فجر السلالات ولا سيما من الطور الثالث منه. نذكر منهم الملك المسمى (لماكي ماري) و (ايكوشمكان) Iku-Shamgan ومن الشخصيات (ابخ – ايل) و (ادي نارم) (٦/ ٣١١).

وصادف زمن قيام المستوطنات الآشورية في بلاد الأناضول حدوث هجرات من الأقوام الهندو–أوروبية إلى الأناضول أطلق عليهم أسم الحثيين. أما سكان الأناضول الأصليون فلم يكونوا من الأقوام الهندو – أوروبية. وقد أستطاع الباحثون أن يقسموا الحثيين، أي الأقوام الهندية الأوروبية في الأناضول بحسب قدم هجراتهم وبقائهم إلى ثلاث طبقات، أقدمها القوم الذين سموا اللويون Luwian الذين يرجح أنهم كانوا معاصرين للمستوطنات الآشورية كما يستدل ذلك من أسماء الأعلام الواردة في الرواح المسمارية التي جاءت إلينا من التجار الآشوريين، وهؤلاء الذين حطّموا حضارة العصر البرونزي التي كان عليها الأقوام الأصليون، أي الخاتيون. ثم جاء من بعدهم الباليون Palaic وأعقبهم النيسيون Nesite وكان اللويون قد استوطنوا في الأجزاء الساحلية، والباليون أو الغاليون في مرتفعات هذا الإقليم وقد أستطاع النيسيون بعد عدة قرون أن يغزوا أواسط الأناضول، شرقي أنقرة، وهو القطر الذي سماه أهله الأصليون خاتي، فاستعملوا هذه التسمية وعرفوا – فيما بعد – باسم الحثيين، (٦/٤٨٢) ويعتقد (ماك كوين) أن أصل

النيسيين من كانيش، وأن كلمة (نيش) محرفة من Knesh ومع إضافة لاحقة النسبة اللاتينية (as) أصبح الاسم نيساس(Nesas) أي (النيسيون). وقد ظهر في حدود ١٧٥٠ق.م ملك عظيم لديهم أصله من منطقة كوسارا (Karassu قرب ديوريغي الحالية) واتخذ من حاتوش Hattush عاصمة له واحتفل فيها بانتصاراته وغير هو أسمه من آنيتا Anita إلى حاتوسيليس وأسس مملكة الحثيين (٢١/٨) الجديدة وهم الذين كانوا يتكلمون لغة تختلف عن عوائل اللغات الهندو – أوروبية من جهة والسامية من جهة أخرى، وأنهم قد أثّروا حضارياً بشكل مباشر أو غير مباشر على حضارة طروادة ومسينيا في الأناضول وساهموا في تطوير التراب الأناضولي المحلي مع تطويرهم للتراث الحضاري في وادي الرافدين (٢١/٥).

وبعد وفاة الملك حاتوسيلس تولى الحكم حفيدة موريسيليس الذي كان يطمع في الاستيلاء على شمال سورية، ثمَ عدل عن هذه الفكرة لأن مدينة حلب كانت قوية في أقصى الشمال ولا يمكن إخضاعها لسيطرة الحثيين، أما في الجنوب فقد كانت مدينة بابل ضعيفة ولكنها كانت حليفة حلب، واختفت مدينة ماري وظهرت هناك قوة جديدة هي مملكة عانة Hana التي لم تكن تحت سيطرة الآموريين مثل بابل و حلب. وبعد أن إستطاع موريسيليس حل مشاكل الطرق التجارية بالدبلوماسية وعقد حلفا مع مدينة عانة تمكن في عام ١٥٩٥ق.م أن يزحف من الأناضول ويدمر مدينة حلب، وبذلك أصبحت الطرق التجارية الشمالية الشرقية وطرق منطقة الفرات الأوسط – وهي الطرق الدولية آنذاك – تحت سيطرة هذا الملك وبذلك حقق حلمه القديم، غير أن حلفاءه في مدينة عانة دفعوه إلى تحقيق إنتصارات أكبر، فتوجه نحو بابل وقضى على سلالة حمورابي الحاكمة وبذلك أصبح الحثيون قوة كبيرة مسيطرة على وادي الرافدين وبلاد الأناضول وشمال سورية بعد القضاء على الدولة البابلية وأخذ كنوزها وتركها لدى حلفائهم في مملكة عانة (٤٣/٨).

وفي القرن الخامس عشر قبل الميلاد استطاعت دولة ميتاني، في بلاد ما بين النهرين العليا والتي أطلق عليها الآشوريون أسم خانيكالبات، وكانت غالبية سكانها من الأقوام الحورية تتزعمهم طبقات أرستقراطية من الآريين وعاصمتها مدينة (شوكني Washukani) (٤٨٦/٦)، من فرض سيطرتها على بلاد آشور التي ظلت تحت تلك السيطرة على الرغم من قيام عدة ملوك أو حكام فيها، ولكنهم كانوا ضعفاء وخاضعين إلى نفوذ دولة الميتاتيين في تلك الفترة المظلمة من تاريخ بلاد آشور التي وضع نهايتها الملك الآشوري الشهير

(آشور – اوبالت) الذي تبوأ العرش عام ١٣٦٥ق.م (٦/٤٨٥) وخلفه على العرش عدد من الملوك الأقوياء نخص بالذكر منهم (شيلمنصر الأول ١٢٧٤ – ١٢٤٥ق.م) الذي أشتهر بفتوحاته الخارجية وتقويته لكيان الدولة الآشورية من خلال حملاته الحربية إلى الجهات الشمالية والشمالية الشرقية ولا سيما على الكوتيين، كما قام بإرسال حملة إلى بلاد أرمينيا (اورارطو) ولأول مرة، وغزا موطن الحوريين وجهات مابين النهرين العليا (خانيكالبات) ثم قام بتأسيس عاصمة جديدة أخرى للمملكة لتكون العاصمة العسكرية لها وسماها كالحو (أو كالخو، وهي كالح المذكورة في التوراة) وتعرف بقاياها الآن باسم (نمرود) على بعد نحو ٢٢ ميلا جنوب الموصل (٦/٤٨٨).

وخلال هذه الفترة انتهز الكاشيون أو (الكشيون) فرصة ضعف السلطة في بابل فاستولوا عليها وأسسوا فيها سلالة بابل الثالثة (التي أستمرت زهاء أربعة قرون ١٥٩٥ – ١١٦٢ق.م) واسم هؤلاء القوم الجدد من الكلمة البابلية (كشو) التي لا يعلم أصل اشتقاقها بالضبط ولعلها تعني في هذه اللغة، القوة والبأس ويحتمل كذلك أنها مأخوذة من أسم الاله القومي للكشيين. كما لا يعرف أصل هؤلاء الكشيين على وجه التحديد، أما موطنهم الذي نزحوا منه فيرجح أنه كان في مكان ما من الأجزاء الوسطى في جبال زاغروس (الفاصلة مابين العراق وإيران) ولعله يمكن تحديده في المنطقة التي تعرف بأسم بلاد اللر(أي لورستان) في الجهات الجنوبية من إيران. وكان يجاورهم من جهة الشمال أقوام جبلية أخرى منهم الكوتيون واللولوبو، ومن المرجح أن يكونوا هم القبائل الجبلية الذين ورد ذكرهم في المصادر الكلاسيكية باسم قوصاي (٧/٤٤٧) Kossaioi. وكان المؤرخ التركي المعروف أحمد رفيق مؤلف كتاب (التاريخ العثماني) قد ذكر في سياق حديثه حول الشعوب القديمة في منطقة الجزيرة والعراق (أن عنصراً آريا هندو – أوروبا يعرف بالقاصو أو الكاشو كان يقطن الجهة الشرقية من دجلة معاصراً السومريين والاكديين يعرفون اليوم بالأكراد) (٤/١٠).

ولما كان الكشيون لم يتركوا من بعد حكمهم في العراق شيئا مدونا بلغتهم القومية، بل إنهم اتخذوا البابلية لغة لهم، فليس في الوسع معرفة أصلهم القومي من الناحية اللغوية، وكل مايمكن تخمينه في هذا الشأن أن جماعات محاربة إرستقراطية من الآريين أي الأقوام الهندية – الأوروبية قد حكمت أولئك الكشيين ونظمتهم عسكرياً وقادتهم إلى الفتح (٦/٤٤٧).

دبَّ الضعف في جسم الإمبراطورية الآشورية نتيجة زحف جموع ألـ "المشكي" (الذين يرجح بأنهم الافريجيون الوارد ذكرهم في المصادر الكلاسيكية) عليهم من الأنحاء الشمالية (من آسيا الصغرى) وبدء القبائل الآرامية المركزة على طول الفرات الأعلى في عبور هذا النهر والتوجه إلى تخوم بلاد آشور، وانتهاز بلاد بابل لأحوال الضعف في بلاد آشور لكي تمد حدودها شمالا على حساب الدولة الآشورية إلى قرب الزاب الأسفل. وقد تجلّت مقدرة الملك الجديد (ثجلاثبليزر الأول ١١١٥– ١٠٧٧ ق.م) في مواجهة تلك الأخطار الجسيمة والتغلب عليها، ولم يكتف بذلك بل أنه عكس الآية من موقف الدفاع إلى الهجوم فدحر جموع الكشكي وأوقع فيهم المذابح وهاجمهم في عقر دارهم وعرج من بعد ذلك إلى أرمينيا ونصب له تمثالا في منطقة بحيرة (وان) وأوغل أحد جيوشه في جبال (زاغروس) إلى الإقليم الذي ورد ذكره بأسم مصري كما أن جيوشه استطاعت أن ترد القبائل الآرمية إلى ما وراء الفرات وطاردتهم إلى معاقلهم في بوادي الشام ولاسيما في منطقة تدمر، ووجه أيضا ضربة شديدة إلى بلاد بابل في عهد ملكها (مردخ نادن آخي) الذي خلف نبوخذ نصر الأول (٦ / ٤٩٠).

كان هَمّ الإمبراطورية الحثية في هذه الفترة، هو السيطرة على الطرق والممرات المؤدية إلى مدن الحضارات المحيطة بها من أجل حل مشاكلها العسكرية والدبلوماسية معها وتأمين احتياجاتها الإقتصادية منها.

كانت مدينة حاتوشاً عاصمة الحثيين تقع في منطقة جبلية صخرية ولكنها تشرف من جهتها الشمالية على سهل خصب من الأراضي الزراعية التي كانت تجهز الحثيين بإحتياجاتهم من المحاصيل الزراعية لاسيما الذرة، غير أن تلك الأراضي كانت دائما عرضة لهجمات الكاسكا Gasga القاطنة في التلال الشمالية منها. ومن أجل منع الغارات السنوية للكاسكيين علي المحاصيل الزراعية كان يجب تأسيس بعض الخطوط الدفاعية لاسيما في المركز الرئيسي لهذه المنطقة المسمى هاكبيس Hakpis وربما كان موقعها في أماسيا الحالية حيث كان يمر خط البريد والاتصالات من هذه المدينة عبر عدة مدن مثل هانهان Hanhana وهاتنا Hatna المواقع الحالية لمدينتي مرزيفون وكوموشحاجي والتي كانت تقع قرب الانحناء الحاد في منطقة هالي Nerik المقابلة لموقع كارغي Haly ويقع في الهجة الشرقية لموقع هاكبيس المنفذ الحدودي المار من ممر ضيق في منطقة يشيل ايرماق إلى غازي أورا الموقع الحالي لمدينة تورهال Tu- rhalجنوب مدينة آماسيا الحالية

ومن هنا يستمر هذا الممر حتى يصل إلى أعالي هايس في المكان الذي يقع مابين مدينتي سيواس Sivas، زارا Zara الواقعة شمال ديوريغي حيث كان الكاسكا أحياناً يعبرون النهر باتجاه كانيش لقطع اتصال الحثيين مع المنطقة الشرقية من الأناضول (٨/ ٩٢).

كانت حدود مملكة الكاسكيين تنتهي عند تلال منطقة زارا حيث تبدأ من هناك حدود مملكة آزي هاياسا – Hayasa Azzi ارزنجان الحالية التي كانت تسيطر على مستودعات المعادن في الشمال شرق الأناضول. ولم يستطع الحثيون السيطرة على هذه المملكة، وإنما تمكنوا فقط من إحتلال خط الحدود من أعالي هايس إلى الفرات. حيث كانت تقع خلف هذا الخط دويلة حاجزة بين الكاسكيين والحثيين تعرف بأسم الإقليم الأعلى uper Land الذي كانت توجه فيه مدينة ساموحا Samuha المركز الديني والإداري الذي أسسه بعض العلماء من مدينة هايس وآخرون من مناطق الفرات، وكانت تقع في أو قرب مدينة ديوريغي الحالية، وكان هذا الإقليم مهماً جدا من الناحية الستراتيجية لأنها لو سقطت فإن الطريق من سيواس (الموقع القديم للحثيين المارسانتيين) وحتى الأراضي المنبسطة في ملاطيا (الموقع القديم للحثيين التكاراما) سوف يتعرض لهجوم الأعداء، لأن هذا الطريق المهم بالنسبة للحثيين والمؤدي إلى شمال سورية كان هو الطريق الوحيد، منذ عهد الملك مورسيليس الأول وحتى عهد الملك سوبيلوليوماسSuppiluliumas، للاتصال مع الأقاليم المجاورة (٨/ ٩٣).

إن مملكة اسو Isuwa التي كانت تقع قرب مدينة العزيز او الازيغ الحالية تمتد من مدينة ملاطيا غرباً وعبر الفرات نحو الشرق وتضم في حدودها مقاطعة ارغاني مادن Maden Ergani أغنى مناطق الأناضول في مصادر النحاس بل وفي الشرق الأوسط كله، حيث كانت تلك المصادر تزود الجيش الحثي باحتياجاته من هذا المعدن الثمين.

ولقد كان لموقع هذه المملكة ومعدنه الثمين بين القوتين الكبيرتين:

الحثيين والميتانيين Mitanni التي كانت دولتهم تقع من اورفا ودياربكر الحاليتين بامتداد الشرق) جعلها مطمع القوتين المذكورتين ولذلك أصبحت ميدانا لنزاعهما إلى أن استطاع الملك الحثي سوبلوليوس من ضمها إلى مملكته بصورة نهائية عام ١٢٦٥ قبل الميلاد (٨/ ٩٤).

أما الطريق الرئيسية الأخرى فهي التي كانت تربط بين كانيش (مدينة قيصري الحالية)

ومن خلال ممرات طوروس عبر بوابة سيليسيا (كولاك بوغازي Kulek bogazi الحالية) الشهيرة مرورا بسهل قرمان الجنوبي إلى سليفكة ثم إلى مرسين وعبر جبال طوروس يصل إلى أدنه فالبحر الأبيض المتوسط (٨/ ٩٥). أو يتجه من بوابة سيليسيا نحو الشرق قليلاً عبر الطريق الرئيسي إلى سورية ثم بلاد الرافدين (٩/ ٧٧).

بينما كانت الطريق الشمالية تمتد عبر مملكة كيزوادنا Kizwadna التي كانت عاصمتها مدينة كوماني Kummani قرب مدينة علي شارالحالية) حيث تمتد غربا نحو مملكة ارزاوا Arzawa على البحر الأبيض المتوسط. وبعد سيطرة الحثيين على بلاد كيزوادنا اتبعوا أسلوباً سياسياً بارعا في التعامل مع كل الدويلات التي تقع على هذا الطريق حفاظا عليه من الهجمات التي تقوم بها مملكة ارزاوا، وبذلك امتدت حدود الدولة الحثية من البحر الأبيض المتوسط جنوبا إلى بلاد الكاسكا شمالاً، ومن بلاد الميتانيين (قرب اورفا ودياربكر الحاليتين) ونهر الفرات شرقاً إلى الحافة الغربية لسهل قونية غربا (٨/ ٩٥).

كان العيلاميون، وعاصمتهم سوسه، الذين لم يكونوا من الأقوام الهندية–الأوروبية، قد أستوطنوا في إقليم خوزستان (منطقة الأحواز) منذ أبعد العصور التاريخية وكونوا حضارة مشتقة في أسسها وأصولها من حضارة وادي الرافدين، وكان يعيش معهم في ذلك الزمن، أي في حدود الألف الأول قبل الميلاد، قبيلة إيرانية أخرى هي قبيلة الميديين (الماداي) في الأجزاء الشمالية الغربية من إيران وكانت عاصمتهم اكباتان (همدان الحالية) حيث كان سنحاريب قد ساق إليهم حملة كبيرة عام ٦٩٦ ق.م (٦/ ٩١) وقد ظهرت بين الفرس في منتصف القرن السابع قبل ميلاد أسرة آمرة أسسها (هاخمانيش) ومنه أنحدرت السلالة الخمينية الحاكمة، وقد أستطاع أبنه كورش الأول (٦٤٠ـ ٦٠٠ ق.م) الإستقلال عن التبعية الميدية ولكنه عاد فأعترف بسيادة الملك (كي ـ اخسار) في تللك الفترة التي بلغت الجيوش الميدية في زحفها عام ٦١٥ ق.م إلى كركوك (آرابخا) ثم مدينة آشور التي سقطت بأيديهم عام ٦١٢ ق. م والتقى الملك البابلي نبوبولاصر بالملك الميدي (كي ـ اخسار) عند أسوار مدينة آشور فعقدا معاهدة تحالف وصداقة بينهما (٦/ ٥٢٧). وقد استطاع الفرس الاخمينيون في عهد كورش الثاني (٥٥٨ ـ ٥٣٠ ق.م) الذي يلقب بكورش الكبير الاستيلاء على عاصمة الميديين (اكباتان) وبذلك انفرد الفرس الاخمينيون بحكم بلاد إيران، حيث استطاع أن يؤسس إمبراطورية عظيمة تمتد من تخوم الهند إلى بلاد بابل التي سقطت بأيديهم عام ٥٣٩ ق.م وبلاد آشور وكيليكيا وكبادوكيا (وكانا

يضمان المناطق الشرقية من بلاد الأناضول) وصولاً إلى بحر ايجة (٦/ ٥٧٧) ولعل أبرز ظاهرة اقتصادية ميزت العصر الاخميني هو إستعمال النقود المسكوكة، وجعل الدينار الذهب (الداري) المعادل لعشرين شيقلا من الفضة أساس التعامل التجاري، وأستتبع ذلك نشاط الحركة المصرفية والائتمان وظهرت المصارف الخاصة بالإضافة إلى مصارف المعابد.

وقد عثر على سجلات لمعاملات تلك المصارف في مدينة (نفر) ووجد لها فروع في مدينة (الوركاء) كما أن تلك المصارف كانت تمتلك المزارع الواسعة ومصائد الأسماك والمواشي ورهونات العقار والأراضي (٦/ ٥٨٣).

كان الأمير الفارسي (كورش الضغير) حاكم ولاية (ليديا) في بلاد الأناضول نائباً عن أخيه الملك ارتحشتا الثاني (٤٠٤ ـ ٣٥٩ ق.م) الذي حاول قتله غير أنه عفا وعينه حاكماً في آسيا الصغرى، ولكن ذلك لم يردعه عن التخلي عن أطماعه بالعرش فجدد محاولته لأخذ الملك من أخيه في آسيا الصغرى، فألف جيشاً لهذا الغرض معظمه من مرتزقة الأغريق الذين أشتهروا في التاريخ بأسم (حملة العشرة آلاف إغريقي) تلك الحملة التي أقترنت بأسم زينفون Xenophon وهو القائد الذي أختاره جند الحملة أثناء تقهقرهم من بلاد بابل بعد فشل حملة كورش الأصغر ومقتله. وقد دون زينفون (٤٣٠ ـ ٣٥٥ ق.م) عند رجوع الإغريق إلى بلادهم (عام ٤٠١ ق.م) أمورا مهمة عن الأمكنة والمواقع التي مرّ بها وجوانب مهمة عن أحوال البلاد في أواخر العهد الفارسي الاخميني لاسيما عن العراق الشمالي (٦م ٥٨١) ومناطق جنوب شرقي الأناضول حيث وصل إلى بلاد الكردوخيين Carduchian الذين هاجموهم طيلة الأسبوع الذي مروا فيه خلال بلادهم (١١/ ١٤٠) وقد وصفهم زينفون بأنهم كانوا فرسانا ذوي بأس شديد.

ويعتقد معظم المؤرخين الأكراد وبعض الباحثين أن الكردوخيين هم الأكراد الحاليون الذين كانوا يقطنون تلك المناطق في الفترة المذكورة (١٧).

انتهى العهد الفارسي الاخميني في منطقة الشرق الأدنى بفترة فتح الإسكندر الكبير (٣٥٦ ـ ٣٢٣ ق.م) للشرق والعراق حيث نقل جيشه عبر الدردنيل (البوسفور) ولاقى أول جيش فارسي في معركة نهر الغرانيق عام ٣٣٤ ق.م، ثم التقى بالملك دارا الثالث، ملك الاخمينيين نفسه في المعركة الثانية التي وقعت في ايسوس وتحطم فيها الجيش

الفارسي، ولكن الإسكندر المقدوني لم يلاحق دارا في تقهقره بل قصد مصر وسورية وفتحهما (٣٣٢ – ٣٣١ ق.م) ثم توجه إلى العراق لغزو قلب الإمبراطورية الفارسية (٥٨٩/٦). وكان دارا (٣٣٨ – ٣٣٠ ق.م) قد جمع في سهل أربيل جيشاً كبيراً عدته ألف ألف مقاتل يتألف من فرس و ميديين و بابليين وسومريين وأرمن و كبادوكيين وبلخيين وصغد وأرخزيان وساكي وهنود والتقي الإسكندر المقدوني ومعه سبعة آلاف من الفرسان وأربعون ألفا من المشاة بهذا الخليط المختل النظام غير المتجانس وحسن قيادته عند (كواكميلا) فاستطاع الإسكندر بتفوق أسلحته وحسن قيادته وشجاعته أن يبدد شمله في يوم واحد، فتفرق هؤلاء في تلك المنطقة واختلطوا بالأقوام الساكنة وفيها. وتسمى هذه الواقعة أيضا بمعركة (اربيلا) نسبة إلى أربيل والتي كانت سنة (٣٣١ ق.م) (١٢/ ٧) حيث هرب دارا إلى العاصمة البعيدة اكباتان (همذان) فلاحقهُ الإسكندر إلى بلاد فارس فدخل إلى سوسه ثم إلى العاصمة العظيمة (برسيبوليس) ومكث فيها أربعة أشهر، ثم واصل ملاحقته لدارا إلى مدينة اكباتان ولما شارف جيش الإسكندر على المدينة قبض على دارا وأتباعه وقتلوه (٦/ ٥٩٠).

واصل الإسكندر فتوحاته في بلاد البخت والصغد وغيرهما من أقاليم ماوراء النهر وأواسط أسيا، وعند عودته مرّ ببلاد السند، ثم غزا الهند ولما بلغ نهر (الكنج) ظن أن ذلك نهاية العالم فقفل واجعا إلى (سوسة) مرة أخرى ليشرع في تنفيذ خططه ومشاريعه في إنشاء إمبراطورية أو دولة عالمية تضم جميع القوميات والشعوب وتتآخى فيها، ودشن خططه هذه بأن تزوج من ابنة دارا المسماة (ستاتيرا) كما تزوج الكثير من قواده وجنده نساء فارسيات. ووضع الخطط لإنشاء مواصلات بحرية بين نهر السند ودجلة والفرات وخليج السويس. ثم عاد إلى بابل بعد أن كان قد فتحها عام (٣٣١ق.م) وأعاد ترميمها لتكون عاصمة بلاده العالمية الثانية بعد الإسكندرية التي بناها في مصر. وبينما كان الإسكندر متهيئا للشروع بحملة حربية إلى الجزيرة العربية مرض بالحمى ومات في قصر نبوخذ نصر ببابل في ١٣ حزيران ٣٢٣ ق.م حيث عرفت القرون القليلة التي أعقبت موته بأسم العصر الهلنستي التي عمت فيها حضارة خليطة من حضارات الشرق القديم وحضارة اليونان (٦/ ٥٩١).

لما توفي الإسكندر المقدوني لم يكن ثمة من يخلفه على العرش فدبَّ الخلاف بين مشاهير قواده، وبعد فترة طويلة من الحروب بينهم دامت زهاء (٤٢) عاماً اقتسم ثلاثة

منهم إمبراطوريته الواسعة الأول(سلوقس) الذي صارت بلاد بابل وآشور وسورية وإيران والأجزاء الشرقية من آسيا الصغرى من حصته وهو الذي أسس العهد السلوقي في العراق، ثم الإمبراطورية السلوقية التي كانت تمتد من الهند إلى حدود مصر ومن البحر الأسود إلى الخليج العربي بعد عام (٣١٢ق.م) بينما أخذ القائد الثاني (بطليموس) مصر وأسس فيها مملكة البطالسة أو البطالمة. أما الثالث(انتيكوس) فقد أصبح حاكم أسيا الصغرى (إقليم فريجيا). (٦/٥٩٢).

أعقب الملوك السلوقيين المقدونيين في حكم العراق الملوك الفرثيون الإيرانيون في منتصف القرن الثاني قبل الميلاد ودام حكمهم في العراق زهاء ثلاثة قرون ونصف القرن (١٣٨ق.م–٢٢٧م) والفرثيون يرجعون في أصلهم إلى القبائل الهندو – أوروبية في آسيا ويمتون بصلة إلى الاكشوزيين أو السكيين Scythians وكان موطنهم في السهوب الممتدة ما بين بحر قزوين وبحر أرال واشتهروا بالفروسية والحرب. أما اسمهم، أي الفرثيون أو البارثيون فإنه مشتق من اسم الأقليم الذي استولوا عليه بعدئذ في إيران والمسمى (بارتوا) – إقليم خراسان كلها تقريبا – كما أن الفارثيين عرفوا بأسم الاشغانيين أو الاشكانيين. ولا تعرف لغتهم الأصلية قبل أستيطانهم البلاد التي سموا بها، ولكنهم تكلموا بإحدى اللهجات الإيرانية القديمة المسماة (بهلويك) القريبة من اللغة الاشكانية الفارسية الساسانية (وكلتا اللهجتين من اللغة الفارسية القديمة، وقد اتخذ الفرثيون الخط الآرامي لكتابة لغتهم حيث وجدت نصوص فرثية في منطقة جبال هاور أمان في جهات حلبجة (٦/٦٠٠).

حل الفرس الساسانيون (٢٢٧–٦٣٧) محل الفرثيين في حكم العراق حتى الفتح العربي الإسلامي، بعد أن ترك الفرس (الفرثيون و الساسانيون) الذين حكموا العراق قرابة ثمانية قرون، العديد من الآثار الحضارية و الإقتصادية و الإجتماعية فيه، فقد أشتهر الفرس بتعلقهم بالثقافة الهلنستية و بالتسامح الديني ووضع العديد من النظم الإدارية والإقتصادية والإجتماعية حيث أرسوا أسس النظام الإقطاعي وحكم الأسر الأرستقراطية، وتشير الوثائق التي وجدت في دورايوربس (القريبة من بلدة الصالحية السورية) إلى أن الفرثيين هم الذين أنشأوا شرطة خاصة للمحافظة على أمن الطرق التجارية واستفادوا من جهاز البريد المنظم وإقامة محطات بتبديل الخيول لضمان سرعة العربات، كما شيدوا البيوت والخانات (المنازل) الخاصة بإيواء التجار في المدن التجارية، فازدهرت الحياة الإقتصادية وتجمعت الثروات الطائلة وأتسعت التجارة الخارجية على معظم طرق القوافل

التجارية العالمية المشهورة مما كان يربط بين قارة آسيا وبين العالم الغربي بحيث أصبحت إيران و العراق مركزين ضخمين للتجارة الدولية ما بين الشرق والغرب (٦/٦٠٤). وبعد الفتح العربي الإسلامي للعراق وبلاد فارس أنتشر الإسلام بين أبناء الأمة الكردية بشعوبها الأربعة (الكرمانج و الكوران و اللور و الكلهر) على يد الصحابيين عزرة بن قيس وعياض بن غنم (١٨/٣٢٥) وقد بذل الأكراد الشيء الكثير في سبيل الإسلام والتمسك به إضافة إلى أنهم خاضوا معارك دموية من أجل الحفاظ على حريتهم واستقلالهم خلال سنتي ٨٨٨ و ٩٠٥م في كردستان الشمالي (٩/١) غير أنهم اضطروا للخضوع لسلطة الفاتحين التتر و المغول مع احتفاظهم بالإستقلال الداخلي. ثم استولى الإيرانيون على كرمنشاه وأطرافها وضموها إلى بلادهم، إلا أن القسم الأكبر من كردستان كان مقسوما بين الإمارات الكردية التي كانت تحتفظ بكيانها القومي تارة وباستقلالها الداخلي تارة أخرى بالرغم من استيلاء بعض الدول الكبيرة – في المنطقة – عليها.

المبحث الثاني

أصل الأكراد وموطنهم

أصبحت بلاد الشرق الأدنى القديمة، لاسيما وادي الرافدين وإيران وبلاد الأناضول خليطة السكان بعد القرن السادس قبل الميلاد نظرا للحروب الطاحنة التي حدثت بين الدول القائمة في بلاد فارس ووادي الرافدين من جهة، وبينها وبين بلاد الأناضول من جهة أخرى. تلك الحروب التي أستتبعت قيام تلك الدول بجمع الجيوش من ولاياتها والولايات القريبة والبعيدة الخاضعة لسلطانها، والتي كانت – أي تلك الجيوش ذات الأجناس المختلفة – تنتشر عادة بين سكان الدولة الأخرى في حالتي الانتصار والانكسار معا وتختلط معها نتيجه العلاقات الاجتماعية والإقتصادية التي تضطر لإقامتها هناك.

فإذا ألقينا نظرة على وادي الرافدين، مثلا، وفي ما بعد القرن السادس قبل الميلاد فإننا نجد هناك الآريين والعرب أقرباء البابليين من السكان الأصليين، إضافة إلى بقايا السومريين والاكديين والآشوريين، كما دخلت إلى البلاد عناصر جديدة مثل العبرانيين والمصريين والسوريين وحتى جماعات من اليونان، وأستمر إختلاط السكان في الازدياد منذ العهد الفارسي الاخميني بالنظر إلى طبيعة تركيب الإمبراطورية الفارسية وجيوشها (٦/٥٨٤) فقد كان جيش دارا الثالث (٣٣٨–٣٣٠ق.م) المؤلف من مليون مقاتل والذي

حارب فيه الإسكندر المقدومي في معركة كواكميلا (قرب أربيل) عام ٣٣١ق.م، خليط غير متجانس من الفرس والميديين ولبابليين والأرمن والكبادوكيين والبلخيين والصغد والارخزيان والساكي والهنود، وقد استطاع الإسكندر أن يبدد شمله في يوم واحد فتفرق هؤلاء في تلك المنطقة واختلطوا بالأقوام الساكنة فيها (٤٦٠/١٦).

أما في بلاد الأناضول، فقد كان الاختلاط أشد وأقوى نظرا لهجرات الأقوام العديدة إليها وللحروب الكثيرة التي وقعت على أراضيها. فبالإضافة إلى سكانها الأصليين من الروم والإغريق والميتانيين والكشيين (القاصو) والنيسيين، فقد قطنت فيها أقوام شرقية وغربية عديدة كالآشوريين والاكديين والفرس والحثيين والحوريين والسلوقيين ولسوباريين والكوثيين (القوطيون) والميديين والآراميين واللولوبيين واللويين والمشكيين (الفريجيين) والمصريين والاخمينيين و الفرثيين والساسانيين والروس والبلقان وغيرهم من سكان دويلات المدن في الأناضول أو القريبة منها كالكاسكا والاورشو والارزاوا والكسارا وميرا وكانيش وكيرتا وحلب وعنه.

وإذا كان مجموع الشعوب والأجناس التي قطنت بلاد الرافدين وإيران والأناضول أكثر من خمسين قومية، فإن عدد اللغات الرسمية التي كانت متداولة في دول المنطقة و إمبراطوريتها لا تتعدى أصابع اليد الواحدة، حيث أشتملت على مجموعة اللغات السامية والهيروغليفية والهند – أوروبية والأورال الطائية (الالتصاقية). لأنه كلما كثرت الشعوب والأجناس التي تتكون منها دولة ما أو إمبراطورية كبيرة، ازدادت الحاجة إلى اتخاذ لغة مشتركة تكون بمثابة اللغة الرسمية للتفاهم بين تلك الشعوب بسبب تعدد لغاتها ولهجاتها، وهو ما فعلته إمبراطوريات الشرق الأدنى القديم ذات الشعوب والأجناس المتعددة، حيث اتخذت الإمبراطوريات البابلية والاكدية والآشورية، اللغة الاكدية وبالخط المسماري لغة رسمية لها، بينما اتخذت الإمبراطورية الحثية اللغة الهندية الأوروبية لغة رسمية في بلاد الأناضول وتوابعها، في حين اتخذ ملوك الإمبراطورية الفارسية اللغة الآرامية لغة رسمية لإمبراطوريتهم والتي ازدهرت في عهدهم إلى جانب اللغة الفارسية القديمة واللغة البابلية ولاسيما في بلاد بابل (حيث أستمرت لغة للتدوين) (٥٨٥/٦). أما الهيروغليفية فقد كانت لغة الإمبراطورية المصرية و الأقطار المجاورة لها، حيث وجدت منها لهجة خاصة بالحثيين والقاطنين في بلاد الأناضول أطلق عيها اسم (اليروغليفية الحثية) (٢٤/٨).

وإذا كانت الوثائق البدائية القليلة وغير الكاملة العائدة لأوائل الألف الثاني قبل الميلاد،

حيث تطورت الحضارة المدنية، قد وجدت في الألواح الطينية المكتشفة قبل كل من سوسة Susa وسيالك Sialk قرب كاشان (إيران) تشير إلى الأصول العيلامية للكتابة التصويرية Picto graphic المعاصرة لعهد جمدة نصر في الفترة السومرية (حوالي ٢٩٠٠ق.م) فإن الألواح السومرية التي يعود تاريخها إلى أوائل ٣١٠٠ق.م أظهرت بأن الكتابة العيلامية كانت مشتقة من الكتابة السومرية التي تطورت حوالي عام ٢٥٠٠ق.م إلى نوع من الكتابة على شكل خطوط يمكن قراءتها. وقد تلاشى هذا الأسلوب الكتابي في نهاية القرن الثالث والعشرين حيث حل محله الخط المسماري الاكدي الذي استعمله العيلاميون خلال القرنين الخامس والعشرين قبل الميلاد نتيجة للتأثيرات السياسية والثقافية السومرية عليهم (٩/ج١٧/ ٦٥٤).

وقد تميزت فترة الألف الثاني قبل الميلاد بظاهرتين بارزتين: وصول الفاتحين الهندو – أوروبيين إلى الشرق الأدنى من المناطق الشمالية عبر البوسفور (مضيق الدردنيل) أو قفقاسية، وابتداع الخط المسماري في بلاد الرافدين (٩/ج١/ ١٦٤) وكان على رأس هؤلاء الفاتحين الحثيون الذين كانوا يستوطنون فلسطين (وكان موطنهم بئر السبع) (٣٦/٢٨) ثم اختلفوا مع العبرانيين فأزاحوهم – أي الحثيين – إلى مناطق سورية، حيث جهز عليهم رعمسيس الثاني في القرن التاسع عشر قبل الميلاد حملة كبيرة ونشب القتال بين الحثيين و الفراعنة في مدينة (قادش) السورية، تبعه عقد معاهدة بينهما أدرجت نصوصها على جدران معبد الكرنك (٩/ج١١/ ٥٥٠). ويظهر أنهم، بعد هذه المعركة، دخلوا بلاد الأناضول وأتخدوا (حاتوشا) عاصمة لهم وأختلطوا بالخاتيين و النيسيين، سكان الأناضول الأصليين و أسسوا لهم مملكة في وسط أسيا الصغرى التي سرعان ما تحولت إلى إمبراطورية عظيمة (١٩٠٠ – ١٢٠٠ق.م) وقد وصل الخط المسماري الأناضولي، المقتبس من الخط المسماري السومري، إلى الحثيين عن طريق الحوريين الذين أجتاحوا الحدود الشرقية من بلاد الأناضول و الشمالية من وادي الرافدين من المنطقة الشمالية الشرقية. وكان الحوريون مثل الكاشيين الذين أستولوا على بابل – فيما بعد – يتكلمون لغة ذات قرابة مبهمة مع اللغة الخالدية (القرن التاسع قبل الميلاد) التي هي السلف القريب للغّة الهندية الأوروبية الأرمنية التي كانت منتشرة في منطقة بحيرة (وان) والتي تتصل بقرابة مع مجموعة اللغات القفقاسية (٩/ج١/ ٨٦٤).

لم يكن العيلاميون الذين سكنوا إيران من الأقوام الهندية – الأوروبية، لأن لغتهم كانت

من اللغات الالتصاقية غير المعروفة التي لا علاقة لها باللغات القديمة ولا هي سليلة اللغات الحديثة. ولذلك كانت كافة الوثائق العيلامية مكتوبة بثلاث لغات هي العلامية والفارسية القديمة والاكدية (٩/ج/١٠٧) ومن هنا فإنهم يختلفون عن الميدين الذين كانوا يجاورونهم من حيث الأصل والثقافة. فقد كان الميديون من الشعوب الهندية – الأوروبية، وكانت لغتهم شديدة الشبه باللغة الكردية وباللغة الفارسية الفهلوية اللتين تنتسبان معا إلى عائلة اللغات اللهندية – الأوروبية (١٠٩/٢٧). وكانت أول إشارة إلى القبيلتين الإيرانيتين: الفارسية المجوسية Persua والميدية Medes قد وردت في أخبار الملك الآشوري (شيلمنصر الثالث) لعام ٨٣٥ق.م وما بعده، عندما إتصلت الجيوش الآشورية بجملة قبائل إيرانية كان بينها القبيلتان المذكورتان، ثم أزدادت تلك الأخبار في المصادر الآشورية المختلفة (٣٥٠٠ق.م – ٧٥م) ظل الخط المسماري طيلة أربعة آلاف عام (٩/ج١٧/٧٥م) في الاستعمال وأداة للتدوين في حضارات وادي الرافدين وحضارات الشعوب المجاورة: الإيرانية والأناضولية. غير أن الأكديين الساميين أحدثوا بعض التغييرات في نظام الخط المسماري الذي وجد في الأصل لتدوين لغة غير اللغة الاكدية، وهي اللغة السومرية، مما أقتضى ذلك إجراء بعض التحويرات ليلائم تأدية تدوين اللغة الاكدية، التي تأثرت بدورها من جزاء تدوينها بالخط المسماري، فاختفت بعض أصواتها من الكتابة و بوجه خاص حروف الحلق والأصوات السامية الأخرى كالضاد والضاء والعين والحاء لعدم وجود علامات مسمارية خاصة تؤديها. وظهرت منذ العهد الاكدي ظاهرة لغوية في نظام الخط المسماري هي أن العلامات المتخذة رموزا (أي العلامات التي تقوم مقام الكلمات) للتعبير عن كلمات سومرية صارت تقرأ في اللغة الاكدية بما يرادفها من كلمات في هذه اللغة، واستتبع ذلك الحاجة إلى وضع معاجم ولاسيما في العهد البابلي القديم (الألف الثاني قبل الميلاد) لشرح العلامات المسمارية يرادفها من كلمات وقيم أكدية (٣٥٦/٦).

سادت اللغة الاكدية وثقافتها في بلاد الرافدين وما جاورها، حتى الألف الثاني قبل الميلاد عندما ولدت اللهجات الآشورية والبابلية من تلك اللغة الأم (٤٧٦/٦) حيث أصبحت هذه اللغة، اللغة الرسمية للإمبراطوريات البابلية والاكدية والآشورية والبلاد التي دخلت ضمن تشكيلاتها الإدارية والسياسية. فقد نتج عن الفتوح الاكدية الخارجية التي قام بها سرجون الأكدي مؤسس السلالة الاكدية (٢٣٧١ – ٢٣١٦ق.م) وخلفاؤه وأشهرهم حفيده

نرام – سين (٢٢٩١ – ٢٢٥٥ق.م) عن تكوين إمبراطورية واسعة شملت معظم أجزاء الهلال الخصيب وبلاد عيلام والأقسام الشرقية من آسيا الصغرى إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط. فقد روت لنا الكتابات التاريخية من العهود التي أعقبت العصر الاكدي عن غزو سرجون لإقليم كبدوكية في شرقي الأناضول لنجدة مستعمرة من التجار الاكديين تأسست هناك للتجارة بالصوف والفضة. كما أثبتت التحريات الآثارية في منطقة الخابور وجهات الجزيرة العليا وجود مستوطنات من العصر الاكدي فيها (٦/٣٥٧).

وبعد استيلاء سرجون على بلاد آشور المشهورة مثل نينوى وآشور وعلى بلاد عيلام والأناضول توجه إلى التنظيم العسكري، فكان أول من أوجد نظام الجيش القائم والدائم وأحدث تغييرات أساسية في أساليب القتال والسلاح. ومما لاشك فيه أن يكون ذلك من جملة العوامل التي مكنته من التغلب على خصمه لوكال زاكيري (٦/٣٥٤) وقد يكون سرجون اقتبس أيضا نظام (الكوردو Qurdu) من الآشوريين، وهي الوحدات القوية التي يمكن أن توصف بأنها الحرس الخاص المؤلف من المحاربين الأقوياء المسؤولين عن سلامة الملك الآشوري الشخصية، وكانوا يعدون من الناس الذين يعتمد عليهم تماما، ويسيرون إلى جانب الملك عندما يتحرك الجيش الآشوري للقتال (٢٠/٢٥٦).

أصبحت اللغة السامية الاكدية، بعد فتوحات سرجون الاكدي لغة الإمبراطورية المترامية الأطراف حوالي الألف الثاني قبل الميلاد. لاسيما بعد أن وطد (نرام – سين) سلطان الدولة الاكدية في الجهات الشمالية والشمالية الشرقية من بلاد الرافدين حيث القبائل الجبلية الشديدة المراس المتاخمة لسهول وادي الرافدين الخصبة (٦/٣٦٩) بينما كانت لغة الملوك الكاشيين Kassite من اللغات الهندية الأوروبية مع وجود علاقة لها بمجموعة من اللغات القفقاسية،

(٩/ج١٧/٦٩٣) قد تكون الاورارطية القديمة.

وخلال هذه الفترة نفسها ظهر الحثيون في بلاد الأناضول (١٩٠٠–١٢٠٠) وكانت لغتهم من مجموعة اللغات الهندية ـ الأوروبية، وأسسوا إمبراطورية كبيرة اتخذت من هذه اللغة لغتها الرسمية (٨/٢٢) مع تبني الكتابة المسمارية من بلاد الرافدين وأستخدموها في لغتهم الدبلوماسية وفي عقد المعاهدات والرسائل المتبادلة مع الأجانب. وتأتي في الأهمية بعد الكتابة المسمارية- في بلاد الأناضول ـ الكتابة الهيروغليفية التي يعود

تاريخ أستعمالها إلى الفترة المحصورة مابين ١٥٠٠ ـ ١١٨٠ ق.م حيث أستخدمت بشكل خاص في النقوش على الصخور والنصب التذكارية ولاسيما في المناطق الغربية من الأناضول (٢/ ٤٢) بحيث أصبحت كتابة جديدة أطلق عليها العالم الآثاري (ماك كوين) تسمية (الهيروغليفية الحثية) تمييزا لها عن الهيروغليفية المصرية التي كانت مستعملة في كيليكية في حدود عام ١٥٠٠ ق.م (٨/ ٢٤) وعلى الرغم من أن الحثيين القدماء، أي الخاتيين، وهم سكان الأناضول الوسطي الأصليون، كانوا يتكلمون لغة تختلف عن عوائل اللغات الهندو- أوروبية من جهة والسامية من جهة أخرى (٨/ ٢١) بينما كان النيسيون وهم فرع من فروع الحثيين القدماء ويسكنون المنطقة نفسها في بلاد الأناضول ـ يتكلمون لهجة أخرى تعرف بـ(النيسية) وهي من اللهجات الهندية- الأوروبية التي تكلم بها بعض الحثيين من خلال دخولهم إلى بلاد الأناضول ثم اندمجت هذه اللهجة باللهجة الحثية القديمة (٢/ ٤٢).

كما كانت ثمة لغة أخرى في بلاد الأناضول تسمى لغة الآهسو Ahsu ويبدو أنها كانت لغة مألوفة جنوب شرقي الأناضول، وقد وجدت رقم طينية مكتوبة بهذه اللغة في منطقة (كول تبه ـ كانيش) (٢/ ٤٣) ولعلها كانت لغة مملكة ايسوا Isuwa التي كانت تمتد من مدينة ملاطية غربا وعبر الفرات نحو الشرق وتضم في حدودها مقاطعة ارغاني مادن Maden Ergani القريبة من مرعش الحالية الغنية بمعدن النحاس (٨/ ٩٤).

أما اللغة الحورية، فقد كانت لغة مجموعة من السكان قطنوا بلاد الأناضول، أطلق عليهم الحوريون وكان مهدهم الأصلي في المنطقة الجبلية التي تكون نصف دائرة تمتد من جبال طوروس بالقرب من كركميش إلى بحيرة (وان) تقريبا. ويحتمل أنهم امتدوا جنوبا حتى الزاب الأعلى حيث كان يجاورهم اللولوبيون من الشرق (منطقة شهر زور) وقد ظهروا منذ منتصف الألف الثالث قبل الميلاد وأتصل بهم ملوك الدولة الاكدية، حيث كانت لهم دويلة في أعالي وادي دجلة والفرات، واتخذوا مدينة "نوزي" ـ يورغان تبة بالقرب من كركوك – مركزا لهم وبدلوا أسم المدينة القديم "كاسر" Gasur إلى نوزي أو نوزو. وفي حدود القرن الخامس عشر قبل الميلاد ظهرت في شمال مابين النهرين مملكة كان أغلب سكانها من الحوريين ولكن الطبقات الحاكمية فيها كانت من الأرستقراطيين الآريين وكان مركزها في وادي الخابور والبليخ. وقد سماها الآشوريون خانيكالبات Khanigalbat كما أطلق عليها أسم (نهارين) أو (نهاريا) وعرفت أيضا في النصوص المعاصرة بأسم مملكة ميتاني Mitanni ولكن لم يبرز لهم شأن سياسي مهم إلا في القرن

الخامس عشر قبل الميلاد عندما غزا أحد ملوكهم المسمى (شوشتار) بلاد آشور (٦/ ٧٩).
وأسس الحوريون دولة كبرى كانت تمتد في رقعة جغرافية مستطيلة من أعالي دجلة حتى البحر الأبيض المتوسط مرورا بمدن كركميش وايمار وحلب وكيرتا Kirta وكان ثمة ملك من ملوك الحوريين بهذا الاسم (١٣/ ١٤٧). كما تذكر النصوص الآثارية من مدينة ماري أن كوردا Kurda كانت مدينة قرب كركميش في شمال سورية، ثم أنها تذكر أيضا كإقليم مع كركميش وايمار (قرب حلب) (١٤/ ١٥٧).

وإعتمادا على المتخصص في اللغات التاريخية (دانيل آرنو) أنه يذكر في النصوص المسمارية وفي أحداث الميتانيين بين عامي ١٥٥٠ ـ ١٣٥٠ ق.م بأن (كيرتا) كان أحد الرجال المرموقين الذين يرجع إليه الفضل في توحيد الحوريين ونشر النعرة القومية بينهم (١٤/ ١١١).

ويبدو من لغة الحوريين التي دونت منها بالخط المسماري أنهم لم يكونوا من الناحية اللغوية من الساميين ولا من الأقوام الهندية ـ الأوروبية، فلم يستطع الباحثون أن يرجعوهم إلى أحد الأقوام التاريخية المعروفة سوى إطلاق المصطلح الغامض Asianic عليهم (٦/ ٧٨) ويعتقد العالم الآثاري البريطاني البروفيسور جيمس ميللر بأن اللغة الحورية هي من اللغات الإلتصاقية Agglautinante والتي تستخدم إعدادًا كبيرًا من اللواحق. وترتبط اللغة الاورارطية (لغة أجداد الأرمن) بالحورية التي كانت مستخدمة في شرق الأناضول بشكل خاص بين القرنين التاسع والسادس قبل الميلاد كلغة رسمية في دولة الاورارطيين وبالذات في منطقة بحيرة (وان) الحالية (٢/٤٣).

كما كانت ثمة لغة أخرى متداولة في منطقة جنوب شرقي الأناضول هي اللغة السوبارية التي لم تكن من اللغات الهندو ـ أوروبية، بل كانت لغة غير معروفة. وكان السوباريون من الأقوام الجبلية التي قطنت الجهات الشرقية من الأناضول وشمالي مابين النهرين في منطقة الجزيرة العليا وشرقي دجلة، وكانت تقع ضمن موطنهم المنطقة الشمالية من العراق التي عرفت كذلك بأسم بلاد آشور وذلك قبل هجرة الآشوريين الساميين إليها في الألف الثالث قبل الميلاد حيث أزاحوا القسم الأكبر من السوباريين إلى المناطق الجبلية شرقي دجلة. ولكن مما لاشك فيه أن عناصر كثيرة منهم دخلت في التركيب القومي للآشوريين، كما دخلت عدة تأثيرات لغوية وحضارية في الثقافة الآشورية، من بينها آلهة وطائفة من الشعائر الدينية وأسماء بعض المدن والمواقع (٦/ ٧٧).

وفي عهد ملكهم أكوم كاكريما (١٦٠٢ ـ ١٥٨٥ ق.م) غزا الكشيون بابل وأستولوا عليها عام ١٥٩٥ ق.م وحكموا وادي الرافدين في مملكة القطر وليس دول المدن فعمها الاستقرار النسبي، على الرغم من أن الكشيين كانوا أقلية حاكمة بالمقارنة مع الغالبية من سكان البلاد، ولذلك فقد طغت عليهم حضارتها فاندمجوا بها وصهرتهم في بوتقتها واتخذوا لغة البلاد وثقافتها العامة، ولم يتركوا لنا غير أسماء آلهتهم وملوكهم وبعض كلماتهم المترجمة (٦/ ٤٥٠).

أما الكوتيون الذين قضوا على السلالة الاكدية فإنهم كانوا من أقوام جبال زاغروس المتاخمة لحدود العراق الشرقية مع بلاد إيران، فلا يعلم على وجه التأكيد هل كانوا من الأقوام الهندية- الأوروبية، لأنهم لم يخلفوا وثائق مدونة بلغتهم، فلا يعرف عن لغتهم شيء سوى أسماء ملوكهم الواردة في إثبات الملوك السومرية. أما موطنهم الذي أستقروا فيه فإنهم كانوا يجارون اللولوبيين إلى الجنوب، أي جنوب منطقة شهرزور بالإضافة إلى المناطق الجبلية جنوب الزاب الأسفل. وقد أستمر ذكر الكوتيين في مآثر حضارة وادي الرافيدين المدونة إلى العهود المتأخرة حيث ذكر أحفادهم بأسم (قوتو) في رسائل مدينة ماري (الألف الثاني ق.م) وكثرت الإشارات إليهم في أخبار الحملات الآشورية الحربية. حيث أنسحبوا بعدها إلى الجهات الشمالية من العراق ولاسيما منطقة كركوك واختاروا مدينة (ارابخا) أي كركوك مركزا لهم. (٦/ ٣٧٤). والجدير بالذكر بهذا الصدد أن الجبل الذي أستقرت عليه سفينة نوح الواقعة جنوب مدينة (وان) الحالية في بلاد الأناضول وذكره القرآن الكريم بأسم (جودي) القريبة من أسم الكوتي.

وإذا ما أنتقلنا إلى بيان التأثيرات اللغوية والثقافية الفارسية على بلاد الرافدين والأناضول، يجب علينا أن لاننسى حقيقة تاريخية مهمة، وهي أن كافة الأقوام الفارسية التي استوطنت إيران منذ مطلع الألف الأول قبل الميلاد في الجزء الذي دعي بأسم بلاد فارس، أي الجزء الجنوبي الغربي من إيران وهو بلاد الفرس الاخمينيين الذين كانوا من الأقوام الهندية ـ الأوروبية، يجاورهم العيلاميون الذين لم يكونوا من الأقوام الهندية ـ الأوروبية واستوطنوا إقليم خوزستان (الأحواز الحالية) بينما كانت قبيلة الماذيين (الميديين) يقطنون ـ في الفترة نفسها ـ في الأجزاء الشمالية الغربية من إيران وكانت عاصمتهم اكباتان (همدان الحالية) وكانوا من الأقوام الهندية ـ الأوروبية... نقول أن كافة هذه الأقوام الهندو ـ آرية التي كانت تتنازع فيما بينها للإستئثار بالسيادة والسلطة

اللتين كانت للميديين في مبدأ الأمر، أقتبست الشيء الكثير من حضارات وادي الرافدين لاسيما الآشورية منها في مجالات التنظيمات الإدارية والعسكرية والفنية التي كانت تضم خلاصة معارف وثقافات وفنون السومريين والاكديين والبابليين والحثيين، على الرغم من طغيان التحول القومي واللغوي في العراق نحو السامية على الطابع السومري ـ الذين تشير أحداث الدراسات الآثارية بأنهم كانوا أيضا من الأقوام السامية ـ من الناحية السياسية بعد أن تفردت الأقوام السامية في حكم العراق وسادت لغتها السامية فيه قرابة ١٥ قرنا من سقوط سلالة اور الثالثة في حدود عام ٢٠٠٤ ق.م حتى سقوط الدولة الكلدانية على يد الفرس الاخمينيين عام ٥٣٩ ق.م (٦/ ٤٣٥).

كان الآشوريون قد قضوا على الكشيين في حدود عام ١١٦٨ أو ١١٦٢ ق.م فقامت في بابل الدولة الكلدانية التي كان مؤسسها من الآراميين الذين أستطاعوا إنشاء العديد من الدويلات والمشيخات في الأجزاء الجنوبية من العراق منذ القرن الحادي عشر الميلادي، ولكنهم أخفقوا في إقامة دولة كبرى لهم بسبب الضغوط العيلامية والآشورية عليهم وخنق دويلاتهم من التوسع. ولكن مع إخفاق الآراميين السياسي فإن تراثهم اللغوي والثقافي قد فاق في عظم مقداره على تراث كثير من الشعوب القديمة في أقطار الشرق الأدنى، حيث أنتشرت لغتهم أنتشاراً واسعاً وعجيباً بدون أن يدعم ذلك سلطان سياسي، فأصبحت لغة التدوين ولغة الكلام إلى جانب اللغات القديمة حتى أيام الإمبراطورية الآشورية ومن بعد ذلك في أرجاء الإمبراطورية الفارسية الاخمينية من تخوم الهند إلى بلاد الحبشة. كما أقتبس الأرمن والفرس والهنود خطوطهم من الخط الآرامي ـ وهو أصل الخط العربي ـ ما بين القرنين السادس والرابع قبل الميلاد (٦/ ٤٩٦).

حكمت الإمبراطورية الفارسية الاخمينية شعوب الشرق الأدنى حوالي القرنين من الزمان (٥٣٩ ـ ٣٣١ ق.م) شهدت خلالها المنطقة ثورات عارمة واضطرابات عظيمة ومؤامرات وحروبا طاحنة بين دولها. فبعد أن أصبحت ليدية وفريجية (المشكيون) وايونية ـ وهي المدن والمستوطنات اليونانية في سواحل الأناضول ـ الولايات من ٥ـ٩ في عداد الولايات العشرين من إمبراطورية الملك الفارسي دارا الأول (٥٢٠ ـ ٤٨٦) نشبت في مصر ثورة عارمة، كما قام أحد الزعماء البابليين بثورة عنيفة قتل خلالها حاكم بابل الفارسي، غير أن احشويرش (٤٨٦ ـ ٤٦٥ق.م) سحق تلك الثورات بعنف وقسوة بالغين ونكل بالثوار تعذيبا وقتلا. ثم استأنف الحرب ضد بلاد اليونان فجرد حملة ضخمة عليها

واستولى على أثينا ولكن مقاومة الإسبارطيين وتحطيمهم لأسطوله البحري أديا إلى انهيار معنويات الملك الفارسي فعاد أدراجه بجيوشه البرية (٦/ ٥٧٨).

وإذا كانت أحوال الإمبراطورية الفارسية الاخمينية قد ساءت بعد هذه الأحداث، فإن تزايد الانحلال في جسم الدولة وحكامها ملوكا وأتباعا والمؤمرات والخلافات بين حكام الأسرة الحاكمة، كانت من أسباب تدهور الأوضاع فيها، لاسيما الخلاف الذي نشب بين الأمير الفارسي كورش الصغير الذي كان يحكم ولايات آسيا الصغري نيابة عن أخيه الملك ارتحشتا الثاني الذي اختلف معه فكانت حملة (زينفون) المشهورة في التاريخ باسم (حملة العشرة آلاف اغريقي) الذي أورد لنا لأول مرة في التاريخ أسم بلاد الأكراد، بصيغة كردوخي Carduchi والأكراد بتسمية الكردوخيين Carduchian وذلك عند تقهقره على رأس جند الحملة من المرتزقة الإغريق بعد فشل حملة كورش الصغير ومقتله، من بلاد بابل (عام ٤٠١ ق.م) وعبر منطقة كردستان وصولا إلى بلاد الأناضول. ويتحدث زينفون عن بلاد الأكراد قائلاً: "تم إحضار كل المساجين - الفرس الذين أخذوهم معهم - لاستجوابهم بشكل مفصل عن كل المناطق المحيطة بمعسكرهم الذي حطوا فيه الرحال، فأكد أولئك السجناء بأن الإقليم الذي يقع نحو الجنوب يؤدي إلى طريق بابل وميديا، وهو الطريق الذي جاؤوا منه - أي زينفون وجنوده - أما الطريق الجهة الشرقية فهو يؤدي إلى سوسة واكباتانا وهي المنطقة التي كانت بمثابة مصيف للملوك السومريين. فإذا تمكن أحد ما من عبور النهر - دجلة - واتجه غربا فإن الطريق يؤدي إلى ليديا وايونيا. أما الطريق الشمالي عبر الجبال فإنه يؤدي إلى كردوخي Carduchi وأضاف السجناء بأن هؤلاء الكردوخيين - يعيشون في المناطق الجبلية وهم محاربون السجناء بأن هؤلاء الكردوخيين - يعيشون في المناطق الجبلية محاربون أشداء ولا يطيعون الملك. وقد حاول الجيش الملكي الفارسي الذي كان قوامه مائة وعشرين ألف محارب بسبب الطبيعة الوعرة والشاقة لهذه المنطقة الذي كان على الجيش الفارسي أجتيازها. وعندما عقد المرزبان الفارسي Satrap اتفاقية معهم، تبين لهم وجود علاقات مشتركة بينهم وبين الكردوخيين. وبعد أن أستمع الجنرالات - وهم قواد المرتزقة الإغريق الذين أختاروا زينفون قائدا لهم - إلى هذه الأجوبة، أختاروا عددا من السجناء الذين قالوا بأنهم يعرفون الطريق، ودون إعلامهم عن الجهة التي سيذهبون إليها، لمرافقتهم في طريق العودة، حيث أنهم كانوا يريدون أجتياح بلاد الكردوخيين عبر الجبال لأنه، حسبما قال السجناء، بالإمكان الوصول إلى أرمينيا - مرورا بالجبال التي يسكنها

الكردوخيون ـ التي كان يحكمها الملك اورونتاس Orontas ومن هناك ـ قال السجناء ـ من السهل التقدم إلى الإتجاه المطلوب (١١/ ١٢٧).

ويؤكد الكاتب السوري منذر الموصلي: إن القبائل الكردية التي توسعت وامتدت من بحيرة اورمية حتى بوتان قامت بتأسيس إمارة كردية في القرن الرابع قبل الميلاد هي إمارة مكهرت (٢٧/ ١٠٨) ويتابع مينورسكي هذا السرد التاريخي لوجود الأكراد في المنطقة مؤكدا أن قدوم الأكراد إلى كردستان كان حوالي ١٠٠٠ قبل الميلاد وأن الكوتيين، التي كانت تقع بلادهم في منطقة غرب بحيرة (وان) وشرق نهر دجلة هم أجداد الأكراد الحاليين وهم الذين شاهدهم واتصل بهم القائد والفيلسوف اليوناني زينفون (٢٧/ ١١٨).

وقد وصلت إلينا مجموعة من الوثائق التجارية والاقتصادية عن الفترة السلوقية إضافة إلى بعض النصوص القديمة ونصوص خاصة بالتنبؤات وبعض النصوص الثنائية اللغة أو المزدوجة اللغة (السومرية والبابلية) وجملة كتابات تاريخية من بينها جدولان بأسماء الملوك ونصوص قد ظهر في هذا العهد أو قبلة بقليل (٦/ ٥٩٤). وكان الإنجاز الثقافي السلوقي المهم، هو وضع أسس الفلسفة الهلنستية ونشرها على نطاق واسع إضافة إلى الاستعانة بالخط الآرامي واللغة الآرامية.

أعقب الملوك السلوقيين المقدونيين في حكم العراق وبلاد الأناضول، الملوك الإيرانيون من الفرثيين (١٢٦ ق.م ـ ٢٢٧م) الذين بدأوا بحكم إيران منذ عام ٢٤٧ ق.م ثم الساسانيين (٢٢٧ ـ ٦٣٧م) وبذلك أستمر الحكم الفارسي في وادي الرافدين وبلاد الأناضول حوالي ثمانية قرون إلى زمن الفتح العربي الإسلامي.

وإذا كان الفرس الفرثيون من الشعوب الهندية ـ الأوروبية في آسيا، ويمتون بصلة قرابة إلى الروس الأشكوزيين أو السكيثيين... فإن الدراسات التاريخية الحديثة تؤكد أن الشعوب الآرية بدأت بالهجرة إلى إيران، منذ بداية القرن العاشر قبل الميلاد، ودخلتها من جنوب روسيا بحيث كانت القبائل الرئيسية في إيران، في العهد الاخميني، تتألف من الفرس والميديين والبارثيين والآريان والدرانج والأرخزيان والباختريان والصغد والخوارزميين، تللك القبائل التي تشعبت إلى العديد من البطون والأفخاذ وبدأت تتكلم باللهجات الإيرانية المختلفة (٩/ ج١٧/ ٦٥٣). فإذا ألقينا نظرة على كردستان الحالية ودققنا في هوية الأقوام التي سكنت فيها أو التي هاجرت إليها أوغزتها، وفي لغاتها وثقافاتها وزمان

طروئها على تلك المنطقة التي كانت تؤلف مستطيلا يمتد من بحيرة أوروميا (في إيران) شرقا إلى سهل قونية (في تركيا) غربا ومن بحيرة (وان) شمالا إلى شهرزور في العراق جنوبا، فإننا نجدها تنقسم إلى ثلاث فئات:

تضم الفئة الأولى الأقوام التي هاجرت إلى المنطقة إعتباراً من الألف الثاني قبل الميلاد كالحثيين، إلى بلاد الأناضول، أو الميديين الهندو - إيرانيين والفرس في حركة توسعية للقبائل الهندو - أوروبية نحو آسيا من جنوب روسيا، إلى المناطق الجبلية في شمال إيران (٩/ ج١٧/ ٦٥٣) أو التي استوطنت في المنطقة بعد الحروب التي أستعرت فيها كالعيلاميين والآشوريين والأكديين والآراميين والفرس والسلوقيين وغيرهم.

وتضم الفئة الثانية القبائل الهندو - أوروبية التي دخلت المنطقة في نهاية القرن الثامن عشر قبل الميلاد وفرضوا أنفسهم كحكام أرستقراطيين على القبائل الكاشية المحلية، كما تمكنت جماعة أخرى في القرن السادس عشر قبل الميلاد، والتي كانت تعبد الآلهة الآرية: ميثرا Mithra وفارونا Varuna وإندرا Indra من السيطرة على الحوريين الساكنين في شمال وادي الرافدين (٩/ ج١٧/ ٦٥٣) ودفعهم - أي الكاشيين والحوريين - نحو الفتح وتأسيس الإمبراطوريات.

أما الفئة الثالثة فإنها تضم الأقوام القديمة التي كانت هذه المنطقة موطنها الأصلي منذ الألفين الثالث والثاني قبل الميلاد. فقد كان الكوتيون يقطنون سلسلة جبال زاغروس وتمتد منطقتهم حتى السليمانية. بينما كان اللولوبيون يقطنون مقاطعة شهر زور. أما العيلاميون فكانوا يحتلون سهل سوسة ومنطقة التلال المحيطة بها. في حين كان الكاشيون (القاصو أو الكاشو) يقطنون إلى الشمال الشرقي من العيلاميين (٩/ ج١٧/ ٦٥٣) والسوباريون (أجداد الآشوريين) يسكنون ما بين النهرين في منطقة الجزيرة العليا وشرقي دجلة. وكان مهد الحوريين - وهم مؤسسو مملكة ميتاني أو مملكة خانيكلبات أو مملكة نهارينا - في المنطقة الجبلية التي تكون نصف دائرة من جبال طوروس بالقرب من كركميش (جرابلس السورية) إلى بحيرة وان شمال شرق تركيا (٦/ ٧٨). بالإضافة إلى هذه الأقوام الكبيرة، كانت ثمة أقوام صغيرة أو قبائل محلية أستطاعت تأسيس بعض دويلات المدن في تلك المناطق خلال فترة الألفين الثاني والأول قبل الميلاد، غير أنها لم تستطع أن تنمو وتتطور نتيجة مزاحمة تلك الأقوام الكبيرة لها وتضييقهم عليها، كانت منها مدن: كسارا: Kussara ونيسا Nisa وكانيش Kanesh وكركميش Car- chemish

وكماني Kummani وكيرتا Kirta ونوزي Nuzi آرابخا Arapk ah وآلالاخ Alalakh وحلب Halpa وغيرها.

ومهما يكن من أمر، فإن الثابت تاريخيا أن الأكراد كانوا يقطنون المنطقة التي سيطرت عليها الدولة الميدية التي ظهرت في القرن السابع قبل الميلاد والتي كانت تمتد بين بحر قزوين شمالا والخليج العربي جنوباً وبين بختوان (في إيران) شرقا ونهر قزيل ايرمق (قرب قيصري الحالية) في تركيا غربا. وبذلك كانت معظم كردستان الحالية ضمن أراضي تلك الدولة القديمة التي أستطاع كورش الفارسي القضاء عليها عام (٥٥٠ ق.م) وألحق أراضيها بدولته. ومنذ ذلك التاريخ أصبح الأكراد جزءا من الإمبراطورية التي أقامها كورش مؤسس السلالة الاخمينية الفارسية، واعتنقوا ـ مثل الفرس ـ الديانة الزرادشتية (١٠/٤).

تميز العهد الفرثي في العراق بكثرة الحروب أولا مع السلوقيين ثم مع الرومان، وكان شمال العراق ميدان الكثير من المعارك التي نشبت مابين الفرثيين والرومان، فبرزت في أخبارها جملة مدن مهمة على الحدود في شمال مابين النهرين مثل أنطاكية وحران ونصيبين (٦/٦٠١).

وفي منتصف القرن الثاني قبل الميلاد، أي فترة حكم الفرثيين للعراق، انتشر الحوريون في آرابخا (كركوك الحالية) ووصلوا في رقعة جغرافية مستطيلة من البحر الأبيض المتوسط مروراً بكاركاميش (جرابلس في سورية) وايمار (مسكنة) وحلب وكيرتا Kirta (13/147).

وتذكر النصوص التي اكتشفت في مدينة ماري (تل الحريري قرب أبو كمال) أن كوردا Kurda كانت مدينة قرب كاركاميش، ثم تذكر أيضا كإقليم مع كاركاميش وإيمار (قرب حلب) (١٤/ ١٥٦).

وأعتمادا على الباحث دانيل أرنو المتخصص في اللغات القديمة، فإنه يذكر من خلال النصوص المسمارية ومن أحداث دولة الميتانيين بين عامي (١٥٥٠ ـ ١٣٥٠ ق.م) بأن كيرتا Kirta كان أحد الرجال المرموقين الذين يرجع إليه الفضل في توحيد الحوريين بأن جعل بينهم نعرة قومية انشدوا بها إليه تجاه تقهقر الحثيين (١٥/ ٢٢).

والمعروف أن بعض الأسماء ظهرت في هذه الفترة بما فيهم أسماء الملوك: شاران Sarran وآبان Abban حيث أستقروا في حلب وصولاً إلى آموك، وقد سميت هذه المنطقة أو

الإقليم موكيش Mugis حيث كان هذا الأسم يطلق على عاصمة قديمة لهذا الإقليم. علماً بأن الميتانيين كانوا قد حكموا المنطقة في عهد ملكهم ادريمي Idrimi ابن الملك اليم اليما Ilimma Ilim حيث كان ادريمي قد وصل إلى مستوي متطور من الصيت القومي والنفوذ بين الملوك الميتانيين. وساهم في تصفية بقايا الحثيين في المدن الحورية وأصبحت آرابخا (كركوك) مركزا من مراكز الحكم ذات الوزن والإعتبار والتأثير، في تلك الفترة، وصولا شرقا حتى عيلام (١٤/ ١١٢).

ويرجح العالم الآثاري العراقي طه باقر أن يكون مهد الحوريين الأصلي في المنطقة الجبلية التي تكون نصف دائرة تمتد من جبال طوروس بالقرب من كاركاميش (جرابلس الآن) إلى بحيرة (وان) تقريبا ويحتمل أنهم امتدوا جنوبا حتى الزاب الأعلى حيث كان يجاورهم اللولوبيون من الشرق (منطقة شهرزور). وقد ظهروا في التاريخ منذ نصف الألف الثالث قبل الميلاد فكانت لهم دويلة في أعالي وادي دجلة والفرات ولم يبرز لهم شأن سياسي مهم إلا في القرن الخامس عشر قبل الميلاد، حيث اقتصر ذكرهم على ما جاء في التوارة (٦/ ٧٨).

ويبدو من لغتهم التي دونت نصوص منها بالخط المسماري أنهم لم يكونوا من الناحية اللغوية من الساميين ولا من الأقوام الهندو ـ أوروبية، فلم يستطع الباحثون أن يرجعوهم إلى أحد الأقوام التاريخية المعروفة سوي إطلاق المصطلح الغامض آسيويين عليهم. على أن اللغة الاورارطية (اللغة الأرمنية القديمة) أقرب اللغات المعروفة إلى لغتهم. وقد أنتشر الحوريون في الربع الأول من الألف الثاني قبل الميلاد إلى عدة جهات من الهلال الخصيب، ولاسيما في شمال سورية. وبعد فترة تقدر بنحو قرن واحد نجد الحوريين في شمال العراق ومركزهم في المدينة القديمة نوزي (يورغان تبة بالقرب من كركوك). كما كان الحوريون يشكلون أغلب سكان مملكتي خانيكالبات وميتاني اللتين ظهرنا في شمال مابين النهرين (٦/ ٧٩).

ويرجح الآثاري العراقي الدكتور وليد الجادر أن يكون الأكراد الحاليون في العراق من بقايا الحوريين الذين سكنوا المناطق الشمالية من العراق (١٦) وهو الرأي الذي أورد مثيله أستاذه العالم الآثاري العراقي المرحوم طه باقر عندما رجح أن يكون أكراد اليوم من الكوتيين واللولوبين ـ الذين كانوا يجاورون الحوريين ـ والذين استوطنوا مناطق العراق الشمالية وفي الأقسام الجبلية منها (٦/ ٧٦).

فإذا كانت هذه الحقائق الآثارية واللغوية تؤكد بنا بأنه لم تكن ثمة قومية أو قبيلة باسم (كرد) أو (أكراد) في هذه المنطقة، خلال تلك الفترة التاريخية، كما أنها لاتشير إطلاقا إلى هجرتهم إلى تلك المنطقة في العصور التاريخية القديمة.. فإن سؤالا كبيراً يطرح نفسه في هذا المجال، هو إذن من أين أتى الأكراد إلى هذه المنطقة؟!

إننا نعتقد بأن الأكراد هم شعب أصيل وقديم كانوا يقطنون منذ الأزل في المربع الكائن بين جبال زاغروس شرقا حتى إقليم كركميش (نقطة التقاء الحدود العراقية ـ التركية (السورية قرب جرابلس الحالية) غربا، ومن الحدود الجنوبية لمملكة اسوا Isuwa شمالا (قرب ملاطية الحالية) وحتي سهل شهرزور جنوبا، ذلك المربع الذي كان يطلق عليه في التاريخ القديم أسم (بلاد مابين النهرين العليا) ومن المرجح أن مدينة كيرتا Kirta (١٤٧/ ١٣).

التي ربما كانت تقع بالقرب أو في مكان مدينة حكاري الحالية، أو إقليم كوردا Kurda ١٥٦/١٤ كان مهد الأكراد، أولئك الرجال الأقوياء والمحاربين الأشداء، على المصادر التاريخية المختلفة (٦/ ٤٥٠) (٩/ ج١٧/ ٦٥٣) (١١/ ١٢٧) (١٤/ ١١١) (٢٠/ ٢٥٦) الذين قد يكونون ـ على الأرجح ـ هم الذين استعان بهم الأشوريون في تأسيس تنظيمهم العسكري المسمى كوردو Qurrdu وهي الوحدة العسكرية المؤلفة من المحاربين الأقوياء المسؤولين عن سلامة الملك الآشوري الشخصية، حيث كانوا يسرون إلى جانب الملك عندما كان الجيش الآشوري يتحرك للقتال (٢٠/ ٢٥٦) ويحتمل أنهم هم أنفسهم كانوا أيضا تلك الجماعات الآرية من القبائل الهندو ـ أوروبية الذين قادروا الكشيين والحوريين (٩/ ج١٧/ ٦٥٣) في فتوحاتهم في بلاد الرافدين والأناضول.

ولما كان معظم الأقوام القديمة الساكنة في شمال بلاد الرافدين (منطقة كردستان الحالية) قد غيّروا لغتهم الأصلية نتيجة نسيانهم لها أو امتزاجهم بالشعوب الكبيرة السائدة: حيث سادت اللغة السامية جميع شعوب المنطقة طيلة ١٥ قرنا، وتكلم الفرثيون بإحدى اللهجات الإيرانية القديمة المساة (بهلوك) القريبة من الفارسية الساسانية (بارسيك) كما أنهم اتخذوا الخط الآرامي لكتابة لغتهم (٦/ ٦٠٠) فإن الأكراد الذين تمسكوا بتراثهم القومي ولم ينصهروا في الشعوب الأخرى القاطنة في المنطقة والذين كان أجدادهم يتكلمون لغة قريبة من اللغة الاورارطية قد تأثروا باللغة الفارسية التي سادت في بلاد الرافدين طيلة ثمانية قرون. ومن هنا نستطيع القول بأن الأكراد ليسوا قوما طارئين على المنطقة وإنما كانوا من سكانها منذ أن عرفوا في التاريخ منذ الألف الأول قبل الميلاد

عندما اتخذ الملوك الآشوريون من شجعان الأكراد ورماة السهم الحاذقين حراسا لهم في فرقة خاصة أسموها (كوردو) إلى أن اكتشف زينفون مملكتهم (كردوخيا) عام ٤٠٢ق.م كما أطلق عليهم عبر التاريخ أسماء عديدة حيث يؤكد المؤرخ العثماني أحمد رفيق بأن (الكاشيين) هم أصل الأكراد، في حين يرى العلامة الكردي أمين زكي بان (الكوتيين) هم أجداد أكراد اليوم، بينما يعتقد عالم الآثار العراقي المرحوم طه باقر بأن أكراد اليوم قد يكونون من (اللولوبيين) في حين يرجح الآثاري العراقي المرحوم وليد الجادر بأن يكون الأكراد الحاليون من بقايا (الحوريين). ومن هنا فإننا نعتقد بأن الكورد وكردوخيا و كيرتا واللولوبيين و القاصو والكاشو والكويتيين والحوريين والميتانيين وخانيكالبات وارزاوا وجودي هي أسماء القبائل الساكنة في المنطقة منذ أقدم العصور والتي أقامت فيها الدويلات المختلفة أو قادت بعض الشعوب الطارئة عليها والتي تتساوق مع أسماء القبائل الكردية التي كانت معروفة أيام العثمانيين فيها (قارن تلك الأسماء مع أسماء القبائل: جوديكانلو وموتكي وخالقانلو وبالابان وبيلكانو وبيلباس وحاليكان وخاني وميللي كوردان ولولو و بابان وزرو كان وغيرها).

وربما كان كيرتا (أو كوردا) إلها من آلهة الأكراد أيام الميديين أو الكشيين أو الحوريين مثلما كانت مدينة قرب كركميش (جرابلس في شمال سورية) وأسم ملك من ملوك الحوريين (١٤٧/١٣) إلى جانب كونه إقليما كانت تذكر مع كركميش وايمار (قرب حلب) إضافة إلى انه كان أحد الرجال المرموقين الذين يرجع إليه الفضل في توحيد الحوريين ونشر النعرة القومية بينهم (١١١/١٤). وأن الأكراد، الذين كانوا يسكنون ذلك الإقليم، أخذوا أسمهم من أسم ذلك الإله.

ويؤكد افتراضنا الآنف الذكر، أي كون كيرتا (او كوردا) إلها للأكراد و موطنا لهم أخذوا تسميتهم منه... أن معظم الشعوب الشرق الأدنى القديمة عرفوا في عصور ما قبل التاريخ، نسبةً إلى الإقليم الذي أستوطنوا فيه أخيراً، أي أن التسمية لاحقة للاستيطان (٦٤/٦) ومشتقة من أسم إله أو مدينة أو موقع جغرافي أو شخصية مرموقة

(كالكاهن أو الملك). فقد أتخذ الكشيون اسمهم من أسم إلههم "كشو" (٤٥٠/٦) وكذلك الآشوريين: حيث كان آشور أسم إلههم و عاصمتهم وملوكهم (آشوردان وآشور بانيبال وغيرهما) وبلادهم.

بينما اتخذ البابليون و الاكديون والمؤابيون والحثيون والفرثيون أسماءهم من أسماء المدن التي كانت بمثابة المراكز أو العواصم لهم.

ويظهر أن مدينة (كيرتا) أو إقليم (كوردا) كان من الصغر بحيث لم تنتبه المصادر التاريخية القديمة إلى ذكرهما، بل قد يكون سبب إهمال ذكرهما أن أقاليم (كوردا) كانت تذكر مع كركميش دائما (١٤/١١١) في المصادر التاريخية، أن ضمن منطقة كركميش، ومن هنا أغلقت تلك المصادر ذكرهما رغم جسامة الأحداث وكثرة الحروب بين دول الإمبراطوريات الشرقية في منطقة كركميش القريبة من تلك المدينة خلال القرن السادس عشر قبل الميلاد. فقد تمكن الملك الحثي مورسيليوس أن يحتل تلك المنطقة ويدمر مدينة حلب وهو في طريقة من بلاد الأناضول لفتح بلاد بابل عام ١٥٩٥ق.م (٨/٤٢) كما استطاعَ حفيده الملك الحثي سوبيلوليوماس Suppliilumas من السيطرة على سورية كلها وقام بتتويج ابنه على العرش في مدينة حلب بينما عين ابنه الآخر أميرا على كركميش المنافسة لمدينة حلب (٨/٩٤). وفي عهد الفرعون المصري طحوتمس (١٥٠٦ – ١٤٦١ق.م) أستطاعت الدولة المصرية الحديثة أن تطرد الهكسوس من مصر إلى سورية ومن ثم مطاردتهم بشن حرب على دويلات المدن في فلسطين وسورية فاستولت عليها حتى مدينة قادش ومن هناك سار نحو مدينة كركميش وعبر نهر الفرات إلى مملكة الحوريين بدولة ميتاني (٩/ج٨/٣٦) غير أن الميتانيين عادوا في عهد ملكهم ادريمي Idrimi إلى المنطقة لتصفية بقايا الحثيين في المدن الحورية وأصبحت أرابخا (كركوك) مركزا من مراكز الحكم ذات الاعتبار والتأثير والوزن وصولا شرقا حتى بلاد عيلام، كما وردت في النصوص المسمارية الخاصة بأحداث دولة الميتانين خلال (١٥٥٠ – ١٣٥٠ق.م) (٨/١١).

فإذا أصفُنا إلى تلك الأحداث الدامية غزوات القبائل الآرامية من بلاد الشام لبلاد آشور وقيام جماعات أخرى من القبائل الهند – أوروبية بالنزوح إلى المنطقة من جنوب روسيا وبلاد الأناضول بعد القرن السادس عشر قبل الميلاد (٩/ج١٧/٦٥٣) حيث تمتعت (كركميش) بمركز استراتيجي مهم كمحطة لعبور القوافل التجارية بين سورية وبلاد الرافدين والأناضول، لاسيما بعد أن أصبحت – في عهد الملك الحثي سويسلوليوماس – دولة حاجزة ومحايدة بين ثلاث دول متنافسة على المنطقة هي الدولة الآشورية والميتانية والمصرية (٩/ج٤/٨٨٧) عرفنا مدى الضغوط العسكرية والبشرية والاقتصادية التي

تعرض لها سكان منطقة كركميش – ومن ضمنها إقليم كوردا – مما قد يكون سببا لهجرة بعض القبائل منها، وقد يكون الأكراد من بين الذين هاجروا من تلك المنطقة إلى المناطق الجبلية حماية لأنفسهم من تلك الأحداث الدامية. وربما كان لضغوط الميتانيين وإرهابهم لسكان المنطقة بسبب تتبعهم للحثيين في المدن الحورية للقضاء عليهم... أثره في إزاحة الأكراد من إقليم كوردا ـ الذي افترضنا وجودهم فيه ـ إلى المناطق الجبلية التي شاهدهم فيها زينفون وأطلق على بلادهم تسمية (الكردوخي) القريبة أو المشتقة من اسمهم القديم (كوردا) وذلك في القرن الخامس قبل الميلاد (١١/١٧٢). لاسيما وأن هجرة القبائل وتغييرهم لمناطق سكانهم، في الشرق القديم، كانت من الأمور المألوفة في تلك الفترة.

ولكن يتبادر هنا إلى الذهن السؤال التالي: إذا كان الأمر كذلك، فلماذا لم يترك الأكراد لنا ما يدل على هويتهم القومية وموطنهم، مثل بقية أقوام الشرق القديمة؟!

نجيب على ذلك بالقول: إن الأكراد سواء في تشكيلهم لوحدات الحرس الخاص (كوردو) للملوك الآشوريين أو في قيادتهم للكاشيين والحوريين، كانوا أقلية قومية محاربة ومقاتلة، وعندما تركوا ديارهم في إقليم (كوردا) ويطلق عليه اليوم منطقة قردي (كوردي) التي تقع شرق جزيرة ابن عمر (٣٤./ ١٨٣)، واستوطنوا المناطق الجبلية، فرضوا على أنفسهم نوعاً من العزلة لم تتح لهم فيها فرصة الاتصال أو التفاعل مع الثقافات الأخرى بسبب انشغالهم بالدفاع عن بلادهم وحماية استقلالهم في تلك المنطقة الجبلية الوعرة التي أتاحت لهم فرصة عدم إطاعة الملك (١١/ ١٢٧) الفارسي الاخميني كورش الأكبر (٥٥٨ ـ ٥٣٠ ق.م) الذي دوخ العالم وأسس إمبراطورية كبيرة كانت تمتد من تخوم الهند إلى بحر إيجه مرورا ببلاد الرافدين والأناضول. وقد ساعدت تلك العزلة الأكراد علي تجانسهم والحفاظ على خصائصهم القومية نظرا لاعتدادهم بأنفسهم ولغلبة النعرة القومية بينهم من جهة وإلى تماسكهم القومي وعدم تفرقهم في مناطق أخرى من جهة ثانية. ومن هنا فإن عزلة وتجانس الأكراد أديا إلى تأليف المجتمع الريفي المحلي ـ وفق التصنيف الثنائي لعلم الاجتماع المقارن أي الآنثروبولوجيا الاجتماعية ـ الذي حدد ريد فيلد ملامحه النمطية بخمس خصائص تميز ذلك المجتمع هي، (٢١، ١٠٠): العزلة والتجانس والتكامل الثقافي والقدسية والجماعية، الذي يعتمد على الأنماط السلوكية القروية والأعراف العشائرية والتراث الثقافي الصغير حيث أن رئيس العشيرة وهو بمثابة الأب الروحي والزعيم الإداري الذي له الصلاحية بين أفراد عشيرته. وقد بقيت هذه المؤسسة تمثل السمة الأساسية في

حياة الأكراد السياسية والإقتصادية والإجتماعية، رغم ظهور ميل واضح لديهم - في الآونة الأخيرة - نحو الإستقرار الزراعي والتمدن (٢٩/ ٢٢١) ولذلك فإن هذا المجتمع هو عكس المجتمع الحضري - وهو القطب الثاني من التصنيف الثنائي المذكور - الذي يتسم بالخصائص التالية: الحجم الكبير والكثافة السكانية المرتفعة واللاتجانس والتباين والعلاقات الرسمية والعلمانية والفردية والتكفك الاجتماعي والتراث الثقافي الكبير، والذي كانت الدولة الحورية والكشية والكوتية تمثل ذلك المجتمع الحضري في تلك الحقبة التاريخية التي كانت فيها كردستان تحت سيطرة إحدى تلك الدول التي أسست الإمبراطوريات وأقامت علاقات واسعة وأثرت ثقافيا وحضاريا في مجرى الأحداث في منطقة الشرق الأدنى ودونت أخبارها وشؤون حياتها رغم عدم معرفتنا بلغاتها واتخاذها للغات الأخرى أداة للتدوين لأن خصائص المجتمع الأكبر - أي المجتمع الحضري - تتدفق إلى المجتمع الأصغر، أي المجتمع الريفي، رغم انتمائها إلى حضارة واحدة (٢١/ ١٢٣). وهكذا بقي الأكراد تحت تأثير حضارة كل الدول التي بسطت نفوذها على منطقتهم أو غزت بلادهم دون أن يستطيعوا - بسبب عزلتهم ومضايقة تلك الدول لهم - التأثير على جيرانهم وتدوين أخبارهم أو شؤونهم الحياتية على الرغم من أن لهم لغتهم الخاصة بهم.

وإذا كنا نؤيد فكرة آرية الأكراد - فإننا نشك في ميديتهم - أي كونهم ميديين - لأن تشابه الكردية مع اللغة الميدية، بأعتبارهما من مجموعة اللغات الهندو - أوروبية (٢٧/ ١٠٩)، حجة واهية لاتقرها الدراسات العلمية الحديثة لأن البنيان الاجتماعي للأقوام لاتقوم على اللغة فقط، وإنما على العديد من الأنساق الدينية والأخلاقية والحقوقية والحرفية والاقتصادية والفنية - بالإضافة إلى اللغوية - التي يؤلف كل واحد منها مؤسسة إجتماعية تعمل بتناغم في البنيان الاجتماعي للقومية المعنية (٢٢/ ١٢٥). غير أن الضمور المؤقت لأحد تلك الأنساق في البنيان الإجتماعي لأية قومية لاتسحب منها هويتها القومية أو تلغي دورها الحضاري. فعلى الرغم من أن الكشيين كانوا أقلية حاكمة بالمقارنة مع الغالبية من سكان البلاد وأتخذوا اللغة البابلية لغة رسمية لهم وأسسوا إمبراطورية كبيرة... فإنهم لم يتركوا لنا من بعد حكمهم للعراق شيئاً مدونا بلغتهم القومية لأن وحضارة وادي الرافدين قد طغت عليهم وصهرتهم في بوتقتها (٦/ ٤٥٠). كما أن كون السومرية والعيلامية والحورية والتركية من اللغات الالتصاقية لايعني بأن أصل السومريين أتراك، ولايعني - في الوقت نفسه - أن الحوريين والأتراك هم أبناء عمومة، كما لايعني أيضا أن العيلاميين

والأتراك من أرومة واحدة. إضافة إلى أن تحدث الفرس والألمان والفرنسيين لغة واحدة هي اللغة الهندية ـ الأوروبية لايلغي قومية فرس أو الألمان أو الفرنسيين الذين يتكلمون بها، لأن القوميات تنمو وتزدهر بالانتماء والحرية والعمل أو النضال وتندثر نتيجة عدم التجانس والتسلط والقهر والاضطهاد. ومن هنا فليس ثمة قومية خالصة من الناحية العرقية في عالم اليوم... فتحى القوميات التي تبدو متجانسة فإن العديد من العناصر العرقية المتخلفة تدخل في تكوينها نتيجة الانتماء أو الهجرات أو الغزوات والحرب. فالفرنسيون الذين يبدون اليوم كقومية متجانسة، اختلطوا بحوالي ٦٠ عرقا من الأقوام الأخرى في العصور التاريخية نتيجة الغزوات أو الهجرات كالجرمان والفرانك والآور والهون والساكسون والغال والليكور والنرمان والاندالين والبورغونديين والعرب وغيرهم الذين شكلوا بمجموعهم الأمة الفرنسية في عالم اليوم (١٣/ ٣٩٨). كما أن أسماء بعض القوميات قد تغيرت وتبدلت في العصور التاريخية القديمة. فقد أطلق التوراة أسم الفريجيين على المشكيين الذين قطنوا بلاد الأناضول (٦/ ٥٠٠) كما أطلق الصينيون اسم (توك ـ يو) على الأتراك (٢٤/ ١٩) بينما أطلق عليهم التوراة أسم عوص Ous (٦٩/ ٢٥)

ومن هنا نستطيع القول أن هذا التبدل والتغير في أسماء الأقوام وأنتماء بعضهم إلى البعض الآخر أو إتخاذ قوم ـ لغة قوم آخر، أو تشابه لغات الأقوام، أو عدم ترك قومية من الأقوام القديمة للآثار المدونة... لاتنفي الصفة القومية عنها، كما أنها لاتقوم دليلا على نفي الوجود القومي عن أية بقعة جغرافية سكنتها تلك القومية في العصور التاريخية الغابرة. غير أننا نستطيع ـ من جهة أخرى ـ توكيد أهمية اللغة في البنيان الاجتماعي كأداة للتفاهم المشترك، لاسيما بعد أن تسود تلك اللغة، نتيجة سيادة قوميتها أو أمتها في فترة من فترات التاريخ، فقد سادت اللغة السامية وبكل فروعها: الاكدية والبابلية والآشورية والكنعانية والفنينيقية والآرامية.. إلخ في وادي الرافدين بعد أن تفردت الأقوام السامية في حكم العراق طيلة خمسة عشر قرنا تقريبا، أي من سقوط سلالة اور الثالثة في حدود ٢٠٠٤ ق. م وحتى سقوط الدولة الكلدانية على يد الفرس الاخمينيين عام ٥٣٩ ق.م، كما سادت اللغة الفارسية بكل لهجاتها الاخمينية والفرثية والساسانية في وادي الرافدين حوالي ثمانية قرون متصلة (١٢٦ ق.م ـ ٦٣٩م) عندما تولى الفرس الفرثيون والساسانيون حكم العراق حتى الفتح الإسلامي، في حين سادت اللغة التركية في وادي الرافدين لأربعة قرون أيام الحكم العثماني.

إن دراسة التاريخ القديم للأقوام والشعوب المتخلفة تعيننا على فهم الأصول الأساسية لتراث الإنسانية وإعطاء الصورة الصحيحة للمجتمع في الماضي بخصائصه ومقوماته الحضارية، من أجل فهم حاضر الإنسان وتطلعاته المشروعة ونزعته الاجتماعية في الارتباط بمجموعة من البشر لتكوين الأمة التي يفتخر بالانتماء إليها ويعمل من أجل حاضرها ويضحي في سبيل مستقبلها وتوكيد وجودها. فإذا أخذنا بتعريف العالم الإيطالي باشكال مانشيني أستاذ القانون الدولي في جامعة تورينو القائل: "إن الأمة مجتمع إنساني طبيعي مؤسس على وحدة الأرض والأصل والتقاليد واللغة، على نحو كامل متفاعل في الحياة وفي الوعي الاجتماعي" (٢٦/ ١٢٨) فإننا نجد الأكراد يؤلفون أمة قوية شجاعة مستقلة لها خصائصها القومية ومقوماتها الحضارية وتطلعاتها في بناء مستقبلها الزاهر ولذلك فإنها ليست بحاجة للانتساب إلى الأقوام القديمة الأخرى. فمثلما تعد الأقوام العربية والعبرية والاكدية (البابلية والآشورية) والآرامية والكنعانية أولاد عمومة وأرومة واحدة هي (السامية) وتتحدث بلهجات متفرعة من اللغة الأم "السامية" والتي كانت تقطن الجزيرة العربية وأطرافها (٦/ ٦٥) فإن الكوثيين واللولوبو والكاشانيين والميديين والفرس والأكراد يعدون أولاد عمومة ومن أرومة قومية واحدة بسبب انتمائهم إلى الجنس الآري ولأن لغاتهم هي لهجات متفرعة من مجموعة اللغات الهندية ـ الأوروبية التي كانت بمثابة اللغة الأم للهجات تلك الأقوام. وسكنت في هذه المنطقة منذ أقدم العصور التاريخية.

المبحث الثالث

جغرافية كردستان

لم تكن ثمة وحدة خاصة بأسم كردستان (بلاد الكرد) حتى أيام العباسيين، حيث كانت بلاد الكرد جزءا من أذربيجان أو أرمينيا أو إقليم جزيرة أبن عمر في أعالي بين النهرين، حيث أشار ابن حوقل في خارطته (صورة الأرض) إلى كردستان بأسم (مصايف الأكراد) وأكد بأن الجبال مشاتيهم. وعندما قام العالم اللغوي التركي محمود الكشغري بتأليف كتابه المهم (ديوان لغات الترك) عام ٤٦٦ هجرية، أشار فيه لأول مرة إلى أرض الأكراد في خارطته للكرة الأرضية وسكانها موضحا فيها بلاد الأكراد كوحدة إدارية خاصة (٣٠/ ٢٨).

أما اصطلاح كردستان فقد أطلقه السلاجقة في أواسط القرن السادس الهجري على بلاد الأكراد عندما فصل السلطان سنجر البلدان الواقعة في غربي إقليم الجبال التي كانت

تابعة لمقاطعة (كرمنشاه) فجعلها مقاطعة مستقلة وسماها (كردستان) وذلك عام ٥٥٤ هجرية (٣١/ ١٩٢).

ويقول شمس الدين سامي مؤلف القاموس التركي أن كردستان هي الأراضي الواقعة على طرفي حدود إيران مع الدولة العثمانية والتي تقع شرق وشمال جزيرة أبن عمر وهي من الممالك العثمانية (٣٦/ ١١٥٧).

ورغم تعدد آراء المستشرقين والرحالة والباحثين الأكراد حول خارطة كردستان، فإن ثمة من يؤمن بينهم على أن كردستان تقع في قارة آسيا بين خطي عرض ٣٣ ـ ٤٠ درجة وبين خطي طول ٣٧ ـ ٤٠ درجة، أي أنها تعتبر بموجب الاصطلاحات الدولية الدراجة جزءا من منطقة الشرق الأوسط (٢٧/ ٤٥) وأن إقليم كردستان يقع على الهضبة الكبرى الأناضولية والمتصلة بالهضبة الإيرانية التي تتوجها جبال زاغروس شمالا وتنحدر جنوبا حتى مشارف الجزيرة العربية.

كان أكراد الدولة العثمانية يسكنون في منتصف القرن التاسع عشر في الولايات (المقاطعات) الأربع التالية:

١– ايالة حكاري المؤلفة من ألوية حكاري وماردين ووان وبوتان (جزيرة ابن عمر).

٢– ايالة كردستان المؤلفة من ألوية درسيم (تونجلي الحالية) وموش ودياربكر.

٣– ايالة الموصل وتتألف من ألوية الموصل وراوندوز (بعد إزالة ايالة شهرزور التي كانت تضم كويسنجق وراوندوز واربيل والسليمانية وتسميتها بالأسم الجديد).

٤– ايالة بغداد وتتألف من ألوية بغداد وخانقين والبصرة.

أما موطن الأكراد الجغرافي في الدولة العثمانية فكان في المنطقة الكائنة بين جبال زاغروس شرقا ومدينة أنقرة غربا وبين مدينة (وان) شمالاً ومدينة البصرة جنوباً مروراً بخط الحدود الحالية بين العراق وإيران.

وبذلك تقترب منطقة كردستان من الخريطة التي نظمها الميجر لونكريك نقلا عن مارك سايكس والتي أيدتها لجنة عصبة الأمم عام ١٩٣٠ وألحقها البروفيسور مينورسكي في نهاية كتابه (الأكراد... ملاحظات وانطباعات) المترجم والمطبوع في بغداد عام ١٩٦٨.

ويقول العلامة محمد أمي زكي أن حدود كردستان من جبال أرارات في الشمال حيث يختلط الكرد والكرج وولاية بغداد جنوبا حيث يختتلط الكرد بالعرب ومن الشرق جبال

زاغروس والحدود الإيرانية ومن الغرب الخط الممتد بين قارص مارا بأرضروم وازرنجان ودرسيم وخربوط إلى دياربكر حيث يختلط الأكراد بالترك والأرمن والعرب (٩/ ١٠). بينما يؤكد الرحالة العثماني اوليا جلبي الذي جاب البلاد الكردية كلها سنة ١٠٦٥هـ ـ ١٦٥٤م أن حدود كردستان الشمالية تبدأ من بلاد ارضروم وتنتهي إلى البصرة مارا بمدن (وان) وحكاري والجزيرة والعمادية ودرتنك حيث يبلغ طوله سبعين مرحلة وأما عرضه فأقل من هذا (٣٣/ ٧٥).

ويوم توقيع معاهدة (برست ليتوفسك) في ١٦ آذار ١٩٢١ بين الأتراك والروس، بقي القسم الأكبر من ولايات لورستان وكرمنشاه واردلان وأذربيجان في الجانب الإيراني، بينما انتقل قسم كبير من أكراد القفقاس إلى حوزة الترك بالإضافة إلى أكراد الأناضول، في حين بقي جانب عظيم من أكراد ولاية الموصل في حوزة الحكومة العراقية (٣٤/ ١٢).

واستنادا إلى هذه المعلومات فإننا نستطيع أن نقول إن خارطة كردستان تشبه خارطة أفريقية أو المنطاد، تستقر جهته العريضة بين بحيرة اورميا شرقا مرورا بمدينة (وان) ثم يصعد شمالا إلى أرضروم ثم أرزنجان وينزل إلى مدينة العزيز (ايلازيغ) لينتهي في الغرب بمدينة دياربكر وعلى شكل مربع، ثم يضيق من الشمال حيث يضم ارضروم وينزل إلى موش فبتليس وسعرت وحكاري مارا بالسليمانية فأربيل ثم ينزل على جانبي الحدود العراقية ـ الإيرانية ليضم خانقين وبدرة على الجانب العراقي ومدن كوه وماكو ولورستان من الجانب الإيراني وصولا إلى مدينة الكوت العراقية. وتقع هذه المنطقة الجغرافية الواسعة بين خطي العرض ٣٤و ٤٠ شمالا وخطي الطول ٣٨و ٤٨ شرقا.

وإستناداً إلى الخارطة المذكورة فقد كان نفوس الأكراد يبلغ في الدولة العثمانية قبل سقوطها حوالي المليونين (١٨/٣٢). أما مساحة كردستان الكلية التقديرية فتبلغ ٤١٠ ألف كيلومتر مربع موزعة على ثلاثة أجزاء رئيسية معروفة هي: كردستان التركية وتبلغ مساحتها التقريبية ١٠٠/ ١٦٥كم مربع وتعتبر أكبر الأجزاء وأوسعها، تليها كردستان الجنوبية (العراقية) ومساحتها ٣٠٠/ ١٣٠كم مربع ثم كردستان الشرقية (الأيرانية) ومساحتها ٦٠٠/ ١١٤كم مربع.

إن هذه الأقام، بلاشك، هي أرقام غير دقيقة لأنه لم تجر حتى الآن عملية مسح ودقيقة لكردستان الحالية التي تتراوح أبعاد حدودها مابين ١٢٠٠كم مربع طولا وبين ٣٠٠ ـ ٧٥٠كم مربع عرضا. ولكن رغم ذلك يمكن التأكيد بأن كردستان الحالية جزيرة برية

تحيط بها خمس دول هي العراق وتركيا وسورية وإيران وأرمينيا وأنها أقرب إلى المنطقة العربية من المناطق الأخرى (٢٧/ ٤٦) وتشتمل أراضيها على الجبال والهضبات ومنابع الأنهر الرئيسية في المنطقة العربية وبعض المعادن، كما أنها صالحة للزراعة والرعي.

ونتيجة لدراستنا للقبائل والعشائر الكردية في الدولة العثمانية فقد استطعنا تثبيت ٣٩١ قبيلة في الدولة العثمانية من خلال دراسة أرشيف الدولة العثمانية ودفاتر الطابو والأوامر الإدارية الخاصة بإسكان العشائر التي تتوزع على الولايات العربية التي كانت تحت السيطرة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى. وفيما يلي جدولا بأسماء تلك القبائل والعشائر ومناطق سكناها:

القبائل الكردية في الدولة العثمانية (٤/٢١-٤١) التسلسل بحسب الأبجدية الكردية	
اسم القبيلة	**منطقة السكن**
١- عبد الحي أوغلو	ديار بكر، ملاطية
٢- آدا مانلو	أنقرة، الرقة، أرضروم، دياربكر، قرا حصار، قارص، مقاطعة جيلدير، كليس، مرعش، عينتاب.
٣- آقجة اورهنلو	الرقة، المرعش.
٤- آلوجلو	الرقة، ملاطية.
٥- عزيزلو	مرعش، مقاطعة ادنة، الرقة.
٦- بابيريم	ملاطية.
٧- باديلي جيموكانلي	قضاء ينيجة، كمولجينه.
٨- بازكوري	الرقة، بتليس، دياربكر، ماردين.
٩- بامران	ماردين، الرقة، مقاطعة دياربكر.
١٠- بهاء الدينلو	بازكوري-الأسم الآخر لهذه القبيلة.
١١- بيخانلو	مقاطعة دياربكر، الرقة، الرها (اورفه)، ملاطية، الرقة.
١٢- جاكسور	ملاطية، مقاطعة دياربكر.
١٣- جانبغلو	الرقة، اركاني (مقاطعة دياربكر).
١٤-جمال الدينلو	قضاء ترجيل، رزكان جنوب ماردين، بتليس، دياربكر، ماردين، أرضروم.

اسم القبيلة	منطقة السكن
١٥- جارو كانلو	كليس، أنطاكيا، حلب، ارزنجان، أرضروم، عنتاب، الرقة مرعش.
١٦- جيكانلي	قضاء سيوه رهك (دياربكر) قضاء كركر (ملاطية)، الرقة، ملاطية.
١٧- جوديكانلو	قضاء مرعش، قضاء حصن منصور، ملاطيه.
١٨- جاريكانلو جاركانلو	
١٩- جيغدم	مقاطعة دياربكر.
٢٠- داليانلو	قضاء مرعش، قضاء حصن منصور، قضاء الرقة.
٢١- ديدانلي	قضاء سروج دياربكر.
٢٢- ديلانلي-ديلانلو	
٢٣- ديله ران	قضاء سروج دياربكر.
٢٤- دود انلو	قضاء سروج، الرها، الرقة، ماردين.
٢٥- دوكتوكانلو	قضاء سروج، الرها.
٢٦- دوديكان	مقاطعة دياربكر، ماردين قضاء اركاني، رزكان صويو (ماردين) قضاء الرقة، بتليس.
٢٧- دويارلو	قضاء كليس.
٢٨- دودوك	قونيا، أنقرة، قيصرية، سيواس.
٢٩- غازيانلو	قضاء كليس.
٣٠- حاجي مصطفى	ملاطية، الرقة.
٣١- خالقانو	مرعش، حصن منصور، ملاطية.
٣٢- حمزة قانلو	حصن منصور، ملاطية.
٣٣- إبراهيم خاصوغلو	ملاطية، الرقة.
٣٤- هردي	ملاطية، قضاء خربوط (مقاطعة دياربكر).
٣٥- اينتو لو	قضاء كليس، ادنه قرامان، حلب، قضاء سيس، ادنه، مرعش.

اسم القبيلة	منطقة السكن
٣٦- حاجي ايزدينو غلو	ملاطية، الرقة.
٣٧- عز الدين اوغللري	قضاء شوري، ملاطية
٣٨- قالفاني	قضاء جركس
٣٩- قارا جورلو	ارضروم، جارصانجاق، دياربكر، قضاء كيبان.
٤٠- قاروناك اوغللري	ملاطية الرقة.
٤١- قارطالوغلو هاللو	مقاطعة ارضروم، ملاطية.
٤٢- كاسيكانلو	دياربكر، ماردين، الرقة، قضاء، اركاني، مرعش، حصن منصور، ملاطية، رزكان، صويو-ماردين.
٤٣- قايوقان	سيواس
٤٤- كه للر	قضاء كليس، قير شهر، ادنة، قضاء سيس- ادنه
٤٥- كلومر	ملاطية، الرقة
٤٦- كنعانلو	قضاء سروج.
٤٧- مكرمانلو	قضاء سيوه ره ك دياربكر، قضاء كركر، الرقة ملاطية.
٤٨- مامه ران= مامه ربان	مقاطعة الرقة.
٤٩- ملوكانلو	قضاء مرعش، قضاء حصن منصور، قضاء قحطا (ملاطية).
٥٠- اوخيان= اوخيان	الرها، سروج، مقاطعة دياربكر.
٥١- اوسان	قضاء حصن منصور.
٥٢- عثمان = عثمانلو	ملاطية، الرقة، بهسني (ملاطية) حصن منصور.
٥٣- إبراهيم عمر اوغلو	ملاطية، الرقة.
٥٤- عمر كانلو	دياربكر، ماردين، الرقة، اركاني، رزكان صوير.
٥٥- آلو = آلان	ملاطية، الرقة.
٥٦- سه ركونانلو	أنطاكية، كليس، عنتاب، مرعش.
٥٧- صنديقان	دياربكر، ماردين، الرقة، أرضروم، اركاني، مقاطعة جيلدير، قارص، سيواس، قيرشهر، نه وشهر، رزكان، صويو(ماردين).
٥٨- سنكان	دياربكر، ماردين، الرقة، ارضروم، اركاني، جيلدير، قارحي، سيواس، قير شهر، نه وشهر، رزكان صويو.

منطقة السكن	اسم القبيلة
الرقة، قضاء سروج.	٥٩- شدادي = شدادفر
الرقة، سروج، دياربكر، قضاء، سيوه رەك، ماردين، قضاء الموصل.	٦٠- شيخان
قضاء كليس، ادنه، قضاء سيس، (مقاطعة ادنه).	٦١- شيخلو
ملاطية، الرقة.	٦٢- محمد شعيب اوغلو
مرعش، دياربكر، ملاطية، بهسني، حصن منصور.	٦٣- طريقانلو
ملاطية، الرقة.	٦٤- تلوغواو حسو
ماردين، الرقة، اركاني، رزكان، صوير.	٦٥- وامران
كليس، ادنه، سيس.	٦٦- ولي اوغلوا
قرا حصار الشرقية، قضاء الواباد.	٦٧- زاعفر انلو
سروج، دياربكر، الرقة.	٦٨- زاروا رلو
ملاطية.	٦٩- زەر
الرقة، الرها.	٧٠- زرديو انلو
الرقة.	٧١- آغيان
غاليبولو، حلب، كليس، مرعش.	٧٢- آهي (آخي)
الرقه، الموصل، كركوك.	٧٣- آقو
جوروم، صامصون، قير شهر، سيواس.	٧٤- آلجول
ولاية حكاري.	٧٥- آليوانر
سعرت، قونيا.	٧٦- علي خان
جوروم، صامصون، قيرشهر، يوزغات، سواس.	٧٧- علجول
كليس، الرقه، حلب، مرعش، ادنه أنطاكيا، عنتاب.	٧٨- آميكي
منطقة درسيم.	٧٩- عباسان (اباسان)
ولاية زنقرة.	٨٠- عنتانلو
قضاء كارزان (سعرت)ز .	٨١- آسا
قيصري، الرقة، ملاطية، مرعش،عربكير، كيبان، سيواس، طرابزون.	٨٢- اتمانلو (اتمالو)

اسم القبيلة	منطقة السكن
٨٣- آزان	سعرت.
٨٤- ازار وانلو	ولاية وان.
٨٥- بادوكان	دياربكر، ارضروم، قارص، اخيسكا، الرقه.
٨٦- باديللو	جروم، ادنه، سيواس، دياربكر، ارضروم، مرعش، قارص، الرقه، ادرنه، غاليبولو، حران، صاروخان، ايدين، طرابلس الشام، الرها، صامصون، ارزنجان، يق حصار، كيشان، ماردين، أنقرة، قرا حصار الشرقية.
٨٧- بابان	قضاء السليمانية، ماردين، الرها.
٨٨- بادينان (بهدينان)	ماردن، العماديه.
٨٩- بادوكي	دياربكر، الرقة، سيواس، قرا حصار الشرقية، اماسيا طوقات، ارضروم، قارص، جيلدير.
٩٠- بختيار	قضاء درسيم، قونيا.
٩١- باركيري	ارضروم، قارص، سيواس، جيلدير.
٩٢-بالان	ادرنه، قارص، مرعش، ملاطية، قونيا، يني شهر، سيواس، قارمان، الرقة، خربوط، نغبولو.
٩٣- بالاني	قضاء العزيز، ماردين.
٩٤- بالوجا	قانكيري، طوقاط، سيواس، دوروم. آماسيا، عربكير، كيبان، ملاطيه.
٩٥- بامران	الرقه، ماردين.
٩٦- بارانلو	الرقه، ارضروم، قارص، جيلدير.
٩٧- باريجكان	خربوط، كيبان، الرقة، ارضروم، قارص، اخيسكا، ملاطيه، سيواس، مرعش، دياربكر، قرا حصار الشرقية، جيلدير، عربكير، اماسيا، طوقاط، دياربكر.
٩٨- باريسكان	ارضروم، قارص، آخسكا، جيلدير.
٩٩- باساك	ارضروم، قارص، الرقه، جيلدير

اسم القبيلة	منطقة السكن
١٠٠- باسكي	الرقه، ماردين، دياربكر، ارضروم.
١٠١- بايزيد	دياربكر، مرعش، سيواس، قيرشهر.
١٠٢- بايخانلو	الرقه، سروج، الرها، (اوفا).
١٠٣- بازوكي	الرقه، الرها، ارضروم، قارص، جيليدر، قارمان، سيواس، ملاطيه، مرعش.
١٠٤- بيكانه	ولاية وان.
١٠٥- بغلي	ولاية سيواس.
١٠٦- بهرمكي	الرقه، ماردين، دياربكر.
١٠٧- بيكاري	ولاية ماردين.
١٠٨- بكران	دياربكر، مرعش.
١٠٩- بليكانلو	سيواس، مرعش، الرقه، قارص، جيلدير، ارضروم، دياربكر.
١١٠- برازي	الرقه، سروج، الرها، ماردين، ارضروم، ملازكرد، دياربكر، حلب، الشام.
١١١- برجكانلو	ملاطيه.
١١٢- بره كتلو	دياربكر، حصن منصور، ملاطيه، نيغده.
١١٣- بريفكان	دياربكر، ارضروم، الرقه، سيواس.
١١٤- برتقي	مقاطعة دياربكر.
١١٥- براون	ماردين، الرقه، مقاطعة دياربكر.
١١٦- بشيك اوبا	قضاء بيراميج.
١١٧- بيلانالي	الرقه، ماردين، دياربكر.
١١٨- بيرانوغلو	الرقه، ماردين، دياربكر.
١١٩- بزكوري	الموصل، نصيبين، الرقة، دياربكر.
١٢٠- بيلباس	الرقه، الموصل، كركوك، بغداد، شهرزور، نيغبولو.
١٢١- بينانشين	قضاء حكاري (مقاطعة وان).

اسم القبيلة	منطقة السكن
١٢٢- بينكان	الرقه، ماردين، ارضروم، سيواس، قارص، جيلدير، قضاء نزيب.
١٢٣- بيروش	مقاطعة دياربكر.
١٢٤- بيزاني	قضاء سروج
١٢٥- بيزه كي	مقاطعة ارضروم، الرقه.
١٢٦- بيزه كي كيلان	الرقه، ملاطيه، ارضروم، الرها، مرعش، سيوه رهك
١٢٧- بيزه كي حران	الرقه.
١٢٨- بيزه كي ميمتان	الرقة، مرعش
١٢٩ - بيزه كي ريشوان	الرقة، مرعش، الرها، سيوه ره ك.
١٣٠- برهان	مقاطعة دياربكر.
١٣١- بوستكان	مقاطعة مرعش.
١٣٢- بوزان	دياربكر، الرها، طرابلس الشام، الرقة، ماردين، قضاء ادره ميت.
١٣٣- بوزجالو	مقاطعة تفليس، مقاطعة جيلدير.
١٣٤- بوسكيران	قضاء شيرو (ملاطيه).
١٣٥- بزورك	قضاء اردهان.
١٣٦- جاويك الكبير	قضاء كليس.
١٣٧- جاويكلو	قرب ارزنجان.
١٣٨- جيكو	ملاطيه.
١٣٩- جلالي	قضاء بايزيد (ارضروم).
١٤٠- حمد انلو	ولاية وان.
١٤١- جانان بيزكي	الرقة.
١٤٢- جه ويدي	عينتاب، قضاء كليس.
١٤٣- جيران	ولاية بتليس قضاء موش، حلب، كليس، قرا حصار الشرقية.

اسم القبيلة	منطقة السكن
١٤٤- جولبولو	ملاطيه.
١٤٥- جور كانلو	قضاء بوزوك، الرقة، ملاطيه.
١٤٦- جوريشكان	قضاء بوزك.
١٤٧- داغلو	قضاء قاشن حلب، كليس.
١٤٨- داوودي	ولاية شهرزور.
١٤٩- دلياجانلو	قضاء ايجه ل، ملاطيه.
١٥٠- دليكانلو	مرعش، البستان، عينتاب، حلب، موصل، قضاء الإصلاحية.
١٥١- دەلي ولي اوغلو	الرقة، عينتاب، بيره جك.
١٥٢- دەركه زين	الرقة، الموصل، ماردين، الرها، مقاطعة دياربكر، ناحية جاباكجور.
١٥٣- دزەيي	الرقة عينتاب، مرعش، اربيل، سليمانية كركوك.
١٥٤- دەشتي	الرقة، عينتاب، مرعش، ناحية ايكا (ولاية وان).
١٥٥- دەستكان	مقاطعة دياربكر..
١٥٦- دينابي (ديناي)	سروج، الرقة، ماردين، الموصل، بيره جيك، الرها .
١٥٧- دريجبان	ملاطية، خربوط، عربكير، الرقة، مرعش، كيبان، قضاء كركر (ملاطية).
١٥٨- دريكانلو	قضاء حصن منصور، مرعش، كليش.
١٥٩- دەرسبه لو	ارزنجان، كليس، قضاء كيغي، ارضروم، عينتاب، انطاكيا، قضاء دريبم، كماه (ارضروم) جميشكه زيك، عربكير، خربوط، ملاطيه.
١٦٠- ديسيملو	ارزنجان، كليس، كيغي، ارضروم، انطاكيا، خربوط، جارسانجاق، جميشكه زيك (دياربكر).
١٦١- ديوانلو	الرقه.
١٦٢- ديو انوغلو	مرعش، ادنه.
١٦٣- ديفري	ماردين، الرقه، عربكير.

اسم القبيلة	منطقة السكن
١٦٤– دوجيك	جميشكه زيك (دياربكر).
١٦٥– دوديك	ولاية موصل.
١٦٦– دوسكي	ولاية موصل، قضاء حكاري.
١٦٧– دوشي	الرقة، عينتاب، مرعش.
١٦٨– دودولكان	ماردين، دياربكر، كنغري.
١٦٩– دوزياك	ارضروم، كماه، جمشيكه زيك.
١٧٠– دوسرلو	حلب، كليس، ادنه، عينتاب، أنطاكيا.
١٧١– ميلي	الرقة، دياربكر.
١٧٢– ارتوشي (ارتروشي)	ولاية وان، بتليس، ولاية الموصل.
١٧٣– اسه ندةللي	حلب، كليس، مرعش.
١٧٤– اسمه نان	الرقة، ماردين.
١٧٥– اشتي	الرقه، حصن كيف (دياربكر) الموصل، دياربكر.
١٧٦– عزيز	قضاء سيوه ره ك (دياربكر).
١٧٧– فلاكي	قضاد درسيم.
١٧٨– فه لاني	قضاء درسيم.
١٧٩– فرهاد اوشاغي	قضاء درسيم.
١٨٠– فتنه اوشاقلاري	ملاطيه.
١٨١– كه دهنلو	ملاطية، ارضروم، جارسانجاق.
١٨٢– كه ييكلو	ملاطيه، انقرة، ادنه، ارضروم، الرق، عينتاب، سيواس، بورصه، كوتاهيه.
١٨٣– كەزه ران	مقاطعة دياربكر.
١٨٤– كيكي (كيكيك)	ماردين، دياربكر، سيواس، اماسيا، اركتفي، الرقەن ملاطيه، قضاء جه رميك، ارضروم، مانفري، قاصطاموني، قارص، جيلدير، ادنه، مرعش.
١٨٥– كوجەكي	قيصري، سيواس، مرعش.

اسم القبيلة	منطقة السكن
١٨٦- كورس	ماردين.
١٨٧- كلهور	السليمانية، كركوك، مناطق ديالين كرمنشاه.
١٨٨- حاجابانلو	قونيا، انقرة، الرقة، دياربكر، قير شهر، موجور، حاجي.
١٨٩- حاجا وانلو	بكتاش، سيواس، تارها، ارضروم، كلكيد، شيران، قراحصار.
١٩٠- حاجي	الرقة، عينتاب، بيره جيك.
١٩١- حاجكي	قضاء كليس.
١٩٢- حادهم	كليس، مرعش.
١٩٣- حق ويردي	ملاطية.
١٩٤- حالانلو	دياربكر.
١٩٥- حاليكان	سيواس، دياربكر، ملاطيه، مرعش، قونيا، جيلدير، قارص، ارضروم، الرقة، نيغده.
١٩٦- حليلان	ولاية وان.
١٩٧- حاماتلو	قضاء كوتاهية، الرقة، ارضروم.
١٩٨- خاني	مقاطعة دياربكر.
١٩٩- خرطوس	قضاء حكاري.
٢٠٠- حرطوشيش	قضاء حكاري.
٢٠١- حزينان	الرقهو دياربكر، الرها، ايجه ل، ماردين، رزكان، قضاء بالو (دياربكر)ققارص، ارضروم، جيلدير.
٢٠٢-خاصكان	ملاطيه، الرقة.
٢٠٣- خطمايل	قضاء أنقرة.
٢٠٤- خطمان	الرقة، ادرنه، مالقارا، اورهشه، ابساله (غاليبولو).
٢٠٥- حيدران	حكاري، وان، قضاء بايزيد.
٢٠٦- هماوند	ولاية الموصل، السليمانية.
٢٠٧- هەردي	خربوط، كيسبان، أنقرة، قانغري، بولو ادين، ملاطيه، كوتاهية، آماسيا، الرقة، ارضروم، قارجي، جيلدير، قرا حصار، قضاء شوري.

اسم القبيلة	منطقة السكن
٢٠٨- خيان	دياربكر، الرقة، الرها.
٢٠٩- حجوان	الرقة، ارضروم ، قرا حصار، الشرقية، ماردين.
٢١٠- خوجان	ولاية ارضروم.
٢١١- خوشناو	قضاء رواندوز.
٢١٢- خوشتيوان	كليس، حلب
٢١٣- هرمزكان	قضاء كليس.
٢١٤- حسينهك	كليس، قضاء ذو القدرية.
٢١٥- هويدا	دياربكر، الجزيرة، ملاطية، مرعش، عبنتاب، كليس، الرقة، ماردين، حلب.
٢١٦- عمادو	ولاية دياربيكر.
٢١٧- عزولي (ايزولي)	ملاطيه، سيواس، الرقة، ماردين، دياربكر، ارضروم.
٢١٨- كاليرو	دياربكر، اقضية اركاني وجارسانجاق.
٢١٩- قارا بالي	ارضروم، كماه، دياربكر، قوجاعلي (ارنيك).
٢٢٠- قاراجور	دياربكر وأقضيتها.
٢٢١- قاراجادرلو	قانغري، قمطاموني، ولاية شهرزور، بغداد.
٢٢٢- كارا اولوس	دياربكر، ارضروم.
٢٢٣- كاوي (كارلو)	ملاطيه، سيواس، جوروم، اماسيا، الرقه، دياربكر، قير شهر، بوروك، طوقا.
٢٢٤- كله جوري	الرقة، دياربكر، حران، ملاطيه، كماه، سيواسي، ديوريغي، مرعش.
٢٢٥- كركر	ملاطيهز.
٢٢٦- كركوتي	كتاهية، كليس.
٢٢٧- كيره جوز	الرقه، ملاطيه.
٢٢٨- قليجلو	مرعش، الرقه، ملاطيه.
٢٢٩- قيران	سيواس، ايدين، دياربكر، مقاطعة وان.

اسم القبيلة	منطقة السكن
٢٣٠- قيزيل قويونلو	نو شهر، الرقة، قضاء بارجينلي.
٢٣١- قوجكيري	سيواس، روميلي، دريبم، مقاطعة، بوزوق.
٢٣٢- قويبانلو	ولاية أنقرة.
٢٣٣- قويون محمدلو	قرا حصار الشرقية، سيواس.
٢٣٤- قويون اوغوني	مرعش، الرقه، سيواس، ملاطيه، خربوط، عربكير، جميشكه زيك، دياربكر، كيبان.
٢٣٥- كومور كاوس	ملاطيه، قضاء قحطة، قضاء حصن منصور.
٢٣٦- كوسكان	مقاطعة دياربكر.
٢٣٧- كونبتيك	الرقة، ملاطية، عربكير.
٢٣٨- كلوكان	الرقة، دياربكر.
٢٣٩- له ك	قارمان، قونيا، اسكيشهير، نيغده، قيصري، مرعش، جوروم، قير شهر، جوقور أووا (ادنه)كفري، كركوك.
٢٤٠- له كوانيك	مقاطعة مرعش، مقاطعة ادنه.
٢٤١- مجدان	قضاء كليس.
٢٤٢- مه هان	مقاطعة ارضروم، ملازكرد، قضاء، ادرانوس، قضاء كيغي.
٢٤٣- محمودي	ملاطية، عربكير، دياربكر، وان، قضاء تيمور حصار.
٢٤٤- مقصودي	كماه ملاطيهن ايدين، جورلو، سيواس.
٢٤٥- ماليكاني	الرقة، ملاطيه، قضاء قحطة.
٢٤٦- مالوكي	الرقه، سيواس، قرا حصار الشرقية، اماسيا، طوقات.
٢٤٧- مالولو	الرقة، ماردين.
٢٤٨- مامان	مقاطعة دياربكر.
٢٤٩- مامات	الرقة، دياربكر، موش، وان.
٢٥٠- مامه كي	موش، قضاء حصن كيف، دياربكر.
٢٥١- ماموس	قضاء قراده سني، الموصل.
٢٥٢- مانيكي	ارضروم، دياربكر.

اسم القبيلة	منطقة السكن
٢٥٣- مايروباوي	مقاطعة الرقة.
٢٥٤- ملكشان (ملكشاه)	سعرت، سينوب، قمطاموني، وان.
٢٥٥- مەنكور	قضاء السليمانية، ولاية الموصل.
٢٥٦- مەرويسى	ارضروم، وأطرافها، دياربكر، الرقه، ماردين، ملاطيه، ايجه ل، كنغري، قارص، قضاء جركس، اسكيشهر.
٢٥٧- مەريكان	ملاطيه، الرقه.
٢٥٨- مەريشان	قضاء كليس
٢٥٩- ميكائيلان (الجاف)	الرقة، ماردين، أنقرة، خربوط، ادنه، جركس، قضاء عزيز.
٢٦٠- ميلان	حكاري، قضاء جانيك، قضاء المحمودية.
٢٦١- ميللي	أرضروم، دياربكر، جميشكه زيك، اماسيا، ارغني، تەكە، حامد سيواس، ماردين، قير شهر، جوروم، جران، مرعش، بوزوق، طوقاط، شيران، ارزنجان، ارضروم، الرقه، كركوك. هذه العشيرة من عشائر اولوس الرحالة تطلق عليها في بعض هذه المناطق المذكورة تسميات ميللي اسيبان، ميللي محمود، ميللي كردان، ميللي كاولي، ميللي عبدي، مبللي تذكوران، ميللي صغير.
٢٦٢- مير ميران	الرقة، علانية، قضاء تيره، كويسنجق (ولاية الموصل)، دياربكر، قضاء قولب.
٢٦٣- ميسوري	قضاء عقره (الموصل).
٢٦٤- مودان	الرقة، ارضروم، قارصن قوج حصار، اقسراي، جيليدير، سيواس، أنقرة، قارامان، قوجا، علي، بيغا، روميلي، قضاء قاره سي.
٢٦٥- موسان	مقاطعة دياربكر، لاذقية.
٢٦٦- موجويان	الرقة، ماردين.
٢٦٧- موديكي	بتليس، موش، وان

اسم القبيلة	منطقة السكن
٢٦٨- موكري (موكرياني)	ماردين، قضاء صغد، كايس، دياربكر، حكاري، الموصل، بغداد، البصرة.
٢٦٩- مورزي	دياربكر، الموصل.
٢٧٠- موس بك	كليس، حلب، الرقة، ادرنه، ايدين، أنقرة، مرعش، بورسه، الرقة، ارغني، دياربكر، ملاطيه.
٢٧١- موسيكان	الرقة، ارغني، دياربكر، ملاطية.
٢٧٢- مصلحلي	الرقة، جوروم، قير شهر.
٢٧٣- موسايانلو	الرقة، دياربكر، ارضروم.
٢٧٤- موتكي	بتليس، موش، وان.
٢٧٥- نەرميكان	كيبان، العزيز (ابلازيغ).
٢٧٦- نعمت	الرقة، دياربكر.
٢٧٧- اوانلو	ارضروم، قوروجاي، كماه، جميشكه زيك.
٢٧٨- اوماهيان	أنقرة، سيواس.
٢٧٩- اومار	قضاء فليبه، كليس، دياربكر.
٢٨٠- اوماران	قضاء شوري، ملاطيه، الرقة، سيواس، حلب، مرعش، عينتاب، ديوريغي، كنج، مود.
٢٨١- اومشيلي	الرقة، ايدينن صاروخان، اقشهر، قرا حصار.
٢٨٢- اوكسوز	كليس، عينتاب، دياربكر، أقشهر، قضاء خاص كوي.
٢٨٣- باريجكان	خربوط، مرعش.
٢٨٤- بەروان	الرقة، ارضروم، ماردين.
٢٨٥- بەرواری	ولاية الموصل.
٢٨٦- يوستكان (يوستاكان)	مقاطعة مرعش.
٢٨٧- يورانكو	قضاء كرزان سعرت.
٢٨٨- يوسكانلو	مقاطعة الرقة.
٢٨٩- يوسكيلان	قضاء، قحطة، ملاطية، العزيز.
٢٩٠- يوسكيران	

اسم القبيلة	منطقة السكن
٢٩١- راجكوتان	قضاء كارزانن سعرت.
٢٩٢- رجبلو (افشار)	الرقة، زامانتي، مرعش، قيصرية، ذو القدرية.
٢٩٣- رەسيدان	قرا حصار الشرقية.
٢٩٤- رەشي	الرقة، الرهان حلب، كليس، دياربكر، عينتاب.
٢٩٥- رەكوتان	أطراف موش، دياربكر.
٢٩٦- رەزكي	دياربكر.
٢٩٧- ريشان	الرقة، ارضروم، دياربكر، ماردين، ملاطيه
٢٩٨- ريشي	الرقة، الرها، حلب، كليس، عينتاب، دياربكر.
٢٩٩- ريشوان	ملاطية، أنقرة، الرقة، حلب، عينتاب، قي شهر، قسطموني، مرعش، حصن منصور، نزيب بيره، جيك سيوه رەك، دياربكر، سيواس، بوزوك.
٣٠٠- ريزي	الرقة، الموصل، ولاية شهرزور، حصن منصور، ملاطية، قضاء بهشتي.
٣٠١- روتان	ولاية العزيز، الرقة، قحطه، كركر، ملاطية.
٣٠٢- روزي	قضاء السليمانية، مقاطعة كركوك.
٣٠٣- روزەكي	ارضروم، قضاء حنيس.
٣٠٤- سەراج	طوقان، كوتاهية، علانية.
٣٠٥- صيفان (سيفان)	أنقرة، هايمان، كليس، جركس، بوزوك، قونيا، قيرشهر.
٣٠٦- سەبيكان	دياربكر، الرقةن وان.
٣٠٧- سه كبان	قضاء ايزنيك.
٣٠٨- يكنلو	الرقەن دياربكر، ارضروم، قضاء تكه.
٣٠٩- سەلبدان	مقاطعة دياربكر.
٣١٠- سەركشان	مقاطعة دياربكر.
٣١١- سيد وند	جوروم، خدا ونكار، صمصون.
٣١٢- سيبكس	ارضروم، ملازكرد، الرقة.
٣١٣- سيدان	الرقة، ارغني، دياربكر.

منطقة السكن	اسم القبيلة
دياربكر، ملازكرد، ماردينن الرقة مقاطعة كركوك.	٣١٤- سيلوان
مقاطعة كركوك	٣١٥- سين
كوتاهية، أنقرة، ماردين، الرقة.	٣١٦- سنجان
مقاطعة الرقة.	٣١٧- سينديكان
مرعش، قضاء البستان.	٣١٨- سنه ميلوو
درسيم، ارزنجان.	٣١٩- سيبكاني
دياربكر، الرقة.	٣٢٠- سيسكان
الرقة، دياربكر.	٣٢١- سيوه رهك
مقاطعة ارضروم.	٣٢٢- سيسانلو
قضاء تكهن مرعش، كليس.	٣٢٣- صولاق
مقاطعة أنقرة.	٣٢٤- سوفيانلو
دياربكر، الرقة، بيره جيك.	٣٢٥- سروج
الرقة، دياربكر، ماردين.	٣٢٦- سحور كان
آمد (دياربكر) قضاء بالون الرقة، ماردين، مقاطعة الموصل، ارضروم، مقاطعة دياربكر.	٣٢٧- سور جوجي
الرقة، ملاطية.	٣٢٨- شعبانلو
كليس، دياربكر، ارضروم، هوزات، الموصل، حلب، جيلدير، حصن كيف، آقسراي، قارص، وان، حكاري، الرقة، ارغني.	٣٢٩- شكاك (شكاكيان)
الرقة، ملاطية، عربكير.	٣٣٠- ساماق
الرقة، ملاطية، عربكير.	٣٣١- شامااللو
مقاطعة دياربكر.	٣٣٢- شاتيبان
ارضروم، الرقةن كليس، حلب، قضاء كيغي، جوانب نهر الفرات، حكاري، وان.	٣٣٣- شاقي (شاقيلو)
منطقة الشام.	٣٣٤- شدادان

اسم القبيلة	منطقة السكن
٣٣٥- شفاعتلو	سيواس وأطرافها، قضاء ديوريغي.
٣٣٦- شهربان	قضاء خراسان (ولاية بغداد).
٣٣٧- شهركان	الرقة، ماردين.
٣٣٨- شمسيكي	قضاء حكاري.
٣٣٩- شيدان = شادان	ولاية وان، ارضروم، حكاري.
٣٤٠- شيخان	ماردين، الرقة، دياربكر، الموصل، طرابلس الشام، وأطرافها، أنقرة، مرعش، الرها.
٣٤١- شيخ كويان	مقاطعة دياربكر.
٣٤٢- شيخ بزيني	كوتاهية، جوروم، دياربكر، هايمانا (قرب أنقرة)، ماردين، الرقة، أنقرة، ارضروم، قوجا علي، قارمان، كنغري، بوزوك، قسطموني.
٣٤٣- شيخ داودان	منطقة دياربكر.
٤٤٣- شيخ حسنلو	كماه، ارزنجان، دياربكر، عربكير، جمشيكه زيك، كيغي، قضاء بالو، ارضروم، ملاطية.
٣٤٥- شيروان شبخي	ولاية وان
٣٤٦- شرينان	ارضروم، قضاء كيغي.
٣٤٧- شهور كان	الرقة، ماردين، عربكير.
٣٤٨- شكوران	قضاء كليس.
٣٤٩- ناكوري	قضاء محمودي (حكاري)، وان، مناطق حكاري وقضاء بايزيد.
٣٥٠- طالباني	ولاية شهر زور.
٣٥١- طريقانلو	مرعش، ملاطية.
٣٥٢- تيرجانلو	مقاطعة الرقة.
٣٥٣- تيربيري	بتليس، سيوه ره ك، جزيرة ابن عمر، ماردين.
٣٥٤- تيرجان	مقاطعة الرقة.
٣٥٥- تيريدي	بتليس سيوه رهك، دياربكر، جزيرة ابن عمر، ماردين، وان.

منطقة السكن	اسم القبيلة
اركنسي، أنقرةن ملاطية، قونيا، مرعشن قير شهر، أماسيا، سيواس، جركس، كوتاهية، الرقة، ارضروم، قرا حصار الشرقية.	٣٥٦- تيركان
قضاء جبا كجور (دياربكر).	٣٥٧- تيروكان
قضاء دريبم، قضاء ويزة.	٣٥٨- طوبوزلو
دياربكر، الرقة، ماردين.	٣٥٩- توراجلو
الرقة، اضروم، أنقرة.	٣٦٠- توركانلو
مقاطعة ارضروم.	٣٦١- كوهبنيلو
قرا حصار، سيوري حصار، أنقرة.	٣٦٢- عنوانلو
ارضروم، دياربكر، بولو، الرقة، قضاء بالو، قضاء كيغي، مقاطعة قارص.	٣٦٣- أولوس
ملاطية، الرقة، دياربكر، بوزك، مرعش، قضاء شوري.	٣٦٤- أومران (اوامرانلو)
الرقة، ماردين.	٣٦٥- وامران
دياربكر، قضاء جه رميك.	٣٦٦- ويساوي
قضاء اربيلن شهر زور.	٣٦٧- ويزه لو
أرزنجان، اضروم.	٣٦٨- ويسبانلو
جبل سنجار، ولاية الموصل، مقاطعة وان بتليس.	٣٦٩- ييكانه
ملازكره، دياربكر.	٣٧٠- ييلوه نيك
ملاطية، حصن منصور، ماردين، ارضروم، سيواس.	٣٧١- زاغفر انلو
مقاطعة دياربكر، سيواس، الرقة اردهان.	٣٧٢- زاخوران
مقاطعة دياربكر.	٣٧٣- زازا
الرقة حصن منصور، ملاطية آقراي، دياربكر، ارضروم، ماردين قحطة.	٣٧٤- زه روكان
دياربكر، ارضروم، ماردين، موش، بتليس، الرقة، قضاء أركني.	٣٧٥- زەركي

اسم القبيلة	منطقة السكن
٣٧٦- زيدي	قضاء خوشاب (وان).
٣٧٧- زيوه (زيوه لو)	أنقرة، خربوط، دياربكر، جوروم، بوزك، أماسيا، الرقة، جركس، قارص، ملاطية، جيلدير، سيواس، ارضروم، قرا حصار الشرقية، طوقاط، جرميك، قضاء موط، ايجهل.
٣٧٨- زند	همدان (إيران)، مقاطعة شهرزور.
٣٧٩- زير كانلو	مقاطعة ارضروم، ماردين.
٣٨٠- زيباري	دياربكر، الرقةن سيواسن كنغري، قارص، بايزيد، ساوور، ماردين، ارضروم، جه رميك.
٣٨١- زيلان	دياربكر، الرقة، سيواس، كنغري، قارص، بايزيد، ساوور، ماردين، ارضروم.
٣٨٢- مزوري	دياربكرن، قضاء عفرة، شهرزور.
٣٨٣- لولوبان	حكاري، دياربكر.
٣٨٤- شيخ يوزان	دياربكر، ارزنجان.
٣٨٥- جين (جينان)	سيواس، قرا حصار الشرقية.
٣٨٦- قرابال	دياربكر، قضاء كيبان، ارضروم، جار صانجاق.
٣٨٧- اشبان	دياربكر، سروج، الرها.
٣٨٨- شمس بيكي	قضاء حكاري، دياربكر، ماردين.
٣٨٩- كاكائي= كاكابي	ارزنجان، درسيم، كركوك.
٣٩٠- جانبولاد	ماردين، الرقة، جبل لبنان.
٣٩١- قادري	دياربكر، ماردين، حكاري، السليمانية.

وإذا كانت أربيل –عاصمة الحكم الذاتي في كردستان العراق– أقدم المدن الكردية التي ينسب بناء قلعتها القديمة إلى سرجون الأكدي عام ٢٣٥٠ ق.م وتعرف في الآثار البابلية والآشورية باسم (آربا– ثيلو) أي مدينة الآلهة الأربعة، كما اشتهرت بأنها كانت مركزا مهما من مراكز عبادة الإلهة عشتار (٢٧/٥٧). ووقعت بالقرب منها معركة كواكميلا عام ٣٣١ق.م بين الإسكندر المقدوني وداريوش الفارسي (١٢/٧) غير أن مدن ديار بكر وخربوط وبوتان (جزيرة ابن عمر) تعد مهد الأمة الكردية حيث توزعها منها، وفيها ظهرت الحركة القومية الكردية (آل بدرخان) في نهاية القرن الماضي (٢٧/٨٨).

أما من حيث السكان، فإن نفوس كردستان الكبرى بأجزائها الثلاثة تبلغ حوالي ٢٤مليون نسمة، يقطن نصفهم في كردستان تركيا. فإذا كان مينورسكي قد أشار إلى أن الأرمن كانوا يؤلفون ٦٠– ٧٠٪ من سكان الأراضي الواقعة حول بحيرة (وان) (٢/١٧). وهي بالأصل منطقة أغلب سكانها من الأكراد، فإن الأكراد كانوا يؤلفون ٦٥٪ من سكان الولايات الكردية في الدولة العثمانية، بل إن مصطفى كمال أتاتورك قد أشار بنفسه إلى وجود العشائر الكردية في ولاية قونية القريبة من العاصمة أنقرة (١٠/١٠)، بتاريخ ١٦ كانون الثاني أي قبل فترة وجيزة من إعلان الجمهورية التركية.

ورغم محاولات التتريك التي مارستها الحكومات العثمانية غير أن عدد النواب الأكراد في أول مجلس وطني تركي تم افتتاحه خلال حرب التحرير كان ٢٣ نائبا (٣٨/٢٨٥)، من مجموع ١٢٣ نائب فيه، أي بنسبة ١٧٪ تقريباً، وهي تكاد أن تغطي النسبة نفسها لنفوس الأكراد بالنسبة للأتراك في الدولة العثمانية عند سقوطها. وقد ذكرت تقديرات مؤسسة إحصاء الدولة بأن نفوس منطقة جنوب شرقي الأناضول وهي المنطقة التي تقطنها الأقلية الكردية ستزداد خلال أعوام ١٩٩٠– ٢٠٠٥ بنسبة ٧٦٪ إذ ستبلغ نفوس الولايات الكردية الثمانية المشمولة بالأحكام العرفية حينذاك ٧،٥٧٥،٠٠٠ نسمة (٣٧/١٩)، وقد كانت نفوس هذه المنطقة وفق إحصاء عام ١٩٨٥ حوالي ٤،٣٠٣،٥٦٧ نسمة والتي تضم ولايات سعرت، دياربكر، ارزنجان، آغري، حكاري، مرعش، ارضروم، وان، وكان أعلى نسبة للزيادة سجله هذا التقرير الذي أعده الخبراء الأتراك واليابانيون في مؤسسة التخطيط التركية DPT حول منطقة جنوب شرقي الاناضول، هي في ولاية سعرت حيث ستبلغ هذه الزيادة ٩٤،٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٥ (٣٧/١٩).

فإذا أخذنا نسبة نمو السكان لدى الأكراد البالغة ٣،٥٪ فإن نفوس الأكراد اليوم في

تركيا، ووفق إحصاء عام ١٩٩٠ حيث أصبحت نفوس تركيا ٥٦ مليون نسمة، تبلغ حوالي ١٢ مليون نسمة تتوزع على ٢٠ ولاية تركية من مجموع ٨١ ولاية، حيث يمثل الأكراد الأغلبية الساحقة (حوالي٥٥-٨٠٪) في ولايات حكاري وسعرت وماردين وشيرناك وباطمان وموش ودياربكر وبتليس. ويمثل الأكراد (٤٠-٦٠٪) من نفوس ولايات وان وتونجلي (درسيم سابقا) والازيغ (معمورة العزيز سابقاً) وآدي يامان ومرعش واورفا وبنكول. وحوالي ٢٠-٤٠٪ من نفوس ولايات سيواس وقارص وارزنجان وغازي عينتاب مع وجود أقليات كردية لا بأس بها في ولايات استنبول وأنقرة وقونية.

مصادر الفصل الأول

١- د. تقي الدباغ و د. وليد الجادر: عصور قبل التاريخ، مطبعة جامعة بغداد ١٩٨٣.

2- Mellaart,J:Catal Huyuk,a Neolithic Town in Anatolia,London 1967.

٣- د. وليد الجادر: نظرات في مباحث ومؤلفات، مجلة سومر، الجزء الأول والثاني، المجلد ٢٦، بغداد ١٩٧٠.

٤- وليد الجادر: دراسة في حضارة العراق والشرق الأوسط والأدنى القديمة، مجلة الأقلام العدد السادس السنة الثامنة ١٩٧٢.

5- L'art au pays De Hittites:!6000 A 600 AV. J-C-Paris 1964.

٦- طه باقر: مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة الجزء الأول، مطبعة الحوادث بغداد ١٩٧٣.

7- Hurriyet gazetesi, 8-8-1989.

8- J.G. Macqueen: The Hitties, Thames and Hudson, LONDON 1975

9- Encyclopaedia Britannica- U.S.A 1966.

١٠- إبراهيم الداقوقي: فنون الأدب الشعبي التركماني، مطبعة الزمان- بغداد١٩٦٢.

11- Xenophon, The Persain Expedition, Transllated by: Rex Warner ,penguin Classics, England 1965

١٢- إبراهيم الداقوقي: فنون الأدب الشعبي التركماني بغداد ١٩٦٢.

13- Paul Garell i: Le proche- Orient Asiatique- Paris 1965

14-D:.Arnoud: Le proche- Orient Asiatique- Paris 1970 14-D:.Arnoud: Le proche- Orient -41 Asiatique- Paris

15- Robert Kuper: Le Nomandes en Mesopotamie au Temps de Rois de mari, paris- .5791

١٦- لدى مناقشتي مع الدكتور وليد الجادر حول المصادر الفرنسية لهذا الفصل والتي أوردت بعض التفصيلات حول الحوريين وأسماء مناطق سكناهم وبعض ملوكهم.

١٧- تراجع بحوث ودراسات السادة محمد أمين زكي، رفيق حلمي، عبد الرحمن قاسملو، د. كمال مظهر، د. عزيز الحاج، د.عبد الستار طاهر شريف وغيرهم.

١٨- البلاذري: فتوح البلدان، مكتبة الهلال بيروت ١٩٨٣.

١٩- ول ديورانت: قصة الحضارة، الجزء الثالث، مطبعة بيروت ١٩٥٦.

٢٠- جورج كونتينو: الحياة اليومية في بلاد بابل آشور، ترجمة سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي، دار الرشيد بغداد ١٩٧٩.

٢١- الدكتور علاء جاسم البياتي: علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، دار التربية بغداد ١٩٧٥.

٢٢- ملّي تتبعلر مجموعة سي بيرنجي جلد، استنبول مطبعة عامرة، .١٣٣١.

٢٣- م. ساطع: اتنوغرافيا، علم أقوام، استنبول ١٣٢٧ مطبعة عامرة.

٢٤- كما أن توك-يو هو أحد أقسام الملاحم القومية المعروفة في الأدب التركي القديم. للتفصيلات انظر: الداقوقي، فنون الأدب الشعبي التركماني ص ١٩ وما بعدها.

٢٥- ضياء اويغوز: جذور الصهيونية، ترجمة إبراهيم الداقوقي، منشورات وزارة الإرشاد بغداد ١٩٦٦.

٢٦- دراسات في المجتمع العربي، تأليف مجموعة من أساتذة كلية الآداب والاقتصاد والعلوم السياسة بجامعة القاهرة، دار النهضة القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٦١-١٩٦٢.

٢٧- منذر الموصلي: عرب وأكراد، رؤية عربية للقضية الكردية بيروت ١٩٨٦.

٢٨- الكتاب المقدس (العهد العتيق) بيروت ١٩٥١، سفر التكوين، الصحاح الثالث والعشرون، العدد ١٩٠٣.

29- Walters.Laquear:Communsm and Nationalism in The Middle east,2 Ed. london 1957.

٣٠- محمود الكشغري: ديوان لغات الترك، الجزء الأول، استانبول ١٣٣٣.

٣١- كي لسترنج: بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد بغداد ١٩٥٤.

٣٢- مينورسكي: الأكراد... ملاحظات وإنطباعات، ترجمة: د. معروف خزنه داد، بغداد ١٩٦٨ .

٣٣- اولياجلبي سياحتنامه سي، ج٤ استنبول ١٣١٤.

٣٤- محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة محمد علي عوني، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بغداد ١٩٦١. وكتاب شريف باشا: تقرير حدود مطبعة عامرة استنبول ١٢٨٦.

35- det Turkay: Osmanli Devletinde Oymak Asiret ve Cemaatlar. Ist. 1979.

٣٦- شمس الدين سامي: قاموسي تركي، استنبول ١٣١٧هـ.

37- Hurriyet gazetesi,8-1-1990

38- Nuri Dersimi:Dersimde dersim,Beyrut 1950.

الفصل الثاني

الأتراك والأكراد عبر التاريخ

كان الأكراد القاطنيون في الأقاليم الجنوبية الشرقية من الأناضول، هم سكان البلاد الأصليون منذ فجر التاريخ، وقد اتخذوا المناطق الجبلية فيها موطنا لهم في إقليم كوردا بينما كانت مدينة كيرتا مركزا لهم. ومن هنا فإنهم يختلفون عن الأتراك سكان سهوب آسيا الوسطى والبوادي القائمة بين بحر الخزر–قزوين– وجبال الطاي شمال الصين.

ولقد دون الصينيون أحداثهم منذ فجر التاريخ عام ٢٨٠٠ق.م حيث ذكروا في تلك المدونات أن أقوام شان يونغ كانوا يقطنون–في تلك الفترة– في المنطقة الممتدة من خط اورتوس شمالا وحتى (نهر ايرتيش) جنوبا والتي كانوا يسمونها (تا–تان– Ta Tan) وأن هؤلاء هم أجداد الـ(توكيو Tuk yu) الذين كانوا يقطنون وادي نهر اورخون وبالتحديد أحد فروعه المسمى قون الذي يحده من الشرق منشوريا ومن الشمال بحيرة بايقال ومن الغرب مقاطعة ووسون ومن الجنوب بلاد الصين (٣١/١) والتوكيو هو الاسم الذي أطلقه المصادر الصينية الكلاسيكية على الأتراك.

ولما كان الأتراك يعيشون مع قطعانهم ومواشيهم قرب سفوح جبال الطاي حيث ينصبون خيامهم السود على ضفاف الأنهار ويعيشون حياة متنقلة طلبا للمراعي والكلأ والماء، فإن السجلات الصينية أطلقت عليهم تسمية شان يونغ أي سكان الهضاب لأن قطعانهم من المواشي والخيل كانت تمثل حياتهم وثوراتهم: يعيشون من لبنها وحليبها ولحومها، يلبسون جلودها وصوفها وشعرها، ويصنعون من حليب فرسها نوعا من الشراب يطلقون عليه القومين. ويدربون أطفالهم منذ الصغر على الفروسية والقتال (٣٢/١).

وإذا كان الأتراك يعيشون منذ عام ٢٣٥٧ ق.م عندما أصبح (يائو– yao) أول إمبراطور لمقاطعة جونغ– قوئو الصينية، على شكل قبائل متفرقة، إلا أنهم بدأوا اعتبارا من عام

٢٢٠٥ ق.م بغزو الصين في عهد سلالة (هيا Hia) الحاكمة. وعندما ارتقت سلالة (شانغ Chang) عرش الصين عام ١٧٦٦ ق.م، استطاع (شون–غوئي– Chun-goei) توحيد القبائل التركية والإستيلاء على الصين، ولكن رغم قيام الصينيين بطرد الأتراك منها، إلا أنهم– أي الأتراك– استمروا في الهجوم على الصين وغزوها طيلة الـ ٦٤٤سنة التي حكمت فيها سلالة شانغ، غير أن وو–وانغ Wou-Wang مؤسس سلالة (جي–ئو Tcheou) القوي، لم يكتف بوضع حد لغزوات الأتراك للصين عام ١١٢٢ق.م بل وضعهم تحت سيطرة إمبراطوريته أيضا ولكنهم استعادوا استقلالهم مرة أخرى عام ١٠٧٩ق.م وبدأوا بغزواتهم للصين، مما اضطرهم للتفكير في بناء سور الصين العظيم الذي أتمّوه في عهد الإمبراطور شه– هوانغ تي من سلالة تسين (٣٣/١).

وفي عهد سلالة هان (٢٠٢ق.م– ٢٥ الميلادية) كانت السجلات الصينية تطلق على الأتراك اسم (هيونغ–نو) وتذكر بأنهم يتألفون من قبائل (الهون أو القون) و (الهون تيه) و (الهو– يه ن) التي أكد المؤرخ علاء الدين الجويني الذي زار مناطق الأتراك، بأنهم كانوا يطلقون اسم قون على فرع نهر أورخون، بينما ذكر المسعودي أن الأتراك الساكنين في شمال الصين يطلق عليهم قون في حين أكد اللغوي التركي محمود الكشغري بأن قون تعني في لغة أتراك الأرغو الغنم، أي قويون بالتركية الأوغوزية (٣٢/٢) وهذا يعني بأن كلمة هوينغ– نو التي أطلقها الصينيون على الأتراك تعني قويونلو أي أصحاب الغنم وهو الاصطلاح الذي كان يتداوله الأتراك فيما بينهم في ذلك الحين، وحمله بقايا القبائل الاوغوزية إلى العراق عند تشكيلهم لحكومتي الآق قويونلية والقره قويونلية خلال (١٤٠١– ١٥٠٨م).

وإذا كانت المصادر الكلاسيكية الصينية لعام ٢١٠ق.م ذكرت بأن أهم القبائل التركية كانت: الهون والتكيو والاويغور والاغوز والقارلوق والقانقلي والقبجاق والقرغيز والتي كان يقودها زعيم قا آن أو خاقان يسمى (تانزو Tanju) الذي يتبوأ الموقع الأول في الدولة، حيث كان (مته Mete) تانزو الأتراك– خاقانهم الأعظم– في ذلك الوقت تليه زوجته المسمى (يهن Chi Yen) ثم خلفه الذي يعنيه الخاقان في حياته– المدعو هيه ن– وانغ (Hien Vang)، فقد كان خاقانهم الأعظم– في تلك الفترة– هو (تيومان Teou man) الذي يعود إليه الفضل في تنظيم التشكيلات الأساسية للدولة وفق النظام العسكري، فمثلا تنقسم المدينة إلى المركز واليمين واليسار كذلك كان النظام العسكري: القلب والميمنة والميسرة (٣٧/١).

أما محمود الكشغري فإنه يذكر في عام ٤٦٦هـ أن "الترك في الأصل عشرون قبيلة يُعزون كلهم إلى ترك بن يافث بن النبي نوح صلوات الله عليه. وهم بمنزلة أولاد الروم بن عيصو بن اسحق بن إبراهيم صلوات الله عليه" (٢/٢٧). وهذه القبائل من قرب الروم على الترتيب إلى المشرق، جاهلية وإسلامية هي: بجنك، قفجان، اغز، يماك، بشغرت، يسمل، قاي، يباقو، تتار، قرقز، – وهذه قرب الصين– ثم جكل، تخسي، اغراق، جرق، جمل، أيغر، تنكت، ختاي، تفغاج، – وهذه القبائل متوسطة بين الجنوب والشمال– وكانت تتولى هذه القبائل شخصيات حاكمة كبيرة من مثل تلك التي نشأت بين ظهراني الشعوب ذات الوضع القبلي الأبوي والتي كثيرا ما نلتقي بها حينا بعد حين في تاريخ تلك المناطق. وعندما شرعت هذه القبائل في الاندفاع من سفوح تيان شان إلى بوادي آسيا الوسطى كانت قد تمت لهم خصائص عرقية متميزة يدعوها علماء الأجناس البشرية بالخصائص الطورانية (٣/١٠٩).

كان الاويغور (أيغر) أكثر الأقوام التركية حضارة وثقافة، فقد كان لهم خط معروف اصطنع في كتابة اللغة التركية الشرقية وفي ترجمة جمهرة من الكتب تحت تأثير البعثات التبشيرية النسطورية والبوذية والمانوية، حيث كانت –قبل الاسلام– لهجتان متميزتان «شائعتين» في اللغة التركية هما: لهجة الاويغور (اللهجة الشرقية) ولهجة كوك تورك (اللهجة الغربية) (٤/١٠).

وفي حدود القرن السادس للميلاد أصبح للأتراك دولتان قويتان امتدا من منغوليا وتخوم الصين الشمالية حتى البحر الأسود. فأما مؤسس الدولة الشرقية بومين فقد توفي سنة ٥٥٢م، وأما أخوه استمي الذي دانت له الأصقاع فعاش من بعده نحوا من ربع قرن. ثم أن أسرة تانغ المالكة في الصين قضت على الدولة الشرقية حوالي سنة ٦٣٠ م وعلى الدولة الغربية حوالي عام ٦٥٩م. بيد أن أتراك الشمال ما لبثوا أن خلعوا نير الأجنبي سنة ٦٨٢ ليحتفظوا بإستقلالهم حتى سنة ٧٤٥ عندما قضى الاويغور على المملكة الشمالية. ولكن سرعان ما ظهرت قوة تركية جديدة هم القرقيز الذين قضوا على الإمبراطورية الاويغورية عام ٨٤٠م فهاجر الاويغور إلى المنطقة التي تؤلف اليوم تركستان الصينية (٣/١١٢).

كان الأتراك يدينون بالشامانية، وهي من الديانات البدائية، حيث كان الشاماني، أي رجل الدين، يعتبر نفسه وسيطا بين الآلهة والإنسان ويستوحون أعمالهم من الآلهة وينقذون البشر من شر المردة والجان بطرقهم السحرية غير أنهم بدأوا بقبول المسيحية

نتيجة مساعي المرسلين النساطرة منذ القرن الخامس الميلادي وأخذ منهم الأبجدية السامية التي عرفت فيما بعد بالخط الاويغوري المؤلف من ١٤ حرفا. غير أن الخط الاورخوني المؤلف من ٣٤حرفا حل محل الخط الاويغوري اعتبارا من القرن الثامن الميلادي (١٨/٤) عندما ظهرت البعثات التبشيرية البوذية والمانوية بين الأتراك (١١٢/٣) ولكن ظهور المسلمين وقيامهم بالفتوحات السريعة بعد تغلبهم على الساسانيين عام ٦٥٢ ودخول الإيرانيين في الدين الجديد قد سهل إقامة العرب للعلاقات التجارية مع الأتراك من خلال طريق الحرير الممتد حتى الصين حيث بدأ الأتراك اعتبارا من منتصف القرن التاسع بقبول الدين الإسلامي، والذين–أي الأتراك– أصبحوا فيما بعد الساعد الأيمن للعرب لنشر الديانة الإسلامية حتى أواسط الصين (٣/٦).

وإذا كان صنائع المملكة التركية الغربية لا يزالون في أوائل القرن الثامن يسيطرون على إيران، التي خضعت قبل ذلك للحكم الأموي، فإن العديد من الدويلات التركية والفارسية قد ظهرت على المسرح القرنين التاسع والعاشر الميلادي منها الختامي المغولية في شمال الصين والسامانية في خراسان والايلخانية في تركستان والبويهية في طبرستان والقراخانية والغزونية في بلاد إيران، غير أن ظهور السلاجقة في بلاد طوران وشنهم الغزوات نحو الغرب اعتبارا من عام ٩٧٠م حيث تغلبوا على كل الدويلات، أدى بالخليفة العباسي القائم (١٠٣٠– ١٠٧٥م) إلى أن يستنجد بطغرل بك سلطان السلاجقة وأمر بأن يخطب له في جوامع العراق (١٢٦/٣).

وفي سنة (٤٢٩هـ–١٠٣٧م) وصلت جموع الغز السلاجقة إلى أطراف مراغة فنهبوا المدينة وقتلوا الناس وأسرفوا في القتل . ثم أغاروا على العشيرة الهذبانية الكردية فقتلوا منهم مقتلة عظيمة، وبعد ذلك اتحد جميع القبائل الكردية في تلك الجهات مع حاكم أذربيجان وهسوذان بن مهلان الكردي فقاوموا إغارة الغز مقاومة شديدة حتى تمكنوا من إلحاق الفشل بهم وإرجاعهم مدحورين. رغم أن قسما منهم وصل إلى جهات اورمية وتوجه نحو بلاد حكاري التي كانت تابعة حينئذ لولاية الموصل وأحدث فيها كثيرا من أعمال السلب والنهب والتدمير (١٣٦/٨).

عندما تولى الب أرسلان عرش السلاجقة عام ١٠٦٣م كان البيزنطيون يحتلون الأناضول من أنطاكيا جنوبا وحتى كردستان شرقا (١٧٦/١) فجهز الب أرسلان حملة ضد البيزنطيين في آسيا الصغرى وانتصر عليهم في معركة ملازكرد عام ١٠٧١م وأسرا إمبراطورهم رومانس ديوجين (١٨٢/١). وبذلك خضعت بلاد الأناضول كلها ومن

ضمنها كردستان للسلاجقة عدا بعض الأقسام منها، حيث كانت ديار بكر خاضعة لابن مروان الكردي وهو آخر العمال الذين كانوا يخضعون للخليفة مباشرة (١٢٨/٣). فقام نظام الملك–الذي أصبح وصيا على ملكشاه ابن الب أرسلان الذي اغتيل عام ١٠٧٢ وابنه لم يكن قد بلغ الحلم بعد– باحتلال دياربكر عام ١٠٨٣م حيث كانت اللغة العربية اللغة الرسمية فيها وفي كافة الإمارات والسلطنات التركية التي تشكلت هناك حتى القرن الثاني عشر الميلادي (١٦٠/٥). وكان الدانيشمنيون على رأس تلك الدويلات التي اتخذت سيواس مركزا لها في عهد غازي أحمد خان الذي كانت دولته تضم أيضا ولايات خربوط وارضروم وطرابزون وأنقرة وقسطموني (١٨٤/١).

وبعد وفاة ملكشاه عام ١٠٩٢م تجزأت الإمبراطورية السلجوقية في سرعة بالغة، وهي الفترة التي بدأت فيها حملات الصليبيين نحو الشرق حيث أصبحوا المنافسين الرئيسيين للأتراك على سلطانهم في سورية وبلاد الأناضول، فقد أسس بغدوين الأول إمارة في الرها (اورفا) عام ١٠٩٨م، كما توجه قسم آخر من الصليبيين بزعامة سيميون من استنبول، التي كان يحكمها الإمبراطور الكسيس غومنين gommen lexis، نحو أنقرة فاحتلها وتوجه من هناك نحو الشرق، إلا أن والي آماسيا إسماعيل خان الدانيشمندي اتفق مع كل من والي قيصري كومشتكين ووالي أنقرة فتح خان فجهزوا حملة سيميون قرب بلدة جوروم فانتصروا عليه، فالتحق بالقوات الصليبية المتوجهة نحو أنطاكية ولكن قليج أرسلان حاكم قونية تصدى لهم قرب اسكيشهر فانتصر عليهم في المعركة الأولى، غير أن الصليبيين استمروا في إمداد جيوشهم بقوات إضافية كبيرة، فتراجع قليج أرسلان أمامهم، فانحدر الصليبيون جنوبا نحو جبال قرامان فمدينة أدنة، بينما سار قسم آخر منهم إلى جبال كورون ومن هناك إلى البستان، ومن جهة أخرى كان القسم الأعظم منهم يتجه نحو أنطاكية التي كان يحكمها حفيد الب أرسلان المدعو باغيسيان الذي استمات في الدفاع عنها ولمدة تسعة أشهر، حيث تفشى القحط عند الطرفين فسقطت المدينة بيد الصليبيين الذين هجموا كالوحوش الكاسرة على سكان المدينة كما تقول (آنا غومنين Anna-Gomnen) ابنة الإمبراطور الكسيس غومنين لدى تدوينها لمذكرات وحياة والدها وتضيف «إن أبطال الحرب المقدسة ضد المسلمين كانوا يذبحون أطفال الأتراك ويشوونهم ثم يأكلون» (١٩٠/١). ثم توجه الصليبيون من هناك نحو أزنيك وبعد احتلالها ساروا نحو معرة النعمان فقتلوا فيها أكثر من مائة ألف شخص، كما يقول ميشو مؤرخ الصليبيين (١٩٨/١) وبعد ذلك توجهوا نحو القدس فاحتلوها عام ١٠٩٩م.

كانت الموصل في تلك الفترة، وكامل الجزيرة الفراتية تقريبا وحتى الشمال تحت سيطرة عماد الدين الزنكي، وكان الأرتقيون لا يزالون يحتفظون بماردين وجزء كبير من سورية (٣/ ٢١٨) عندما ظهر صلاح الدين الأيوبي فاستولى على سورية ثم قضى على الخلافة الفاطمية في مصر واستعاد القدس من الصليبيين حتى إذا مات عام ١١٩٣ تولى أولاده والأيوبيون من بعدهم الحكم في سورية وفلسطين ومصر حيث قدر لذرية صلاح الدين البقاء في حلب وحدها حتى الغزو المغولي عام ١٢٦٠م (٣/٢٣٦).

كان ظهور المغول بقيادة جنكيز خان وهجومهم على سلالة (كن) الصينية من الشمال عام ١٢١٤م فاتحة عهد جديد من الحروب والاضطرابات التي امتدت من الصين شرقا وحتى مصر غربا. فقد استطاع جنكيز خان الإستيلاء على بكين عام ثم قضى على الدولة الخوارزمية علم ١٢٢١ ليندفع بعد ذلك من بحر الخزر عبر قفقاسية (بلاد القبق) إلى جنوب روسيا ليعودوا إلى موطنهم عبر الفولغا وليحاصروا مرة أخرى عاصمة الصين في آب ١٢٢٧م بعد أن استردتها سلالة كن مرة أخرى (٣/٢٦٨) وقبل أن يتوفى جنكيزخان في العام نفسه، قسم إمبراطوريته بين أولاده الذين مدّوا حدودها حتى أوروبا الشرقية مرورا بروسيا، بينما قاد أحد أحفاده، وهو هولاكو، جحافل المغول نحو الجنوب الغربي، فاحتل بلاد فارس ثم توجه إلى بغداد فسقطت بين يديه في كانون الثاني ١٢٥٨م، فتوجهوا من هناك نحو سورية وآسيا الصغرى وفلسطين حيث تصدى لهم السلطان المصري الظاهر بيبرس في معركة عين جالوت عام ١٢٥٩ فهزمهم، لأول مرة، فتحول مدهم إلى جزر منذ ذلك اليوم (٣/٢٤٢).

وفي هذه الأثناء توجه رئيس عشيرة قايي سليمان شاه قالب ألب عام ٦٢١هـ- ١٢٢٤م، وهم من الأقوام الاوغوزية، على رأس خمسين ألف من خراسان إلى الأناضول وسكن في المنطقة الواقعة بين أخلاط وارزنجان (١/٧) وبعد ذلك بسبع سنوات عندما توفي جنكيزخان وسقط دولة الخوارزميين في خراسان، فكر سليمان شاه بالعودة إلى موطنه الأصلي خراسان عن طريق حلب، فتبع ضفاف نهر الفرات، وعندما وصل إلى قلعة جعبر، كبت به فرسه فوقع في نهر الفرات وغرق، فاستمر ولداه سونكورتكين وكوندوغدو في طريقهما إلى خراسان بينما عاد ابناه الآخران أرطغرل ودوندار عن طريق أرضروم إلى الأناضول ليبحثا من جديد عن موطن لهما وفي الطريق صادفا جمعين يتحاربان فانحازا إلى الجمع الضعيف فلما انتصر- بواسطتهما- تبين بأنه السلطان السلجوقي علاء الدين، بينما كان الجمع الثاني المنكسر من التتار والمغول. فأقطع السلطان علاء

الدين السلجوقي ناصره أرطغرل المنطقة الكائنة بين جبال الأرمن ووادي سوغوت قرب كوتاهية إليه (٣/٧).

كانت بلاد الأناضول في تلك الفترة تئن تحت سنابك خيل الغزاة من جميع جهاتها: ففي الشرق كان سلاجقة إيران قد فقدوا سجاياهم القتالية نتيجة الضربات التي تلقونها من المغول الذين باتوا يهددون بلاد الأناضول من جهاتها الشرقية والجنوبية الشرقية. وفي الغرب كان أباطرة البيزنطيين الذين كانوا يساندون الصليبيين في غزواتهم لبلاد الأناضول من جهة أو يقومون هم بتلك الغزوات كلما سنحت لهم الفرصة بذلك من جهة أخرى، بينما كان سلاجقة الأناضول وسورية في الجنوب في وضع لا يحسدان عليه بسبب غزوات الصليبيين والمغول عليهما. وأصبحت سورية وبلاد الأناضول تحت حكم الصليبيين حوالي مائتي عام. كما سقط حكومة الخلافة في بغداد وكان التعب والانحلال يخيم على الجميع في المنطقة.

وفي هذا الجو المضطرب، كانت الحاجة إلى قوة فتية تستطيع إعادة الأمور إلى نصابها، ماسة وملحة في آن واحد. ويظهر أن أرطغرل كان يعرف هذه الحقيقة، ولذلك فإنه انتهز أول فرصة للتصدي إلى البيزنطيين الذين كانوا يضايقون سيده علاءالدين في منطقة كوتاهية فانتصر عليهم، وبعد ذلك توجه لمحاربة التتار والبيزنطيين القاطنين في الوادي الواقع بين بورصة ويني شهر فتغلب على الجانبين وساق البيزنطيين حتى البحر (٣/٧).

كان لأرطغرل ثلاثة أولاد: عثمان وكوندوز ألب وصاوجي. وكان عثمان قد ولد عام (٦٥٧هـ–١٢٥٨م) حيث استطاع بعد فترة وجيزة من وفاة والده الإستيلاء على قراجا حصار عام ٦٨٧هـ–١٢٨٨م) وهي السنة التي ولد له فيها ابنه اورهان، فأقطعه السلطان علاء الدين الثالث حاكم قونية تلك المدينة وأنعم عليه بلقب بك لشجاعته وإقدامه، مما شجع ذلك عثمان بك على توسيع إقطاعه بحيث وصل البحر الأسود شمالا وأطراف القسطنطينية (استنبول) غربا وسواحل البحر الأبيض المتوسط جنوبا لاسيما بعد أن استولى على بيله جيك واينه كول يار حصار بحيث استطاع، بعد سقوط الدولة السلجوقية، إعلان نفسه سلطانا على الدولة العثمانية الوليدة عام (٦٩٩هـ – ١٢٩٩م) (٤/١).

ونظرا لأهمية الأحداث التي وقعت أيام العثمانيين فى كردستان تركيا ومن ثم سقوط الدولة العثمانية واندلاع حرب التحرير الشعبية في بلاد الأناضول وتأسيس تركيا الحديثة، سوف نقسم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثية التالية:

المبحث الأول

الأكراد في الدولة العثمانية

احتفظت العشائر الكردية باستقلالها الداخلي في جميع أدوار التاريخ. فإذا كان الأكراد شبه مستقلين في عهد الميديين والاخمينيين، فإن تلك العشائر قد حافظت على استقلالها في عهود الحكومات السلوقية والفرثية والساسانية والعربية والتركية (١٠٨/٨). وقد مرّ بنا ذكر ذلك في رحلة زينفون الذي أكد أن الشعب الكردي لم يخضع للملوك الفرس أبدا، حتى أن أحد ملوك الفرس زحف مرة عليهم بجيش قوامه مائة وعشرون ألف محارب فأبادهم الكردوخويون الأكراد عن بكرة أبيهم (١٢٧/٩). وإذا كانت الحكومة الشدادية أول حكومة كردية تأسست سنة ٣٤٠ه– ٩٥١م في شمالي أذربيجان والجنوب الغربي للقفقاس ودامت حتى سنة ٥٩٥ه–١١٤٦ فإن حكومتهم الثانية حسنوية– برزيكاني قد تشكلت في بلاد الجبال في كردستان ودامت مدة حكمها حتى سنة ٤٣٨ه–١١٤٦م (١٣٢/٨) ثم كثرت الإمارات الكردية في مختلف مناطق كردستان حتى كانت تربو على ٢٥ إمارة (٣٦١/٢١) عندما تولى العثمانيون السلطنة في بلاد الأناضول، خمسة منها مستقلة و١٩ ذات حكم ذاتي، والأخيرة هي إمارة أردلان، وأعظمها سطوة ومساحة كانت الإمارة الأردلانية. غير أنه كانت هناك العديد من الدويلات الأتابكية في كردستان على شكل حكومات استمرت حتى القرن السادس عشر، وهذه الحكومات هي: (٨ /١٤٢)

١– الحكومة الارتقية: أسسها أرتق مملوك السلطان ملكشاه سنة ٤٩٥هـ– ١١٠١ في حصن كيف ثم تشبعت سنة ٥٠٢هـ–١١٠٨م إلى شعبتين، شعبة حصن كيف وشعبة ماردين. وقد قضت دولة القرة قويونلية التركمانية سنة٦٣٠هـ– ١٢٢٣م على الأولى وسنة ٨١١هـ – ١٥٠٨م على الثانية. وكانت الحكومة الارتقية خاضعة لسلطان السلاجقة (١٠٤/٣).

٢– حكومة شاه أرمن: أسسها في اخلاط سنة ٥٨٣هـ–١١٨٧م سقمان القطبي مملوك قطب الدين إسماعيل السلجوقي حاكم تبريز وقضت عليها الدولة الأيوبية سنة ٦٠٤هـ–١٢٠٧م.

٣– الحكومة الزنكية: أسسها في الموصل سنة ٥٢١هـ– ١١٢٧م عماد الدين زنكي بن

اقسنقر مملوك ملكشاه. وتوسعت بلادها إلى أن تفرعت إلى عدة فروع: فرع الموصل، دام إلى سنة ٦٦٠م - ١٢٦٢م حيث قضى عليه المغول. فرع شام، قضت عليه الدولة الأيوبية سنة ٥٧٧هـ-١١٨١م. فرع سنجار تأسست هذه الأمارة سنة ٥٦٦هـ -١١٧٠م وقضت عليها الدولة الأيوبية سنة ٦١٧هـ -١٢٢٠م. فرع الجزيرة- جزيرة ابن عمر- تأسست في سنة ٥٧٦هـ- ١١٨٠م. وقضت عليه الدولة الأيوبية سنة ٦٤٥هـ -١٢٤٧م فرع اربيل: تأسس سنة ٥٣٩هـ -١١٤٤م. وقضت عليه الدولة الأيوبية سنة ٦٣٩هـ - ١٢٥٣م.

٤- أتابكة ارزنجان: أسسها الأمير ايلدكز سنة ٥٣٦هـ -١١٤١م ودامت لسنة ٦٢٢هـ - ١٢٢٥م حيث قضى عليها الخوارزميون.

٥- أتابكية لرستان: أسسها أبو طاهر الكردي قائد أتابك فارس سنة ٥٤٣ه-١١٤٨م فدامت لسنة ٨٢٧ه-١٤٢٤م حيث قضى عليها حفيد تيمورلنك.

٦- حكومة عزيزان الكردية: تأسست بعد انقراض الحكومة الزنكية في جزيرة ابن عمر وكان آخر أمرائها بدر خان باشا ودامت لغاية ظهور الحكومة البايندرية الآق قويونلية التركمانية في ديار بكر وكردستان حيث قضت عليها مؤقتا، لأنها عادت فظهرت مرة أخرى في الجزيرة لغاية خضوع كردستان للدولة العثمانية.

٧- الحكومة الأيوبية التي أسسها أحد أمراء الأيوبيين في مدينة حصن كيف قرب ماردين (١٧٢/١٢) وهي الحكومة التي انهارت بعد الفتح العثماني، أما الدولة الأيوبية التي أسسها السلطان يوسف صلاح الدين واستقلت في مصر سنة ٥٦٩هـ-١١٧٣م فكان معظم جيشها مؤلفا من العشائر الكردية والأمراء الأكراد الذين اشتركوا في جميع حروبه العظيمة وفتوحاته الواسعة (١٤٥/٨).

٨- الحكومة الفضلوية: تأسست هذه الحكومة في كردستان في منتصف القرن الخامس الهجري واستمرت إلى منتصف القرن التاسع (١٤٢/٣).

كان أول خلاف وقع بين الأكراد والأتراك أيام السلطان صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٨١هـ-١١٨٥م في خلافة الناصر لدين الله حول عرس إمرأة تركمانية فأفضى ذلك إلى قتال كبير ومعارك دامية بين أكراد الموصل والإمارات التركية القائمة في كردستان وأطراف جزيرة ابن عمر واستمرت سنتين وألحقت خسائر فادحة بالجانبين إلى أن تم عقد الصلح بينهما لأسباب دينية (١٤٦/٨) لمجابهة الصليبيين. ولكن هذا الصلح لم يدم

طويلا حيث بدأ النزاع بينهما مرة أخرى من أجل السيادة والحكم والذي استمر حتى اليوم بصورة متقطعة.

وعندما أصبح عثمان بن أرطغرل سلطانا على الدولة العثمانية عام ٦٩٩هـ-١٢٩٩م وخليفة للمسلمين نظرا لضعف الخلافة الإسلامية الوهمية القائمة في مصر آنذاك. بدأت قبائل الجاودار المغولية تهدد مملكته من جهة إمارة كرميان حيث دخلوا قراجا حصار ونهبوا أسواقها، فما كان منه إلاّ أن جهّز جيشا بقيادة ابنه اورخان يرافقه بعض قواده المعروفين للتصدي إلى المغول فتغلب عليهم قرب اويناشلي حصار. وقد شجّع هذا الانتصار السلطان عثمان للاعتماد على ابنه اورخان للتصدي إلى البيزنطيين وفتح قلعة بورصة الحصينة ذات المركز المهم عام ٧١٧هـ-١٣١٧م التى اتخذها العثمانيون فيما بعد عاصمة لهم بعد مدينة يني شهر التي كانت عاصمة أرطغرل بك (٧/٧).

تولى اورخان عرش السلطنة العثمانية بعد وفاة أبيه عام ٦٢٦هـ-١٣٢٦م وجعل أخاه علاء الدين وزيرا (رئيس وزراء) للدولة العثمانية والذي قام بإصدار أولى القوانين في الدولة: صك النقود المعدنية وتأسيس الجيش الدائمي واختيار الزي الرسمي للدولة ٧٢٩هـ-١٣٢٨م، وهكذا تم إعداد جيش الإنكشارية (يني جري=الجند الجدد) من أبناء المسلمين الذين استسلموا، وفق تدريبات وتربية خاصة، وفق الطريقة البكتاشية.

وفي هذا الوقت الذي قامت فيه الدولة العثمانية بتصفية حساباتها مع البيزنطيين وبقية السلاجقة في الغرب، كانت بلاد الأكراد خاضعة لأدارة الأمراء المغول، غير أن الفتن والثورات ضد إدارة هؤلاء دامت في جهات هولير (اربل) والموصل زهاء ثلاث عشرة سنة، وفي عام ٧٠٥هـ هاجم ملك المغول خدابنده أكراد ولاية جيلان (كيلان) ولكن باء بالفشل وقتل قائد جيشه المدعو قتلغ شاه رغم أن المنطقة الواقعة بين اردبيل ومراغة أصبحت مرتعا خصبا لجيش المغول يسرحون فيها ويمرحون، وبعد سقوط الدولة المغولية زحفت جيوش دولة القره قويونلية التركمانية على المناطق الشرقية من كردستان واشتبكت مع العشائر الكردية في القتال والنضال السياسي والديني.

كان للسلطان اورخان ولدان هما سليمان ومراد حيث أصبح سليمان بعد أن نال لقب الباشا، وزيرا لوالده بعد وفاة عمه علاء الدين في تلك الفترة التي تفرغت فيها الدولة العثمانية، ولمدة عشرين عاما للإصلاحات الداخلية والتنظيم الإداري، حيث قام السلطان

اورخان ببناء العديد من الجوامع والزوايا والتكايا والمدارس والمشافي والطرق والجسور وغيرها. كما كان السلطان اورخان أول من أسس مدرسة دينية عليا في العاصمة بورصة، وعين فيها أشهر علماء المسلمين في الأناضول كالمدرس تاج الدين الكردي الذي خلف الفقيه داود من قيصري، في ايالة قارامان، المدرس الأول للمدرسة المذكورة (١٠/٧). وكان ذلك أول اتصال بين الأكراد كشعب والدولة العثمانية كمؤسسة رسمية. أما الاتصال الثاني فقد كان من خلال الطرق الصوفية، فقد شجع السلطان عثمان تشكيل تلك الطرق التي كان على رأسها: النقشبندية والسعدية (كان مؤسسها سعد الدين جباري) اللتين تعدان من الطرق الصوفية الكردية. بالإضافة إلى تأسيس الطرق البسطامية والبكتاشية– التي انضم إليها كافة جنود الإنكشارية بحيث كان أكبر مريدي البكتاشية منهم–حتى وصل عدد تلك الطرق إلى ٣٢ طريقة صوفية (١٤/٧).

كما قام اورخان بتوحيد وظيفتي مفتي الديار العثمانية وقاضي العسكر بحيث أصبحتا وظيفة واحدة إضافة إلى فصله وظيفة الوزير أو الصدر الأعظم الذي كان بمثابة رئيس الوزراء ووظيفة قائد القوات العثمانية. واستمروا على عقد مجلس الشوري، الذي تأسس أيام السلطان عثمان، كلما ألمت بالدولة حادثة مهمة، مع عدم مشاركة أبناء السلطان في هذا المجلس وإناطة قيادة القوات العثمانية بالقادة الغرباء بدل أبناء السلاطين (١٥/٧).

انصرفت الدولة العثمانية خلال تلك الفترة أيضا، للتطلع نحو أوروبا. فبعد أن تزوج السلطان اورخان من ابنة الإمبراطور البيزنطي كانتاكوزين عام ١٣٤٨ الذي كان قد طلب مساعدة السلطان العثماني عام ١٣٤٨ ضد منافسه الشاب باليولوغ حاكم بلغاريا، فقام ابنه سليمان باشا بهذه المهمة فعبر مضيق غاليبولي وحاصر باليولوغ ثم تغلب عليه وعاد بغنائم كثيرة. ثم قام سليمان باشا بعبور غاليبولي مرة أخرى عام ٧٥٨هـ – ١٣٥٧م للاستيلاء على رودوستو (تكيرادغ) عاصمة ملك تراقيا بيزوس ومدن حيرابولو جورلو وغيرها من مدن منطقة تراقيا (١٣/٧).

كان من الصدف الغريبة أن يتوفى السلطان اورخان وأخاه سليمان باشا وزيره وقائد قواته في السنة نفسها مع فارق قليل لا يتعدى الأشهر. حيث توفى سليمان باشا عندما وقع من حصانه في موسم صيد ٦٧٠هـ –١٣٥٩م بينما توفي السلطان اورخان بداء النقرس في ٦٧١هـ – ١٣٥٩م (١٣/٧) فتولى ابنه مراد عرش الدولة العثمانية باسم السلطان مراد الأول الذي كان أميا، فتم اختراع الطغراء أي–ختم السلطان– في عهده، وقد ولى وجهه

صوب أوروبا ففتح أدرنة وقلعة بونتوش ثم سهل زاغرا الشهيرة بإنتاج الرز حتى وصل إلى فيليبه ومريج وأبواب بلغراد في ٧٦٦هـ-١٣٦٤م بينما واصل قائده لالاشاهين فتوحاته إلى بلاد الصرب والمجر بعد التغلب على ملك المجر لوي وطلب جمهورية راكوزا الصغيرة على البحر الأدرياتيكي الحماية العثمانية عام ٧٦٧ه-١٣٦٥م وبذلك أصبحت شبه جزيرة البلقان وحتى البحر الأسود تحت الحماية العثمانية. وبعد الحروب التي استمرت حوالي خمسة أعوام خلد السلطان مراد الأول إلى الراحة فعيّن قاضي عسكره قارا خليل الجاندارلي وزيرا-حيث كانت هذه الوظيفة شاغرة منذ عشر سنوات- بينما أقطع لالاشاهين ايالة فيليبه (١٩/٧).

كان إهتمام العثمانيين منصبا حتى هذه الفترة بالجهة الغربية من دولتهم فمدوا حدودها حتى أوروبا-عبر غاليبولي- على حساب البيزنطيين، غير أنه كانت ثمة إمارات عديدة إلى الشمال والجنوب والشرق من دولتهم كإمارات آيدين ومنتشه وقسطموني ويتكه وحميدي وكرميان وقارمان. فكان أول ما فكر به السلطان هو مصاهرة حاكم إمارة كرميان الواقعة إلى الشرق من قونية وشمال مدينة أدنة، وكان مركزها مدينة قيصري عن طريق تزويج ابنه بايزيد بابنة حاكم إمارة كرميان أوسع وأكبر تلك الإمارات. ولما تم له ذلك أقطع حاكم الإمارة المذكورة الأمير بايزيد مدن أكرى كوز وطاوشانلي وسيما وكوتاهية هدية عرس- على عادة القوم في تلك الفترة- بمناسبة زواجه المذكور. ولكن السلطان مراد لم يكتف بذلك، بل أجبر حاكم إمارة حميدي الكردية على بيع ممتلكاته له -أي للسلطان مراد- فاضطر الحاكم المسكين لأجراء هذه الصفقة الخاسرة، وبذلك استولى السلطان على كافة الأراضي الواقعة بين إمارتي كرميان وقرامان قرب أدنة (٢٠/٧). فأذا أضفنا إلى ذلك اعتراف أمراء آيدين ومنتشه وقسطموني بالسلطة العثمانية عن الطريق تقديم هدايا الزواج لإبن السلطان، تكون حدود الدولة العثمانية قد امتدت من البحر الأسود شمالا إلى البحر الأبيض المتوسط جنوبا ومن حدود رومانيا والمجر غربا حتى حدود دولة القرة قويونلية التي مركزها دياربكر وإمارة مرعش التي كانت تحكمها سلالة ذو القدرية وإمارة أدنة التي كانت تحت حكم أولاد رمضان في الشرق، تلك الإمارات التي ألحقت بالدولة العثمانية بعد قرن من هذا التاريخ تقريبا.

بقيت مدينة القسطنطينية (استنبول) التي كان يحكمها الإمبراطور البيزنطي ياني باليولوغ جزيرة معزولة في خضم الفتوحات العثمانية في شبه جزيرة البلقان، وذلك بفضل الهدنة غير المعلنة بين الإمبراطور والسلطان العثماني رغم أن قوته قد استولت

على مقاطعة أدرنة بكاملها عام ٧٨٤هـ-١٣٨٢م القريبة من القسطنطينية ورغم قيام الإمبراطور البيزنطي بطلب مساعدة البابا أورين الخامس ضد السلطان العثماني مراد الأول، غير أنه عاد من روما خائبا. فقرر التقرب من السلطان العثماني بإرسال ابنه الأوسط تيودور للانخراط في الجيش العثماني مما كان له أثره الحسن في نفس السلطان مراد الأول (٧/٢١).

وقد ساعدت بعض الأحداث التي وقعت في المملكتين على تقوية أواصر صداقتهما، غير أن كارثة وقعت في الدولة العثمانية خلال هذه الفترة حيث توفى الصدر الأعظم خير الدين باشا قارا خليل الجاندارلي ذلك الوزير المحنك والقائد العظيم عام ٧٨٨هـ-١٣٨٦م وتقديرا من السلطان مراد لهذه العائلة الكريمة نصب ابنه علي باشا صدرا أعظم مكان أبيه.

استغل كل من ملك إمارة قارمان في الشرق وكذلك ملوك صربيا والبوسنة والهرسك والمجر وألبانيا الذين اتحدوا فيما بينهم في محاولة لاستغلال الوضع الجديد في الدولة العثمانية. فما كان من السلطان مراد الأول إلا أن جهز جيشا كبيرا لمحاربة ملك قارامان أولا فأخضعه بسهولة، ثم توجه لقتال اتحاد ملوك أوروبا الذين كانوا أكثر منه عددا وعدة، ولكنه مع ذلك استطاع التغلب عليهم، غير أن أحد الأمراء الصربين المدعو ميلوش كوبيلوفيج توجه نحو السلطان مراد متظاهرا بتقديم الطاعة والخضوع فعاجله بخنجره وقتله في الحال عام ٧٩١هـ-١٣٨٩م. (٧/٢٦) فتولى السلطنة ابنه بايزيد واتخذ لنفسه لقب ييلديرم بايزيد.

ولعله من المفيد-هنا-أن نذكر أن شخصيتين مهمتين توفيا في الفترة نفسهما هما: الشيخ بهاء الدين أحد كبار العلماء النقشبنديين والشاعر الفارسى العظيم حافظ الذى كان له الأثر الكبير على الشعراء العثمانيين وكانت اللغة الفارسية وآدابها قد حلت محل اللغة العربية في بلاد الأناضول اعتبارا من القرن الثالث عشر الميلادي، بينما انتهت اللغة التركية إلى أن تكون اللغة المتداولة بين أفراد الشعب (٦ /٧).

كان أول عمل قام به السلطان ييلديرم بايزيد، بعد جلوسه على العرش، هو قتل شقيقه الوحيد- بعد أن قتل شقيقه الآخر ساوجي في أحداث الشغب التي وقعت أيام أبيه مراد الأول- ضمانا لسلطته ومنعا للخصومات التي ستحدث مستقبلا. وقد أصبح ذلك- أي قتل السلطان الجديد لأشقائه- قانونا فيما بعد وقاعدة أساسية للسلطنة العثمانية. ومن هنا أخذ عنوان ييلديرم (الرعد) لأنه قضى على شقيقه بسرعة البرق (٧/٢٧).

استمر السلطان بايزيد في محاربته للصرب بعد انتصاره في كوسوفا وأداء ايتيان ابن لازار ملك صربيا يمين الولاء للسلطان، استغل الخلاف القائم بين إمبراطور القسطنطينية وابنه أندرينيكوس فزود أندرينيكوس بعشرة آلاف جندي ليسير به نحو استنبول ويجبر الإمبراطور على التخلي على العرش لحفيده ثم أسكنهما- أي الإمبراطور وابنه في قلعة اينيماس على البحر، وتعهد الإمبراطور الجديد بدفع الجزية للسلطان العثماني مع العشرة آلاف فارس سنويا في عام ١٣٩٠م (٢٧/٧). غير أن أندرينيكوس قام بالاستيلاء على بعض الثغور العائدة لأمبراطور القسطنطينية بينما كان أهاليها-أي القسطنطينية- يحبذون مانويل حاكما عليهم، فأرسل السلطان أحد ضباطه إلى المدينة المذكورة لإستطلاع رأي الناس في الإمبراطور الجديد الذي يرغبون به، فكانت الأكثرية مع مانويل فنصبه السلطان إمبراطورا للقسطنطينية- بمشاركة والده- ولمدة خمسين عاما وبحماية العثمانيين.

التفت بايزيد بعد ذلك نحو الإمارات العشر القائمة في الشمال والجنوب الشرقي من المملكة العثمانية، فاستولى على أراضي سبع إمارات، وربط إمارة الحميدية الكردية به شخصيا ثم استولى على إمارة القرامان في الجنوب الشرقي وبذلك أضحت الأناضول كلها، عدا كردستان، تابعة للدولة العثمانية. غير أن قيام الإمبراطور البيزنطي العجوز ياني ببناء الاستحكامات الجديدة في القسطنطينية وضع بين يدي السلطان العثماني الحجة الدافعة لمحاصرتها، وهي المحاصرة الأولى التي استمرت لمدة سبع سنوات، قامت خلالها القوات العثمانية باحتلال بلغاريا والمجر وأجزاء من يوغسلافيا ٧٩٤هـ-١٣٩١م. (٢٩/٧) ولكن قيام تابعة حاكم إمارة قارامان بالعصيان أدى به إلى الرجوع إلى منطقة الأناضول لتصفية حساباته مع تلك الإمارات، فتغلب على حاكم إمارة قارامان وألحق أراضيه بالمملكة العثمانية، ثم توجه نحو الشرق حيث إمارة سيواس التي كان يحكمها القاضي برهان الدين بالإضافة إلى مدينتي قيصري وخربوط، فانهزم القاضي برهان الدين إلى جبال خربوط غير أن قارا عثمان (قارا يولوك) ظفر به وقتله. فانتهز السلطان ييلديرم هذه المناسبة لاتخاذ قارا عثمان حليفا له وأيداع إدارة إمارة برهان الدين إليه، ولكن الأهالي رفضوا ذلك وأشاروا له أنهم يفضلون جمع مدن طوقات وسيواس وقيصري في إمارة واحدة وربطها بالدولة العثمانية مباشرة لتكون تحت حمايتها، فقبل السلطان بذلك ٧٩٥هـ-١٣٩٢م وبعد ذلك توجه نحو إمارة القسطموني في الشمال على البحر الأسود فألحقها بالسلطنة إضافة إلى إمارتي آيدين ومنتشه بذلك امتدت حدود الدولة العثمانية من

مدينة سينوب على البحر الأسود حتى مدينة استنبول (٧/٣٠).

دفعت هذه الانتصارات الكبيرة السلطان بايزيد إلى نوع من الانتشاء والتراخي، فأخذ يعقد مجالس الأنس والطرب، وأدخل لأول مرة في تاريخ الدولة العثمانية الشراب إلى تلك المجالس، بينما كان وزيره علي باشا منهكما عن أمور السلطنة بأموره الشخصية وملذاته، وقد أدى انهماك السلطان وصدره الأعظم في ملذاتهما إلى نوع من التحلل الاجتماعي فبدأ الحكام والقضاة يأخذون الرشوة، وتفشت المحسوبيات في السلطنة إلى أن تنبه السلطان إلى نفسه وإلى أمور الدولة فأمر بإحراق ٤٠ قاضيا حيا حتى الموت بعد أن سجنهم في قلعة محكمة (٧/٣١). غير أن لباقة الصدر الأعظم أنقذتهم في اللحظة الأخيرة من هذا المصير المحتوم فخصص لهم المخصصات المالية التي تدفع عنهم غائلة الجوع والحرمان. كما قام السلطان بايزيد ببناء العديد من الجوامع في أنحاء المملكة العثمانية، كان أعظمها جامع البورصة المبني على الطراز الأندلسي، كما اهتم بالعلماء والمتصوفة، بحيث أنه قام بتزويج أخته إلى الشيخ البخاري أمير بخارى الذي جاء الشيخ سيد علي الهمداني لزيارته، كما قلده السلطان المصري برقوق عنوان سلطان الروم ونال امتياز تقليد السيف للسلطان العثماني كلما اعتزم القيام بالحملات العسكرية وهو التقليد الذي أصبح يدعى تقليد السيف عند جلوس السلطان العثماني الجديد على العرش. كما بنى كوزه لجه حصار (انا دولو حصار) من أجل الرقابة والضغط على مدينة القسطنطينية (٧/٣١). غير أن ذلك لم يرق لأمبراطور القسطنطينية، واعتبرها تهديدا له، وعندما بدأ العثمانيون في الاستيلاء على أراضي البلغار من خلال نيغبولي وقتل ملكهم سيسمان وابنه، شعر ملك المجر سيغموند بالقلق من الفتوحات العثمانية الجديدة التي جرت إلى حدود مملكته، فاتفق مع ملك فرنسا شارل السادس وميرجا فويفودا (كلمة سلافية تعني الحاكم الإداري للولاية أو مساعده العسكري وهي تقابل كلمة الصوباشي العثمانية) أفلاق على تجهيز جيش جرار بقيادة كونت دي نيفر (جان الشجاع) وشارك فيه فرسان من ألمانيا وبافاريا والنمسا وترانسلفانيا في حرب صليبية جديدة، وسار نحو قلعة نيغبولي وحاصرها ١٣٩٦م.

كان الجيش المتحالف من الكثرة بحيث أن معداتها وتموينها أرسلت بعشرين سفينة عبر نهر الطونا وعندما عسكرت قرب نيغبولي بعد حصارها بدأ الجنود بإحتساء الشراب والرقص والغناء دون اكتراث بقوة العثمانيين لأنهم-كما كانوا يعتقدون- واثقون من النصر المؤكد. وفعلا انتصر المتحالفون في المعركة الأولى، ولكن ذلك كانت خدعة من العثمانيين، عندما لم يشركوا قواتهم الخاصة من الجند الأشداء في المعركة الأولى، وإنما

وضعوهم في حالة تأهب، خلف جبل قريب من موقع المعركة، بحيث أن الجيش العثماني بقيادة دوغان بك عندما انكسر لاذ بالفرار نحو الجبل المذكور، فقامت قوات الحلفاء بمطاردتهم، فلما وصلوا إلى الجبل جوبهوا بالقوات العثمانية الخاصة، التي كانت أكثريتهم من فرسان الإنكشارية بقيادة السلطان بايزيد الذي حمل عليهم بشدة وطاردهم حتى معسكرهم-أي معسكر المتحالفين- ففوجئوا بالأمر واضطربوا، وهو الأمر الذي استغله العثمانيون فانتصروا عليهم بعد قتال عنيف، بحيث كانت خسارتهم حوالي ستين ألف مقاتل أما خسارة المتحالفين فكانت ضعف هذا العدد تقريبا، إضافة إلى عشرة آلاف أسير من ضمنهم قائد الحملة جان الشجاع، وملوك وأمراء أوروبا والبقية الباقية من فرسان فرنسا، حيث ألقى العثمانيون القبض على ٨٠ شخصا منهم، ثم أطلق سراحهم مقابل فدية قدرها مئتا ألف دوقة (٣٥/٧).

قام السلطان بايزيد بإبلاغ حكام وملوك آسيا-على عادة أهل الحكم في ذلك الزمان- بانتصاراته، فقام بهذا الإبلاغ سفراءه إلى كل من سلطان مصر وحكام العراق -العجمي والعربي- وسلاطين التتار وأرمينيا مع إرسال جزء من الغنائم المادية والبشرية (الأسرى) إليهم. ثم التفت بعد ذلك إلى مدينة استنبول التي كانت لا تزال تحت الحصار العثماني منذ خمس سنوات، فطلب إلى الإمبراطور مانويل ضرورة بناء جامع في استنبول وتعيين قاضٍ للمسلمين فيها، غير أن مانويل ماطل في ذلك، فقام السلطان بتغييره بابن أخيه ياني باليولوغ الكبير -الذي كان يسمى باسمه ليكون إمبراطور القسطنطينية الذي وافق على طلب السلطان العثماني، وبذلك أصبح هذا الجامع رابع مركز لعبادة المسلمين في استنبول، بعد أن استطاع كل من الخليفة سليمان العثماني وأرطغرل السلجوقي وصلاح الدين الأيوبي إجبار إمبراطور القسطنطينية في تحويل ثلاث كنائس إلى جوامع في تلك الأيام. وعندما تسلم السلطان بايزيد رسالة تهديدية من تيمورلنك الذي طبقت شهرته الآفاق، أجابه جوابا صارما ومهينا، ولم يكتف بذلك وإنما سار نحو أرزنجان -التي كان تيمورلنك قد أهداها إلى تاهرين ملك أرمينيا- فاحتلتها ٨٠٣هـ-١٤٠٠م ثم عاد إلى عاصمته بورصة، ليتوجه من ثم إلى القسطنطينية لمحاصرتها- للمرة الثانية لفتحها، غير أن قيام تيمورلنك باستعادة أرزنجان وبالقتل العام في سيواس- التي كانت من ممتلكات العثمانيين- وتوجه قوات التتار نحو الغرب، أدى بالسلطان بايزيد إلى العودة لعاصمته مرة أخرى (٣٧/٧).

عندما استولى تيمورلنك على بغداد لأول مرة في ٢٠شوال ٧٩٥هـ-١٣٨٣م لم يستقر فيها وإنما سار نحو تكريت فحاصرها أربعين يوما إلى أن استسلمت، فخربها ودمرها، واتجه من هناك إلى دياربكر والرها (٢٢١/١١) وغيرها من بلاد كردستان حتى وصل إلى قلعة وان فحاصر أمير حكاري فيها ثم استولى عليها، كما أنه ضيق الحصار على جميع القلاع التي مّر بها في الطريق فاستحوذ عليها، وبعد ذلك سار تيمورلنك نحو الموصل فاستولى عليها يوم الجمعة الموافق ١١صفر سنة ٧٩٦هـ-١٣٨٤م وهو في طريقه نحو كردستان، فما كان من الأمراء الأكراد وحكامها حينئذ، وهم: الأمير علي حاكم أربل والأمير عز الدين الكردي حاكم الجزيرة والأمير سليمان الأيوبي حاكم حصن كيف والأمير طاهر الدين حاكم ماردين، إلاّ أن ذهبوا مع حاكم الموصل وغرزان إلى معسكر تيمورلنك وقدموا له الطاعة والخضوع فحفظوا بهذه الطريقة بلادهم من عوادي التدمير والنهب من قبل تيمورلنك (١٦٠/٨) كما قام الأمير الحاج شرف البدليسي بزيارة معسكر تيمورلنك في صحراء موش نهار السبت ١٥رجب من السنة المذكورة حاملا معه مقاليد قلاع بدليس وأخلاط وموش وسائر الحصون والأبراج في الولاية الخاضعة لتصرفه مع الهدايا الكثيرة والتحف الطريفة إلى العاهل الأعظم تيمور الذي خص الأمير شرفا بأعطافه ومنحه الخلع المزركشة والمناطق المذهبة والسيوف المرصعة، فرفع بذلك رأسه بين أقرانه، وأنعم عليه بولايته بدليس بعد أن ضاف إليها باسين وأونيك وملازكرد (٤٠١/١٢) وبذلك استطاع الأمير الحاج شرف البدليسي إنقاذ إمارته بدليس والمناطق الخاضعة له من التدمير والسلب والإذلال.

وبعد أن أخضع تيمورلنك كردستان، ترك ابنه ميرانشاه حاكما عليها مع جيشه، ثم توجه نحو بغداد لاحتلالها للمرة الثانية بعد أن عاد إليها حاكمها أحمد الجلائري الذي هرب منها عند احتلال تيمورلنك بغداد للمرة الأولى. غير أن الجلائري بعد أن حكمها حتى عام ٨٠١هـ كان قد تركها للوالي فرج وذهب إلى ييلديرم بايزيد سلطان العثمانيين (٢٣٨/١١) لطلب مساعدته والوقوف معه ومع قارا يوسف الذي التجأ هو الآخر إليه بوجه تيمورلنك الذي احتل بلديهما (٤٣/٧).

كان تيمورلنك قد تلقى نبأ إهانة السلطان بايزيد لرسوله الذي حمل رسالته التهديدية إلى السلطان العثماني من حكام إمارات كرميان ومنتشه وآيدين الذين التجأوا إلى تيمورلنك بعد أن استولى بايزيد على إماراتهم، فغضب لذلك غضبا شديدا، وعندما وردت

رسالة بايزيد الجوابية إليه، وفيها ما فيها من الإهانات والوعيد، إضافة إلى معرفته بقيام السلطان العثماني باحتلال أرزنجان التي وهبها إلى تاهرتن، ملك أرمينيا استشاط غيظا. فجهّز حملة كبيرة في الأول من محرم سنة ٨٠٣هـ ٢٢ أغسطس عام ١٤٠٠م وسار به نحو سيواس ودمرها، وكان يسكن فيها حوالي مائة ألف نسمة (٤٣/٧)، ومن ثم سار نحو أرزنجان فحاصرها، لأن أرطغرل –ابن السلطان بايزيد– حاكم المدينة المذكورة دافع عنها ببسالة، ولكنها سقطت أخيرا فقتل الأمير أرطغرل وبذلك أصبحت المعركة لا مفر منها بين الجبارين سلطان المغول وسلطان العثمانيين، رغم انتمائهما إلى العرق التركي نفسه.

ورغم أن تيمورلنك اشتهر بالعديد من الألقاب: كوركان (العاهل الأعظم) وصاحبقران (صاحب الزمان) وجهانكيز (حاكم العالم أو المستولي على الدنيا) إلاّ أنه لم يستعمل في ختمه غير كلمتي راستي–رستي (الاستقامة–السلامة) (٣٨/٧)، وكان يستعمل العديد من التكتيكات العسكرية في حروبه، فقد كان يستعمل السلاسل لوضع جنوده فيها ونقلهم بالحبال عبر الجبال خلف خطوط العدو لمفاجأته بهم، كما كان يحرق المغاور والكهوف بإشعال النار في مداخلها فترة من الزمن لقتل الأحياء المختبئين فيها والحرق المؤن والذخائر الموجودة فيها. إضافة إلى أنه كان يعتمد على الحرب النفسية ضد أعدائه ويرسل إليهم الجواسيس لمعرفة أخبارهم واستعداداتهم، مع اهتمامه بالرسل والسفراء وعدم إيذائهم رغم قسوته ووحشيته. بينما كان جنوده يلبسون الزي الموحد، وكانت ثمة فرقة منهم مدرعة، أي يلبسون الدروع في رؤوسهم وأجسادهم، تلك المزايا العسكرية لم تكن معروفة–في ذلك التاريخ– في الشرق (٤٦/٧)، وقد استعمل تيمورلنك بعضا من هذه الأساليب العسكرية ضد خصمه العثماني حيث أرسل مجموعة من الجواسيس للاتصال بالجنود التتار في جيش بيازيد العثماني وإغرائهم بالانضمام إلي جيش تيمورلنك عند القتال باعتباره سلطان التتار ومن العرق نفسه، لاسيما بعد أن عرف –من جواسيسه– أن هؤلاء الجند لم يستلموا رواتبهم منذ أشهر (٤٧/٧). حيث كان السلطان بايزيد معروفا ببخله الشديد، ورغم توسلات وزيره علي باشا بضرورة فتح أبواب الخزينة للجند ومحاولة سحب تيمورلنك نحو الجبال لشن حرب العصابات ضده نظرا لكثرة جنوده ولصعوبة التغلب عليه في المناطق السهلية، إلا أن السلطان العثماني صم أذنيه عن هذه التوسلات وسار لملاقات جند التتار على أبواب أنقرة التي كانت محاصرة من قبل تيمورلنك الذي سارع –بعد سماعه بقدوم بايزيد وبأنه على بعد ثلاث خطوات فقط

منه- إلى فك الحصار عن أنقرة والتوجه نحو نهر جوبوق حيث عسكر هناك، وبذلك قطع الماء عن الجيش العثماني الذي كان حوالي العشرين ألفا ومن الإمارات والأجناس المختلفة، في حين كان الجيش التتري متجانسا وسبعة أضعافهم (٧/٤٧).

التحم الجيش العثماني المتعب من مسيرة الأيام الستة بجيش تيمورلنك الجرار، وعندما رأى جنود إمارات الصاروخان والمنتشه والكرميان والآيدين أمراءهم برفقة تيمورلنك انحازوا مع التتر الموجودين في الجيش العثماني- الذين كان جواسيس تيمورلنك قد استمالوهم- إلى جنود تيمورلنك، فحدث الهرج والمرج بين صفوف العثمانيين، ولما رأى ذلك الوزير علي باشا سحب الشاهزاده (الأمير) سليمان ابن السلطان بايزيد، بينما أخذ أمير (أماسيا) ابنا السلطان الثاني والثالث الشاهزاده محمد وعباس وولوا هاربين، في حين حارب السلطان بايزيد مع عشرة آلاف من الإنكشاريين -وهم البقية الباقية من جنده- حتى مساء اليوم نفسه ١٩ذي الحجة سنة ٨٠٤ه-٢٠تموز ١٤٠٢م ثم استسلم مع حفيده إلى السلطان محمود الجغطائي أحد قادة تيمورلنك في حالة يرثى لها (٧/٤٨).

وبعد أن مكث تيمورلنك فترة في معسكره بأنقرة توجه نحو ازمير ففتحها، ثم عسكر قرب أفس في أقصى الجنوب الغربي من البحر الأبيض المتوسط، حيث كان يصطحب معه السلطان العثماني المسجون وابنه الأمير موسى، أما أبناء السلطان الثلاثة الآخرون، فقد وصل ابنه الكبير سليمان مع الوزير علي باشا إلى ولاية روميلي (البلقان) وأعلن نفسه سلطانا على الدولة العثمانية هناك، بينما توجه ابنه محمد نحو طوقات (بريزا) برفقة بايزيد باشا أحد قواد والده، ثم استولى على قلعة آماسيا وتغلب على الحاكم التتري قوباد اوغلو وأعلن نفسه سلطانا على الدولة العثمانية أيضا. وعندما كان تيمورلنك في طريق عودته من ازمير إلى بغداد فسمرقند، توفي السلطان بايزيد في معسكر تيمورلنك في مدينة آك شهر في ١٤ شعبان ٨٠٥هـ- ١٤٠٣م، فأفرج تيمورلنك عن ابنه موسى -الذي كان مسجونا مع والده- وألبسه الخلعة وقلده سيفا مرصعا وحمله نعش والده وبعثه مع ثلة من الحرس إلى بورصة عاصمة الدولة العثمانية التي كانت تحت حكم أخيه عيسى الذي أعلن نفسه بدوره سلطانا على الدولة العثمانية (٧/٥٥) وقد استمرت هذه الحالة من التشتت وتعدد مراكز السلطنة في الدولة العثمانية لمدة عشرة أعوام إلى أن استطاع محمد التغلب على إخوانه الآخرين وتوحيد الدولة مجددا وتبوأ عرش السلطنة باسم محمد الأول ١٣٨٧-١٤٢١ أو السلطان محمد جلبي الذي اهتم بالفتوحات الغربية الأوربية دون الاهتمام بالشرق.

وبعد وفاة تيمورلنك سنة ٨٠٧هـ-١٤٠٥م زحف ابنه شاهرخ ميرزا على أرمينيا، فاجتمع الأمير شمس الدين البدليسي أمير بدليس والملك محمد حاكم حكاري والملك خليل حاكم حصن كيف مع أمير خيزان وبعض الأمراء الآخرين وذهبوا جميعا إلى سدة شاهرخ وعرضوا عليه إخلاصهم وطاعتهم، مثلما فعل أكراد ولاية خوري الإيرانية، وهكذا أنقذوا بلادهم من شره واحتفظوا بمكانتهم (١٦٢/٨).

وعندما قضت حكومة ألآق قويونلية (دولة الخروف الأبيض)، على حكومة القرة قويونلية (دولة الخروف الأسود) اتخذت من دياربكر عاصمة لها، واستغل حسن الطويل حاكم ألآق قويونلية الشقاق والخذلان بين الأكراد للقضاء على الإمارات الوطنية الكردية من خلال استثمار النعرة الطائفية حتى استطاع بسط السيطرة الكاملة على كردستان عام ٨٧٥هـ-١٤٧٠م (١٦٣/٨). غير أن انتصار اوزون حسن (حسن الطويل) خان ألآق قويونلية على -أبو سعيد ميرزا- حفيد تيمور لنك أدى إلى نقل عاصمته من دياربكر إلى تبريز وجعله يطمع في الانتصار أيضا على السلطان العثماني محمد الثاني -محمد الفاتح ١٤٣٢-١٤٨١م بعد فتحه للقسطنطينية في ٢٩مايس ١٤٥٣- فآوى إسحاق بك حاكم إمارة قارامان الذي فرّ من وجه الجيش العثماني، بل إنه جهز جيشا كبيرا وعبر به حدود الدولة العثمانية الشرقية فاحتل طوقات ثم سار نحو دياربكر ثم عسكر على نهر الفرات. أما الجيش العثماني فقد توغل في أراضي الآق قويونلية لمدة ستة أيام إلى أن وصل إلى مقربة من ارزنجان، حيث معسكر حسن الطويل في الطويل في الأول من ربيع الأول سنة ٨٧٧هـ ٢٦ تموز ١٤٧٣م في الموقع الذي يطلق عليه اوتلوق بلي فالتقى الجمعان فيه في قتال ضار اندحر فيه حسن الطويل ولاذ بالفرار بينما تم أسر وزيره عمر ابن طرخان وقاضي عسكره، الذي كان في الوقت نفسه قاضي قضاة (حصن كيف) والعالم العراقي محمود الشريحي والعديد من قواد جيشه. ثم توجه السلطان محمد الفاتح واحتل ارزنجان وقرا حصار وبعد استراحة قصيرة عاد إلى استنبول (١٦٣/٧).

وعندما ظهر الشاه إسماعيل الصفوي، بعد إستيلائه على إيران وأذربيجان واتخاذه تبريز عاصمة له ٩٠٧هـ-١٥٠١م جدد في عام ٩٠٩هـ-١٥٠٣م حملة كبيرة على اورميه، وبعد عام من ذلك اخترق كردستان الأوسط إلى ألبستان حيث حارب (علاء الدولة) (٢٢٦/٧) حاكم إمارة ذو القدرية الذي طلب منه الشاه إسماعيل تزويجه ابنته فرفض ذلك كما أنه كان قد آوى الوندبك آخر سلاطين الآق قويونلية بعد اندحاره أمام إسماعيل الصفوي ثم

رجع إلى دياربكر فاستولى عليها مع خربوط ٩١٣هـ–١٥٠٧م ورغم أن بعض الأمراء الأكراد أظهروا له الطاعة والخضوع، إلا أنه ألقى بهم في السجن وعين بدلا منهم أمراء من أتباعه القزلباش على إماراتهم المحلية في كردستان (٨/١٦٤).

كان الشاه إسماعيل الصفوي يلتزم جانب الأمير أحمد ضد أخيه سليم –ولدي بايزيد الثاني اللذين دبَّ بينهما الصراع على خلافة أبيهما السلطان– منذ كان أحمد واليا على آماسيا بل إن الصفوي قام بحماية أولاد أحمد عندما التجأوا إليه بعدما دبَّ الصراع السلطة بين أبناء وأحفاد السلطان بايزيد الثاني. وإذا إضفنا إلى ذلك الرسائل التهديدية التي أرسلها الشاه إسماعيل مع الهدايا الاستهزائية –كلعبة الأفيون مثلا– إلى السلطان ياووز سليم بعد أن جلس على عرش السلطنة، وأجوبة السلطان العثماني المستصغرة له وهداياه المشينة –كالملابس النسائية للشاه إسماعيل الصفوي– ... أصبحت الحرب لا مفر منها بينهما. وفعلا سار السلطان ياووز على رأس جيش عرمرم نحو تبريز، وعندما وصل إلى مدينة جرميك أودع للأمير الكردي مصطفى بك –من قادة الجناح الأيسر للجيش والذي أصبح فيما بعد وزيرا في الدولة العثمانية– مهمة محاصرة بايبورت والاستيلاء عليها. وقد انضم الأمراء الأكراد إلى السلطان العثماني نتيجة مساعي العلامة الكردي الحكيم إدريس البتليسي مما كان ذلك سببا في ترجيح كفة السلطان العثماني في معركة جالديران الشهيرة (٢رجب ٦٢٠هـ–١٥١٤م) حيث تم إنزال هزيمة منكرة بجيش الشاه إسماعيل الصفوي الذي لم يستطع بعد ذلك عبور جبال زاغروس نحو الأناضول، لأن كردستان كلها أصبحت تحت الحماية العثمانية (٧/٢٥٤).

فإذا كان الشيخ إدريس البتليسي قد استطاع أن يقنع زعماء الإمارات الكردية بأنهم سوف لن يفقدوا استقلالهم إذا ما أذعنوا للعثمانيين الذين جهزوا حملات عسكرية خلال الفترة ١٥١٤–١٥٤٠ في عهد السلطانين سليم الأول وسليمان القانوني، فإن الإمارات الكردية استطاعت المحافظة على استقلالها الذاتي نتيجة مساعي أبناء الشعب الكردي في إقناع السلطات العثمانية بضرورة تعيين القائمقاميين والمتصرفين والإداريين من الأكراد أنفسهم في المنطقة الكردية (١٣/٧٥).

واستنادا إلى الدفاتر الخاقانية، فإن الإمارات والحكومات الكردية التي كانت قائمة عام ١٠١٨هـ–١٦٠٢م قد قسمت من حيث نوع الأراضي وملكيتها وإيجارها إلى الإيالات التالية: (٢١/٣٦٢).

١- ايالـه دياربكر:

تتألف من ١٩ سنجقا (لواء)، إثنان منها كانت تؤجر سنويا والباقي يعطى بالالتزام، ولم تكن فيها زعامة (زعامة الأراضي الأميرية التي تمنحها الدولة لرجالها وللمحاربين من أراضي الدول التي تم فتحها) ولاتيمارات (التيمار يعني إقطاع الأراضي للفرسان المحاربين) بل كانت مملوكة بالتوارث أبا عن جد، لأنها من الأراضي (المفرزة بالقلم والمقطوعة بالقدم) غير أن حكامها كانوا يقدمون الجند والمعونة للسلطان العثماني عند اندلاع الحرب أو العصيان، وحاكم الإمارة الذي يمتنع عن ذلك يتم خلعه وتنصيب ابنه أو أحد أقاربه محله، أما في الأوقات الاعتيادية فلا يجوز عزلهم إطلاقا.

أما السناجق فهي: خربوط، أرغاني، سيوه ره ك، نصيبين، حصن كيف، جميشكزك، سعرت، ميافارقين، اقجة قلعة، خابور، سنجار، قلوب، مهراني، ترجيل ، آتاق، برتك، جباقجور، جرميك.

وأما الحكومات فهي: حكومة الجزيرة، حكومة أغيل، حكومة ال(كنج)، حكومة بالو، حكومة حزو- حظو.

٢- ايالـة وان:

وتتألف من ١٣ سنجق وفيها الأراضي الأميرية والتيمار (الأقطاعيات) وهذه السناجق هي: عاد لجوان، أرجيش، موش، باركيري، كاركار، كيساني، اسبايرت، الكيس، أكراد بني قطور، قلعة بايزيد، بروع، ئوجك. وتتبعها حكومة بتليس التي تتصرف بهذا السنجق عن طريق الملكية.

٣- ايالـة شهرزور:

وتتألف من ٢٠ سنجقا فيها بعض الأراضي الأميرية والإقطاعيات، تتبعها حكومة ئوجدي وهذه السناجق هي: اركيل، كيشاف، شهربازار، جنكوله، جبل حمرين، هزارمراد، ديلجوران، ميركافا، حريردتلو، نيلكارو، سييه، آجور، ايرومان، دودات، برنت، بلقاس.

وكان في ولايات دياربكر ووان وشهرزور بعض رؤساء العشائر الكردية الذين يحملون لقب مير ولكن لم يكن لهم حق رفع العلم، أي لم تكن لهم أعلام خاصة بهم، كما لا يحق لهم أن يكونو أمراء سناجق وهم بمثابة أصحاب الزعامات في الدولة العثمانية، ويتوارث أبناؤهم ممتلكاتهم، كما كانوا يقدمون الجند والمعونة للسلطان العثماني أيام الحروب

والاضطرابات. ويحق لرئيس العشيرة الكردية (مير) أن يأخذ العشر من حيوانات ومزروعات الفلاحين لأنه يمتلك الأرض والعشيرة معا (٢٦٣/١٣) كما كان له حق الإدارة والتنظيم حيث لا يجوز للفلاح أن يترك أرضه بدون علم المير.

وفي عام ١٢٧٤هـ-١٨٥٨م صدر قانون الأراضي الذي أصبح بموجبه الأمراء الأكراد يمتلكون الأراضي التي بحوزتهم غير أنه تمت تصفية آخر الإمارات الكردية بموجبه (وهي إمارات حكاري وبتليس والسليمانية) في الدولة العثمانية، بعد أن ارتقت الحياة الاجتماعية والمعيشية للقومية الكردية (٢٦٢/١٣). كما أصبحت هذه الأراضي خاضعة للبيع والشراء والتصرف مقابل الديون المرتبة عليها، بعد أن كان ممنوعا بيعها. وهكذا تشكلت الأقطاعيات الكبيرة في منطقة شرق وجنوب شرقي الأناضول نتيجة اغتصاب تلك الأراضي أيام الدولة العثمانية أو شرائها من خلال الديون المترتبة على أصحابها في العهد الجمهوري.

ويذكر المؤرخ الكردي الكبير الأمير شرف خان البتليسي مؤلف كتاب (الشرفنامة) بأن الإمارات الكردية كانت في عهد الحكم العثماني «تحكم نفسها بنفسها فالضفة اليسرى من نهر الفرات الغربي وجميع مناطق الضفة الشرقية من نهر مراد صو أحد فرعي الفرات كانت تحت حكم الإمارات الكردية. وكان الأكراد يقدمون الطاعة والهدايا للسلطان ويقومون بالأعمال التي كان يطلبها السلاطين منهم ويقدمون الجيوش الاحتياطية عندما يكونون بحاجة إليها» (٢٦/٢).

ولكن هذه الإمارات رغم استقلالها الذاتي وارتباطها مع السلطة بأحسن العلاقات فإن بعضها كان يثور من حين لآخر ضد العثمانيين، وقد استطاعت القوات العثمانية في كل حملة جهزتها ضد الثوار الأكراد من إيجاد بعض العملاء -نتيجة الترهيب والترغيب- لضرب الأكراد بعضها بالبعض الآخر في الحملات العسكرية التي تم تجريدها لإخماد ثوراتهم، ولم يمنع العثمانيين من تنفيذه هذه السياسة -سياسة فرق تسد- ما بينهم وبين الأكراد من المعاهدات والمواثيق والوعود السابقة، اضافة إلى انضمام الأكراد إليهم عن اختيار وطواعية (١٤ /٣٥). في حين كان العثمانيون ينظرون بعين الرضا إلى الأكراد، وكانت ثقة سلطانهم ياووز سليم بالشيخ إدريس -الذي يسعى إلى كسب الأكراد إلى جانب العثمانيين في حربهم مع الإيرانيين- جعلتهُ يبعث إليه بالفرمانات (الأوامر السلطانية) العديدة على البياض ليملأها الشيخ إدريس البتليسي بمعرفته ويوزعها على من يشاء من الأمراء والزعماء الأكراد (٢٦٩/٧). بعد أن أصبح بمثابة الوالي على منطقة

كردستان -إضافة لإمارته بتليس- الخاضعة للدولةالعثمانية.

قام السلطان سليمان القانوني ١٤٩٤-١٥٦٦ بتعيين أول وال تركي في عهده على كردستان، بعد أن كان الأمراء الأكراد يتوارثون إدارة الإمارات الكردية أبا عن جد. فعندما قام الدراويش القلندريون بعصيانهم في ولاية قارمان٩٣٣هـ-١٥٢٧م قام السلطان سليمان القانوني بتقسيم مملكته إلى ثلاث ولايات كبيرة عين لكل منها أمير أمراء (بكلربكي) ليقوم بإدارتها، هم: أمير أمراء الروم (البلقان وأوروبا) يعقوب باشا، وأمير أمراء الأناضول (مقاطعات آسيا الصغرى الوسطية) بهرام باشا وأمير أمراء دياربكر (منطقة كردستان) خسرو باشا (٣١٥/٧) بعد أن كانت هذه المنطقة ضمن مسؤولية الشيخ إدريس البتليسي. وفي عام ٩٤١هـ-١٥٣٤م أقام السلطان سليمان القانوني والي دياربكر (سليمان باشا) ومعه الحامية الكافية واليا على بغداد بعد فتحها، فكان أول عثماني فيها. كما استولى هذا السلطان في حرب عام ٩٥٥هـ -٥٤٨م على قسم من كردستان إيران (٨/ ١٨٠).

وقد أصبحت منطقة كردستان خلال الثلاثمائة عام -بعد ذلك- مسرحا للعمليات الحربية بين الدولتين العثمانية والفارسية حتى عام ١٨٤٠ (١٥/ ٢٩٠).

وإذا كان الأكراد قد قاموا بالعديد من الثورات خلال تلك الفترة ضد الدولتين العثمانية والفارسية كثورة ابن جانبلاط عام ١٠١٦هـ-١٦٠٧م ضد العثمانيين وثورة عشائر برادوست في قلعة دمدم عام ١٠١٧هـ-١٦٠٨م وثورة عشائر المكري عام ١٠١٩هـ - ١٦١٠م ضد الفرس، إضافة إلى ثورات البهديناني والأسرة البابانية وعشائر المللي وغيرهم، بقيت إمارات بتليس والعمادية وحكاري مستقلة تحت إدارة أمراء أكراد إلى أن خضعت للتابعية العثمانية سنة ١٠٧٠هـ-١٦٦-م (٨/ ٢٠١). غير أن أهم تلك الثورات الكردية، كانت ثورة بدرخان باشا أمير حكومة بوتان -جزيرة ابن عمر سنة ١٢٢٧هـ - ١٨١٢م لأنها كانت حركة قومية ووطنية تسعى لتحرير جميع البلاد الكردية (كردستان كلها)، من نير الأجانب من خلال إنشاء اتحاد للأمراء والزعماء الأكراد وتأسيس رابطة أخوية قوية بينهم توطئة لإستقلالها، وخطا الخطوات الأولى في ذلك عندما قام بتوسيع حدود إماراته حتى مدينة وان شمالاً وأطراف الموصل جنوبا، كما قام بضرب النقود بإسمه وأسس معملا للذخيرة والبنادق في مدينة الجزيرة. وعندما جردت الحكومة حملة عسكرية قوية لأخضاعه، نجح الأمير في تشتيتها وإلحاق الهزيمة بها، ثم قام بإعلان استقلاله (٢٣٧/٨). ولكن قيام السلطات العثمانية بتجهيز قوة عسكرية كبيرة لمحاربيته

وخيانة أحد قواد جيشه المدعو عز الدين شير أدى إلى هزيمته. وقد أصدرت الدولة العثمانية بهذه المناسبة ميدالية حرب كردستان تذكارا لإنتصارها.

قامت في كردستان بعد ذلك العديد من الثورات ضد العثمانيين في سنوات: ١٨٢٠ ثورة أكراد الظاظا، و١٨٢٩–١٨٣٩ ثورات حكاري وراوندوز وطور عابدين وثورة شريف خان البتليسي عام ١٨٣٤، إلا أنها فشلت جميعا، فسقطت الإمارات الكردية كلها تحت حكم العثمانيين المباشر عام ١٨٤٧ (٣٥/١٤). فإذا أمعنا النظر في أسباب فشل هذه الثورات، فإننا نجدها تتلخص في:

١– عدم وجود الوحدة أو نوع من الاتحاد بين زعماء الأكراد حول الأهداف القومية وعدم وجود الزعيم الذي يجمع السلطة الدينية والدنيوية بينهم.

٢–سهولة العثور على العملاء الذين يخونون أبناء جلدتهم قبل أو أثناء المعارك.

٣– عدم وجود الموارد المالية الكافية لإنشاء معامل المعدات الحربية ومستلزماتها.

٤– معارضة الدول الكبيرة –في المنطقة وخارجها– لإتحاد الأكراد واستقلالهم.

ونتيجة للثورات–والتي لم تنقطع حتى الحرب العالمية الأولى–قامت السلطات العثمانية بتعديل سياستها نحو الكرد وكردستان بإطلاق سراح الذين تم إلقاء القبض عليهم وسجنهم ومعاملتهم باللين وإثارة الحمية الدينية لتقربيهم إلى السلطان الإدارية العثمانية، كما أنها سعت إلى ترضية رؤساء العشائر الكردية وغيرها ومن ثم مساواتهم بغيرهم من الأقليات الأخرى القاطنة في الولايات العثمانية فأنشأت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦ –١٩٠٩ المدرسة الهمايونية للعشائر في استنبول من أجل تعليم أبناء رؤساء تلك العشائر لإعدادهم لتبوّء المراكز العسكرية والإدارية وللقضاء على الخلافات الكائنة بين رؤساء العشائر الكردية أو العربية وغيرها.

لقد كانت المدرسة الهمايونية للعشائر بمثابة المدرسة الإعدادية الحديثة من حيث الدراسة التي كانت مدتها خمس سنوات وهي مدرسة داخلية يظل فيها الطالب طيلة الدراسية أما المتخرجون منها فقد كانوا يلتحقون إما بالمدرسة الحربية (الكلية العسكرية) أو بمكتب الملكية (كلية العلوم السياسة). فإذا كانت هذه المدرسة خاصة بأولاد رؤساء العشائر العربية في البدايات فإنها بدأت باستقبال أولاد العشائر الكردية وأولاد الذوات من الأرناؤوط والأقليات المسلمة الأخرى. وبعدما فشلت الغاية التى من أجلها أنشئت هذه المدرسة تم إغلاقها بعد ١٧ عاما من تأسيسها (١٧/٤).

وإذا كانت الإمارات الكردية قد حافظت على استقلالها حقبة طويلة من الزمن إلاّ أن مرحلة الصراع الإيراني –العثماني قد أضافت عنصرا جديدا إلى المنطقة الجغرافية الكردية لاسيما بعد أن وقف حكام إمارة أردلان الكردية إلى جانب الشاه الإيراني بينما حافظ بقية الأمراء الأكراد على ولائهم التقليدي للخليفة العثماني. حيث دقت إمارة أردلان بموقفها المنفرد –دون سائر الإمارات الكردية– أول إسفين في عملية تجزئة كردستان، فقد أعطت لأيران والدولة العثمانية ورقة رابحة تلعبها وهي التقسيم، أي تقسيم كردستان، فيما بين أجزاء موالية للشاه الإيراني وأجزاء موالية للسلطان العثماني. وهي التجزئة التاريخية التي كرستها جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية اللاحقة لمعاهدة تنظيم الحدود بين الدولتين الإيرانية والعثمانية والتي وضعتها الدول الاستعمارية فيما بعد وخاصة معاهدة أرضروم الثانية لعام ١٨٤٧ واتفاقية تخطيط الحدود لعام ١٩١٣ ثم معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ وصك الانتداب البريطاني على العراق (٣/ ١٧١).

المبحث الثاني

الأكراد وحرب التحرير الوطنية

لم تنقطع ثورات الأكراد ضد السلطات العثمانية التي كانت تروم السيطرة على الأمارات الكردية التي كانت تجاهد للحفاظ على استقلالها الذاتي، مما أدى إلى قيام السلطات العثمانية بتجهيز الحملات العسكرية ضد الثوار الأكراد، وكانت تلك الحملات تستهدف عادة سكان القرى الكردية الواقعة على طريقها فتقوم بتدمير تلك القرى وتشريد سكانها أو نقلهم إلى المناطق ذات الكثافة السكانية التركية، وقد حدث ذلك أكثر من ١٨ مرة خلال الحكم العثماني في منطقة درسيم وحدها (١٣/ ٨٩)، كما كان قواد تلك الحملات العسكرية العثمانية يؤكدون لرؤساء بعض العشائر أنهم لا يستهدفونهم وإنما يستهدفون العشائر الكردية الأخرى في محاولة لضرب وحدة الأكراد وتفريق كلمتهم (١٣/ ٩٠).

وعندما تبوأ الاتحاديون مقدرات السلطة السياسية في الدولة العثمانية كتب الصحفي التركي المعروف حسين جاهد يالجين الذي كان من أشد مؤيدي الاتحاديين مقالا في جريدته طنين عام ١٩٠٩ يقول فيها: «إننا سنقوم بتصفية مشكلة الأقليات في الدولة العلية تصفية جذرية» والتي كانت إشارة صريحة إلى هدف الاتحاديين بمحاولة تتريك الأقليات ولاسيما الأكراد وتذويبهم في بحر الشعوب العثمانية.

ومن أجل تنفيذ هذه الخطة عمد الاتحاديون إلى كسب ود بعض الزعماء الأكراد عن طريق تعيينهم لبعض الولايات ذات الأكثرية الكردية، فقد تم تعيين ثابت بن صاغر واليا على هوزات والذي قام بتشكيل فرق من الفرسان والجندرمة الأكراد لأخماد ثورة سيد رضا آغا غير أنه فشل في ذلك حيث قتل القائد العثماني قارا خضر واضطر هو إلى الفرار (٦٣/١٣).

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى كان وهيب باشا قائد الجيش العثماني الثالث في هوزات مع أحمد عزت باشا قائد الجيش الثاني في معمورة العزيز، قد وعدا الأكراد بأن الدولة العثمانية سوف تلبي كافة المطالب القومية الكردية وتقوم بإعمار القرى الكردية التي دمرت أو أحرقت مع تعويض الأكراد ماديا بعد انتهاء الحرب إذا ما توقف الأكراد عن مهاجمة القوات العثمانية وساعدوها في إخراج الروس الذين احتلوا أرزنجان. غير أن العشائر الكردية رفضت ذلك وجهزت قوة مؤلفة من عشرة آلاف مقاتل لمحاربة القوات العثمانية في ٣٠ آذار ١٣٣٢ هجرية من أجل تحقيق الأمر الواقع الكردي في المنطقة ولإفهام الروس أن القضية الكردية لا تقبل المساومة على حساب مطالبها القومية (١٠٣/١٣).

وعندما حاول الروس الهجوم على المدينة أرزنجان في ٢٥ حزيران ١٩١٦ استطاع وهيب باشا إقناع كول آغا رئيس عشيرة بالابان الكردية لمساعدة العثمانيين في الدفاع عن أرزنجان، غير أنه جرح في المعركة وانسحب منها فسقط أرزنجان بيد الروس في ١١تموز ١٩١٦ (١١٢/١٣).

وبعد المجزرة التي تعرض لها على يد القوات العثمانية وقيام تلك القوات بحرق القرى الكردية وتشريد أهلها نتيجة عدم مساعدتهم لها ضد القوات الروسية، دعا الجنرال الروسي لاهوف (Lahof) الأكراد والأرمن للمقاومة مع القوات الروسية ضد القوات العثمانية من أجل تحقيق مطالبهم القومية. فالتحق القائد الكردي مصطفى وفا بالقوات الروسية (١١٢/١٣). وقامت العشائر الكردية بتطهير المنطقة الواقعة غرب نهر الفرات من القوات العثمانية وأصبح علي شير قوجكيريلي ممثلا للأكراد في أرزنجان ثم اتفق مع الروس والأرمن على إعلان حكومة كردية في المدينة المذكورة وتوسع رقعتها حتى تشمل منطقة اوواجيك ودرسيم الشرقية والغربية التي أصبحت تعرف بدولة كردستان (١١٣/١٣).

قامت قوات الاتحاديين بتشكيل فرق انتحارية من الأكراد الموالين لهم لمهاجمة الدولة الكردية الفتية باسم الفرق الحميدية غير أن تلك القوات لم تصمد أمام بطولة الأكراد

المدافعين عن دولتهم فاندحرت شر اندحار. فقامت القوات العثمانية بحرق قراهم أي قرى القوات الموالية لها ونهبها بحجة عدم بلائهم بلاءً حسنا في الحرب (١٣/ ١١٤).

وعندما اندلعت الثورة الاشتراكية الكبرى في روسيا القيصرية وتم تأسيس السلطة السوفيتية هناك انسحب الجنرال لاهوف من أرزنجان في كانون الثاني١٩١٨ وترك إدارة المنطقة للقائد الأرمني مراد باشا الذي عرض على القائد الكردي علي شير إدارة المنطقة المحررة من الحكم العثماني تحت قيادته على أن يوافق على إعلان قيام دولة كردستان في المناطق الكردية. غير أن الهيئة الكردية المفاوضة لم توافق على ذلك (١٣م١١٥).

أراد وهيب باشا اغتنام فرصة الخلاف بين الأكراد والأرمن لاستمالة الأكراد فأعلن مجددا موافقة الدولة العثمانية على مطالب الأكراد القومية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى كما أعلن عفوه عن التحاق علي شير مع قواته بالجيش الروسي وإطلاق سراح القائدين الكرديين علي شان وحيدري اللذين كانا محجوزين لديه، بل إنه دعا كافة زعماء الأكراد وبضمنهم علي شير والمحجوزين إلى وليمة كبرى في مقر قيادته (١٣/ ١١٥). وبدلا من أن يقوم مراد باشا بتعديل شروط تفاوضه مع الأكراد، قام بإلقاء المحاضرات ضد الأكراد وبتحريض الأرمن لنهب القرى الكردية وقتل سكانها في المنطقة مما دفع الأكراد للتعاون مع القوات العثمانية والهجوم على القوات الأرمنية التي اضطرت إلى الانسحاب من أرزنجان والمناطق المحيطة بها. غير أن القائد الكردي سيد رضا كان لا يحبذ تعاون الأكراد مع العثمانيين ضد الأرمن، وهكذا استطاع مع المجموعة كبيرة من العشائر الكردية الوقوف على الحياد في الصراع الأرمني–التركي (١٣/ ١١٦).

أدى الانفراج السياسي الذي شهدته الدولة العثمانية بعد عام ١٩٠٨ إلى إنعاش الفكرة القومية لدى كافة الأقوام غير التركية في الدولة العثمانية، فقام الأكراد بتأليف العديد من الجمعيات والأحزاب السياسية وإصدار الصحف، حيث تألفت أول جمعية سياسية كردية باسم جمعية التعالي والترقي الكردية التي كانت تضمن رؤساء العوائل الكردية المشهورة أمثال الشيخ عبد القادر الشمزيني والأمير أمين عالي بدرخان والداماد أحمد ذو الكفل باشا والجنرال شريف باشا والعديد من الضباط والمثقفين الأكراد والطلبة والجامعيين (١٦/ ٥٧). كما تأسست في الأستانة في العام نفسه جمعية أدبية تربوية باسم (جمعية نشر المعارف الكردية) التي فتحت مدرسة كردية في جنبرلي طاش في استنبول لتعليم اللغة الكردية فيها، ولكن بعد أن اتضحت نوايا الاتحاديين الطورانية

قاموا بغلق الجمعيتين والمدرسة، فاضطرت جمعية التعالي والترقي إلى ممارسة النشاط السري المحدود (٥٢/١٤). وكانت لها فروع فعالة في دياربكر وبتليس والعزيز (٦/٢٣) بالإضافة إلى ذلك صدرت صحيفة (هاتاوي كرد- شمس الأكراد) في استنبول عن جمعية المعونة والتقدم الكردية التي تأسست هناك، وأعقبتها جمعية (هيوا-الأمل) التي أصدرت صحيفة (روزا كرد-يوم الأكراد) تلك الصحف التي كانت تدار وتحرر من قبل المثقفين الأكراد الذين ينتمون إلى أسر إقطاعية متنفذة ومعروفة بين الأكراد (٥٥/١٧). حيث كان لهذه الصحف اتجاهها القومي الواضح ودورها في بث الشعور القومي في نفوس الشعب الكردي، وكذلك وضعت مشروع أبجدية جديدة للغة الكردية، لذلك كانت واسعة الانتشار (٤٤/١٨).

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، كان الأكراد في حالة من التشتت والإحباط بسبب فشل جميع الحركات الكردية في تحقيق هدفها في التخلص من السيطرة العثمانية وإنجاز استقلالها ووحدتها. غير أنهم كانوا يسعون لتنظيم صفوفهم وقواهم الوطنية للعمل السياسي داخليا -بعد أن قام مصطفى كمال بحركته التحررية- وتوضيح أهدافهم للعالم الخارجي، بعد أن عملت جريدة كردستان التي أصدرها الأمير مدحت بدرخان في القاهرة عام ١٨٩٨ على إيقاظ الشعور القومي وبلورته والدعوة إلى الاتحاد بين الزعماء الأكراد ورجال الدين، وبعد إعلان الانقلاب العثماني عام١٩٠٨ عادت هذه الجريدة إلى الصدور في الأستانة تحت إشراف الأمير ثريا بدرخان، ثم في القاهرة مرة أخرى أثناء الحرب العالمية الأولى (٥١/١٤).

وبعد ذلك أسس الأمراء أمين عالي وجلادت وكامران بدرخان وكمال فوزي وأكرم جميل باشا زاده والدكتور شكري محمد وممدوح سليم وغيرهم جمعية (التشكيلات الاجتماعية الكردستانية) وفي الوقت نفسه كان في الأستانة جمعية كردية أخرى تسمى حزب الأمة الكردية، وقد انحلت جميع هذه الجمعيات بتأسيس جمعية (خويبون الكردية) عام ١٩٢٧ بعد إنضمام أعضاء تلك الجمعيات إليها، بحيث أصبحت القوة السياسية الكردية الوحيدة والفعالة على المسرح السياسي (٥٣/١٤).

وإذا كانت ثورة بتليس التي قامت عام ١٩١٣ قد أخمدت بسرعة، فإن جميع الحركات الكردية التي قام بها الزعماء الأكراد منفردين لم تكلل بالنجاح، عدا ثورة بدرخان باشا لأن الأكراد لم يجدوا في تلك الحركات الزعامة القوية التي تلتف حولها إضافة إلى خيانة

بعض الزعماء الأكراد وانضمامهم إلى صف العدو –عثمانيين كانوا أم فرسا– الذي كان العامل الرئيسي للأخفاق والتخاذل القومي.

استغلت الدولة العثمانية إعلان الحرب العالمية الأولى ذريعة لإعلان الجهاد المقدس ضد المشركين فشمل هذا الجهاد الأكراد –مثل بقية العثمانيين من غير الأتراك– فأدى ذلك إلى تعطيل الجمعيات وإيقاف صدور الجرائد بسبب سوق القائمين عليها إلى جبهات القتال. فقد قدم الشعب الكردي لأتون هذه الحرب الضروس جيشين هما الحادي عشر ومقره معمورة العزيز والجيش الثاني عشر ومقره الموصل، ومائة وخمسة وثلاثون بلوكا خيّالا من الجيش الاحتياطي، أي أربع فرق ولواء. وعلاوة على بعض وحدات الحدود حاميات الحدود وكامل آليات الجندرمة ورجال الأمن. وقدم كذلك معظم أفراد وضباط جيشين آخرين هما الجيش التاسع في ارضروم والعاشر في سيواس إضافة إلى قيام الشعب الكردي بتموين هذه الجيوش الجرارة على قدر استطاعته. كما اشترك كثير من متطوعي العشائر الكردية تحت لواء (الشيخ محمود) في معركة الشعبية ضد الإنكليز في العراق (٨ /٢٥٩). حيث أصيب الأكراد في جبهتي قتال القفقاس والعراق بأضرار فادحة نتيجة تغلب النزعة الدينية على النزعة القومية والوطنية لديهم، رغم القسوة التي استعملها الاتحاديون ضد الأكراد، وسياسة البطش والاستبداد والتتريك التي اتبعوها ضدهم. فقد بعث السيد لطفي فكري عضو مجلس المبعوثان العثماني سابقا عن ولاية درسيم الكردية رسالة جريئة وواضحة جدا تتحدث عن مجمل قضايا الدولة العثمانية إلى السلطان محمد (وحيد الدين) السادس بعد تبوئه عرش السلطنة، في أغسطس ١٩١٨، يرجوه فيها الصفح عن أعضاء حزب الاتحاد والترقي الذين أساءوا إليه وأجبروه على ترك البلاد والأقامة في جنيف لأن ذلك العهد –عهد الاتحاد والترقي– سوف لن يعود مرة أخرى نظرا لقيامهم بسوء استعمال السلطة الذي أدى إلى نفرة الشعب منهم في هذا العهد الدستوري الذي تأمل فيه الأقلية الكردية أن تنال حقوقها في ظل حماية السلطنة (٢٤/٢١٠).

وقد كانت تصدر في استانبول عام ١٩١٩ جريدة باللغة الفرنسية هي le pays وأخرى بالتركية باسم (حادثات) تعودان لجمعية (الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية) الكردية التي كانت تدعو إلى المنح الأكراد حقوقهم ضمن الدولة العثمانية وتقف بالحياد بين حكومة السلطنة في استنبول وحركة مصطفى كمال باشا. حيث كانت هذه الجمعية قد أرسلت بالمذكرات حول حقوق الأكراد إلى رؤساء دول الائتلاف التي احتلت قواتها أراضي الدولة العثمانية، كما بعثت بمندوبيها للاشتراك في مباحثات السلام في باريس. كانت

جريدة (الراية الحمراء) التي تصدر في ارضروم بإدارة نجاتي بك تنطق باسم الجمعية، والذي كان ضمن أعضاء الهيئة الإدارية لها –أما الباقون فهم رائف أفندي والحاج حافظ أفندي وسليمان بك ومقصود ومسعود بك وكاظم بك وسكرتيرها جواد بك– والتي كان رائف أفندي رئيسها الذي عرض على مصطفى كمال باشا في ١٠ تموز ١٩١٩ بعد شهرين فقط من بدء حركته أن يقوم برئاسة مؤتمر الجمعية. حيث أتاحت هذه الفرصة لمصطفى كمال باشا إمكانية التحرك السريع والعمل الفعال لتعبئة جماهير الأناضول الشرقية بحركة التحرير. وقد تحدث مصطفى كمال في مذكراته عن هذه المبادرة بكل تجلة وامتنان (٢٣/٦٣).

وعندما توجه مصطفى كمال باشا المفتش العام في الجيش العثماني سرا إلى المنطقة الشرقية من تركيا في ١٩مايس ١٩١٩ كان واثقا من مساندة الأكراد لحركته لأنهم تواقون إلى الحرية، ولأنهم مثله ثوار يعملون من أجل الحرية والاستقلال، ولذلك فإن أول ما فكر به بعد قراره القيام بحرب التحرير الشعبية هو التوجه إلى كردستان العثمانية والنزول إلى صامصون على البحر الأسود، ثم التباحث مع الزعماء الأكراد لتأييد حركته. فكان له ما أراد حيث استقبله الأكراد بكل ترحاب في منطقتهم، حتى أن مصطفى كمال نفسه يصف احتفالات استقباله في مدينة سيواس من قبل الأكراد صباح يوم ٢٨حزيران ١٩١٩ بأنها كانت بمثابة العيد (٢٣/٤٣) كما أنهم ساندوا حركته لأنه يحارب الكفار المحتلين والحكومات العثمانية الواقعة تحت سيطرة المحتلين الأجانب، فقدموا له كل ما يؤدي إلى إنجاح حركته. ولذلك فقد فكر في عقد مؤتمر عام في مدينة سيواس فبعث يوم ٢٢ حزيران بالتعميم التالي إلى أنصاره:

١– لما كان الخطر يهدد وطننا بأكمله واستقلالنا، ونظرا لعدم قيام الحكومة المركزية في استنبول بتحمل مسؤولياتها في إنقاذ الأمة والحفاظ على استقلال البلاد، فإن قيام هيئة وطنية تتولى إسماع صوتنا وتدافع عن حقوقنا أصبح أمرا واجبا.

٢– تقرر عقد مؤتمر وطني في سيواس، باعتبارها أكثر المدن أمانا في الأناضول، بالسرعة الممكنة.

٣ – لذلك يجب اختيار ثلاثة أشخاص من كل لواء في الولاية، ممن كسبوا ثقة الشعب، وإرسالهم بالسرعة الممكنة وبالسرية التامة، ومتنكرين إذا اقتضى الأمر، إلى المؤتمر المذكور.

٤- سينعقد مؤتمر للولايات الشرقية -الولايات ذات الأكثرية الكردية- بتاريخ ١٠تموز ١٩١٩ في ارضروم. فإذا استطاعت وفود الولايات الأخرى غير الكردية القدوم إلى مؤتمر سيواس حتى التاريخ المذكور، ينضم المؤتمرون من ارضروم إلى مؤتمر سيواس.

فإذا ألقينا نظرة على النسخ الموزعة من هذا التعميم فإننا نجدها قد وزعت على ولاة المدن: ارضروم وسيواس وقسطموني ودياربكر ووان وجانيك وصامصون وقيادات الفرق العسكرية الموجودة فيها والتي كانت تساند حركته (٢٨/٢٣) والتي تشكل الأكثرية الساحقة من سكانها.

قامت حكومة السلطنة في استنبول بعزل مصطفى كمال باشا والتوصية بعدم التعامل معه في التعميم الذي أصدره علي كمال بك وزير الداخلية الذي أكد فيه بأن هذا العزل نفذ بناء على طلب وإصرار الممثل فوق العادة الإنكليزي في استنبول (٣٦/٢٣) التي كانت تعج بمختلف الجمعيات السياسية والقومية والاجتماعية والصحف الناطقة باسمها، فقد كان للأكراد خمس صحف تصدر باللغتين التركية والكردية في استنبول خلال ١٩٠٨-١٩٢٠ (٢١٥/٢٤). حيث كان عبد الله جودت أبرز الصحفيين الأكراد وصاحب جريدة «اجتهاد» والعضو الفعال في جمعية التعالي الكردستانية وصاحب العديد من المؤلفات والمترجمات الثقافية والعلمية (٢٥٦/٢٤). في حين كانت فرقة الاشتراكيين الشعبيين التي أسسها نائب طوقات الكردي في مجلس المبعوثان العثماني ناظم بك في ١٦كانون الثاني ١٩١٠ تصدر جريدة (أمه ك-السعي) في استنبول (٤٠٣/٥٠).

كان معاون والي دياربكر المدعو مصطفى قد أبلغ مصطفى كمال باشا مفتش الجيش الثالث والمرافق الفخرى للحضرة السلطانية بالبرقية المؤرخة في ٨حزيران ١٩١٩ بأن الشباب الكردي في الولاية قد انخدعوا بوعود المستر نوئيل الحاكم السياسي الأنكليزي للسليمانية الذي قدم إلى دياربكر بإقامة دولة كردستان تحت الحماية البريطانية، فسعى أولئك الشباب لتأسيس جمعية كردية لهذا الغرض، غير أن معاون الوالي منعهم من مزاولة نشاطهم بسبب مخالفتهم لقانون الجمعيات العثماني (٩٠٤/٢٣).

وبعد أن اطمأن مصطفى كمال باشا إلى ولاء الأكراد له، أرسل البرقية التالية في ١٨تموز ١٩١٩ إلى صديقه جعفر طيار قائد الجيش الأول في أدرنة: «إن خطر انقسام

بلادنا ومحاولات دول الائتلاف خنق استقلالنا وعجز حكومة السلطنة يدفعنا للعمل السريع والحاسم من أجل إنقاذ البلاد من الاحتلال والتبعية والتشرذم، لذلك فقد قررنا تشكيل (جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول ورفض التبعية) في جميع أنحاء البلاد من المناطق الشرقية ولذلك أرجو أن تبعثوا إلينا بشخصين مختارين من استنبول مع تخويلكم لنا القيام بهذه المهمة في وثيقة موقعة من قبلكم. وقد تم القضاء على فكرة إنشاء دولة كردستان المستقلة تحت الحماية البريطانية بعد اتحاد الأكراد مع الأتراك للنضال من أجل الوحدة الوطنية» (٢٣/٩١٠). وكان الشيخ رائف أفندي رئيس الجمعية الدفاع عن الحقوق الولايات الشرقية الكردية في ارضروم قد عهد إلى مصطفى كمال باشا رئاسة مؤتمر اجمعية في أرضروم بالبرقية المؤرخة في ١٠تموز ١٩١٩ لأنهما –أي مصطفى كمال والجمعية– يعملان من أجل إنقاذ البلاد من المحتلين، ولأن الجمعية تثق به وتحترمه وترى فيه المنقذ من المحنة التى ألمت بالبلاد (٢٣/٩٢٤). ونظرا لهذه المبادرة العظيمة والمهمة في تلك الظروف الدقيقة التي تمر بها البلاد فقد قام مصطفى كمال باشا بتعميم رغبة الشيخ رائف أفندى رئيس جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية إلى كافة الولايات الأخرى، حيث انعقد مؤتمر أرضروم بتأريخ ٢٣تموز١٩١٩ برئاسة مصطفى كمال باشا الذي خاطب المؤتمرين قائلا: (٢٣/٩٢٦)

«أيها السادة المحترمون

لقد وافق شعبنا على وقف إطلاق النار في ٣٠تشرين الأول ١٩١٨ مع الدول المؤتلفة لكي يسود السلام هذه المنطقة ولكي ينال كل شعب حقه في الحياة الحرة الكريمة. غير أن تلك الدول احتلت عاصمة السلطنة استنبول وشجعوا اليونانيين على احتلال إزمير وغيرها، مما كان ذلك يعني إذلال الشعب وخليفة المسلمين معا في عدوان مكشوف.

لقد أبدت حكومة استنبول من العجز والمذلة بحيث تجرأ الأرمن لإقامة دولة لهم في ولاياتنا الشرقية العزيزة، بينما احتل اليونانيون كافة مناطق تراقيا واحتلت الدول المؤتلفة بقية مناطق الأناضول من أجل قتل كل أمل لهذا الشعب في الحياة والكرامة والاستقلال.

وإنه من الحقائق التاريخية البديهية، أنه لا يمكن إلغاء وجود أي شعب وهضم حقوقه والحكم عليه بالفناء إذا كان ذلك الشعب تواقا للحرية، مجاهدا من أجل كرامته واستقلاله،

لذلك فقد قرر الشعب في بلاد الأناضول استخلاص حقوقه من المحتلين والظالمين، فقرر تأسيس جمعيات: الدفاع عن الحقوق والحفاظ على الحقوق والدفاع عن الوطن ورفض الإلحاق والانتداب وغيرها من الجمعيات لتأمين صيانة مقدساتنا.

والآن وبعد أن وصل مندوبونا، الذين أبعدهم الإنكليز إلى جزيرة مالطا، إلى باريس للمشاركة في مؤتمر السلام، تقرر توحيد تلك الجمعيات المكافحة من أجل الوطن والشعب وإعادة حقوقهما في جمعية واحدة، مع تشكيل حكومة وطنية مستقلة مؤقتة وغير خاضعة للنفوذ الأجنبي ولا تقبل حماية أحد، وتنبثق من تلك الجمعية الجديدة لصيانة مقدساتنا وأملنا كبير في أن يوفق الله تعالى بحرمة حبيبه الأكرم نبينا الكريم، شعبنا النجيب المدافع عن دينه الحق، الدين المحمدي الجليل، إلى يوم القيام ومقام السلطنة والخلافة الكبرى وهيأتنا المكلفة بصيانة تلك المقدسات... آمين».

وفي ٢٤ تموز ١٩١٩ انتخب مؤتمر ارضروم أعضاء الهيئة التمثيلية لجمعية (الدفاع عن الحقوق شرق الأناضول) التي مقرها في ارضروم، وهم: (٩٣٣/٢٣).

١- مصطفى كمال باشا: مفتش الجيش الثالث سابقا.

٢- رؤوف بك: وزير البحرية الأسبق.

٣- عزت بك: مبعوث طرابزون في مجلس المبعوثان العثماني.

٤- رائف أفندي: مبعوث ارضروم في مجلس المبعوثان العثماني وهو كردي.

٥- ثروت بك: مبعوث طرابزون في مجلس المبعوثان العثماني.

٦- الشيخ فوزي أفندي: شيخ الطريقة النقشبندية في ارزنجان وهو كردي.

٧- بكر سامي بك: والي بيروت السابق.

٨- سعد الله أفندي: مبعوث بتليس سابقا وهو كردي.

٩- الحاج موسى بك: رئيس عشيرة موتي الكردية.

وبعد انتهاء المؤتمر بعث مصطفى كمال باشا رسائل إلى العديد من رؤساء العشائر الكردية والشخصيات الكردية المعروفة للمشاركة في حركة التحرير، مذكرا إياهم بالأيادي البيضاء والمساعدات الكبيرة التي قدموها لخدمة الإسلام ولنصرة خليفة المسلمين وفي معارك العثمانيين ضد أعدائهم، ودورهم البطولي في استرداد بتليس من الأعداء (٩٣٧/٢٣). مؤكدا لهم بأن استقالته من الجيش -ومن شرف الجندية التي يعشقها- كانت

للقيام بهذه الحركة الوطنية اعتمادا على أمثالهم من الشخصيات الوطنية (٩٣٨/٢٣) التي سوف لن تتوانى عن المشاركة فيها. وهؤلاء الشخصيات هم: حاجي موسى بك رئيس عشائر موتكي وأحد الذين تباحث معهم مصطفى كمال عندما كان قائدا للجيش الثاني في منطقة تلك العشائر حول القضايا الوطنية. والشيخ عبيد الباقي أفندي في بتليس وعبد الرحمن آغا في شيرناك وعمر آغا في درشا ورسول آغافي موش والشيخ العظيم ضياء الدين أفندي في نور شمس وجميل جتوبك من رؤساء غرزان وغيرهم (٩٤٤/٢٣) كما أرسل رسالة خاصة إلى (الشيخ محمود) في السليمانية يدعوه فيها إلى التعاون معه والعمل على محاربة الدعايات المغرضة التي يبثها الإنكليز في المنطقة مؤكدا له حركته سوف تنقذ المسلمين وخليفتهم من الإذلال والاستعباد، والوطن من التقسيم والتشرذم والاحتلال لينال استقلاله ولينعم المواطنون بالحرية والكرامة (٩٤٢/٢٣).

غير أن جميع هذه الرسائل ودعوات التعاون لم تلق آذانا صاغية من بعض زعماء الأكراد بسبب اتهام مصطفى كمال باشا لزعماء جمعية التعالي الكردية بالتعاون مع الإنكليز لأقامة دولة كردستان وللقضاء على حركته وبحياكة المؤمرات ضده شخصيا ولمحاولته القبض على الكولونيل كوبرتين نوئل وأحفاد وأولاد بدرخان باشا المتعاونين معه (١١٦/٢٣) إضافة إلى عدم سماح مصطفى كمال باشا وقواده العسكريين بقيام الأكراد بتشكيل فرقة عسكرية كردية في أرضروم للدفاع عن الولايات الشرقية (١١٠٩/٢٣) وبرفض قيام أية حركة باسم الأكراد في المنطقة (١٢٥/٢٣) مما أدى ذلك إلى انقسام الأكراد إلى فريقين: فريق يؤيد التعاون معه والمساهمة في حرب التحرير الشعبية جنبا إلى جنب مع الأتراك وإرجاء مسألة الحقوق القومية الكردية إلى ما بعد التحرير ويمثلهم أعضاء جمعية (الدفاع عن الحقوق الولايات الشرقية). بينما يرفض الفريق الثاني مثل هذا التعاون معه، ويدعو إلى الاتصال بدول الائتلاف لإستخلاص حقوق الأكراد القومية من خلال المؤتمرات الدولية. وكان على رأس هذا الفريق جمعية تعالي كردستان وعائلة بدرخان باشا. ولذلك فقد شارك الفريق الأول في مؤتمر سيواس الذي انعقد في ٤ أيلول ١٩١٩ بوفد مؤلف من السادة التالية أسماؤهم كممثلين عن جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية (٨٣/٢٣).

١- مصطفى كمال باشا

٢- رؤوف بك.

٣– العالم الديني رائف أفندي، كردي.

٤– الشيخ فوزي أفندي، كردي.

٥– الشيخ سامي بك.

حيث انتخب المؤتمر المذكور مصطفى كمال رئسا بمساعدة ومساندة المندوبين الأكراد، بعد أن عارض ذلك صديقه الحميم وشريك حركته رؤوف والعديد من أعضاء المؤتمر (٨٧/٢٣).

ويقول عصمت اينونو في مذكراته حول مساندة الأكراد للأتراك أثناء حرب التحرير: «لقد كان الأكراد بشكل عام يفضلون البقاء ضمن الجامعة التركية حفاظا على وحدة التراب الوطني، ولذلك فقد قدموا لنا مساعدات كبيرة، وكنا في مؤتمر باريس للسلام نردد دائما... نحن الأتراك نريد كذا وكيت، أو نرفض هذا ونقبل بذا...» (٣٤/٢٦).

وقد اتخذ مؤتمر سيواس العديد من القرارات التي تؤكد إرجاء القضية الكردية إلى ما بعد التحرير من ذلك تغيير اسم جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية إلى جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول وبلاد الروم، بعد أن شارك في المؤتمر المذكور مندوبون عن جميع مناطق تركيا، ومعارضته كافة أشكال الدويلات التي تحاول دول الائتلاف إقامتها في المناطق المحتلة وضرورة إقامة إدارة مستقلة في المنطقة أو المناطق التي ينسحب منها المحتلون أو التي يجبرون على الانسحاب منها، مع عدم قبول إنتداب أية دولة من الدول الغربية والتهيؤ لانتخاب أعضاء مجلس المبعوثان العثماني المعطل منذ أربع سنوات (١٤٢/٢٣).

وهكذا بعد أن استتبت الأمور لمصطفى كمال باشا بزعامته للحركة التحريرية الوطنية وولاء الزعماء والشيوخ ورجال الدين الأكراد له، أخذ يفكر في أمرين مهمين:

الأول–تعبئة كافة فئات الشعب، وبكل قومياته، القاطنة في الأناضول في حركة شعبية منظمة تحارب المحتلين وتطردهم من الأناضول:

الثاني– التعاون مع النظام الجديد القائم في روسيا السوفيتيه وتوثيق أواصر المودة معها من أجل التغلب على الصعوبات ولأخذ المساعدات منها باعتبار أن الحركة الكمالية هي حركة شعبية تحررية.

واستنادا إلى الأمر الأول فقد تعاون مصطفى كمال مع كل الفئات والجماعات المنظمة والتي لها تأثير في الأناضول كشيوخ القبائل ورؤساء الطوائف الدينية من شيوخ الطرق الدينية وأئمة وخطباء الجوامع إلى المثقفين والشخصيات ذات المراكز الاجتماعية في المنطقة. وبذلك استطاع تهيئة قاعدة شعبية واسعة في الأناضول استند إليها وانطلق منها في الحرب التحريرية ضد المحتل الغاصب من الإنكليز والفرنسين واليونانيين.

وقد قدم الأكراد خدمات عظيمة للحركة الوطنية التركية التي أفضت إلى وضع أساس الجمهورية التركية الحديثة (٢٨٦/٨). في الوقت الذي قرر فيه الأرمن المعضدون من أوروبا تعضيدا كبيرا، إنزال ضربة قاضية على مؤخرة الجبهة الوطنية التركية لخطرها على (أرمينيا الكبيرة) التي وهبتها لهم معاهدة سيفر.

وتنفيذا لهذا القرار، حشدت جمهورية اريفان الأرمنية في أوسط سنة ١٩٢٠ قواتها العسكرية على الحدود تركيا الشرقية الشمالية وأخذت تهددها بالاجتياح، فبادر كاظم قرا بكر باشا بجيش مؤلف معظمه من الأكراد إلى مقاتلة الجيش الأرمني في شهر أغسطس من السنة المذكورة وتمكن من الاستيلاء على قارص بعد أن جعله في حالة لا يمكن أن يفكر في الاعتداء والاجتياح. ولولا تدخل حكومة الجمهورية السوفيتية في الأمر لما كان بقي أثر للجمهورية الأرمنية «باريفان» (٢٨٥/٨).

لم يقتصر عون الأكراد للحركة الوطنية التركية على الساحات الشرقية والجنوبية فقط، بل إن آثار ذلك العون وتلك الخدمة القيمة تتجلى في معارك سقاريا وأفيون قرا حصار واينونو وفي المعركة الكبرى التي انتجت الانتصار النهائي واندحار اليونان (٢٨٧/٨). كما اندحرت القوات الأرمنية التي كان الفرنسيون يعضدونها لأنشاء أرمينيا الكبرى في منطقة كيليكيا أمام جيش صلاح الدين باشا الذي كان معظمه مؤلفا من الأكراد (٢٨٧/٨) مما اضطر الفرنسيون إلى عقد معاهدة أنقرة الشهيرة سنة ١٩٢١.

واستنادا إلى الأمر الثاني فقد كان مصطفى كمال يدرك موقع بلاده الستراتيجي بين الغرب والاتحاد السوفيتي (٦٩/١٩)، لذلك كان عليه أن يستفيد من الطرفين لإنقاذه بلاده من الجوع والاحتلال من جهة وتحقيق سيادتها الكاملة غير المشروطة من جهة أخرى. فأخذ يتودد إلى السوفييت الذين فتحوا حدودهم الشرقية المتاخمة لتركيا لتزويدها بالمعدات الحربية والأسلحة والتراكتورات والحبوب، غير أن السوفييت طالبوا

بالثمن الآيديولوجي وليس المادي لتلك المساعدات، إذ سرعان ما فاتحوا مصطفى كمال بالموافقة على إنشاء حزب شيوعي في تركيا يحارب أفراده قوات الاحتلال باسم الجيش الأخضر فوافق مصطفى كمال على ذلك، حيث أراد بذلك التلميح للغرب بأن الشيوعية بدأت بالتسلل إلى الأناضول نتيجة احتلال القوات الحليفة لتركيا.

بدأ الحزب الشيوعي التركي (الجيش الأخضر) نشر أفكاره في جريدة الكفاح والدنيا الجديدة وكان يرأس تحريرها عارف اوروج ويدعمه أحمد حلمي صاحب جريدة الكفاح والطبيب البيطري نوري درسيمي وهو كردي والتاجر نوري. وبعد فترة وجيزة، وفد من موسكو بعض الأشخاص إلى الأناضول بقصد توسيع دائرة نشاطات الحزب المذكور، منهم شريف ماناتوف وزينة الله نوشيران ومصطفى صبحي الذي أسس فيما بعد حزبا شيوعيا سريا في تركيا بالإضافة إلى نريمانوف الأذربيجاني وسليمان سامي من الدولية الاشتراكية الثالثة (٦٩/١٩).

لقد كان مؤتمرا ارضروم بمثابة المجلس التأسيسي لتركيا الحديثة لأنه وضع لبنتها الأولى بانتخاب مصطفى كمال بالإجماع لرئاسة المؤتمر، والذي أكد في خطابه على ضرورة تأسيس الدولة التركية ضمن حدود الأناضول لتكون دولة تسود فيها القوانين وتتمتع بالاستقلال السياسي دون قيد أو شرط من خلال تنظيم وتوحيد كافة الجمعيات الوطنية العاملة ضد الاحتلال الأجنبي، وقد انفض المؤتمر المذكور بعد أن اتخذ القرارات التالية: (٦٦/١).

ا- إن الأناضول بحدودها القومية وطن موحد لا تقبل القسمة.

ب- في حالة تداعي الدولة العثمانية وانقسامها، فإن الأمة التركية سوف تناضل من أجل حقوقها وتدافع عن وطنها ضد الأجنبي.

ج- عندما تعجز الحكومة المركزية عن الحفاظ على استقلال الوطن ستؤلف حكومة مؤقتة يتم اختيارها من قبل المؤتمر الوطني العام وفي حالة تعذر ذلك، تقوم الهيئة التأسيسية بانتخابها.

د- يجب العمل على تنظيم وتنشيط القوى الوطنية من أجل تحقيق سيادة إرادة الأمة.

ه- لا يمكن منح الفئات المسيحية الحقوق والامتيازات التي تخل بالسيادة الوطنية والتوازن الاجتماعي.

و- يرفض رفضا باتا قبول الانتداب على تركيا أو قبول الحماية من أي طرف كان عليها.

ز- يجب العمل على انعقاد مجلس المبعوثان العثماني وتنظيم أمور الدولة وتأمين الرقابة الشعبية على أعمالها.

واستنادا إلى جدول أعمال المؤتمر، فقد تم اختيار هيئة تأسيسية مؤلفة من تسعة أشخاص برئاسة مصطفى كمال الذي قام بتأسيس فروع لهذا التجمع الوطني في المناطق الشرقية من الأناضول. وكان الأكراد قد أسسوا جمعية الدفاع عن الحقوق في شرق الأناضول غير أنها انضمت إلى جمعية الدفاع عن الحقوق في الأناضول وبلاد الروم عند انعقاد مؤتمر ارضروم في ٢٣تموز ١٩١٩ بعد أن تم انتخاب ثلاثة من الأكراد أعضاء من مجموعة ثمانية أعضاء كلجنة إشراف على المؤتمر المذكور وهم: الشيخ فوزي رئيس الطائفة النقشبندية في ارزنجان وسعدالله من سعرت والحاج موسى زعيم عشيرة موتكي (٦٥/٤).

وعندما انعقد المجلس الوطني التركي الكبير في أنقرة عام ١٩٢٠ كان فيه ٧٢نائبا يمثلون كردستان، وهم الذين تعاونوا مع مصطفى كمال أتاتورك من أجل الحصول على حقوقهم القومية (٥٨/٨).

أدى مؤتمر ارضروم إلى إشعال الحماس الوطني لدى الجماهير، فبدأت بتنظيم المقاومة ضد المحتلين، وتأسست في معظم الولايات جمعيات الدفاع الوطني، غير أنها كانت تعمل بوحي من مشاعرها الوطنية دون الانضمام إلى التجمع الوطني الذي أسفر عنه مؤتمر ارضروم.

لذلك دعا مصطفى كمال إلى عقد مؤتمر جديد في مدينة سيواس بتأريخ ٤ أيلول ١٩١٩ الذي انتخب بدوره مصطفى كمال رئيسا له، وتم تأسيس جمعية الدفاع عن الحقوق في الأناضول وبلاد الروم أي تركيا الأوروبية حاليا وانتخب أعضاء جدد للهيئة التأسيسية التي وضعت مبادئ الميثاق الوطني وأيديولوجية الدولة الجديدة واتجاهاتها السياسية والاجتماعية (٦٧/١).

اتخذ مؤتمر سيواس قرارا، قبل اختتام جلساته، بإجراء الانتخابات النيابية في المناطق المحررة من تركيا، ومن ثم إرسال النواب الجدد إلى مجلس المبعوثان العثماني لدى انعقاده في استنبول في محاولة لضرب عصفورين بحجر واحد.

الأول: إظهار قوة المقاومة الشعبية للاحتلال وسيطرة قوات التحرير الوطنية بقيادة مصطفى كمال على المناطق الشرقية من البلاد.

الثاني: إحراج الإنكليز الذين كانوا يدعمون سلطة الخليفة المتعاون معهم ضد مصطفى كمال وحركته.

وعندما افتتح مجلس المبعوثان في ١٢كانون الثاني١٩٢٠ انضم النواب الكماليون إلى المجلس المذكور، ودافعوا علنا عن حركة المقاومة ضد الاحتلال... فما كان من الإنكليز إلاّ أن أمروا القوات الحليفة بإحتلال استنبول مقر الخلافة في ١٦آذار ١٩٢٠ ثم دخلت القوات الأنكليزية إلى المجلس المبعوثان وطلبت من رئاسة المجلس تسليم النواب الكماليين إليهم... في الفترة التي كانت فيها المجلس في حالة انعقاد. فحدثت ضجة في القاعة طلب على إثرها رئيس المجلس من الضباط الإنكليز توقيع وثيقة يؤيدون فيها بأنهم احتجزوا النواب المذكورين، فأذن عن القائد القوات الإنكليزية لذلك ووقع الوثيقة المذكورة. وعندما نشرت الصحف الصادرة في اليوم التالي خبر عدوان الإنكليز باحتجاز النواب الكماليين الخمسة، ثارت ثائرة الرأي العام في الداخل والخارج، واتخذها الكماليون –حيث تأكد فيما بعد أنه كان ثمة اتفاق سابق بين مصطفى كمال والنواب المذكورين حول الأمر– وسيلة للتشهير بالإنكليز وظلمهم وتعاون الخليفة معهم، ومن ثم العمل لنقل المجلس إلى أنقرة تمهيدا لسحب الشرعية وإسقاطها عن حكومة استنبول. وهكذا عقد المجلس اجتماعه الأخير في استنبول بتاريخ ١٨آذار ١٩٢٠ أي بعد يومين من حادث الاعتداء عليه وبناء على اقتراح أحد النواب الموالين لمصطفى كمال، تم تأجيل جلسات المجلس إلى إشعار آخر.

انتهز مصطفى كمال هذه الفرصة الذهبية، فأصدر بيانا للرأي العام التركي قال فيه: «نظرا لانتهاء سيادة الدولة العثمانية التي استمرت حوالي سبعمائة عام، نتيجة احتلال الإنكليز لمقر الخلافة وعاصمة الدولة وعدوانهم على مجلس المبعوثان العثماني مما أدى إلى تعليق اجتماعاته حتى إشعار آخر... فإنني أدعو مجلس المبعوثان إلى اجتماع فوق العادة في انقرة لبحث مصير الأمة التركية وحقها في الحياة والاستقلال وتقرير المصير في هذه الظروف الحرجة...» (٦٨/١).

وهكذا إلتأم شمل مجلس الأمة الكبير في جلسته الأولى في أنقرة بتأريخ ٢٣نيسان ١٩٢٠ بحضور١١٥ نائبا استطاعوا الوصول في الموعد المحدد بينما وصل الباقون في بداية شهر أيار، وكانوا يمثلون مختلف أصناف الشعب: أعضاء مجلس المبعوثان العثماني، النواب الجدد المنتخبون، القادة العسكريون، أفراد القوات الشعبية ذوو القبعات السود، رؤساء المقاومة السرية، قادة الأحزاب السياسية، رؤساء العشائر، أئمة البكتاشية،

شيوخ المولوية، ورؤساء الطوائف الدينية. وقد انتخب هذا المجلس مصطفى كمال الذي كان نائبا عن أرضروم رئيسا له بالإجتماع، وكان ذلك بمثابة إضفاء الشرعية على كل أوامره وتعليماته باعتباره رئيس الحكومة المؤقتة.

كان من الطبيعي أن تظهر الخلافات المذهبية والسياسية بين هذا الخليط غير المتجانس من نواب المجلس الأمة الكبير، وفعلا ظهرت تكتلات سياسية عديدة في المجلس الجديد، كجماعة التضامن، كتلة الاستقلال، مجموعة الإصلاح، الزمرة الشعبية، جماعة الحفاظ على المقدسات الدينية، كتلة الدفاع عن الحقوق الأناضول الشرقية –كتلة الأكراد– مما أدى إلى عرقلة سير الأمور في المجلس من جهة، وإلى توسيع التكتلات لتكون نواة الأحزاب السياسية في هذه الفترة المبكرة من حركة الشعب التركي ضد الاحتلال من جهة أخرى. وقد رأى مصطفى كمال أن هذه الانقسامات لن تخدم هذه المرحلة التي تمر بها البلاد لذلك قرر إنشاء أو إعادة بعث جماعة الدفاع عن حقوق الأناضول وبلاد الروم، وسرعان ما انضمت كافة التكتلات السياسية إلى جماعة الدفاع... وتحققت بذلك، مرة أخرى وحدة مجلس الأمة الكبير التي تتطلبها مرحلة الاستقلال وطرد المحتلين (٦٩/١).

وبعدما خيب مؤتمر لوزان آمال الأكراد في تركيا لأنه لم ينص إلاّ على وجوب احترام الحقوق الثقافية والدنية للأقليات، انحصرت القضية الكردية في مسألة الموصل حيث وضعت على عاتق عصبة الأمم تعيين الجهة التي ستلحق بها هذه الولاية العثمانية، فتشكلت لجنة خاصة لمعرفة رغبات السكان، وصلت إلى بغداد عام ١٩٢٥ ثم سافرت إلى الموصل وأجرت تحقيقات شاملة فيها، أعدت بعدها تقريرا قدمته إلى مجلس عصبة الأمم في ١٦ تموز ١٩٢٥ جاء فيه: «يجب مراعات رغبات الأهالي الأكراد في تعيين الموظفين وجعل اللغة الكردية لغة رسمية بالمدارس والمحاكم وفي المرافعات والمحاكمات، وترى اللجنة أيضا أنه فيما إذا لم يعط الأكراد ضمانات كافية وعهودا قوية بأن تنشأ لهم إدارة داخلية مستقلة، بعد أربع سنوات من قبول معاهدة إنكليزية –عراقية وزوال عصبة الأمم عن العراق. فإن معظم الأكراد يفضلون الرجوع إلى الانضواء تحت لواء الإدارة التركية على البقاء في الإدارة العراقية. «وبناء على هذا التقرير أصدر مجلس العصبة قرارا بإلحاق ولاية الموصل بالحكومة العراقية بعد إبداء بعض الشروط والتحفظات». (١٥٤/١٤). وتعقد الأوساط التقدمية التركية أن الإنكليز هم الذين دفعوا الشيخ سعيد الكردي للقيام بعصيانه المسلح عام ١٩٢٥ في محاولة لتقسيم تركيا، بعد أن قبل الأتراك بالوجود الكردي في

مؤتمر سيواس –عند تشكيل لجنة قيادة حرب التحرير الشعبية التي ضمت الأعضاء الأكراد أيضا– ولوزان الذي أقر الحقوق القومية للأقلية الكردية في تركيا ضمن حدود الميثاق الوطني الذي أعلنه مصطفى كمال (٣٥/٢٢)، إذ كيف يمكن أن تقوم حركة تحررية كردية يقودها الإنكليز وجمعية (محبي الإنكليز) التي كان مقرها استنبول. كما كانت هذه الحركة محاولة بريطانية مكشوفة لضرب وحدة الأكراد من خلال قيامها بإلحاق ولاية الموصل ذات الأقلية الكردية الكثيفة بالعراق وبناء على طلب أكراد الولاية بعد القوة التي استعملها الأتراك لإخماد عصيان الشيخ سعيد وعملية التتريك التي أعقبتها (٣٥/٢٢).

المبحث الثالث

الأكراد ومصطفى كمال أتاتورك

عندما تبوأ حزب الاتحاد والترقي السلطة في الدولة العثمانية بعد انقلاب ١٩٠٨ اتبعوا سياسة التتريك ضد الأقليات القومية القاطنة في الدولة كالعرب والأكراد والشركس والأرمن وغيرهم وكانت تلك السياسة تقضي بإدماج من يمكن إدماجه من العناصر الأخرى في العنصر التركي والعمل على محو ثقافتهم ولغتهم وتهجيرهم من مناطقهم. وللوصول إلى ذلك جعلوا الخليفة السلطان محمد (رشاد) الخامس يوقع على مرسوم (٦٠/١٤) بقانون مؤلف من بضعة مواد تبيح هذه السياسة المتعسفة.

وكان مفاد هذا القانون يقضي بنفي جميع الأكراد من بلادهم وتشتيتهم في الولايات التركية على أن لا تزيد نسبة هؤلاء المبعدين والمهجرين في أية بلدة تركية على ٥٪ من السكان الأتراك. وبشرط أن يجبر الرؤساء وذوو الكلمة والنفوذ من الأكراد على الإقامة في المدن والمراكز التركية فقط ويوزع أتباعهم من رجال العشائر والقبائل الأخرى على القرى البعيدة الاتصال بينهم وبين رؤسائهم.

وهكذا يتم تشتيت الشعب الكردي بين الترك بحيث يمكن بعد مدة قليلة من الزمن ضياع اللغة الكردية وسائر المقومات القومية والأوضاع الشعبية لدى الأكراد فيمحى بذلك آخر أثر لهم من صفة الوجود. فعلا بادرت الحكومة العثمانية حينئذ إلى العمل بهذه اللائحة القانونية.

ويؤخذ من قيود إدارة المهاجرين التي كانت تشتغل بهذه المسألة، أن عدد المهجرين الأكراد من كردستان إلى البلاد التركية بلغ ٧٠٠،٠٠٠ كما أن بعض قيودها يدل على أن

عاقبة هؤلاء الأكراد الذين أجبروا على المهاجرة كانت مجهولة لدى الإدارة المذكورة تماما (٦١/١٤).

ومن هذا فقد صرح السيد كليمنصو رئيس وزراء فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى بأن العثمانيين «أثبتوا بأجلى برهان أنهم بفضل إدارتهم السيئة ومظالمهم المتنوعة من عصور عديدة، عديمي الكفاءة والأهلية في إدارة العناصر غير التركية، فيجب والحالة هذه ألا نترك أمة ما في إدارتهم» (٦٥/١٤).

أدى هذا التصريح الخطير ونشاطات الجمعيات الكردية في هذه الأثناء إلى قلق الباب العالي ومخاوفه ففكر في حيلة تحول دون انفصال كردستان عن الباب العالي والاستقلال عن الإدارة التركية. فأخذت الصحافة العثمانية تذكر الأكراد بالإخاء الإسلامي والوطنية العثمانية، ثم بادر الباب العالي إلى تشكيل هيئة وزارية تدرس القضية الكردية وتستنبط طريقة إدارية تنفذ في كردستان بحيث لا تجعله يخرج من الإدارة العثمانية، فتألفت من شيخ الإسلام حيدري زاده إبراهيم أفندي وعيوق باشا وزير الأشغال وعوني باشا وزير البحرية والأمير أمين عالي بدرخان عضو جمعية تعالي كردستان والسيدين مراد بدرخان وعبد القادر أفندي من أعضاء مجلس الأعيان (٦٦/١٤).

اجتمعت هذه الهيئة الوزارية في الباب العالي وعقدت عدة جلسات قررت فيها بالاتفاق ما يلي:

١- منح كردستان الاستقلال الذاتي بشرط قبول الأكراد البقاء في الجامعة العثمانية.

٢- اتخاذ التدابير الفعالة لإعلان هذا الاستقلال والشروع في تنفيذ مقتضاه حالا (٦٦/١٤).

وقد مضت الأيام دون أن يقوم الصدر الأعظم فريد باشا بتنفيذ مقررات الهيئة المذكورة فما كان من الوطنيين الأكراد إلاّ تجديد مساعيهم السياسية في أوروبا فانتخبت كل من جمعية تعالي الأكراد وجمعية التشكيلات الاجتماعية وجمعية استقلال كردستان، الجنرال شريف باشا ممثلا لها ليقوم بالدفاع عن استقلال كردستان والعمل على إنجاح القضية الوطنية الكردية أمام الحلفاء في مؤتمر الصلح حيث قدم خريطتين ومذكرتين حول مطالب وحقوق الأمة الكردية. وأدى نشاط الوطنيين الأكراد وجهودهم بفضل سياسة شريف باشا إلى النتائج التالية:

١- عقد معاهدة إئتلافية بينه وبين بوغوص نوبار باشا رئيس الوفد الأرمني بباريس تحل المسائل المتنازع عليها بين الأرمن والأكراد حلا سليما بدون ترك فرصة للدول للتدخل فيها.

٢- العمل على اعتراف الحلفاء في معاهدة سيفر بحق الحياة للأكراد والاستقلال لكردستان.

كانت جمعية تعالي كردستان التي تأسست بعد هدنة مونروس في استنبول من أكثر الجمعيات الكردية نشاطا واستقطابا للمثقفين الأكراد، حيث كان برنامجها يتخلص في تحقيق الدولة الكردية المستقلة، مستندة في ذلك على المبادئ التي كان ينادي بها الرئيس الأمريكي ولسن وفق مبدأ تقرير المصير للشعوب الخاضعة للحكم العثماني.

ولما كانت بريطانيا قد وعدت بإنشاء دولة مستقلة لهم، كما تقدم الأرمن إلى مؤتمر السلام بطلب منحهم دولة مستقلة، لذلك فقد أدرج طلب الأكراد في الحصول على الاستقلال مثل الأقليات الآنفة الذكر. وفي الوقت الذي كانت فيه جمعية تعالي كردستان برئاسة سيد عبد القادر رئيس مجلس شورى الدولة العثماني تحاول إنشاء فروع لها في كافة النواحي والأقضية التي تقطنها أكثرية كردية لأنه كان يؤكد لزعماء الأكراد بأن السلطات العثمانية قد وعدت بإقامة دولة كردستان ومنحها الحكم الذاتي ضمن الدولة العثمانية على أن ترتبط مباشرة بالحضرة السلطانية، كانت حركة مصطفى كمال باشا التحررية يحاول مد الجسور مع الزعماء الحركة الكردية في أرضروم. فقد اتصل بهم مصطفى كمال باشا في أيلول١٩١٩ وطلب إليهم الاجتماع به في سيواس فقام علي شان مع زعماء العشائر الكردية بالاجتماع به فشرحوا له ظروف القضية الكردية ورفضهم لإقامة دولة الأرمن الكبرى -المشروع المطروح على بساط البحث- والذي انعكس على معاهدة سيفر التي كان من المقرر أن تضم كافة الولايات التي تقطنها أكثرية كردية وأنهم سوف يناضلون حتى النهاية من أجل إقامة دولة كردستان.

غير أن مصطفى كمال باشا قال لهم بإعتداد ووفق البرقية التي تلقاها في اليوم نفسه من كاظم قرابكر باشا قائد القوات الشعبية في المنطقة الشرقية الذي قام باعتقال المقدم نوئيل الذي بعثه الحلفاء بموافقة وزارة فريد باشا في استنبول لتقصي الحقائق في المنطقة الكردية مع بدرخان وبعض أفراد عائلة جميل باشا ووالي معمورة العزيز بتهمة تعاونهم مع الجاسوس الإنكليزي المقدم نوئيل وتدبيرهم مؤامرة للهجوم على مؤتمر سيواس الذي

كان من المقرر انعقاد برئاسة مصطفى كمال باشا(١٢٣/١٣). وأضاف مصطفى كمال باشا إلى ذلك قائلا: بأنه لا يعتقد بأن وزارة فريد باشا سوف تمنح الأكراد مطالبهم القومية إضافة إلى أن الأكراد قد فوضوه –أي مصطفى كمال باشا– في مؤتمر أرضروم بأن يقوم بتمثيل الولايات الشرقية في المفاوضات القادمة مع الحلفاء (٢٧/نطق)، لم تبق أمام الأكراد بعد هذه المقابلة إلا محاولة تنظيم صفوفهم والنضال من أجل حقوقهم المشروعة. فاجتمع رؤساء العشائر الكردية في تكية حسين عبدال الواقعة في منطقة درسيم واتفقوا فيما بينهم على تشكيل قوة كردية قوامها ٤٥ألف مقاتل في بداية عام ١٩٢٠ ولكنهم انقسموا إلى فريقين في كيفية الوصول إلى الهدف (١٢٧/١٣).

يرى الفريق الأول برئاسة مجو آغا قائد الجندرمة السابق ورئيس عشائر عباسان ضرورة إعلان استقلال كردستان وتنشيط العمل السياسي لتحقيق هذا الهدف.

بينما كان الفريق الثاني برئاسة علي شان بك رئيس عشائر قوجكيري يرى ضرورة وضع برنامج عمل والاستفادة من الظروف المواتية للوصول إلى هدف. غير أن الفريقين اتفقا في هوزات بتأريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٠ على توجيه الأسئلة التالية المكتوبة إلى حكومة أنقرة بوساطة سيد رضا محافظ ولاية درسيم والطلب إليه بضرورة قيام حكومة أنقرة بالإجابة عنها كتابة (١٢٩/١٣).

١– ضرورة قيام حكومة مصطفى كمال بتوضيح موقفها من قرار حكومة السلطة في استنبول بمنح الأكراد حكما ذاتيا.

٢– ما هو موقف حكومة مصطفى كمال من إدارة كردستان بالحكم الذاتي.

٣– ضرورة قيام حكومتهم بإطلاق سراح كافة الأكراد الموقوفين في سجون مناطق العزيز وملاطية وسيواس وأرزنجان.

٤– سحب كافة الإداريين الأتراك من المناطق ذات الكثافة الكردية.

٥– سحب كافة القوات التي تم إرسالها إلى المنطقة قوجكيري.

وقد حمل (مجو آغا) هذه الأسئلة المكتوبة إلى والي درسيم وهدده بضرورة الإجابة عنها كتابة خلال ٢٤ساعة وإلاّ فإنه ليس مسؤولا عما تؤول إليه الأمور بعد ذلك (١٢٩/١٣).

إلا أن الحكومة أنقرة لم تجب عن هذه الأسئلة وإنما أرسلت هيئة إلى درسيم للاتصال برؤساء العشائر الكردية في محاولة لتهدئة الأوضاع.

غير أن رؤساء العشائر الكردية طردت الهيئة المذكورة وأرسلت البرقية الآتية من ولاية العزيز إلى حكومة أنقرة (١٣/١٢٩).

إلى رئاسة المجلس الوطني الكبير في أنقرة.

نصت معاهدة سيفر على إنشاء دولة كردستان المستقلة التي تضم ولايات دياربكر والعزيز ووان وبتليس، لذلك يجب تشكيل هذه الدولة وبعكس ذلك نعلن بأننا سنضطر إلى تحقيقها بقوة السلاح.

في ٢٥ تشرين الثاني ١٣٣٦–١٩٢٠

توقيع رؤساء العشائر الكردية

القاطنة في غرب درسيم

كما أن رؤساء العشائر أبدوا تخوفهم من قيام الحكومة التركية الجديدة بتهجير الأكراد من مناطق سكناهم وهو الأمر الذي مارسته السلطات العثمانية مع الأكراد ١٨ مرة خلال الحكم العثماني للمناطق الكردية (١٣/١٤٦).

غير أن ٧٢نائبا كرديا منتخبا في المجلس الوطني التركي الكبير لحكومة أنقرة ومن مؤيدي حركة مصطفى كمال أبرقوا إلى الحلفاء بأنهم لا يرغبون في الانفصال عن الأتراك وأنهم يؤيدون العيش معا إلى الأبد. فقرر رؤساء العشائر الكردية إعلان دولة في منطقة قوجكيري في ١٥حزيران١٩٢٠، ولما سمعت حكومة الثورة في أنقرة بذلك أوعزت إلى المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) لإرسال وفد إلى المنطقة الكردية لإبداء النصح للأكراد برئاسة الحاج عثمان فوزي نائب ارزنجان مع (دياب آغا) نائب درسيم الذي كان من أقرب النواب إلى مصطفى كمال –وكلاهما من رجالات الأكراد المعروفين– حيث دعيا زعماء الأكراد إلى اجراء المباحثات في ارزنجان غير أن سيد رضا وعلي شير أكد لعثمان فوزي ضرورة قيام حكومة أنقرة بتلبية مطالب الأكراد في دفع التعويضات لأهالي قوجكيري وتعيين وال من الأكراد فيها والقيام بالتدريبات في مدارسها باللغة الكردية، مع القيام بإنشاء تلك المدارس فيها. فأكد والي ارزنجان علي رضا تأييده لهذه المطالب، وبأنه سوف يُعلم حكومة أنقرة بها. وحلف مفتي الولاية الحاج فوزي بناء على الصلاحية المخولة إليه من قبل مصطفى كمال بأن المجلس الوطني الكبير سيوافق على ذلك (١٣/١٦٥).

غير أن نورالدين باشا القائد العسكري لمنطقة قوجكيري رفض هذه المطالب وقام بنقل

الوالي علي رضا إلى ولاية (اولتي) واعتقل كلا من علي شان وحيدر اللذين بقيا في استنبول تحت الإقامة الجبرية حتى عام ١٩٣١ عندما أعلن العفو العام، فعادا إلى بلدة عمرانية حيث اغتيل علي شان فيها وأصيب حيدر بجروح خطيرة نتيجة إلقاء القنابل على المسكن الذي كانا يقطنانه (١٣/١٦٦).

كان مصطفى كمال باشا قد أدرك، منذ البداية، وبعد قبول الباب العالي لمعاهدة سيفر التي تعترف بحق الحياة للأكراد وبالاستقلال لكردستان، أن لاقبل له بمقاومة الأكراد من جهة وقوات الاحتلال والباب العالي من جهة أخرى.

فأخذ بعد مؤتمر أرضروم يؤثر بدهائه في زعماء الأكراد مبيّنا لهم ضرورة إرجاء القضية الكردية إلى أن يتم تطهير البلاد التركية كلها من الأعداء وينعقد مؤتمر الصلح العام. وأن ذلك لا يتحقق إلا بإتحاد العنصرين: الكردي والتركي أصحاب البلاد، قاطعا لهم الوعود الصريحة باعتراف تركيا بعد تحررها للأكراد وكردستان بالاستقلال الذاتي بمساحة أكبر وأوسع من التي وردت في معاهدة سيفر المذكورة (١٤/٧٠).

كانت صحافة الباب العالي تؤكد خلال هذه الفترة بأن السلطنة العثمانية مهتمة بقضية الأكراد وبأن الهيئة الوزارية المؤلفة لهذا الغرض سوف تعالج القضية الكردية بروح الأخوة الإسلامية وبالعلاقات التاريخية المتينة التي تربط الأمتين التركية والكردية ببعضهما، تلك العلاقات التي يجب أن تحول دون ترك الأكراد لإخوانهم الأتراك في أيام المحنة. كما كانت صحيفة (حاكميت مللت) الناطقة باسم الحركة الوطنية التي يقودها مصطفى كمال تدبج المقالات تلو المقالات حول الكوارث التي يمكن أن تصيب المسلمين إذا لم يتحد الأكراد والأتراك في وجه المحتل الغاصب. وأن على الأكراد الذين جبلوا على الشهامة والفروسية أن لا يتركوا إخوانهم الأتراك وحدهم في ميادين القتال ضد الأعداء المحدقين بتركيا.

وإذا كانت الهيئة الوزارية للسلطنة العثمانية كانت تماطل في تنفيذ مقرراتها وتحاول أن تلهي الجمعيات الكردية من أجل كسب الوقت من جهة ولكي لا تندفع تلك الجمعيات نحو حركة مصطفى كمال باشا من جهة أخرى... فإن المثقفين الأكراد اشترطوا على مصطفى كمال باشا لقبول تعاونهم معه انسحاب القوى التركية والملكية من منطقة كردستان عربوناً لوعوده للأكراد (١٤/٧١). ورغم أن الأكثرية الكردية التي تغلبت عليها

عواطفها الدينية والإنسانية قد صدقت الأتراك في وعودهم للأكراد غير أن الوطنيين الأكراد لم يكونوا يثقون بوعود الأتراك العثمانيين والكماليين لهم (٧١/١٤). ولذلك فكروا في اتخاذ التدابير اللازمة للدفاع بالقوة المسلحة عن حقوق كردستان التي اعترفت بها معاهدة سيفر المذكورة بعد تضحيات كبيرة ومساع عظيمة وجدوا أنفسهم أمام الحلفاء الذين ما كان الأكراد يتصورون أن يكونوا عقبة كأداء في سبيل أمانيهم الوطنية. حيث كان قسم كبير من جنوبي كردستان تحت احتلال الإنكليز، كما كان الفرنسيون يحتلون السواحل، أما شمالي كردستان فقد كان يحتله الروس والإيرانيون والأتراك.

وكان رؤساء وفود الحلفاء بباريس يؤكدون للجنرال شريف باشا رئيس الوفد الكردي لدى مؤتمر الصلح بأن إخلاد الأكراد للهدوء والسكينة ضروري لتحقيق الآمال الكردية، وأن كل محاولة مادية للإخلال بالسكون تعرض المطالب الوطنية الكردية إلى المخاطر. وكان قواد الحلفاء ومندوبوهم السامون في الأستانة يضربون على نفس هذه النغمة لمندوبي الجمعيات الكردية. واستنادا إلى ذلك نشر قائد القوات الإنكليزية في كردستان حينئذ الجنرال ماك أندرو منشورا باللغة الكردية ورد فيه ما يلي: (٧٢/١٤)

«بما أن مصير الأراضي العثمانية التي أكثر سكانها من العنصر الكردي، سيتقرر في مؤتمر الصلح الذي سوف يحقق الأماني القومية الكردية والحقوق الطبيعية للأكراد وكردستان فإنه والحالة هذه يجب على الأكراد أن يلتزموا الهدوء والسكينة وأن يطمئنوا إلى عدالة إنكلترا التي ستحافظ على حقوق الأكراد».

عندما رفض مصطفى كمال باشا معاهدة سيفر فإنه كان يسيطر على ثلثي أراضي تركيا الحالية التي حددها بالميثاق الوطني الذي وافق عليه المجلس الوطني التركي الكبير في أنقرة وبعد أن سحب الاتحاد السوفييتي جيوشه من المناطق التركية التي احتلها، بل إنه اعترف بحركة مصطفى كمال باشا كحركة وطنية تحررية تعمل ضد الاستعمار والغزو، ولا سيما بعد أن كانت تصريحات مصطفى كمال باشا وأقواله الثورية لا تختلف عن أقوال لينين رئيس أول دولة اشتراكية في العالم، حيث ذكر الكاتب التركي التقدمي جتين الطان ذلك في محاضرته التي ألقاها في جامعة الشرق الأوسط في أنقرة عام ١٩٦٦عندما أكد قائلا: «لو تتبعنا أقوال أتاتورك لعام ١٩٢١ فإننا نجدها لا تختلف عن أقوال لينين» (١/٢١).

ومن هنا فإن رفض مصطفى كمال باشا لمعاهدة سيفر كان ينطلق من موقع القوة أمام ضعف وخذلان حكومة السلطنة في استنبول الواقعة تحت تأثير سلطات الاحتلال الأجنبية. ولذلك اضطرت دول الاحتلال إلى الدخول في مفاوضات جديدة مع ممثلي معاهدة لوزان التي صرفت النظر عن إقامة الدولة الكردية واستعاضت عنها بالاعتراف للأقلية الكردية في دولة تركيا الحديثة بالحقوق القومية التالية في المواد ٣٨، ٣٩، ٤٠ من الفصل الثالث التي نصت على «أن الحكومة التركية تتعهد بأن يكون للأكراد الذين هم أقلية جنسية في تركيا، الحق الصريح في المحادثة بلغتهم القومية والمرافعة بها أمام المحاكم التركية وإصدار الجرائد والمجلات والكتب بها، وفي إنشاء أندية كردية علمية واجتماعية وتربوية مع تمتعهم بكافة الحقوق السياسية التي يتمتع بها الأتراك»،

كما نصت المادة ٣٧ منها على «أن تركيا تتعهد بعدم سن قانون أو إصدار قرار يناقض هذه الحقوق الممنوحة للأكراد».

بل إن هذه الحقوق كانت بضمانة دولية وفق المادة ٤٤ التي نصت على «إن تعهدات تركيا قبل الأكراد هي تعهدات دولية لا يجوز نقضها بأية حال من الأحوال، وبعكسه فإن للدول الموقعة على المعاهدة وكذلك عصبة الأمم المتحدة الحق في الإشراف على تنفيذ تركيا لهذه التعهدات بل والتدخل ضدها لحملها على تنفيذ ما تعهدت به أمام العالم».

واستنادا إلى منطوق هذه النصوص قابل مصطفى كمل باشا وأعضاء المجلس الوطني التركي الكبير في أنقرة بالهتاف والتحبيذ تصريحات حسين عوني بك نائب ارضروم الكردي بالمجلس المذكور القائل «إن حق التكلم من فوق هذه المنصة هو للأمتين الكردية والتركية». وكذلك صرح فتحي بك رئيس الوفد التركي في مؤتمر الترسانة بالأستانة الذي انعقد بها لحل مسألة الموصل وفي نفس المؤتمر بقوله: «إن هذا الوطن يخص الأمتين الكردية والتركية فقط» (١٤/٧٥). بل إن مصطفى كمال باشا نفسه اعترف عام ١٩٢٣ بالحكم الذاتي للأكراد عندما قال: «إن المجلس الوطني الكبير يتألف من الشعبين التركي والكردي وإنه يجب منح الحكم الذاتي للأكراد في المناطق التي يشكلون فيها كثافة سكانية متميزة» (٢٠/٤٦).

غير أن كافة هذه الوعود المبذولة للأكراد ذهبت أدراج الرياح، لأن وعود السلطنة العثمانية بمنح الأكرادالحكم الذاتي لم تتحقق بسبب مماطلات اللجنة الوزارية في بداية الأمر ونتيجة لسقوط حكومة السلطنة في النهاية.

كما لم تتحقق وعود الحلفاء للأكراد بسبب مواقف دول الحلفاء المتباينة من القضية الكردية أولا ولتغلب مصالحها وأطماعها في المنطقة على القضايا الإنسانية ومصائر الشعوب ثانيا. ولم تتحقق وعود الحركة الوطنية الكمالية رغم النصوص الصريحة لمعاهدة لوزان وقيام الدول الموقعة عليها بضمان حقوق الأكراد بسبب نكوص حكومة أنقرة والذي كان للتوازن الدولي أثره في تمسك دول منطقة الشرق الأوسط بالوضع القائم دون إجراء أية تغييرات جوهرية فيه.

مصادر الفصل الثاني

١- م.شمس الدين: ماضي دن آتي يه، قناعت كتبخانه و مطبعه سى استانبول ١٣٣٩.

٢- محمود بن حسين الكشغري: ديوان لغات الترك مؤلف عام ٤٤٦هـ الجزء الأول، مطبعة عامرة استانبول ١٣٣٣.

٣- كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، الجزء الثاني، ترجمة الدكتور نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين ط٢، بيروت ١٩٥٤.

٤- إبراهيم الداقوقي: فنون الأدب الشعبي التركماني، بغداد ١٩٦٢.

5- mukrimin Halil Yinanc,Turkiye Tarihi istanbul 1944.

6-Agah Sirri Levend, Turk Dilinde gelisme ve sadelesme, Ankara1972.

7-Joseph Von Hammer, Osmanli Tarihi, ceviren Mehmed Ata,Ozetleyan Prof Dr.A.Karahan cilt.

٨- محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الأكراد وكردستان، ترجمة محمد علي عوني، الجزء الأول، الطبعة الثانية بغداد ١٩٦١.

9- Xenophon. The persian Expedition,England 1965.

١٠- ابن الأثير، الكامل، ج٩، ص١٣-٢٦ حيث ذكر أن «أباذا (أبو عبدلله حسين بن دوستك) وهو من الأكراد الحميدية ابتدأ أمره بغزو ثغور دياربكر (دياربكر-أرجيش-ميافاقين) كثيرا فعلا شأنه».

١١- عباس العزاوي: تاريخ العراق بين إحتلالين: الجزء الثاني الطبعة الأولي، بغداد ١٩٣٦.

١٢- شرف خان البدليسي: الشرفنامة، ترجمة ملا جميل يندي روزبياني، بغداد ١٩٥٣.

13- Dr.Nuri Dersimi.Dersinde Dersm,Beyrut 1950.

١٤- الدكتور بلهج شيركوه، القضية الكردية، مطبعة السعادة-القاهرة١٩٣٠.

١٥- س.هـ لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، الطبعة الثالثة-بغداد ١٩٦٢.

١٦- رفيق حلمي: الأكراد منذ فجر التاريخ إلى سنة ١٩٢٠، المحاضرة التي ألقيت في المدرسة الثانوية بالموصل ، ١٩٣٤.

١٧- عبد الرحمن قاسملو: كردستان والأكراد، بيروت ١٩٧٠.

١٨- ف.ف مينورسكي: الأكراد، ملاحظات وانطباعات، ترجمة د.معروف خزنهدار، بغداد ١٩٦٨.

١٩- إبراهيم الداقوقي: فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، بغداد ١٩٨٧.

20- 2000e dogru Dergisi,sayi46,6-11 1988

21- Muzeffer Erdost.Tukiyede Feodalizmin Kaynakalari Ve Bugunku Durumun Uzerine bir Taslak,Aydinlik Dergisi.Cilt 1,1968.

22-Mehri Belli Millet Gercegi,Aydinlik sosyalist Dergi,sayi7,Mayis 1969.22

23- Mustafa Kemal ATATURK.NUTUK,1,1919-1920,Istanbul 1964

24- Fuat oral.Turk Basin,Birinci Kitap 1831-1922,Istanbul.

25- G.M.Atac,tukiyede sosyalizmin Tarihine bakis,P.D Aydinlik dergisi,sayi 3-17,Mar t1970

26-Mehri Belli Millet gercegi,Aydinlik Sosyalist dergi,Sayi7, Mayis 19692

27-Mustafa Kemal ATATURK.NUTUK ,Istanbul.

الفصل الثالث

الأكراد والجمهورية التركية الأولى

كان لإنتصار الحركة الوطنية في تركيا الحديثة أثره الكبير في تنظيم الحياة السياسية والجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط. فقد أخذ مصطفى كمال أتاتورك بتنظيم البيت التركي وفق المنطلقات العصرية للحاق بتركيا في ركب الحضارة الغربية من جهة، وللعمل مع جيران تركيا الحديثة من أجل توطيد الأوضاع في المنطقة من جهة أخرى. فكان الأكراد هم الخاسرون الوحيدون في هذه المعادلة رغم الثورات والانتفاضات التي قاموا بها بسبب حملات التجهيز والطلبات المستمرة على التجنيد الإجباري وتموينات الحرب وجمع الضرائب العديدة والكثيرة بصورة قسرية- نتيجة تحكم الموازنات الدولية في المنطقة من جهة ولإتفاق دول المنطقة على حماية مصالحها الحيوية، لاسيما المصالح الاقتصادية والستراتيجية الموقعية، من جهة أخرى.

ونظرا لأهمية هذه المرحلة والدور الذي لعبه الأكراد فيها، فإننا سنقوم بدراستها ضمن ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول

الأكراد ونظام الحزب الواحد

كانت الأوساط السياسية التركية تتهم زعماء الانقلاب العثماني من حزب الاتحاد والترقي (٧٢/١)، الذين تبوأوا السلطة خلال فترة ١٩٠٨-١٩١٩ بالديكتاتورية نتيجة تفرده بالسلطة خلال هذه الفترة الطويلة وعدم سماحه بإجراء الانتخابات الحرة وكبته لأصوات المعارضة التي كان حزب الحرية والإئتلاف اليمني أبرز نجومها في الميدان السياسي خلال تلك الفترة.

وبعد أن استتبت الأمور، واستطاع مصطفى كمال تطهير المناطق الشرقية والشمالية والجنوبية من المحتلين، قام بتأسيس حكومة مجلس الأمة التركي الكبير عام ١٩٢١، وبإلغاء السلطنة العثمانية عام ١٩٢٢ وإعلان الجمهورية عام ١٩٢٣، ومن ثم إلغاء الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤ وكان مصطفى يعتمد في اتخاذ جميع هذه الخطوات على مجلس الأمة الكبير الذي كانت جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول وبلاد الروم تؤلف أكثرية أعضائه قبل إعلان الجمهورية ثم انتقلت هذه الأكثرية إلى حزب الشعب الجمهوري بعد قيام الجمهورية.

كانت الأنظمة السياسية التى تألفت في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة نمو الزعامة الفردية هي حكومة الحزب الواحد ووحدة الدولة والحزب، وقد أصبحت تلك النماذج الأوروبية المثال الذي احتذت به الحركة الكمالية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن أنظمة الحكم الأوروبية لاسيما في إيطاليا وألمانيا، كانت تحاول بهذا الاتجاه الفردي وحكومة الحزب الواحد فرض أيديولوجية الطبقة الحاكمة وحزبها المعبر عن تلك الإيديولجية بينما كانت الحركة الكمالية التي ثارت ضد الدولة العثمانية، والقوات الأجنبية الغازية للأناضول، والبيروقراطيين المتحكمين في المجتمع التركي، كان تنظيما سياسيا يسعى لإقامة نظام جمهوري يحمي الاستقلال والسيادة الوطنية ويرسي الدعائم الاقتصادية والاجتماعية على الأسس الغربية والأوروبية الحديثة ويحافظ على وحدة الأمة بكل فئاتها وطبقاتها الاجتماعية (٨/٢).

غير أن هاجس مصطفى كمال الكبير، هو إقامة نوع من المعارضة لحزبه الحاكم، حزب الشعب الجمهوري لإضفاء الديمقراطية على حكمه من جهة، وإتاحة الفرصة للآراء الأخرى بالظهور في نوع من المعارضة الرشيدة، أو المعارضة المتفاهمة مع الحكومة (٦/٣) من جهة أخرى. إلا أنه كان يتمنى أن تكون هذه المعارضة، معارضة ديمقراطية أو ليبرالية، وليست شيوعية أو اشتراكية، لاسيما بعد أن بدأ التململ من سيطرة حزب الشعب الجمهوري على مجلس الأمة ومحاولة تحكمه في أمور السياسة الخارجية بعيدا عن البرلمان.

وهكذا قامت مجموعة من نواب البرلمان بتأسيس حزب سياسي جديد في ١٧تشرين الثاني ١٩٢٤ باسم حزب الارتقاء الجمهوري وكان على رأس أولئك النواب كل من الجنرال علي فؤاد جباصوي والماريشال كاظم قرا بكر، والدكتور عدنان آديوار، وحسني

رؤوف اورباي وإسماعيل جانبولاط وأحمد شكري وخالص طورغوت. أثار تأليف الحزب الجديد قلقا شديدا في أوساط الحزب الجمهوري الحاكم إلا أن مصطفى كمال أبدي امتنانه وسروه لتأليف الحزب الجديد قائلا: «إننا بحزبنا الوحيد الممثل في المجلس نعطي للآخرين انطباعا عن ديكتاتورية الحكم، في حين أننا نسعى لكي نعطي انطباعا للغرب بأننا نؤسس نظاما ديمقراطيا، لذلك يجب أن يكون ثمة حزبان سياسيان في المجلس لكي يقوم الحزب الثاني بعملية المعارضة ومراقبة الحكومة في أعمالها ولذلك فإني أؤيد قيام الحزب الجديد» (٢/٧٣).

كان من مبادئ الحزب المعارض الجديد، الأخذ بالفكر الليبرالي والدعوة إلى الديمقراطية، وحماية الحريات العامة واحترام المقدسات الدينية، ومراقبة أعمال الحكومة، وتحقيق الوحدة الوطنية والاكتفاء الذاتي في الزراعة وتصنيع البلاد.

لم تكن للحزب الجديد صحيفة تنطق بإسمه، إلاّ أن صحف (وطن)و (توحيد الأفكار) و (الاستقلال) و(الأنباء الأخيرة) كانت تؤيد وتنشر آراءه وفعالياته. ويظهر أن آراء الحزب الليبرالية واحترامه للمقدسات الدينية استقطبت الفئات الدينية والرجعية والناقمة على الوضع، مما أدى إلى أن يكون –قوة مؤثرة في المجتمع التركي بعد أن فتح فروعا له في معظم الولايات التركية.

جرت نقاشات حادة في مجلس الأمة بين حزب الشعب الجمهوري الحاكم وحزب الارتقاء الجمهوري وإضافة إلى تبادل الاتهامات بينهما بل إن الصحافة التركية المعارضة بدأت تشن حملات إنتقادية شديدة ضد حزب الشعب الجمهوري، حتى أن معظم صحف استنبول كالوطن وطنين وتوحيد الأفكار والأنباء الأخيرة بالإضافة إلى صحيفة القانع الصادرة في أدنة اتفقت في مهاجمة الحكم القائم، بل إن صحيفة طنين تجرأت بالقول: «إن حزب الشعب الجمهوري وحكومة عصمت اينونو باشا بوجهها القبيح وحرصها على السلطة والحكم، لا يمكنهما أن يصرحا بأنهما يمثلان الأمة التركية» (٤/ ٨٨١–٨٢).

وقد يكون انتماء بعض الشخصيات الدينية والسياسية المتعاونة مع الجهات الأجنبية، إلى هذا الحزب من سوء حظ الديمقراطية التركية الناشئة، إضافة إلى وقوع بعض الشخصيات العسكرية ضحية مؤامرة أولئك المشبوهين. ففي الوقت الذي وجهت فيه بريطانيا إنذارا شديد اللهجة إلى الحكومة التركية بسبب موقفها من نشاط المبشرين

النساطرة كانت البلاد على أهبة دخول الحرب مع بريطانيا، قدم بعض النواب العسكريين الذين كانوا يشغلون قيادات الفرق الأولى والثانية والثالثة والخامسة والسابعة والثلاثين من كبار مفتشي الجيش، بينهم الماريشال كاظم قرابكر، استقالاتهم من مناصبهم للانصراف إلى مهامهم البرلمانية، ومن ثم الانضمام إلى الحزب المعارض (٨٥٧/٤).

وتشاء الصدف، نشوب معركة كلامية بين أعضاء الحزب الجمهوري الحاكم والجنرال خالد بك نائب اردهان الذي كان يتعاون مع الإنكليز والروس البيض والاتحاديين لتأليف قوة عسكرية تركية لمحاربة البلاشفة الروس، عند مناقشة ميزانية عام ١٩٢٥ أدى إلى إطلاق النار عليه وقتله في المجلس (٧٥/١).

وكان قبل يوم من هذا الحادث، أي في ١٣شباط ١٩٢٥ قد قام الشيخ محمد سعيد بعصيانه المعروف في ولاية كنج شرقي الأناضول فاستغل معارضو الحكم حادثة القتل وعصيان الشيخ سعيد الذي كان الإنكليز يقدمون له المساعدات ويلقى التأييد من لدن جمعية التعالي الكردية والجمعيات الدينية لشن حملة شعواء على الحكومة والحزب الحاكم (٧١/٢).

وعلى الرغم من أن ثورة الشيخ سعيد الكردي قد بدأت خطأً وعلى غير ما كان مخططا لها قبل أوانها وقبل تهيئة كافة الظروف الملائمة والمرافقة لها، غير أن التهيئة لها قد بدأت عام ١٩٢٢ عندما قام اللواء خالد بك الكردي بالاشتراك مع نائب بتليس يوسف ضياء بإنشاء جمعية الاستقلال الكردي في أرضروم التي اشتركت فيها شخصيات كردية معروفة وبعض المثقفين والضباط الأكراد. وكانت هذه الجمعية بمثابة حزب سياسي كردي يهدف إلى وحدة الأكراد والمطالبة بحقوقهم القومية (١٧٣/٥).

وقد قام يوسف ضياء البتليسي أواخر عام ١٩٢٤ بزيارة استنبول واتصل هناك بزعماء حزب (ترقي برور–الارتقاء) المعارض لمصطفى كمال أتاتورك وبعض الأحزاب المعارضة الأخرى. ثم أرسل من هناك برقية بالشيفرة إلى أخيه رضا الضابط في الفرقة العسكرية العاملة في منطقة هيزان ففهم رضا البرقية المذكورة بأنها إشارة للقيام بالعصيان فالتحقوا بقيادة إحسان نوري باشا وقاموا بالعصيان العام وصعدوا إلى الجبال وقد صادف أن كان الشيخ سعيد الكردي يحاول الانتقال من قريته صلحان إلى منطقة عشيرة دراخيني فصادفته مجموعة من الجندرمة كانت تتابع تنقلاته، فأرادت أن

تعتقل مرافقي الشيخ سعيد، فقاوم أولئك أفراد الجندرمة مما أدى ألى قتل ضابطهم وبعض الأفراد من الجندرمة بتأريخ ١٩٢٥/٢/٨ فلما علم الأكراد بالحادثة أعلنوا الثورة وقاموا بإحتلال مركز ولاية دراخيني في ١٩٢٥/٢/١٤ وتعيين فقي حسين رئيس عشيرة مودان واليا على الولاية والذي قام بسن قانون أعلن فيه دراخيني مقرا مؤقتا لحكومة كردستان المستقلة. وأصبح الشيخ سعيد الكردي أمير للمجاهدين الأكراد الذين استطاعوا احتلال دياربكر (١٨٣/٥).

ونتيجة لهذه الأحداث قامت حكومة أنقرة بإلقاء القبض على يوسف ضياء وإعدامه في بتليس يوم ١٩٢٥/٣/١٩ ورغم أن القوات الكردية استطاعت أن تحتل ولايات موش والعزيز وملاطية وأجزاء أخرى من الولايات المجاورة، غير أن القوات التركية استطاعت القضاء على هذه الحركة بإحتلال كافة المدن والقصبات التي شاركت في الثورة وإلقاء القبض علي الشيخ سعيد مع ٤٧ شيخا من رؤساء العشائر الكردية المشاركين في ثورته حيث تم إعدامهم في مدينة دياربكر صباح ٤ أيلول ١٩٢٥ (١٨٤/٥) ثم بدأت حركة تهجير واسعة للأكراد من مناطقهم نحو الغرب وتقسيم منطقة كردستان إلى مقاطعات ذات إدارة عسكرية مع بناء قلاع عسكرية في أعالي الجبال مراقبة تحركات الأكراد وللسيطرة عليهم.

قام والي دياربكر التركي جمال بزيارة الزعيم الكردي سيد رضا رئيس عشائر قوجكيري عام ١٩٢٦ لبحث شؤون الأكراد وللدعوة من أجل عقد مؤتمر في أنقرة يضم رؤساء العشائر الكردية مع بعض أعضاء المجلس الوطني الكبير وبعض الوزراء من أجل الوصول إلى تفاهم حول معظم قضايا كردستان تركيا ولتهدئة الأوضاع هناك مع الطلب إلى الأكراد العاصين في جبال لألقاء السلاح (١٩/٥).

وفعلا تألف الوفد الكردي المفاوض والمتجه إلى أنقرة من السادة محمد علي كانجو رئيس عشيرة قرابال وقوج مصطفى ومجو آغا رئيس عشائر عباسان مع ولديه حسين وبكو، وجمشيد رئيس عشيرة فراخدان وولي دياب آغا وسليمان رئيس عشيرة بيلونكان والشيخ آغا رئيس عشيرة قيرجان ويوسف رئيس عشيرة بختيار وابنا أخ سيد رضا المدعوان رهبر وأرسلان، وبكو رئيس عشيرة مقصودان الكبير وقنبر رئيس عشيرة مقصودان الصغير وعلي رئيس عشيرة الآن ومصطفى رئيس عشيرة حيران وولي حقي رئيس عشيرة شادان ومحمد كيغي وسليمان وأمير اللواء المتقاعد خليل رئيس بلدية

العزيز وصبري رئيس الذاتية في الولاية وايبيش زكي اللجنة الاستشارية في الولاية بالإضافة إلى الوالي علي جمال (١٦٤/٥).

وصلت هذه الهيئة الكردية إلى أنقرة واجتمعت فورا بوكيل وزير الداخلية السيد جميل وبحضور بعض البرلمانيين الين أيدوا اقتراح الوالي علي جمال بإعادة كافة الأكراد المهجرين إلى ديارهم وبتقديم قانون للعفو العام عن الأكراد إلى المجلس الوطني الكبير وتوزيع الأراضي علي الأكراد القاطنين في درسيم والعزيز وارزنجان وملاطية ولكن بشرط أن يحافظ الأكراد أيضا على الهدوء والسكينة في المنطقة الشرقية (١٩٦/٥).

وعندما عادت الهيئة الكردية من أنقرة كانت عشائر قوجان وبتأييد من عشيرتي رزيك وشمكان قد أعلنت العصيان بسبب قيام حيدر باشا قائد القوات التركية بمنطقة العزيز بإجبار تلك العشائر بالسكن والاستقرار في مناطق أخرى غير مناطقها المعتادة في الرعي والمعيشة. فما كان من الوالي علي جمال إلا طلب معونة رؤساء العشائر الكردية التي شاركت في مؤتمر أنقرة لمساعدة الجيش التركي للقضاء على عصيان العشائر الثلاث المذكورة من أجل أن تقوم حكومة أنقرة بتنفيذ مطالبهم غير أن رؤساء العشائر المذكورة اشترطوا عليه شرطين من أجل تقديم تلك المساعدة (٢٠٠/٥) هما:

١– عدم مشاركة الجيش التركي في عملية تأديب العشائر الكردية الثلاث وإنما يشارك فيها الأكراد فقط.

٢– إرسال ذخائر حربية كبيرة ومهمات عسكرية إلى القوات الكردية القائمة بتأديب العشائر المذكورة.

كان رؤساء العشائر الكردية يرمون من وراء ذلك إلى عدم قبول الوالي لشرطيهما لكي لا يقوموا بقتال إخوانهم الأكراد في عشائر قوجان ورزيك وشمكان، ولكن الوالي علي جمال قبل بهذين الشرطين واتصل بقائد القوات التركية في المنطقة حيدر باشا للموافقة على ذلك. ولكن القائد المذكور رفض الشرطين واختلف مع الوالي حول كيفية القضاء على العصيان، ثم جهز جيشا كبيرا حارب به تلك العشائر المتمردة (٢٠١/٥) حتى استطاع القضاء على تمردها، وبعد ذلك اقترح على الحكومة تقسيم تركيا إلى أربع مناطق عسكرية لتسهيل السيطرة عليها، فأخذت حكومة أنقرة بهذا الاقتراح وقامت بتقسيم تركيا وحيثما توجد القلاقل والاضطرابات إلى أربع مناطق عسكرية وعينت لكل واحدة منها قائدا عسكرا، وهذه المناطق هي: (٢٠٣/٥).

١- مفتشية المنطقة الأولى ومركزها دياربكر وتضم كافة مناطق كردستان الشرقية (ولايات دياربكر ووان وبتليس وموش وحكاري وماردين وسعرت).

٢- مفتشية المنطقة الثانية ومركزها ارضروم كافة مناطق كردستان الجنوبية (ولايات هوزات وملازكرد وارزنجان ودرسيم وبايبورت).

٣- مفتشية المنطقة الثالثة ومركزها العزيز وتضم المناطق الغربية من كردستان تركيا.

٤-مفتشية المنطقة الرابعة ومركزها تراقيا.

وبذلك تم ضرب ستار عسكري قوي حول المنطقة الكردية في تركيا من أجل القضاء على أية حركة تمرد أو عصيان أو ثورة يقوم بها الأكراد للمطالبة بحقوقهم القومية والثقافية.

استغل حزب الشعب الجمهوري الحاكم على هذه الأوضاع، لإعلان حالة الطوارئ في البلاد، ولسن قانون تقرير السكون لإسكات المعارضة، ولضرب حركة العصيان الكردي المسلح التي تحولت إلى حركة عارمة شملت المنطقة الشرقية التي تقطنها أكثرية كردية وكان مشروع قانون تقرير السكون الذي قدمته الحكومة إلى مجلس الأمة لتشريعه ينص على: «يحق للحكومة، بعد موافقة رئيس الجمهورية منع وإلغاء فعاليات كافة الأحزاب والجمعيات والصحف التي تخل بأمن الدولة أو تحاول تغيير نظامها الاجتماعي أو تؤيد الحركات الرجعية والتآمرية بصورة مباشرة وبشكل إداري وسوق مرتكبي هذه الأفعال إلى محاكم الاستقلال» (٢/٧١).

غير أن حزب الارتقاء الجمهوري وقف ضد هذا تشريع هذا القانون باعتباره يلغي كافة الحريات ويكمم الأفواه ويقيد الصحافة، فشنت الصحافة المؤيدة الحزب الارتقاء الجمهوري حملة شعواء على فكرة تشريع القانون واعتبرته أداة جديدة بيد الحكومة لإعلان الديكتاتورية السافرة في البلاد، ولكن الأكثرية المطلقة لحزب الشعب الجمهوري الحاكم في مجلس الأمة الكبير استطاعت تسريع القانون المذكور، فكان من أولى نتائجه غلق الصحف المؤيدة لحزب الارتقاء الجمهوري، ومن ثم غلق الحزب نفسه في الخامس من حزيران عام ١٩٢٥ (١/٧٥).

ثم بدأت حركة تطهير سياسية واسعة على كافة الأصعدة الحكومية والصحفية بدءاً بفتحي بك متصرف محافظة منطقة ثورة الشيخ سعيد إلى فصل العديد من أعضاء الحزب

الحاكم بتهمة السكوت عن الإدلاء بالآراء التي تكشف تحركات وفعاليات الحزب المعارض، إلى توقيف ومحاكمة وسجن العديد من الصحفيين أمثال حسين جاهد يالجين الذي حكم عليه بالإقامة الجبرية المؤبدة في منطقة جوروم كما تم توقيف كل من الكاتبين زكريا سرتل وجواد شاكر بك، بالإضافة إلى الأديب الساخر أشرف أديب (١ /٧٦).

أدى تهجير الأكراد بعد ثورة الشيخ سعيد الكردي وعصيان عشائر قوجان إلى المناطق الغربية من الأناضول إلى غليان شعبي مستعر في كردستان تركيا، حيث قامت عشائر جلالي وحسنان وحيران بالعصيان المسلح في جبال آغري عام ١٩٢٦ تحت قيادة برخو الجلالي مطالبين بعودة كافة المهجرين الأكراد إلى ديارهم وقد التحق بهم إحسان نوري –الذي التجأ إلى العراق بعد ثورة الشيخ سعيد واستطاع التخفي والوصول إلى جبال آغري سالما– الذي كان المستشار العسكري لجمعية (خويبون– الاستقلال) التي كانت قد تأسست عام ١٩٢٥ من مجموعة من المثقفين والعسكريين ورؤساء العشائر الكردية والتي عقدت أول اجتماع له في قرية بحمدون اللبنانية في أغسطس ١٩٢٧ .

قام إحسان نوري باشا لتنظيم قوات (إبراهيم خاسكي تاألله) المعروف باسم إبراهيم باشا في منطقة آغري وقام بإصدار مجملة أسبوعية باللغة الكردية وبتنظيم المنطقة الكردية حتى يمكن أن يقال بأنها أصبحت بمثابة تشكيلات كردية مستقلة (٥/٥٤٨).

قامت القوات الكردية المتمركزة في جبال آغري يتوسيع نفوذها في المناطق الكردية حتى توجست حكومة أنقرة الخيفة من ذلك فأقدمت على إجراء المحادثات مع إحسان نوري باشا الذي اشترط عليها الإجراءات التالية قبل الدخول في المفاوضات: (٥/٢٤٩).

١– إعادة كافة العشائر المهجرة إلى مناطق سكناها.

٢– إعادة الأراضي المغتصبة من الأكراد إلى أصحابها.

٣– إلغاء قرار إبعاد المثقفين الأكراد إلى المناطق الغربية من الأناضول.

غير أن حكومة أنقرة لم تقبل بهذه الشروط فقامت بتجهيز قوات كبيرة للقضاء على ثورة آغري، ولكنها لم تفلح في ذلك. وخلال هذه الفترة اتصلت جمعية خويبون في ٢٩مارس عام ١٩٢٩ بجميل باشا الدياربكري وأولاده الذين أبدوا رغبة شديدة في تأييد خطوات الجمعية التي انتقلت بنشاطها إلى سورية.

وعندما أخفقت حكومة أنقرة في القضاء علي حركة آغري داغ عقدت اتفاقية مع الحكومة

الإيرانية لتخطيط الحدود بحيث أصبحت المناطق الكردية الثائرة ضمن سلطانها، فقامت بتسيير الجيوش الجرارة للقضاء على الحركة فأخمدتها عام ١٩٣٠ (٢٥٣/٥).

تعرضت العشائر الكردية بعد فشل عصيان درسيم عام ١٩٣٠ إلى التهجير والاعتقال مرة أخرى، مما أدى إلى نفور عام لدى الشعب الكردي، فقامت بتقديم العرائض والمضابط المطالبة بأعادة المهجرين وبإطلاق سراح المعتقلين وتخفيف الأحكام عن المسجونين، فقامت الصحف التركية خلال عام ١٩٣٥ بنشر العديد من تلك العرائض والتأكيد بأن المجلس الوطني التركي الكبير وبحضور مصطفى كمال ينظر في تلك الطلبات. وقد انتهت تلك المناقشات إلى اتخاذ المقررات التالية (٢٤٦/٥).

١- تغيير أحكام الإعدام الصادرة على الأكراد بعقوبات أخرى أخف.

٢- تأجيل تنفيذ الأحكام الأخرى الصادرة بالسجن.

٣- إعادة الأوضاع في المناطق الكردية المتضررة إلى ما كانت عليها قبل تلك الأحداث.

عاشت تركيا فترة سياسية قاتمة السواد بعد عام ١٩٣٥، رغم إنشاء حزب سياسي معارض جديد عام ١٩٣٠ بزعامة صديق مصطفى كمال وبإيحاء منه المدعو فتحي اوكيار، ذلك الحزب الذي لم يستمر في المعارضة أكثر من ثلاثة أشهر فقط (١٢/تموز تشرين الثاني ١٩٣٠) نتيجة اتهامه بالتهمة نفسها التي تم بموجبها إلغاء حزب الارتقاء الجمهوري، وهي تهمة اتخاذ الدين آلة أو وسيلة لتحقيق الأغراض أو الأهداف السياسية (٧٦/١).

غير أن مصطفى كمال انتهز فترة الهدوء والسكون التي أعقبت القضاء على الثورة الشيخ سعيد خلال ١٩٢٥-١٩٣٠ لإعلان الإصلاحات الاجتماعية التي أراد بها إلحاق تركيا بالمدنية الغربية وسلخ ارتباطها بالمدنية الشرقية والدين الإسلامي ففقدت بذلك تركيا الحديثة شخصيتها فلا هي أصبحت دولة أوروبية حديثة، ولا استطاعت الحفاظ على تراثها الثقافي والاجتماعي الذي يمت إلى الدين الإسلامي الحنيف ولغة القرآن وكانت تلك الإجراءات القانونية والاجتماعية التي أطلقت عليها تسمية (الثورات) هي: نبذ الشريعة الإسلامية وتطبيق القانون المدني الغربي (مزيج من القانونين المدنيين الفرنسي والسويسري) وإلغاء الحروف العربية من الكتابة التركية وتطبيق الأبجدية اللاتينية فيها وإتخاذ القبعة لباسا قوميا للشعب التركي، وإعلان علمانية الدولة.

لقد كان مصطفى أتاتورك قائدا فذا وشخصية عظيمة استطاع إنقاذ بلاده من احتلال قوات أربع دول أوروبية وإنشاء دولة حديثة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية الهرمة. غير أن القيام بهذه الأعمال الجليلة شيء والإيمان بالديمقراطية الحقيقية وبالتعددية الفكرية والسياسية شيء آخر، لاسيما بعد أن أشاع مناصروه مبدأ (زعيم واحد لشعب واحد ولوطن واحد) وهو نفس الفكرة التي كان يدعو إليها هتلر والنازية.

وقد يكون أتاتورك بريئا من تهمة الديكتاتورية والتسلط الفردي، وقد يكون أيضا غير راض عن إشاعة هذه الفكرة العنصرية والنازية، إلا أن بطانته المتملقة جعلت منه الزعيم الأوحد والقائد الملهم والشخصية المعصومة عن الخطأ والمفكر المبدع... بحيث أصبحت كل المنجزات من صنع يديه وكل الإبداعات من بنات أفكاره وكل المشاريع بتوجيهه وإرشاده... غير أنه عندما توفي في ١٠ تشرين الأول ١٩٣٨ وأخذت تركيا بفكرة تعدد الأحزاب السياسية، قام خصومه بتحميله شخصيا وأحيانا مع رفيق دربه عصمت اينونو كافة الأخطاء السياسية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها تركيا خلال فترة حكم الحزب الواحد ١٩٢٣–١٩٥٠.

والجدير بالذكر أن ذكرى وفاة مصطفى كمال أتاتورك اقتصرت اعتبارا من العام ١٩٨٩ على التذكير بها فقط، بدون تلك الاحتفالات الفخمة المعتادة، وقد عد ذلك تحطيما لفكرة عبادة الشخصية التي كرستها الأنظمة الحاكمة في تركيا طيلة الخمسين عاما الماضية. بل إنه اتهم بالديكتاتورية علنا كما كتبت جريدة حريت التركية الصادرة بتاريخ (١٩٩٠/١/٨) وذلك بمناسبة احتفالات أسبوع التحرير والاستقلال التي نظمت في مدينة مرسين وجرت خلالها مناقشة عامة حول موضوع حرب الاستقلال والنشء الجديد بإدارة السيد فكري صاغلار النائب عن الحزب الاشتراكي الشعبي حزب أردال اينونو حيث تحدث البروفيسور الدكتور مته تونجاي عن حرب الاستقلال وكمال أتاتورك قائلا: «في الحقيقة لم تكن حرب استقلال، لأن الدولة العثمانية لم تكن دولة مستعمرة لكي تقوم ضدها حرب تحرير، وإنما كانت تلك الحرب بمثابة نضال قومي كما يفهم ذلك أيضا من مجرياتها. إنها كانت حركة دينية، أو حركة اتخذت الدين أداة لتحقيق أهدافها، لأنها نشرت فكرة (المحتلون الغزاة هم كفرة) من أجل تعبئة الشعب. كما أنها لم تكن حرب لا مثيل لها، إنها حربا صغيرة ولكنها استمرت لفترة طويلة.

إننا مثلما يحق لنا نفتخر بهذه الحرب، فإن في بلادنا أيضا ما يستدعي أن نخجل منه.

فقد اتخذ من عصيان الشيخ سعيد عام ١٩٢٥ حجة لغلق الأحزاب المعارضة واغتصبت الحريات العامة لمدة عشرين عاما.

إن هذه الفترة التي بدأت بمصطفى كمال أتاتورك قد أجبرت تركيا على أن تعيش عشرين عاما من الديكتاتورية الفظيعة. فإذا كانت جماهير الشعب قد استبشرت بالخلاص من الغزو والاحتلال نتيجة حرب الاستقلال، فإن استبداد الحزب الواحد الحاكم والديكتاتورية التي رافقت تلك الفترة قد قطعت كافة حبال المحبة التي كانت تربط مصطفى كمال بالجماهير بحيث انتهت أسطورته بموته عام ١٩٣٨».

المبحث الثاني

الأكراد وعصمت اينونو

أدت الثورات الكردية المتتالية خلال أعوام ١٩٢٥–١٩٣٠ إلى خسائر فادحة في الأموال والأنفس ليس للأتراك فقط وإنما للأكراد أيضا حيث زعزعت الحملات التركية والمتتالية من قوتهم وأجبرت البقية الباقية من الثوار إلى الاعتصام بالجبال إنتظاراً للفرصة المواتية أو التشتت كلاجئين إلى إيران وسورية ومصر والبلدان الأوروبية وغيرها.

كما أن تلك الخسائر أجبرت الحكومة التركية على التخلي –ولو مؤقتا– عن سياسة البطش والقسوة ودفعها إلى بذل الوعود للأكراد بإصلاح الأوضاع في كردستان تركيا، فأرسلت فخري باشا المفتش العمومي للمنطقة الأولى بالتعاون مع حسن حسني باشا قائد الفرقة المعسكرة في العزيز للتباحث مع الزعماء الأكراد للكف عن مساعدة ثوار عشيرة قوجكيري والعشائر المؤيدة لها وعدم تأمين الملجأ لهم، مقابل العفو العام عن الثوار الأكراد وإعادة المهجرين إلى مناطقهم (٥/ ٢١٤).

غير أن الوطنيين الأكراد عندما رأوا ما حل بهم من الويلات على أيد حكومة عصمت اينونو الذي سعى بكل قسوة إلى إيقاف الحركات في المنطقة الكردية بالتعاون مع المفتش العمومي للمنطقة وقواد الفرق الذين زارهم... قرروا– أي الزعماء الأكراد– عقد مؤتمر كردي كبير سنة ١٩٢٦ يضم جميع العناصر الكردية الرئيسية من مندوبي الجمعيات ورؤساء العشائر ووجوه البلاد والمراكز، لاتخاذ المقررات السريعة والفعالة لإعادة الكرة للنضال من أجل إنقاذ كردستان من بربرية حكومة عصمت اينونو قبل أن يتمكن من تشتيت القبائل الكردية الشديدة المراس والقضاء على البقية الباقية من

الوطنيين الأكراد المعتصمين بجبال كردستان تركيا. وقد وفق هؤلاء الوطنيون الأكراد لعقد ذلك المؤتمر الوطني الكبير سنة ١٩٢٧ داخل الأراضي التركية و دامت جلساته مدة شهر و نصف أبرمت فيها قرارات مهمة جدا، منها:(٩٠/٦)

١- حل الجمعيات الكردية الموجودة كلها تمهيدا لتأسيس جمعية كردية كبرى تضم جميع أعضاء الجمعيات القديمة و أعضاءً جددا.

٢- إدامة الثورة و النضال مع الترك إلى أن يغادر آخر جندي تركي الأراضي الكردية الطاهرة.

٣- مراعاة ما يأتي قبل الشروع في الثورة العامة:

أ- لزوم تعيين قائد عام لجميع القوى الوطنية الكردية.

ب- تنظيم جميع القوى الثورية على أساليب عسكرية و حربية وتسليحها بأحدث معدات القتال و الحرب .

ج- تأسيس مركز عام للثورة و القيادة العليا للقوى الوطنية الكردية في جبل من جبال كردستان الشامخة

٤- تأسيس علاقات أخوية دائمة ومناسبات حبية مع الحكومة الإيرانية والشعب الفارسي الشقيق.

٥- تأسيس العلاقات الأخوية والحبية الدائمة مع حكومتي العراق و سورية. اكتفاء بالحقوق التي خولتها صكوك الانتداب و غيرها من المعاهدات الدولية لأكراد هذين القطرين، وعدم مطالبة حكومتيهما بأي حق سياسي آخر سوى ما تقدم.

استطاعت جمعية خويبون تأسيس العديد من الفروع و الشعب في المناطق الكردية و خارجها، بل حتى في أوروبا و أمريكا، خلال فترة و جيزة، وعهد مركز الجمعية العام إلى إحسان نوري باشا بتأسيس تشكيلات عسكرية كردية في ذلك الجبل على غاية من المناعة والحصانة (٩٢/٦).

بدأت حكومة عصمت اينونو ابتداءً من أواخر إبريل – نيسان و حتى ٥ يونيو- حزيران بإستعدادات عسكرية هائلة حول جبل آغري داغ للقضاء على جمعية خويبون و نشاطاتها في الجبل المذكور في كتمان شديد، حيث قامت تلك القوات بزحفها العام على القرى المحيطة بالجبل صعودا إليه فدمرت في طريقها أكثر من ١١٢٠ قرية كردية

(٩٧/٦) في أغسطس ١٩٣٠ واستطاعت الاستيلاء على مقر جمعية خويبون في آغري داغ فانسحبت القوات الكردية الباقية إلى إيران بينما التجأ العديد من المثقفين و الزعماء الأكراد إلى الأقطار المجاورة لتركيا.

كانت منطقة كردستان تركيا مهملة تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الحديثة كالطرق و المدارس و المستشفيات، وقد أرادت الحكومة التركية بعد القضاء على حركة (آغري داغ) مد السكك الحديدية إلى المنطقة من أجل تسهيل السيطرة عليها من جهة وإرضاء للأكراد من جهة أخرى. فقام عصمت اينونو رئيس الحكومة آنذاك بافتتاح خط سكة حديد أنقرة– سيواس ٢٩ أغسطس ١٩٣٠ فألقى خطبة رنانة قال فيها:" ليس في هذه البلاد جماعة لها الحق بالادعاء بكيان قومي ووطني غير الجماعة التركية. إن هذه الحقيقة البسيطة ستتجلى بصورة قطعية لا تترك مجالا للشك ولا فرصة لقيام الفتن و الثورات حينما تصل هذه الخطوط الحديدية إلى حدودنا وثغورنا"(١٠٢/٦).

وإذا كانت هذه الأقوال توضح بجلاء خطط و نوايا حكومة عصمت اينونو تجاه الأكراد، فإن الأكراد لم يلقوا السلاح بعد مأساتهم في آغري داغ بل سعت جمعية خويبون المؤلفة من الوطنيين الأكراد للم شملهم والنضال من أجل الحصول على حقوقهم القومية. فعندما أصدرت الحكومة التركية من خلال المجلس الوطني الكبير في مايس ١٩٣٢ قانون التنظيمات الحرفية الذي نص على" لا يحق لمن كانت لغته غير اللغة التركية القيام بإعادة بناء الدور في القرى و المناطق المختلفة ومن إنشاء أو إعادة تشكيل منظمات حرفية أو كتابية أو طبقية". حيث منح القانون المذكور لوزارة الداخلية صلاحية حل هذه المنظمات بما فيها المنظمات التي كانت قائمة آنذاك.

لقد كان واضحا أن هذا القانون كان يستهدف بالدرجة الأولى الأكراد، حيث تم بعد فترة قصيرة غلق المدارس التي كانت تقوم بالتدريس باللغة الكردية استنادا إلى منطوق المادة٣٩ من معاهدة لوزان التي نصت على ضرورة عدم وضع القيود على استعمال أية لغة من قبل الموطن التركي سواء في علاقاته الخاصة أم في التجارة أم في مجال الصحافة و الإعلام إضافة إلى أن القانون المذكور كان منافيا للمادة ٣٨ من المعاهدة المذكورة التي وضعت على عاتق تركيا ممارسة أهالي تركيا لحقوقهم كاملة. كما قامت الحكومة التركية بمنع استعمال اللغة الكردية رسميا عام ١٩٣٢ وحلت الجمعيات والنظمات الكردية وصادرت الكتب والمطبوعات الكردية وحذفت كلمة الكرد وكردستان

من الكتب والمعاجم، ومنذ ذلك الحين أطلقت على الأكراد تسمية أتراك الجبل بل وصدرت المؤلفات التي تتحدث عن تركية الأكراد وبأنه ليس ثمة قوم باسم الكرد لأن لفظة الكرد نتجت عن صوت (كارت كورت) الناجمة عن انكسار الجليد عند المشي عليه في المنطقة الشرقية التي يقطنها الأكراد (١٠/٥٠).

أدت هذه الإجراءات إلى استياء عام في المنطقة الشرقية و الجنوبية الشرقية من تركيا، التي يشكل الأكراد فيها الأكثرية السكانية، غير أن تلك الأكثرية كانت كثيفة جدا في منطقة درسيم التي قامت فيها العديد من الثورات و كانت دائما تعارض إجراءات الحكومة ضد الأكراد و هي القضية التي كانت تقلق الحكومة التركية، حتى أن مصطفى كمال أتاتورك خاطب النواب لدى افتتاح المجلس الوطني الكبير عام ١٩٣٦ قائلا:" إن أهم قضية داخلية تشغل بالنا هي مشكلة درسيم، وبناء على ذلك، وتمهيدا لإجتثاث معارضتهم لإجراءات الدولة وبغية تسهيل اتخاذ القرارات السريعة، من الضروري أن تمنح الحكومة سلطان واسعة ومطلقة: (٥/٢٥٩). و فعلا سنَّ البرلمان قانونا منح بموجبه الحكومة صلاحيات واسعة والتي قامت بدورها بمنح الجنرال عبدالله الب دوغان صلاحيات واسعة جدا بحيث يستطيع بها تعديل و تغيير قرارات المحاكم أو تأجيلها ثم عينته حاكما عسكريا على ولاية درسيم ومفتشا عاما ثالثا على ولايات العزيز و درسيم وبنكول وقائدا عاما للقوات العسكرية في هذه الولايات التي أصبحت وحدة إيدارية شبه مستقلة يحكمها الب دوغان بالصورة التي تعجبه و بسلطات مطلقة (٥/ ٢٦٠). قام الب دوغان بإعلان الأحكام العرفية في وحدته الإدارية، ومن ثم مضايقة زعماء العشائر والمثقفين فيها وإتخاذ الإجراءات القمعية ضدهم. وعندما قام أهالي درسيم بتوجيه رسالة إلى عصبة الأمم في تشرين الثاني من عام ١٩٣٧ يشتكون فيها إجراءات الحكومة ضد الأكراد بمنع اللغة والمدارس الكردية، قامت الحكومة بسن قانون الإسكان في العام نفسه الذي منحت الحكومة صلاحية القيام بإسكان غير الأتراك في المناطق التي تقطنها كثافة سكانية تركية، فقام الأكراد بمعارضة ذلك علنا وبعدم تنفيذ القانون المذكور(٥/٣١٦).

أصبحت المجابهة لا مفر منها، حيث تزعم سيد رضا وعلي شير العصيان المسلح- للعلويين الأكراد - الذي استمر لمدة عامين، واستخدمت الحكومة التركية قوات عسكرية عظيمة لقيمه مع استعمال الطائرات لضرب قرى الأكراد ومناطقهم بشكل عنيف مما أجبر

ذلك زعماء الحركة إلى الاستسلام فأعدم سيد رضا بعد أن كان علي شير قد اغتيل من قبل أخ سيد رضا المدعو رهبر والذي كان يعمل لحساب الب دوغان مع عشرة آخرين من زعماء حركة درسيم في مدينة العزيز بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧(٢٨٩/٥)، حيث خاطب عصمت اينونو أعضاء البرلمان قائلا:" ها نحن قد استطعنا حل المعضلة، وبدأنا بالإصلاحات الإدارية حيث سيتم تنظيم ولاية درسيم بشكل جديد، ووفق القانون أطلقنا عليها اسما جديدا هو(تونجلي) التي يحكمها الوالي العسكري الذي أعلن فيها الأحكام العرفية" (٣١/٥). هكذا أسدل الستار على القضية الكردية في تركيا، فلم يعد أحد يسمع بها وبالأكراد لاسيما بعد أن أجبرت الظروف الدولية المتوترة عندما كان العالم على عتبة الحرب العالمية الثانية، جمعية خويبون الكردية على حل نفسها عام ١٩٣٩ عندما رأت بأنها عاجزة عن تقديم ما يفيد الأكراد والقضية الكردية، بعد أن قامت الحكومة التركية بإلغاء العلاقات الإقطاعية القبلية والمرجعية الدينية والعشائرية الكردية التي كانت العامل المساعد في لم شمل الأكراد وتنظيم أنفسهم وتهجير رؤساء العشائر بعد أن حصلت حكومة اينونو على موافقة المجلس الوطني التركي الكبير لتحويل جميع الأملاك الثابتة للعشائر الكردية وزعمائها إلى ملكية الدولة. أدى الكبت السياسي إلى لجوء الفئات السياسية المختلفة يمينية كانت أم يسارية إلى العمل السري خلال تلك الفترة، بتشجيع ومساندة الدول الكبرى حفاظا على مصالحها في هذه البقعة الحيوية من العالم. فقد كان مؤيدو الخلافة القاطنين في أوروبا يمدون يد المساعدة لكل الحركات اليمينية والرجعية التي كانت تتهم كل المؤمنين بالأفكار الكمالية وإصلاحاته الاجتماعية بالإلحاد والزندقة وتحاول استثمار المشاعر الدينية لأغراضها السياسية، بينما انسحبت القوى اليسارية من العمل وبدأت بتحركاتها السرية تارة باسم الثورات وتارة أخرى باسم التقدمية الماركسية " من أجل إقامة تركيا الاشتراكية الديمقراطية الحرة وفق مبادئ الاشتراكية العلمية" (٧٧/١) وكان الحزب الشيوعي التركي السري قد بدأ نشاطه في كافة الأوساط ولكن بشكل بطئ نظرا للظروف

القاسية التي كانت تمر بها البلاد خلال الفترة، بينما قام بنشرمجلة(النور–ايدينلك) أولا، ثم (المنجل والمطرقة– اوراك جكيج) بعد ذلك واللتين كانتا تؤيدان كافة خطوات مصطفى كمال، لأنهم كانوا يعتقدون أن الوقت لم يحن بعد لتأليف حركة مستقلة عن إرادة الدولة، غير أن مصطفى كمال تنبه إلى تكتيكهم فأغلق المجلتين و أودع العديد من أفراد جماعة النور السجن، غير أن ثلاثة من كتاب المجلتين المذكورتين استطاعوا الهرب إلى

خارج تركيا وهم: الدكتور شفيق حسني، والشاعر ناظم حكمت والأديب حسن علي ادين، الذين كانوا في الوقت نفسه من قادة الحزب الشيوعي التركي السري، استطاع بعد ذلك(وداد نسيم تور)تنظيم صفوف الحزب المذكور في الداخل وانتخب سكرتيرا عاما له. إلا أن شفيق حسني دعاه مع مجموعة المكتب السياسي إلى فينا للتشاور حول شؤون الحزب، وهناك تم الاتفاق على أن يقوم الدكتور شفيق حسني بمهمة رئيس لجنة الارتباط مع الكومنترن و بذلك تم ربط الحزب الشيوعي التركي بالحزب الشوعي السوفييتي، الذي أصبح منذ ذلك التاريخ تحت تأثير وإرشاد ذلك الحزب، سواء في نشاطاته السرية أم العلنية في تركيا (٢٤) بينما استمرت حملة الحكومة على الحزب المذكور، فكانت القوات العسكرية تداهم أحيانا مقرات الحزب الشوعي التركي السرية و تعتقل أفراده، حتى أن الدكتور شفيق حسني نفسه لم يسلم من الاعتقال خلال ١٩٢٦-١٩٣٨ حيث أفرج عنه عند إعلان العفو العام في تركيا بمناسبة وفاة مصطفى كمال أتاتورك، وانتخاب عصمت اينونو رئيسا للجمهورية (١٩/٧). كان ثمة اتجاه فاشيستي في ثلاثينات القرن في تركيا والذي كان لا يرى في تركيا" إلا شعبا واحدا مؤلفا من طبقة واحدة يحكمها زعيم واحد(٧٨/١).

ولذلك فقد منعت الإضرابات بموجب القانون المرقم ٣٠٠٨ الصادر في ٨ حزيران ١٩٣٦، وأجبر الشباب التركي على الانضمام إلى منظمات شبيبة حزب الشعب الجمهوري، كما أدخل نص المادتين ١٤١و ١٤٢ من قانون العقوبات الإيطالي الفاشي إلى قانون الجزاء التركي عام ١٩٣٦,,. هاتين المادتين المطاطيتين اللتين توصيان بأن كل حركة أو قول لرأي تقدمي مخالف لآراء النظام الحاكم حركة هدامة يسجن المتهم بموجبها من ٣-٥ سنوات.

وإذا أضفنا إلى ذلك الشعار الذي رفعه الحزب الحاكم- حزب الشعب الجمهوري- في تلك الفترة(لا امتيازات لا طبقات وإنما نحن كتلة واحدة متراصة) والصداقة التقليدية لألمانيا النازية، اكتملت الصورة وكانت النتيجة اتجاه فاشيستي في الحكم- لاسيما بعد وفاة مصطفى كمال أتاتورك في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ وشنق الحريات إضافة إلى سحق كل اتجاه معارض للحكم و كانت ألمانيا النازية تؤيد هذا الاتجاه نصف الفاشي في تركيا وتدعمه ماديا و معنويا(٧٥/٢) غير أن اندحار الفاشية، وخيبة أمل الفاشيين في تركيا أدى بالنظام السياسي للتحول إلى نظام الديمقراطية الغربية والأخذ بمبدأ تعدد الأحزاب على الرغم من عدم تغيير الأوضاع السياسية.

المبحث الثالث

الحرب العالمية الثانية والقضية الكردية

عندما قضت القوات التركية على ثورة درسيم الثالثة عام ١٩٣٨، وبعد وفاة مصطفى كمال أتاتورك، انتخب عصمت اينونو رئيسا للجمهورية التركية والذي حاول تهدئة الأوضاع في منطقة كردستان تركيا وذلك ببذل الوعود لإصلاح الأوضاع والتباحث مع زعماء الأكراد من أجل إيقاف حركات العصيان و الثورة في المنطقة الكردية بالتعاون مع المفتش العمومي وقواد الفرق الذين زارهم(٥/٢٣٧) غير أن اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ومحاولة تركيا للوقوف على الحياد أسدل ستارا كثيفا على القضية الكردية خلال العشرين عاماً التالية حيث عاشت المنطقة الكردية في تركيا فترة مظلمة من حياتها وكأنما قد طواها النسيان إلى الأبد. في حين كانت الحركة الكردية في كل من كردستان العراق وإيران تسعى من أجل لم شمل الأكراد في تنظيمات سياسية فاعلة للمطالبة بحقوق الأكراد القومية على الصعيدين المحلي و الدولي.

وإذا كان ميثاق سعد أباد بين إيران وأفغانستان وتركيا والعراق الذي عقد عام ١٩٣٧ كان موجها ضد الحركة الكردية بالدرجة الأولى ومن ثم حماية مصالح بريطانيا في المنطقة فإن الحركات التحررية في العالم حاولت خلال الحرب العالمية الثانية إقامة الجبهات الوطنية التي تسعى إلى تحويل البرلمان أو المجالس الوطنية إلى هيئة ديمقراطية تنعكس وتتحقق فيها إرادة الشعب لإنجاز الإصلاحات الجذرية التي تحتاج إليها البلاد من خلال الاتحاد الوطني والتعاون بين كافة الأحزاب والاتجاهات التقدمية والوطنية والقومية واستطاعت مجموعة من البرجوازيين الكرد تأسيس جمعية(كومەلى برايەتى–جمعية الأخوة) برئاسة الشيخ لطيف محمود الحفيد عام ١٩٣٨ هدفها تحرير الكرد وكردستان رغم أن حدود نشاطها لم يتجاوز مدينة السليمانية (٩٢/١١). و كانت هذه الجمعية أول تنظيم سياسي كردي عراقي يدعو علنا إلى تحرير كردستان، في حين تأسست عام ١٩٣٧ جمعية أخرى في كركوك باسم (داركه ر – الحطاب) التي سرعان ما تحولت إلى حزب (هيوا–الأمل) بعد تبديل اسمه حيث كان نشاطه محصورا بين رؤساء العشائر والآغاوات والبكوات والشيوخ، مما جعل الحزب بعيدا عن الجماهير، كما كان

يعتمد على الإنكليز- وفق وجهة نظر السيد رفيق حلمي رئيس الحزب- في تحقيق الحقوق القومية الكردية وتشكيل دولة كردية، غير أن وجهة النظر هذه قد تغيرت بعد مؤتمر الحزب عام ١٩٤٥ في قرية كلار (١١/٩٧).

قام حزب هيوا بالكفاح ضد الفاشية وقاد الحركة التحريرية للشعب الكردي جنبا إلى جنب مع بقية الحركات التحررية للشعوب في العالم لمقاومة الأفكار النازية. كما بعث الحزب في عام ١٩٤٢ اثنين من مندوبيه القياديين إلى كردستان إيران للاتصال بقيادة الحركة الكردية التحررية هناك ولتمتين العلاقة بين الحركتين، حيث كانت الأرضية صالحة وناضجة في كردستان إيران لتأسيس حزب ديمقراطي كردستاني، فتم تشكيل جمعية(ژيانەوی كورد- انبعاث الكرد) في ١٦أيلول ١٩٤٢ في العراق التي سرعان ما تحولت إلى الحزب الديمقراطي الكردستان في العراق (١١٤/١٠٠).

ورغم الاختلافات العميقة التي حدثت بين الجمعيات والأحزاب الكردية اليمينية منها واليسارية خلال ١٩٤٢-١٩٤٦ فقد استمر الوضع لصالح الحزب الديمقراطي الكردي برئاسة الملا مصطفى البارزاني الذي انبثق من اندماج حزبي شورش و رزكاري كورد وذلك في ١٦ آب ١٩٤٦ (١١/١١٣) بعد أن حسم الخلاف الإيديولوجي، بين اليمين واليسار الكردي، لصالح التعاون مع الاتحاد السوفييتي بدل الإنكليز لتحقيق الأهداف القومية الكردية، لاسيما بعد قيام جمهورية مهاباد الكردية عام ١٩٤٦ في إيران وإتحاد قيادة الثورة الكردية في العراق (جماعة ملا مصطفى البارزاني) والعديد من كوادر الأحزاب الكردية العراقية إضافة إلى الضباط الأكراد الهاربين من الجيش العراقي مع قيادة الثورة الكردية الإيرانية وبذلك انتقل مركز قيادة الثورة الكردية إلى إيران للعمل من أجل وحدة الأمة الكردية ومساندة نضال الشعب الكردي في الأجزاء الأخرى من كردستان الملحقة بالعراق وتركيا، في سبيل الاعتراف بكيانها و حقوقها الثقافية والإدارية والبرلمانية.

حاولت مجموعة من القوميين الأتراك ذوي الاتجاهات الدينية تأسيس حزب سياسي جديد في تركيا كمحاولة للقيام بدور المعارضة. وفي ١٨ تموز١٩٤٥ وافقت الحكومة على تأسيس حزب البعث القومي لمؤسسه دميراغ و حسين عوني أولاشي و جواد رفعت اتيلهان و كان الحزب يدعو إلى الانتخابات المباشرة، ورفض ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، وانتخاب رئيس الجمهورية في استفتاء شعبي، والأخذ بنظام التجارة الحرة، والدعوة إلى الوحدة الإسلامية، والاتجاه نحو الشرق في السياسة الخارجية (١/٧٨).

ورغم قيام الحزب المذكور بمهمة المعارضة، خارج البرلمان لأنه لم يستطع إدخال أي نائب إلى البرلمان خلال انتخابات عام ١٩٥٠، إلا أنه اضطر إلى غلق أبوابه عام ١٩٥٥. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإعلان ميثاق الأطلنتيك لم تبق ثمة دولة في العالم تستطيع أن تنكر حقوق الإنسان وأن لا تعترف بالحريات العامة، ولاسيما بعد قيام الأمم المتحدة، واعتبار فكرة تعدد الأحزاب ضمانة للديمقراطية و الحريات العامة... اضطرت تركيا أيضا، نتيجة ضغط الرأي العام و الصحافة، إلى أخذ تلك الأسس بنظر الاعتبار بعد أن ازدادت المقاومة ضد الحزب الوحيد الحاكم، وبدأت المعارضة في صفوفه حتى أن بعضهم خرج على نظام الحزب بتوجيه الانتقاد العلني في المجلس إلى حزب الشعب الجمهوري الحاكم، بل إن كلا من النواب جلال بايار الذي أصبح رئيسا للجمهورية بعد انتخابات عام ١٩٥٠– وهو إلى اليوم يعد الرئيس المدني الوحيد بين رؤساء الجمهوريات التركية الذين كانوا جميعهم من العسكريين ثم أصبح تورغوت أوزال الرئيس المدني الثاني عام ١٩٨٧– وعدنان مندريس وفؤاد كوبرلو ورفيق قورالتان الأعضاء في حزب الشعب الجمهوري الحاكم طالبوا الحزب في كتلته البرلمانية بأن يعيد الأمور إلى نصابها بالرجوع إلى سيادة القانون، والقضاء على الانتهاكات التي يشكو منها المواطنون.

أدى الاقتراح الذي قدمة أولئك النواب إلى الكتلة البرلمانية لحزب الشعب الجمهوري إلى موجة من الانتقادات والمناقشات فما كان من الحزب إلاّ أن قام بفصل كل من عدنان مندريس و فؤاد كوبرولو من الحزب وإسقاط عضويتهما فيه. فقام كل من جلال بايار و رفيق قورالتان بتقديم استقالتهما من الحزب أيضا ثم قام هؤلاء النواب الأربعة بتأسيس الحزب الديمقراطي في كانون الثاني ١٩٥٤ في أنقرة(٧٩/١).

كان تأسيس الحزب الديمقراطي في تركيا إيذانا بتأسيس العديد من الأحزاب السياسية الأخرى، حيث تأسس خلال فترة قصيرة لا تتجاوز السنة الواحدة عشرات الأحزاب السياسية الصغيرة والكبيرة ذات الميول والاتجاهات المختلفة أما أهم تلك الأحزاب فهي:

١– الحزب القروي التركي، تأسس في ١٩ أيار ١٩٤٦ إلا أنه بدأ فعالياته السياسية في استنبول، وسرعان ما أغلق أبوابه وانتهى لينضم أعضاؤه فيما بعد إلى الحزب الجديد وبالاسم نفسه الذي تأسس به عام ١٩٥٢.

٢– الحزب الاشتراكي التركي: تأسس بهذا الاسم أكثر من خمسة أحزاب سياسية، وكان أقوى الأحزاب هو الحزب الذي أسسه أسعد عادل مستجاب أوغلو ورفاقه في ١٤ أيار

١٩٤٦، غير أن هذا الحزب اتهم بالدعاية للشيوعية، وبعد مرافعات استمرت حوالي الثماني سنوات برئت ساحة المتهمين ولكن تم إغلاق الحزب عام ١٩٥٢.

٣- حزب العمال والفلاحين التركي: قام بتأسيس هذا الحزب الدكتور شفيق حسني دمير(سكرتير عام الحزب الشيوعي السري التركي) ورفاقه في ٢٠ حزيران ١٩٤٦، وكانت جريدة النقابة ومجلة الجمهور تنطقان باسمه إلا أن اتهام هذا الحزب بترويج الشيوعية أدى إلى غلقه.

٤- حزب الأمة: تأسس هذا الحزب برئاسة المارشال فوزي جاقماق أحد رفاق مصطفى كمال و أحد القادة العسكريين الكبار و عثمان بولوك باشي، وحسن دنجر و كان يدعو إلى الوحدة الوطنية واحترام المقدسات الدينية مع الإيمان بالثورات الكمالية، وكانت جريدة الصباح الجديد تنطق باسمه، وكان تأريخ تأسيسه ٢٠ تموز ١٩٤٨.

٥- الحزب الشيوعي التركي السري: يعد هذا الحزب امتدادا للحزب الشيوعي التركي الذي تأسس عام ١٩٢٢ وكان الأكراد يشكلون نسبة كبيرة من أعضائه.

وإذا كان الحزب الديمقراطي لم يفز بالأكثرية في انتخابات عام ١٩٤٦ لأنه كان في بداية تأسيسه وبسبب كونه تجمعا للبيروقراطيين المنفصلين عن حزب الشعب الجمهوري وزعيمه عصمت اينونو، إلاّ أن الحزب الديمقراطي فاز في انتخابات ١٩٥٠ فوزا ساحقا على حزب الشعب الجمهوري، وبذلك طويت فترة دكتاتورية الحزب الواحد، إلى فترة وجيزة، وسادت حرية الصحافة وتكونت أحزاب جديدة ومعارضة. غير أن فوز الحزب الديمقراطي لم يكن يؤلف انعطافة سياسية تقدمية، وإنما مظهرا من مظاهر الرغبة في التجديد بعد دكتاتورية الحزب الواحد التي استمرت أكثر من ربع قرن. ولكنه أعلن العفو السياسي العام، وقام بإلغاء بعض القوانين التي وضعها حزب الشعب الجمهوري، كما أعاد تلاوة الآذان باللغة العربية، بعد أن قام حزب الشعب الجمهوري بسن قانون يقضي بتلاوته باللغة التركية (٨١/١)

فإذا كانت جمهورية مهاباد الكردية تعد تحقيقا لحلم الأكراد في تأسيس دولة كردية لهم عبر نضالهم خلال الثلاثة آلاف سنة الماضية، بحيث أضحت أول دولة كردية بالمفهوم السياسي الحديث، فإن النهاية المأساوية لهذه الجمهورية الديمقراطية بعد سنة من تأسيسها أصابت الحركة الكردية في عموم كردستان بالإحباط واليأس لاسيما بعد إعدام زعمائها: قاضي محمد ورفاقه، والتجاء الملا مصطفى البارزاني وأعضاء الحزب

الديمقراطي الكردي إلى الاتحاد السوفييتي كما عادت مراكز قيادة الثورة الكردية إلى العراق مرة أخرى. أصبحت منطقة كردستان تركيا، بعد الحروب الدموية و القاسية فيها، شبه مهجورة حيث التجأ البقية الباقية من الأكراد فيها إلى المغاور والكهوف أو إلى قمم الجبال، بينما كان قسم كبير منهم يعيش في المنفى غرب الأناضول. لكن انتهاء الحرب العالمية الثانية وموجة الديمقراطية التي سادت بعدها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أجبرت الحكومة التركية على إعادة الأكراد المهجرين إلى ديارهم في شتاء عام ١٩٤٨ مما زاد في مأساتهم حيث مات الكثيرون منهم بسبب الجوع والبرد القارس (٣٢٤/٥). ويصف السيد عثمان مته محرر جريدة صون بوسطه الصادرة في استنبول أوضاع كردستان تركيا في نيسان عام ١٩٤٨ بعد أن زارها قائلا:" تجولت في هذه المنطقة الشاسعة الممتدة من قالان (درسيم سابقا) حتى جبال آرارات وتحدثت مع سكانها، فأفادوا بأنهم لم يروا من رجال الحكومة التركية غير الجابي (جامع الضرائب) والجندرمة، لأنه ليست ثمة طرق معبدة ولا جسور أو قناطر مشيدة، كما أغلقت المدارس والكتاتيب وخلت المنطقة من أية مستشفى أو مستوصف وتدهورت الزراعة فيها بحيث أصبح السكان يعيشون على رعي الماعز فقط ويقتاتون منها، في حين تجد القرى المبنية على التلال في حالة يرثى لها. إن مسؤولية هذه الحياة البدائية وغير الإنسانية التي يحياها الناس هنا تقع على عاتق الهيئات الحكومية التي تدعي بأنها تقوم بإصلاح الأوضاع في هذه المناطق"(٣٢٦/٥).

وعندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ ترومان عام ١٩٤٧ والذي تضمن دفاع الولايات المتحدة عن الأوضاع القائمة في كل من تركيا واليونان، انضمت تركيا واليونان استنادا إلى المبدأ المذكور إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام ١٩٥٣ وأرسلت تركيا قوات عسكرية رمزية للمشاركة في الحرب الكورية وبذلك أصبحت تركيا ضمن منطقة النفوذ الغربي لاسيما بعد أن سعت لعقد حلف بغداد عام ١٩٥٥ بينها وبين العراق وإيران والباكستان، فقامت بأدوار عديدة إقليمية ودولية ضد حركات التحرر الوطنية وضد دول المعسكر الاشتراكي وقامت بالحملات الدعائية ضد الشيوعية والتوسع السوفييتي المحتمل. كما تميّزت السنوات العشر التي حكم فيها تركيا الثنائي بايار- مندريس بسياسة يمينية متطرفة في الداخل حتى خرجت على نواميس الفلسفة الأتاتوركية التي صاغها مصطفى كمال، واعتبرها ركنا من أركان الجمهورية التركية

الحديثة. ولما كان ممنوعا على الأكراد في تركيا تأسيس الجمعيات أو الأحزاب، بل الكتابة باللغة الكردية بموجب القانون الصادر عام ١٩٣٢، لذلك اتجه الأكراد في تركيا نحو الكفاح السياسي والثقافي بدل الكفاح المسلح خلال هذه الفترة، لتحقيق أهدافهم القومية ضمن الأحزاب السياسية التي تم تأسيسها بعد أن أخذت تركيا بالتعددية الحزبية. كما أخذ المثقفون الأكراد بالتجمع في الأندية الثقافية وفروعها في الشرق، وهو الاسم الرسمي لكردستان تركيا بعد الخمسينات، لإصدار المجلات التي تخدم أهدافهم. فقد قام الكاتب الكردي موسى عنتر بإصدار مجلة (البلاد) التقدمية التي اهتمت بحركات التحرر في العالم الثالث بالدرجة الأولى مع الاهتمام بالقضايا القومية الكردية. كما قام الكاتب التقدمي التركي يشار نابي صاحب مجلة (وارلق– الوجود) الوجودية بنشاط ملحوظ في عام ١٩٥٩ لإنشاء اتحاد للأدباء الأتراك، حتى استطاع تحقيق ذلك عام ١٩٦٠ وتم انتخاب الكاتب يعقوب قدري قرا عثمان رئيسا لهذا الاتحاد الذي انضم إليه مجموعة كبيرة من الأدباء والمثقفين الأكراد. وكان الكاتب اليساري حكمت قويلجيملي قد أسس حزب الوطن في ٢٩ تشرين الأول ١٩٤٥، وعندما اشترك الحزب في انتخابات ١٩٥٧ تم إلقاء القبض على ٤٠ كرديا من أعضاء الحزب وتم تقديمهم إلى المحاكم بتهمة الشيوعية، كما منع الحزب من ممارسة الفعاليات السياسية اعتبارا من ٣٠ كانون الأول ١٩٥٧ بصورة مؤقتة، غير أن أولئك الأعضاء قد تمت براءتهم في ٢ آذار ١٩٦١بعد انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ (١٢/٤٥٣) وقد كان هذا الحزب يدعو إلى الأخذ باستراتيجية (الديمقراطية الثورية) والقيام بالإصلاح الزراعي وإلغاء الإقطاع مع الأخذ بالتصنيع التقني ورفض الأحلاف العسكرية.

بلغت انتهاكات الحزب الديمقراطي لحرية الصحافة ذروتها خلال إضراب الطلبة عام ١٩٥٦ وكاد أن يكون مخلب القط للاستعمار الأمريكي عام ١٩٥٧ للتدخل في سورية، وكان على وشك التورط العسكري في العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ودفاعا عن حلف السنتو بل إنه لم يتورع عن ارتكاب الجرائم الوحشية من تعذيب السجناء وإطلاق الرصاص على المتظاهرين و الطلبة خلال عامي ١٩٥٩–١٩٦٠ نتيجة الاندفاع القوى وراء المصالح الذاتية ودفاعا عن السياسة الأمريكية في المنطقة حيث تم إلقاء القبض على ٧٤ مفكرا جامعيا ومثقفا في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٩، كان بينهم ٤٩ مفكرا كرديا قدموا للمحاكمة بتهمة بث النزعة الانفصالية من خلال كتاباتهم والتآمر لإقامة دولة

كردية، فحكم عليهم بالسجن بمدد تتراوح بين ٣-١٤ سنة، كما كان بين الطلبة الذين ألقي القبض عليهم في مظاهرات آذار ١٩٦٠ أعداد كبيرة من الطلبة الأكراد ولاسيما في ولايات حكاري وأرضروم وسعرت وملاطية وأنقرة. كما أن الأكراد- وضمن كفاح الشعب التركي ضد القمع والاستبداد- شاركوا بالمسيرات والإضرابات والاعتصامات وغير ذلك من الأعمال التي أدت إلى حدوث حركة ٢٧مايس ١٩٦٠.

وفي ٢٤ نيسان١٩٦٠ أعلنت الصحف التركية خبر اعتقال ٥٠ مواطنا بتهمة " العمل على إنشاء دولة كردستان باقتطاع جزء من الوطن التركي الغالي حيث طالب الادعاء العام الجمهوري بإنزال عقوبة الإعدام بالمتهمين الذين كان معظمهم من المثقفين والصحفيين والطلبة مع بعض العمال، بل كان بينهم اقتصادي معروف من خريجي السوربون". لقد كان هذا الاتهام بمثابة الورطة السياسية لحكومة عدنان مندريس، ففي الوقت الذي لا تعترف فيه بالوجود الكردي في تركيا، تعلن رسميا عن وجود حركة كردية منظمة، فكان ذلك اعترافا رسميا بالوجود الكردي في تركيا بعد ربع قرن من التعتيم والإنكار والشوفينية.

مصادر الفصل الثالث

١- إبراهيم الداقوقي: فلسطين و الصهيونية في وسائل الإعلام التركية، بغداد ١٩٨٧.

2- F. Husrev Tokin; Turk Tarihinde siyasi Partiler, Istanbul 1965.

3- MetinToker. Seyh sait isyani, Ankara 1964.

4- Mustafa Kemal ATATURK, NUTUK, Istanbul 1964

5-Dr. Nuri Dersimde;Dersime Dersim,Beyrut.1946.

٦- د، بله ج شيركو: القضية الكردية، القاهرة ١٩٣٠.

7- Metin Toker. Solda ve Sagda Vurusanlar, Ankara 1989.

٨- عبد الرحمن قاسملو: كردستان والأكراد بيروت - ١٩٧٠

٩- فاضل حسين: مشكلة الموصل، الطبعة الثانية، بغداد -١٩٦٧

10- Aziz Nesin; Bulgaristanda Turkler Turkiyede Kurtler. Istanbul 1989.

١١- د. عبدالستار طاهر شريف: الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ٨-١٩-١٩٥٨، بغداد ١٩٨٩.

12- Proleter Devrimci Aydinlik Dergisi, Ankara Sayi 10-24, Ekim1970.

الفصل الرابع

الأكراد والجمهورية التركية الثانية

لم يكن انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ ثورة بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة لأنه لم يقم بالتغييرات الجذرية والأساسية في تركيا، غير أنه لم يكن أيضا انقلابا بالمفهوم التقليدي يستهدف تغيير الوجوه فقط، لأن لجنة الوحدة الوطنية التي قامت بالانقلاب العسكري، كانت تمثل الطبقات البرجوازية المتصاعدة في المجتمع التركي بعد الانفتاح الاقتصادي على الغرب الذي أغدق على تركيا المساعدات المالية والاقتصادية الكبيرة بحيث شهدت تركيا نوعا من الازدهار الاقتصادي والصناعي والاجتماعي التي ماعادت الأوضاع السابقة تتلاءم معها، فعمدت حركة ٢٧ مايس إلى إجراء العديد من الإصلاحات لتثبت دعائم الطبقات البرجوازية المتصاعدة. فقد وضعت حكومة لجنة الوحدة الوطنية دستورا جديدا يضمن تطبيق الحريات الديمقراطية والسماح بإنشاء الأحزاب اليسارية والاشتراكية مع ضمان حق الإضراب وتأسيس النقابات ومحاولة الحد من نفوذ الإقطاع في الريف وإطلاق سراح الموقوفين والمحكوم عليهم سياسيا من المفكرين والطلبة والشباب... إلا أنها بقيت أمينة للمبادىء الكمالية وأسس ثوراته الاجتماعية مع البقاء في الأحلاف العسكرية العدوانية (حلف الناتو والسنتو)، إضافة إلى عدم مساسها بالمواد الفاشية الجائرة ١٤١و ١٤٢ و ١٦٣ من قانون العقوبات التركي التي كانت تشكل سيف ديموقليس فوق حرية إبداء الرأي في تركيا، ولذلك فإنها لم تتورع في اعتقال العديد من المفكرين و رجال السياسة التقدميين الذين دعوا إلى خطوات ثورية أكثر كالخروج من الأحلاف العسكرية والتبعية الأمريكية وإلغاء تلك المواد الفاشية من قانون العقوبات التركي. وعلى الرغم من أن حكومة لجنة الوحدة الوطنية العسكرية قد تركت الحكم للمدنيين بعد الانتخابات العامة التي جرت في ١٥ تشرين الأول ١٩٦١ وفاز فيها حزب الشعب الجمهوري بعد خمسة عشر

عاما من المعارضة خارج الحكم، فإن الأوضاع السياسية والاجتماعية الخاصة بالأكراد لم تشهد أية تغييرات، رغم أن أربعة من أعضاء حكومة لجنة الوحدة الوطنية العسكرية المؤلفة من ٢٠ عضوا كانوا من الأكراد وهم: أكرم آجونار من سيواس ومجيب آتاتلي من ارضروم ووهبي أرسو من أرزنجان و كامل قراولي من كسكاي والذين اصبحوا فيما بعد أعضاء في مجلس الشيوخ التركي، عدا جمال كورسيل الذي (يعتقد بأنه كان كرديا أيضا) أصبح رئيسا للجمهورية وألب أرسلان توركيش الذي طرد من حكومة لجنة الوحدة الوطنية بسبب آرائه اليمينية المتطرفة. ومع أن حكومة لجنة الوحدة الوطنية كانت تؤمن بالفكر الاشتراكي، وكان معظم أعضائها من الضباط التقدميين ، بل واليساريين أيضا، إلا أنها لم تجرؤ على الاعتراف بأن ثمة قضية كردية في تركيا، حتى أن الناطق الرسمي باسم تلك الحكومة أكد مرارا ضرورة معالجة مشاكل الولايات الشرقية دون ذكر الأكراد، بل إن بعضهم هدّدهم بالفناء إذا ما قاموا بأية حركة في الشرق. ونظرا لأهمية هذه المرحلة السياسية في تركيا لأنها خلقت الأرضية الملائمة لكافة الحركات السياسية التي شهدتها تركيا خلال العقدين التاليين لذلك سوف نعالجها ضمن ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول

دستور عام ١٩٦١

قامت حركة ٢٧ مايس ١٩٦٠ بإنشاء مجلس تأسيسي لوضع الدستور للبلاد بعد إلغائها لدستور عام ١٩٢٤ نظرا لعدم ملاءمة مواده لظروف العصر، وقد حدثت خلافات حادة في المجلس التأسيسي، رغم أن المجلس لم يكن مؤلفا على أساس حزبي وإنما كان يضم القضاة والمحامين و النواب والصحفيين و المفكرين والنقابيين، حتى أن المناقشات كانت تجري– في الأيام الأخيرة لإعداد الدستور– على قطبين في أحيان كثيرة ولاسيما عند مناقشة القضايا الأساسية (٧٢٦/٤)، كالملكية والتأميم والتخطيط والتنمية، غير أن المناقشات احتدمت كثيرا واستغرقت وقتا طويلا عند دراسته المادة الثانية من الدستور والتي تتعلق بشكل الدولة ومفهومها السياسي (٧٢٢/٤) فقد كانت صيغة المادة المذكورة تنص على:" أن تركيا جمهورية ديمقراطية، إشتراكية، علمانية" حيث أن تفسير كلمة الاشتراكية Sosyal أدى إلى الخلاف الكبير بين أعضاء المجلس التأسيسي، لأن المحافظين وجدوا فيها مبدأ يؤدي إلى التطرف اليساري، بينما كان اليساريون يؤكدون بأن هذه الفكرة أي الاشتراكية تعني العدالة الاجتماعية، وليس اشتراكية الدولة. وفي

النهاية تم الانفاق على أن الاشتراكية تعني الدولة الاجتماعية التي تؤمن بحقوق الإنسان ويسود فيها القانون مع ضمانها ممارسة الحريات العامة وفق ضوابط محددة. لقد كانت وظيفة المجلس التأسيسي تتحدد منذ البداية في وضع أسس نظام سياسي ديمقراطي يستند إلى حقوق الإنسان والحريات العامة من جهة وعلى الفكر الاشتراكي الاجتماعي التنموي من جهة أخرى. ومن هنا فقد أكد الدستور التركي الجديد- دستور عام ١٩٦١- على احترام الملكية الفردية والمنافسة الشريفة مع منع الاحتكار بشرط أن لا تكون مستغلة أو مستثمرة لجهود الآخرين فوضعت القواعد التي تضمن حقوق العمال والفلاحين، كمشاركة العمال في الأرباح و منح الفلاحين الأراضي الفائضة عن حاجة الملاكين الكبار بحيث تتحقق فكرة دولة الرفاه Welfare State من أجل تحقيق التنمية القومية من خلال مؤسسة التخطيط TPD على أن تقوم الدولة بتأميم المؤسسات الفردية ذات النفع العام في حالة قيامها بالاستغلال أو بعدم إيفاء الالتزامات، وبالمقابل فإن أية مؤسسة حكومية أو مملوكة للدولة تعجز عن تحقيق أهدافها المنصوص عليها في القوانين المرعية فإنها تباع للقطاع الخاص (٧٧٦/٤).

كما أخذ دستور عام ١٩٦١ بفكرة فصل السلطات فجعل السلطة القضائية مستقلة استقلالا تاما من خلال عدم جواز نقل الحكام أو إحالتهم على التقاعد إلاّ بناء على رغبتهم مع منحهم رواتب مجزية. أما السلطة التشريعية فإنها تمارس من خلال المجلس الوطني التركي الكبير المؤلف من مجلسين مجلس الشيوخ وعدد أعضائه ١٨٣ شخصا، كان بينهم ٣٤ كرديا في انتخابات عام ١٩٦١ (٦/ألبوم) ينتخب ١٥٠ شخصا منهم بالاقتراع السري المباشر، بينما يقوم رئيس الجمهورية بتعيين ١٥ شخصية من الوجوه الاجتماعية والسياسية و الفكرية مِنْ مَنْ لهم خدمات مشهودة للمجتمع التركي في هذا المجلس، في حين انضمت حكومة لجنة الوحدة الوطنية ألـ١٨ كأعضاء دائمين في مجلس الشيوخ. أما مجلس النواب، فإنه يتألف من ٤٥٠ عضوا ينتخبون بالاقتراع السري المباشر، وقد كان ثمة ٤٩ نائبا كرديا في أول مجلس تم انتخابه في ١٥ تشرين الأول ثم ارتفع هذا العدد إلى ٦١ نائبا في انتخابات عام ١٩٦٥(٥/البوم)

ومن أجل ضمان الدستور لكل المبادئ الأساسية التي تضمنها القانون الأساسي لعام ١٩٦١ تم إنشأء مؤسسات دستورية على شكل ثلاث محاكم رئيسية، هي:

١- محكمة الدستور التي تنظر في دستورية القوانين التي تشرعها الحكومات، وتقوم بإلغاء كل قانون يخالف مواد دستور ١٩٦١أو يتناقض مع روحه ونصه. حيث يجوز

لكل فرد أو منظمة أو حزب إقامة الدعوى أمام هذه المحكمة ضد الحكومة التي سنت ذلك القانون وتكون قراراتها قطعية وملزمة.

٢- محكمة الشورى التي تنظر في شكاوى الأفراد أو الهيئات ضد قرارات الحكومة الإدارية التي يرى الافراد فيها إجحافا بحقهم في مختلف نواحي الحياة. لأن ثمة حصانة يتمتع بها الفرد ضد تعسف الدولة، لا أن تتمتع الدولة بالحصانة ضد انتقاد الفرد لأفعال الدولة غير المشروعة أو غير القانونية. ولذلك فقد أرسى النظام الدستوري التركي فكرة عدم قانونية الأوامر الإدارية التي تصدرها الحكومات التركية، التي هي بحكم القانون، لأن كل قانون يجب أن يوافق علية البرلمان لكي يكتسب الشرعية، وإلا فإنه يكون باطلا وغير ملزم. فعندما أكد دستور عام **١٩٦١** على الحريات السياسية والفكرية و العلمية والفنية والدينية وعلى حق الاجتماع والإضراب والمظاهرات (المادتين ٢٠و ٢١)فإنه وضع معايير دقيقة (المادة١١) للحدود الواجب اتباعها عند ممارسة تلك الحريات كالمصلحة العامة والآداب العامة والنظام العام والعدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والأمن القومي، من أجل ضمان ممارسة تلك الحريات بشكل سليم وفق قواعد الديمقراطية ضمن مفهوم تقدمي للحياة السياسية.

٣- ديوان شرف الصحافة والإعلام: إذا كانت المادة العاشرة من دستور **١٩٦١** قد نصت بأن لكل فرد حقوقا و حريات أساسية لا يمكن التنازل عنها أو إبطالها لأن له حصانة مطلقة يجب على الدولة ضمان ممارسته لها بالشكل المطلوب، فإن المواد ١١ و ٤١ قد وضعت الإطار العام لكيفية ممارسة تلك الحقوق والحريات من خلال توفير الضمانات لحرية البحث العلمي و حرية الصحافة والتعبير، إذ يجوز لكل فرد إصدار الصحف دون إذن مسبق من الدولة وبلا رقابة، كما سنت حكومة الوحدة الوطنية قانونا جديدا للصحافة (قانون الصحافة وحرية الفكر) في ٤ كانون الثاني **١٩٦١** منحت بموجبه للصحافة حرية مطلقة وحقق لعمال المطابع ومحرري الصحف حقوقا ومكاسب عظيمة قبل أصحاب الصحف، إضافة إلى قانون أخلاقيات مهنة الصحافة الصادر في **١١** آذار **١٩٦١** الذي تعهد بموجبه الصحفيون كافة التمسك بالأخلاق الحميدة لدى تناولهم للمواضيع وإنتقادهم للشخصيات الرسمية وغير الرسمية. وانطلاقا من فكرة هذا القانون تأسيس ديوان شرف الصحافة والإعلام الذي يعد بمثابة محكمة صحفية، لتوقيع العقوبات المالية على مخالفي قانون الصحافة وأخلاقيات مهنة الصحافة(١٣٣/١) واستنادا إلى نصوص المادة ١٠ من دستور عام **١٩٦١** أصدرت

الحكومة التركية قانون مؤسسة الإذاعة والتلفزيون برقم ٣٥٩ لسنة ١٩٦٤ والتي جعلت منها هيئة عامة مستقلة لا سلطان للدولة عليها، على أن يكون للمعارضة حق إبداء الرأي والقيام بالدعاية الانتخابية من خلال تلك المؤسسة بوقت مساو للوقت الذي تمنحه المؤسسة للحزب الحاكم.

ورغم أن قانون مؤسسة تخطيط الدولة الذي سنته حكومة لجنة الوحدة الوطنية عام ١٩٦٠، قد نص على ضرورة إيلاء الاهتمام لتنمية المنطقة الشرقية(كردستان تركيا)لكي ترقى إلى مستوى المناطق التركية النامية الأخرى، غير أن الحكومات التركية المتعاقبة استمرت على سياسة إهمال تلك المناطق حتى عام ١٩٨٣، عندما سنّت حكومة إنقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ قانون تنمية منطقة جنوب شرقي الأناضول حيث سارت حكومة أوزال على النهج نفسه وأسست فيها العديد من المشاريع التنموية. ولكن، إذا كان دستور عام ١٩٦١ وضع نظاما جديدا للحركات العامة لم تعرفه تركيا منذ عام ١٨٧٦ أي منذ إعلان المشروطية (الدستور) أيام عبد الحميد يعتمد على الفكر المعاصر ويضع الضمانات لحسن تطبيق الديمقراطية في تركيا ضمن مفهوم تقدمي... فإنه قد أهمل الإشاره إلى وضع الأكراد حيث لم تنص أية مادة من مواده على حقوق الأقليات القومية كما أن حكومة لجنة الوحدة الوطنية أبقت على المواد ١٤١و ١٤٢من قانون العقوبات التركي التي تمنع تأسيس الأحزاب الشيوعية والدعاية الهدامة، بل إنهما يصمان كل فعل في اتجاه مطالبة الأكراد بحقوقهم القومية بالدعاية الهدامة، كما كانت المادة ١٦٣ من قانون العقوبات المذكور تمنع قيام الأحزاب الدينية وتحظر الدعاية الدينية للمذاهب والفرق الإسلامية وتعدها أيضا دعاية هدامة يحاسب عليها القانون. وقد ناضلت القوى السياسية التقدمية في تركيا منذ الستينات وحتى اليوم لإلغاء أو تعديل هذه المواد من قانون العقوبات التركي والتي راح ضحيتها الآلاف من الأبرياء.

المبحث الثاني

الأكراد والحركة اليسارية في تركيا

تسلم عصمت اينونو رئيس حزب الشعب الجمهوري السلطة حيث أصبح رئيسا للوزراء في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦١ بعد انتخابات ١٥ تشرين الأول ١٩٦١، كما أصبح جمال كورسيل زعيم الانقلاب رئيسا للجمهورية... فورث ركاما هائلا من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إضافة إلى المسيرات والإضرابات والاعتصامات وغير ذلك من

الأعمال (٨٢/١) فقد عادت الفوضى إلى البلاد وانتشرت الأحزاب أكثر من ذي قبل ، تألفت أحزاب جديدة يعتنق بعضها المبادئ اليسارية وأخرى تؤمن بالمثل الإسلامية. وبدأت المشاكل الاقتصادية تزداد بسبب سياسة الانفتاح في الخمسينات وارتفع حجم الديون الأجنبية على تركيا إلى ملياري دولار عام ١٩٦٠. فقد جابهت حكومة عصمت اينونو أول إضراب عمالي في ٣١ كانون الأول ١٩٦١، غير أن حكومته استطاعت ان تحل مسألة الإضراب بالحسنى بعد أن لبى أصحاب العمل بعضا من مطالب العمال. ولعل أخطر مشكلة جابهت حكومة عصمت اينونو (خليفة أتاتورك السياسي الداهية المخضرم في تركيا) هي التكتلات السياسية اليمينية واليسارية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية. ففي شباط ١٩٦٢ قامت مجموعة من المثقفين اليساريين بافتتاح المؤتمر التأسيسي لحزب العمال التركي TIP الذي كان يضم كافة الحركات اليسارية والتقدمية والاشتراكية في تركيا. وكان هذا الخليط غير المتجانس من الآراء والإيديولوجيات سببا في الانقسامات التي شهدتها الجبهة اليسارية خلال ١٩٦٣– ١٩٨٠ حتى وصل حد الاتهام بالعمالة والتجسس. أما اليمين التركي، فقد كان هو الآخر ينظم صفوفه بتأييد بعض أعضاء لجنة الوحدة الوطنية و كانت هذه الجبهة أيضا – أي اليمين التركي– تضم مجموعات متباينة الأفكار، فمن الأخوان المسلمين إلى النورسيين (مذهب ديني أسسه سعيد النورسي الكردي كان يدعو إلى نبذ كافة المظاهر الحضارية الحديثة) ومن مؤيدي التعاون مع تركيا فقط إلى مؤيدي التعاون مع الغرب بشكل عام ومن الإقطاعيين إلى أصحاب المصانع. كان الصراع بين اليمين واليسار قائما على الحوار في بداية الأمر وعلى صفحات الجرائد والمجلات التي تكتلت هي الأخرى في جبهتين غير أن هذا الحوار الديمقراطي، في مظهره، كان ينطوي على حوار من نوع آخر ظهر على الاسطح على شكل حوار ساخن بالسكاكين والمسدسات وأحيانا بالرشاشات أيضا، لاسيما بعد تأسيس حزب العدالة عام ١٩٦١ وانتخاب سليمان دميرال– المهندس المغمور في إسالة ماء أنقرة والمدير السابق لمبيعات تراكتورات فركسون الأمريكية– رئيسا لهذا الحزب الذي ظهر وكأنه ينوي أن يتزعم هذه المجموعات اليمينية، وقد أظهرت الأيام الأخيرة صدق هذه النبوءة السياسية. كما شهدت الساحة الثقافية انقسامات حادة لاسيما بعد المحاولة الانقلابية التي قام بها طلعت ايدمير مدير المدرسة الحربية في ٢٢ شباط ١٩٦٢ و عندما فشلت حركته الانقلابية، التجأ إلى رئيس الجمهورية. وعندما أعفى عنه واكتفت الحكومة بإحالته على التقاعد، قام بحركته الانقلابية الثانية في ٢٠ مايس ١٩٦٣ حيث أعدم إثرها (٨٤/١) .

قامت الفئات اليسارية بزعامة حزب العمال بتأليف اتحاد نوادي الفكر الثقافية FKF وكان اتحاد طلبة جامعة الشرق الأوسط في أنقرة هم الذين بدأوا بإقامة هذه الجمعيات اعتبارا من عام ١٩٦٣ حيث عقد مؤتمره العام في ٤ كانون الثاني ١٩٦٣ برعاية حزب العمال التركي piT وكانت هيئته الإدارية مؤلفة من ١٨ عضوا، خمسة منهم من الأكراد، حيث اتخذ الاشتراكية العلمية مبدأ للكفاح من أجل الاستقلال والديمقراطية، تحت شعار الثورة الديمقراطية الشعبية وأسس له ٥٤ فرعا في الولايات التركية ألـ٦٧ و كانت فروع استنبول وأنقرة دياربكر وارضروم من أنشط فروع اتحاد نوادي الفكر الذي انشغل خلال ١٩٦٣– ١٩٦٥، أي حتى الانتخابات العامة، بتنظيم صفوفه وبتوعية أعضائه بالفكر الثوري الشتراكي، حيث أكد رئيس الاتحاد يوسف كوبالي:" إننا نحارب الامبريالية وأعوانها في الداخل من خلال اتحاد كافة القوى الثورية الديمقراطية الشعبية"(٢٦٩/٢) .
وكان معظم المثقفين الأكراد ينضوون تحت لواء هذا الاتحاد، إلاّ أن الأكثرية انفصلت عنه وانضمت إلى نوادي ثقافة الشرق DKO اعتبارا من عام ١٩٦٤ حيث توسعت هذه النوادي وشملت كافة الولايات الـ ١٨ التي تقطنها الأقلية الكردية وتركز نشاطها في ولايات وان وأرضروم وحكاري ودياربكر وتونجلي وسعرت ذات الكثافة الكردية. وكانت نوادي ثقافة الشرق تتعاون أو تقوم بالتنسيق النضالي، مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي جرت محاولات تأسيسه منذ عام ١٩٥٦ ثم أسسه المحامي الكردي فائق بوجاك نائب أورفا عام ١٩٦٣ وكان يضم مجموعة كبيرة من المثقفين والشباب العمال والمزارعين وبعض الملاكين. وبذلك كان هذا الحزب يختلف عن الحزبين الديمقراطيين الكردستانيين في العراق وإيران، لأنه كان حزبا جماهيريا على عكس الحزبين المذكورين اللذين كانا يعتمدان في بداية تأسيسه على الإقطاعيين والشيوخ. ولكن سرعان ما تحول هذا الحزب إلى العمل السري بسبب ملاحقات النظام وطبيعة تكوين الحزب القومي. كما نشطت نوادي الثقافة الشرقية، فأصدر الكاتب الكردي موسى عنتر أول معجم كردي– تركي، بينما قام زميله الكاتب الكردي التقدمي محمد أمين بوز أرسلان بنشر سلسلة كتب إجتماعية عن كردستان باللغتين الكردية والتركية منها رواية الليلة السوداء وإعادة نشر ملحمة مم و زين لأحمدي خاني بالحروف الكردية اللاتينية وكتاب الحركات الشعبية في كردستان باللغة التركية. ولكن سرعان ما قامت سلطات الأمن التركية بمنع إصدار تلك السلسلة ومصادرة هذه الكتب. كما أنشأ الكاتب اليساري الكردي مظفر اردوست دار نشر يسارية في أنقرة عام ١٩٦٤ باسم دار منشورات اليسار وإصدار مجلة اليسار التركي الأسبوعية حيث نشر فيها

سلسة مقالات حول العلاقات الإنتاجية لدى عشائر شمدينلي تضمنت دراسة اقتصادية وزراعية واجتماعية للعشائر الكردية في منطقة شرق الأناضول، ثم نشر مقالا قيّما عن الإقطاع ومشكلة الأراضي في جنوب شرقي الأناضول في مجلة النور اليسارية الشهرية (٣٤٥/١/٢) التي كانت تتهم حزب العمال التركي بالإصلاحية والتحريفية وبأنه يستلهم أسس الديمقراطية الفليبينية في العمل السياسي رالانتهازية في العمل الحزبي. بينما قامت الفئات اليمينية بتشكيل جمعيات ثقافية أخرى معارضة لتلك الجمعيات باسم (مراكز المثل العليا) المستمدة من المبادئ الهيغلية والعقيدة الإسلامية . وقد كانت هذه المراكز بمثابة تنظيمات الشباب للحرب القومي القروي الجمهوري CKMP الذي تزعمه الب أرسلان توركيش، ذلك الزعيم القومي المتطرف، بعد أن انفصل ١٢ نائبا من حزب العدالة AP الحاكم وانضم إلى هذا الحرب في بداية عام ١٩٦٥، وكانت مجلة (ئوتوكن– المنشد) اليمينية تنطق باسم الحزب وتلك التنظيمات قبل أن تكون لهما صحافتهما الخاصة. وقد كان عدد هؤلاء الشباب لا يزيد على ٥٠٠ شخص في بداية الأمر (١٦٦/٣) غير أن الصحافة اليمينية أخذت في تضخيم هذا العدد حتى جعلت منه أسطورة أو غولا لا يمكن مقاومته. وكان معظم هؤلاء الشباب من الطبقات الفقيرة المسحوقة من مناطق الأناضول الداخلية ذات الصبغة الإسلامية المتزمتة، وقد انجرفوا وراء بعض المكاسب المادية التي وفرتها لهم تبرعات الأغنياء والإقطاعيين، والصناعيين، للحزب ولتنظيماتهم من خلال جمعيات مكافحة الشيوعية والاتحاد القومي للطلبة الأتراك MTTB وغيرها من التنظيمات المعادية للحركة اليسارية (٢٦٦/٣). كان يطلق على منتسبي مراكز المثل العليا اليميني اسم الكوماندو أو (الذئاب الرمادية) و هذه التسمية الأخيرة مستمدة من لقب كمال أتاتورك (الذئب الأغبر) الذي أطلقة علية (هـ.س. أرمسترنغ) مؤلف كتاب بالعنوان نفسه عن مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة الذي يدعى (الب أرسلان توركيش) تبنى مبادءَهُ مع توسع فى التطرف اليميني لأنه أي توركيش– يرمي إلى إنشاء دولة طوران الكبرى التي تضم ٣٠٠ مليون نسمة وتمتد من منطقة سانكيانغ في شمال الصين وحتى البحر الأبيض المتوسط مرورا بجمهوريات آسيا الوسطى السوفييتية ومن هنا فقد استهوت مبادئ الحزب القومي الجمهوري الشباب المراهقين والمعدمين الذين كانت مراكز المثل العليا تمدهم بالمال والسلاح والذخيرة والمأوى (٣٨/٧) للإعتداء على القوى اليسارية في تركيا. كان حزب الشعب الجمهوري الذي يتزعمه عصمت اينونو يمثل الوسط في صراع اليمين واليسار في تركيا وكان الحزب قد انتخب الصحفي الشاعر بولند أجاويد أمينا عاما له، فحاول أن يجد

مبدأً سياسيا يرتكز إليه الحزب لاسيما وأنه كان يضم خليطا غير متجانس من الآراء الديمقراطية واليسارية والليبرالية نتيجة تفرده بالسلطة لأكثر من ربع قرن فتفتق ذهنه عن إيديولوجية جديدة أطلق عليها تسمية(يسار الوسط) وهي قريبة جدا من الاشتراكية الفابية البريطانية ويظهر أنه تأثر بالفابيين خلال وجوده كملحق صحفي في السفارة التركية بلندن. في عام ١٩٦٦ توفي الجنرال جمال كورسيل، رئيس الجمهورية، فانتخبت الجمعية الوطنية(البرلمان) الجنرال جودت صوناني رئيس أركان الجيش التركي رئيسا جديدا للجمهورية. غير أنه كان شخصية ضعيفة ولذلك لم يكن له تأثير مستقل أو حاسم على مجرى الأحداث في تركيا المشحونة بالتوتر والمقبلة على صراع إيديولوجي متطرف، فاختار الاحتماء بسليمان دميرال زعيم حزب العدالة ولذلك أخذ بتأييد التيار اليميني المتطرف في البلاد ويشجعه على السير قدما في سياساته الداخلية والخارجية سواء أكان في الحكم أم كان في المعارضة. فعاد الصراع الحزبي على أشدَّه بين اليمين المتطرف بقيادة سليمان دميرال وبين حزب الشعب الجمهوري الذي أخذ بمبدأ اليسار عن الوسط في المؤتمر العام الثامن عشر للحزب الذي انعقد في ٢١تشرين الأول ١٩٦٦ حيث استطاع بولند أجاويد الأمين العام للحزب صاحب فكرة اليسار عن الوسط أن يكسب الجولة السياسية ليس على خصومه في الحزب فحسب وإنما ضد زعيم الحزب عصمت اينونو أيضا، الذي لم يكن ليقبل بهذه الإيديولوجية الجديدة لولا ضغط منظمات الشباب التابعة للحزب (٨٥/١). بينما كانت الأحزاب الصغيرة تحاول أن تلعب على تناقضات وصراعات الحزبين الرئيسيين:العدالة و الشعب الجمهوري. كان الأكراد مثل كافة الأقليات في العالم، ينتمون إلى اليسار بكل أجنحته ويؤيدونه، لأن الأقلية القومية لا تستطيع أن تعيش تراثها وتمارس لغتها ويزدهر أدبها إلاّ في الأجواء الديمقراطية البعيدة عن الشوفينية القومية للغالبية والوصاية الفكرية للتوتاليتارية والتعصب الآيديولوجي. ومن هنا فقد كان الأكراد يمثلون نسبة كبيرة من أعضاء كل المنظمات اليسارية والأحزاب الاشتراكية العلنية والسرية، بل إن بعض المفكرين والمناضلين الأكراد كانوا يقودون بعض هذه التنظيمات السياسية، إضافة إلى وجود تنظيمات سياسية خاصة بهم وحدهم. ولذلك فقد كانت الصحف التركية تنشر العديد من الأخبار في تلك الفترة حول إلقاء القبض على الكتاب اليساريين والمثقفين الاشتراكيين وأنصار السلام بتهمة ممارسة نشاط معاد للدولة وبتقديم الدعم والتأييد للأكراد المتهمين بالقيام بالحركات الانفصالية وبالتعامل مع الحزب الشيوعي التركي المحظور منذ عام ١٩٢٦. شهدت الحركة الكردية في تركيا إزدهارا ملحوظا عام ١٩٦٧،

سواء أكانت كحركة قومية كردية أم ضمن الحركة اليسارية التركية التي لم تكن تعترف حتى هذا التاريخ بوجود قضية كردية في تركيا. فإذا كان حزب العمال التركي اليساري قد فاز في إنتخابات عام ١٩٦٥بـ ١٥ مقعد في البرلمان فإن أربعة أعضاء منهم كانوا من الأكراد، بينما حصل الحزب على مقعد واحد فقط في مجلس الشيوخ هو للآنسة المهندسة الزراعية حكمت ايشمن(٢٨/٦) كما شهد عام ١٩٦٧ تطورا ثقافيا كبيرا على صعيد التراث الفكري الكردي اليساري، حيث استطاع المثقفون الأكراد إصدار صحف: (الصوت الجديد) اليومية في أدنه لصاحبها محمد طاهر، والجريدة اليومية (القلعة الشاهقة) لصاحبها فاضل صيقتاش في آغري وجريدة(الأفق) اليومية لصاحبها محمد علي في دياربكر و مجلة (الفرات) الجديدة الشهرية لصاحبها فكرت مايش أوغلو في مدينة العزيز و(الثورة) اليومية لصاحبها دوندار اوزدان في ارضروم والجريدة اليومية (الوعي) لصاحبها إبراهيم خطيب أوغلو في حكاري، والجريدة الأسبوعية(صوت فارتو) لصاحبها حسن فرات في مدينة موش والمجلة الأسبوعية (صوت الشباب) لصاحبها يوكسل سيرت الصادرة في مدينة طوقات(١٣٦/٨) وكانت جميع الصحف تصدر باللغة التركية غير أنها تنشر أحيانا قصائد كردية بالحروف اللاتينية، أو دراسات فولكلورية عن شرق الأناضول ومقالات حول الحركات التحررية وضرورة القيام بتنمية شاملة في منطقة الشرق من الأناضول. ولكن مجلة(ينى آقيش– التيار الجديد) الشهرية الصادرة في أنقرة لصاحبها عباس ايزول كانت تنشر قصائد كردية عديدة في العدد الواحد مع دراسات فولكلورية واستقصاءات حول الإهمال المتعمد لمنطقة شرق وجنوب شرقي الأناضول، وتقوم بتوجية الانتقادات الشديدة للاتجاه الشوفيني لحكومة دميرال، ولذلك فقد قامت السلطات التركية بغلق المجلة بعد صدور سبعة أعداد منها عام ١٩٦٧ بحجة قيامها بنشرات تضر بالوحدة الوطنية وبتأييدها للأفكار الانفصالية. كما قام الأكراد من خلال دار نشر(كومه له– الجمعية) و(أنادول– الأناضول) بنشر العديد من المنشورات والمؤلفات باللغة الكردية اللاتينية استغلالا لعدم وجود الرقابة المسبقة على نشر المؤلفات وإن كانت السلطات التركية قد قامت بجمع ومنع تلك المؤلفات بعد نشرها مباشرة. كما قامت حكومة دميرال في عام ١٩٦٧ بإصدار القانون المرقم (٧٦٣٥/٦) والذي منعت بموجبه دخول المطبوعات والأشرطة التسجيلية والأسطوانات و الأفلام الكردية إلى تركيا . مما أثار ضجة قانونية وسياسية في الأوساط القضائية الأوروبية. وعندما اشتدت حملات الصحافة اليمينية مثل دولت وئوتوكن وهركون ضد اليسار التركي، لا سيما الأكراد منهم حيث اتهمتهم تلك

الصحافة اليمينية بالعمالة للشيوعية ووصفتهم بالمخربين ومفرقي صفوف الأمة وتوعدوهم بالطرد من تركيا، حدث رد فعل قوي لدى المنظمات الطلابية في ١٩ مدينة تقطنها الأقلية الكردية في الولايات الشرقية (٢٠٨/١/٢) فقاموا بمسيرات صامتة في تموز ١٩٦٧، كما دعت تلك المنظمات للقيام بمظاهرة احتجاجية في أكبر مدينتين هما سيلوان ودياربكر فاحتشد عشرة آلاف متظاهر في الأولى وخمسة و عشرون ألف متظاهر في الثانية، يوم ١٩٦٧/٨/٣ في محاولة جريئة لتحدي السلطة والقوى اليمينية من جهة ولاستعراض قوتهم من جهة أخرى(١/١٠) وقد جابهتها حكومة العدالة كعادتها بوسائل القمع والإرهاب وتقديم العشرات منهم إلى المحاكم بعد توقيفهم لفترات طويلة. يشكل عام ١٩٦٨ نقطة التحول في تاريخ الحركة الكردية المعاصرة، حيث بدأت فيه اجتماعات الشرق الجماهيرية التي نظمها الأكراد وخطب فيها الخطباء لأول مرة باللغة الكردية (٨٥/١). كما أدت النقاشات الحادة بين القوى اليسارية إلى نوع من التلاحم الثوري بين النضال القروي ونضال المدينة من جهة وبين نضال العمال والفلاحين من جهة أخرى. فانقسمت مجلة (آيدينلك– النور) الشهرية اليسارية إلى قسمين: مجلة النور الثورية البروليتارية التي يشرف عليها الكاتب التقدمي جنكيز جاندار والتي صدر عددها الأول في تشرين الثاني ١٩٦٨ حيث كانت جريدة النور الأسبوعية التي كان يرأس تحريرها أورال جاليشير تؤيد الاتجاه المتمثل بالماركسية. بينما استمرت مجلة النور الشهرية الاشتراكية على الصدور بإشراف الكاتب اليساري الكردي دوغو برنجيك والتي كانت تمثل الاتجاه الماركسي– اللينيني. أما الاتجاه اليساري الثالث فقد كانت تمثله الحركة الوطنية الديمقراطية التي يرأسها الكاتب التقدمي مهري بللي والتي تضم كافة الاتجاهات الاشتراكية والديمقراطية واليسارية الوطنية في تركيا، وكانت جريدة (العمال والفلاحين) الأسبوعية تنطق باسم الحركة، وتتبعها تنظيمات(الاتحاد الشباب الثوري التركي TDGF التي قامت على أنقاض الجبهة المتحدة BC التي كانت تضم اليساريين عدا الماويين بينما احتفظ حزب العمال التركي TIP بكوادره من المثقفين اليساريين الأتراك والأكراد، كاتجاه يساري رابع، لكنه متهم بالاصلاحية والتحريفية من قبل الاتجاهات الثلاثة الأخرى وكان اتحاد الطلبة الأتراك تحت إشراف حزب العمال التركي الشيوعي. إذا كانت الحركة الماركسية الماوية–نسبة إلى ماوتسي تونغ– قد ازدهرت في تركيا خلال هذه الفترة ولاسيما بعد تشكيل حزب العمال والقرويين الثوريين TIKP فإن الكاتب الكردي اليساري دوغوبرنجيك قد قام بتأليف لجان العمل العلمية والقروية في مختلف أنحاء البلاد ولاسيما في المنطقة

الشرقية لتقديم العون والمساعدة للفلاحين والعمال، حيث تولى المثقفون الثوريون القيام بهذا العمل، كما ساهم فيها الطلاب خلال العطلات. في حين اجتمع المثقفون الاشتراكيون الحالمون حول مجلات (دوريم–الثورة) التي كانت تمثل البرجوازية الصغيرة الوطنية وتولرك صولو– اليسار التركي وجريدة (قورتولوش–التحرير) الخاصة بالاشتراكيين الإصلاحيين، تلك الصحف التي فتحت صفحاتها لنشر كل الاتجاهات والآراء الاشتراكية واليسارية في تركيا. كان عام ١٩٦٨ عام الشباب في تركيا وفي العالم الذي انتقلت إليها الحركة الطلابية من فرنسا خلال شهري مايس– حزيران١٩٦٨، حتى أصبح بمثابة المخاض لميلاد الحركات المتطرفة في تركيا. ففي بداية العام أنفجرت الحركات العمالية في(زونغولداق) وفي الصيف كان إحتلال العمال لمؤسسات (شركة دربي) والإضراب الكبير لعمال البتروكيمياويات في أستنبول وصراع القرويين مع ملاكي الأراضي في منطقة المالي وكفاح سكان مدينة الصفيح في أنقرة ضد هدم بيوتهم المبنية بطريقة غير مشروعة في نظر الحكومة وإشغال العمال لمعامل (كاول وايمتاش وفينفيس) وغيرها التي تدل على التحول الكبير للحركة العمالية من النضال الاقتصادي إلى النضال السياسي (٤١/١/٢) كما تأسست وحدة القوى الثورية التركية (TDGB) والتي قامت بالمظاهرة الكبيرة ضد الإمبريالية وأعوانها في أنقرة(نسيان١٩٦٨) وحركات الإضراب وإحتلال المدارس والجامعات التي قام بها طلبة الدراسات العليا اليساريون في تركيا (حزيران١٩٦٨) وكان معظم قادة الحركة الطلابية اليسارية عام ١٩٦٨ من الأكراد، حيث ذكر البروفيسور صلحي دونمز أر أستاذ قانون الجزاء في الجامعات التركية، أن أحد قادة الطلبة الذين احتلوا جامعة استنبول عام ١٩٦٨ كان من الأكراد، ومن المتهمين بالانفصالية والمحكوم بهذه التهمة وهو واحد من كثيرين كانوا يتزعمون الحركة الطلابية عام ١٩٦٨ (١٤٢/٩)تلك الحركة التي هتفت لأول مرة بحياة الشعوب التركية بدل الشعب التركي كما كان يجري سابقا. كما أن الأكراد بدأوا بتسمية أولادهم بالأسماء الكردية كنوع من التحدي للسلطات التركية وإعتزازا بالأصالة القومية الكردية. ثم كانت حركات الإضراب والاحتجاج والاعتصام ضد زيارة الأسطول السادس الأمريكي للموانئ التركية في كل من استنبول وإزمير و صامصون و مرسين خلال شهر أغسطس. أما في شهر تشرين الثاني فقد سار ألفا فلاح بجرارهم من مزارع القطن في أطراف إزمير إلى مدينة إزمير. كما انعقد مجلس شورى التربية الثورية لبحث أوضا ع المعلمين في تركيا والمطالبة بتحسينها عن طريق الإضراب والمظاهرات مما أدى ذلك إلى تقديم العديد من أعضاء المجلس إلى المحاكم (٤٢/١/٢) وكان بينهم العديد

من المعلمين الأكراد من المناطق دياربكر وأرضروم ووان وسعرت وماردين بينما كان بولند أجاويد سكرتير عام حزب الشعب الجمهوري يقود المعارضة ضد حكومة دميرال ويحاول تثوير الفلاح التركي من خلال زياراته للريف التركي لاسيما المنطقة الشرقية حول مبدأ اليسار عن الوسط الذي تبناه حزبه المعارض. وإذا كانت هذه الحركات التي قام بها اليسار التركي تصعيدا للنضال ضد الإمبريالية وعملائها الرجعيين فإن اليمين التركي أيضا كان يجمع قواه ويرص صفوفه لمجابهة اليسار بقيادة حزب العدالة الحاكم وبتأييد كوماندو الحزب القومي القروي الجمهوري و نوادي المثل العليا للقيام بحملات الإغارة على مؤتمرات اليسار التركي ومحاولة تفريق مظاهراتهم بالعصي وبالعنف. حيث هاجم كوماندوس (الذئاب الغبر) انتخابات طلبة كلية الحقوق المنضوين تحت راية اتحاد الطلبة الأتراك، اليساري، كما هاجموا في بداية العام ١٩٦٩ ندوة كلية الزراعة في استنبول(٢/١/٢٦٦١) وكان حزب العدالة اليميني الحاكم يحاول من خلال التوقيفات لأعضاء التنظيمات اليسارية و جمع ومنع الكتب النقابية والاشتراكية وغلق الجمعيات اليسارية بالأوامر الإدارية أو تطبيق المواد ١٤١و ١٤٢من قانون العقوبات التركي بتهمة النشاط الشيوعي، إلغاء الصفة التقدمية عن دستور عام ١٩٦١ من أجل تهيئة الأذهان لإعلان الأحكام العرفية وخنق الحريات العامة. في نفس الوقت بدأت فيه صلاة الجماعة في معظم جوامع الأناضول بعد أن عبأت الجماعات الدينية كافة المسلمين لإقامة تلك الصلوات الجماعية ومن ثم تلعين الشيوعية المتمثلة بالحركة اليسارية في تركيا لاسيما بعد أن نظمت.. الحركة اليسارية صفوفها وشكلت القوة الثورية Dev- Guc التي ستلعب دورا كبيرا في الأحداث السياسية خلال ١٩٦٩– ١٩٧١ وستشهد المدن التركية الكبيرة سلسلة من الاشتباكات الدامية بينها وبين الكوماندوس اليمينيين الذين ستشجعهم السلطات الحكومية خلال الفترة نفسها. شهد عام ١٩٦٩ بدأية الاغتيالات الفردية بين المجموعات اليمينية و اليسارية وقيام طلاب جامعة الشرق الأوسط في أنقرة بحرق سيارة السفير الأمريكي (كومر) الذي كان من عملاء وكالة المخابرات المركزية CIA وأحد مجرمي حرب فيتنام ... في ٦ كانون الثاني ١٩٦٩ (٣/ ٢٧٠) لدى زيارته لتلك الجاميعة التي كانت تعد معقلا من معاقل اليسار التركي وكان رئيسها البروفيسور أردال اينونو ابن الزعيم المعروف عصمت اينونو الذي أصبح أعتبارا من عام ١٩٨٣ زعيما للحزب الديمقراطي الاشتراكي الشعبي (SHP) أصدرت في بداية عام ١٩٦٩ قانون الحفاظ على النظام الدستوري بهدف التضييق على الحريات العامة التي جاء بها دستور١٩٦١ والإخلال بإستقلالية مؤسسة

الإذاعة والتلفزيون التركية .TRT التي جعلها دستور عام ١٩٦١ مستقلة عن إدارة الدولة. كما أن حكومة دميرال كانت تنوي من وراء القانون المذكور ضرب الحركة الطلابية التي تصاعدت بشكل كبير، بعد أن قام الطلاب بإضراب عن الدخول إلى المحاضرات والاعتصام بالحرم الجامعي، الذي لا تستطيع قوى الأمن الداخلي اقتحامه استاذا إلى مبدأ استقلالية الجامعة التي نصت عليه المادة ٢١ من الدستور المذكور. غير أن الهدف الرئيس لحكومة دميرال من سن هذا القانون هو اتهام كل حركة أو شخص معارض للنظام نصف المستعمر والنصف إقطاعي القائم في تركيا في ظل حكومة دميرال، بإخلال النظام الدستوري توطئة لإلقاء القبض عليه وتوقيفه ومن ثم محاكمته. فقام ثلاثون ألف عامل من عمال (سومربنك) بإضراب عام احتجاجا على صدور هذا القانون وضد انتهاكات حكومة دميرال للحريات العامة .كما أضرب عمال ٢٥ شركة ومعمل، بضمنها شركة سنجر للخياطة الأمريكية تأييدا لعمال سومربنك و مطالبين بزيادة الأجور وتحسين ظروف حياتهم (٢/ ١/٢٦١).

وفي ١٥ شباط ١٩٦٩ دعت الجبهة اليسارية إلى مسيرة سلمية في استنبول بعد مسيرة المعلمين السلمية في اليوم نفسه، شارك فيها الشباب والطلبة و مجموعة كبيرة من العمال، فقامت مجموعات من الكوماندوس اليمينيين بالتصدي للمسيرة المذكورة مما أدى إلى وقوع عشرات القتلى ومئات الجرحى (٨٦/١) في ميدان تقسيم باستنبول. عند ذلك أعلن اتحاد نقابات العمال الثوريين Disk الإضراب العام تضامنا مع الشباب والطلبة والمعلمين واحتجاجا على سكوت قوى الأمن ومساندتها الضمنية لانتهاكات القوى اليمينية لدستور ١٩٦١. وفي يوم ١٦نيسان ١٩٦٩ دعت الجبهة الشعبية التقدمية كل القوى اليسارية إلى مسيرة كبيرة في مدينة دياربكر، حيث اجتمع فيها جماهير العمال والشباب والطلبة والقرويين من أق حصار و ئودامش ودياربكر وأنطاكية وأنقرة وزونغولداق واستنبول، مشت في مسيرة جماهيرية كبيرة من مركز مدينة دياربكر (مركز كردستان) إلى كراج سوكا فيها يدا بيد إعرابا عن احتجاج القوى الديمقراطية الشعبية ضد الإقطاع والرجعية والإمبريالية (١٨/٢). وعندما تشيع السلطات الحاكمة والأحزاب التي تأتمر بأمر حزب العدالة الحاكم بأن الشباب، بحركاتهم المتهورة وغير المسؤولة سوف يجلبون الفاشية للبلاد، ومن ثم يحاولون إقامة النظام الاشتراكي في البلاد، فإنما تقصد بذلك شق وحدة الصف المتراص للشباب وتحميلهم (الشباب التقدمي والمتنور)، الأفكار والآراء التي هم براء منها لأن هؤلاء الشباب كانوا الحماة الحقيقيين لدستور ٢٧ مايس التقدمي الذي منح لهم حرية الكلام وإبداء الرأي مع ضمان حرية الصحافة وحق

الاجتماعات والمسيرات والمظاهرات والإضراب والحريات الديمقراطية الأخرى . لم تستطع الحكومات الائتلافية وضع حد لهذه الفوضى والإرهاب المستشري في معظم أنحاء تركيا، ولذلك فقد عبأت كافة الأحزاب السياسية مؤيديها واستنفرت قواتها توطئة لخوض المعركة الانتخابية في ١٢ تشرين الأول من العام نفسه، غير أن نتائج هذه الانتخابات لم تكن متوقعة على الصعيدين السياسي والدبلوماسي فقد فاز فيها حزب العدالة اليميني الذي يرأسه السيد سليمان دميرال بعد الانقسامات التي شهدتها الأحزاب اليسارية و حزب الشعب الجمهوري إبان الانتخابات مما أدى إلى وقوع العديد من المظاهرات والمسيرات والإضرابات واعتصامات العمال في المعامل التي نظمتها القوى اليسارية بينما كانت قوى الكوماندوس، تساندها السلطة الحاكمة، توجه الضربات المتلاحقة للحركات اليسارية. وفي ١٦ كانون الأول نشر ٦٩ ضابطا من كافة قطعات القوات المسلحة التركية بيانا في الصحف دعوا فيه الحكومة إلى وضع حد لهذه الفوضى كما وجهوا نداء إلى كافة الأحزاب السياسية لتتحمل مسؤوليتها في وضع حد لإقتتال الأخوة في تركيا (٨٦/١). وإذا كانت هذه الدعوة قد ضاعت بين أصوات الانفجارات والإطلاقات والهتافات، فكان لها أثرها السياسي،حيث تكتلت القوى اليسارية في البرلمان واستطاعت إسقاط حكومة دميرال في ١٤ شباط عند مناقشة الميزانية العامة للدولة. غير أن دميرال الذي اكتسب الخبرة السياسية وألاعيبها استطاع تأليف ائتلاف وزاري مع بعض الأحزاب السياسية الصغيرة. فعاد إلى الحكم مرة أخرى.

المبحث الثالث

الاعتراف السياسي بالقومية الكردية في تركيا

كان الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا أول تنظيم سياسي قومي للأكراد، لأنه استطاع منذ تشكيله عام ١٩٦٣ جمع الأكراد بكافة طبقاتهم الاجتماعية وآرائهم السياسية ودفعهم إلى التماسك والعمل على المطالبة برفع الحيف الاجتماعي عنهم وبالاعتراف بوجودهم القومي وبتطوير تراثهم الثقافي. غير أن هذا التماسك القومي لم يستمر طويلا نتيجة اختلاف الآراء وتباينها بعد النضوج القومي والوعي الاجتماعي وأساليب النضال في معترك الحياة اليومية التي عرفها الأكراد بعد التحدي اليميني الكبير الذي استهدف وجودهم في حزيران عام ١٩٦٧ ورد الأكراد القوي والعنيف على تلك الحملة المسعورة كان بالمظاهرات الصاخبة في أغسطس عام ١٩٦٧ فحدث الانقسام

الكبير في الحزب الديمقراطي الكردستاني أواخر عام ١٩٦٩ حيث انقسم إلى قسمين:

١- الشوانيون ويضم كافة القوى اليسارية الكردية ولا سيما المثقفين الموظفين والعمال في المدن، والفلاحين والكسبة في القرى والأرياف، وقد شكل الأعضاء القدامى في حزبي العمال التركي والاشتراكي كوادر هذا الحزب السري الجديد أمثال الدكتور سعيد قرمزي طوبراق- وشوان هو الاسم الحركي له ومنه جاءت التسمية الجديدة للحزب - وسعيد آلجي ودوغو برنجيك ووهاب اردوغدو ومظفر اردوست. وكان لهذا الحزب نفوذ قوي في التنظيمات الجماهيرية اليسارية التركية: رابطة المرأة التركية الديمقراطية الثورية، رابطة المعلمين الثوريين، اتحاد نقابات العمال الثوريين، منظمة الشباب الثوريين، نوادي الشرق الثقافية. وتتركز نشاطاته في المدن الكردية الرئيسية: حكاري ووان دياربكر.. ويناضل من أجل الحقوق القومية الكردية ضمن حركة التحرر الوطنية التركية. وبعد تصفية الدكتور قرمزي طوبراق زعيم الحزب جسديا، انفصل سعيد آلجي ودوغو برنجيك ومظفر اردوست ووهاب أردوغدو من الحزب، بحيث بقي بلا زعامة قوية أو مؤثرة، ولذلك خضع لتأثيرات الأحزاب اليسارية التركية، لاسيما الجناح الماوي من الحزب الشيوعي التركي السري، وبعض الكتل السياسية المنشقة من الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي.

٢- الكوبانيون: وهم جماعة(الشيخ كوبان) و كوبان إحدى العشائر الكردية الرئيسية في منطقة دياربكر، لأن هذا الحزب كان يضم الإقطاعيين ورؤساء العشائر والشيوخ وبعض المتنفذين في القرى من ذوي الميول الدينية والاتجاهات اليمينية، بحيث أنه كان يشبه من حيث القيادة والتركيب الاجتماعي حزب العدالة التركي.

وقد كان الصراع بين هذين الحزبين دمويا حيث أخذ أحيانا طابع التصفية الجسدية الفردية والعشائرية فقد قتل ١٩ شخصا في النزاع الذي حدث بين عشيرتين مؤيدتين للحزبين المذكورين في مدينة ملازكرد(١١٠/ ١٥٣). وكان نشاط هذا الحزب يتركز في مدن ارضروم وسيواس ودياربكر و ملاطية وملازكرد . لم يظهر في كردستان تركيا، بعد عائلة بدرخان، زعماء تاريخيين يستطيعون التأثير سياسيا ودينيا على الجماهير الكردية في تركيا، بعكس أكراد إيران والعراق ولكن، مع ذلك كانت الحركة الكردية في تركيا أكثر جماهيرية وأكثر تماسكا، رغم الصراع القائم بين أجنحتها المختلفة، بسبب سيادة حالة روح القطيع كما يسميها عالم الاجتماع الفرنسي غوستاف لوبون تجاه

الخطر المشترك والعام الذي يريد القضاء عليهم وتدميرهم وهو خطر الفاشية اليمينية التركية. ويظهر أن الشخصيات السياسية الكردية كانت تفضل النضال ضمن الأحزاب السياسية التركية بدل قيادة الحركة الكردية لأسباب إيديولوجية واجتماعية، فقد أصبح كامل اكينجي الكردي سكرتيرا عاما لحزب العمال التركي اليساري عام ١٩٦٨، بينما انتخب الكاتب المفكر اليساري الكردي محمد علي أصلان رئيسا للحزب المذكور عام ١٩٦٩ في حين انتخب الشخصية الكردية المعروفة يوسف عزيز اوغلو وهو من عشيرة عزيزان الكردية المعروفة رئيسا لحزب تركيا الجديدة عام ١٩٦٨ وانضم إليه العديد من النواب الأكراد من الحزب الديمقراطي القديم حتى أن هذا الحزب اتهم علنا بأنه حزب كردي وبأنه يقوم بالدعاية للحركة الكردية بسبب اهتمامه الكبير بمسألة تنمية المنطقة الشرقية (٩٣/١٢) كما أننا نلاحظ، ولأول مرة في تاريخ تركيا الحديث ومنذ ما يقارب النصف قرن إعتراف الأوساط السياسية التركية بوجود الأقلية الكردية وتأكيد دورها في حركة التحرر الوطنية خلال العشرينات. فقد نشرت جريدة اولوس لسان حال حزب الشعب الجمهوري – مذكرات الرئيس الأسبق عصمت اينونو، رفيق مصطفى كمال أتاتورك باشا، اعتبارا من ٣١ آذار ١٩٦٩ والذي أكد فيها دور الأكراد في مؤتمري سيواس ولوزان ونضالهم مع الأتراك للدفاع عن وحدة التراب الوطني والمطالب الوطنية التي كانت تقدم بها إلى مؤتمر باريس باسم الأتراك والأكراد معا باعتبارهما شركاء في الوطن التركي المتحرر والمستقل (٣٤/٢/٢) كما جرى الاعتراف على صعيد النضال السياسي بالقضية الكردية،عندما تطرق الكاتب اليساري التركي مهري بللي في محاضرته المعنونة: (حقيقة أمة) المنشورة في مجلة النور اليسارية تلك المحاضرة التي منعت سلطات الأمن التركية إلقاءها في كلية الحقوق بأنقرة والتي جاء فيها أن ″ ثمة قضية كردية في تركيا وأن هذه القضية موجودة منذ وجد الأتراك على هذه الأرض، فإذا كانت حركة الشيخ سعيد الكردي محاولة بريطانية مكشوفة لسلخ لواء الموصل عن تركيا لإلحاقها بالعراق، فإن تلك الحركة ودوافعها يجب أن لا تكون سببا في كل هذا الاضطهاد والظلم وسياسة التتريك التي تعرض لها الأكراد في تركيا، حيث آن الأوان لمنح الأكراد حقهم في استعمال لغتهم القومية والاعتراف بهويتهم ضمن الجمهورية التركية العلمانية الثورية. إن حل القضية الكردية لا يتحقق من خلال إقامة دولة كردية في تركيا، وإنما من خلال ممارسة الأكراد لكافة حقوقهم القومية والثقافية ضمن الوحدة التركية للنضال معا في ثورة وطنية ديمقراطية ضد الإمبريالية والاستغلال والاستبداد ″ (٣٧/٢/٢). ومن هنا فإننا نستطيع

أن نؤكد أن الحركة الكردية قد حققت تقدما كبيرا في الوصول إلى أهدافها لنيل الأقلية الكردية حقوقها القومية وإسماع صوتها على الصعيد السياسي والاجتماعي في تركيا، وهو الأمر الذي أكده حزب العمال التركي الاشتراكي من خلال المؤتمر الرابع للحزب الذي انعقد خلال ٢٩– ٣١ تشرين الأول ١٩٧٠ عندما تبنت القيادة الجديدة للحزب قرارا بشأن القضية الكردية ينص على (أن الأكراد شعب موجود في شرق تركيا) رغم عدم اعترافه بحقوق الشعب الكردي في الحصول على الحكم الذاتي. غير أن هذا الاعتراف السياسي بالوجود الكردي في تركيا دفع الحركة الكردية إلى المساهمة بشكل فاعل في الحياة السياسية التركية، بعد أن اصبح للصوت الكردي أهميته في الانتخابات النيابية. فعندما جرت الانتخابات النيابية في ١٢ تشرين الأول ١٩٦٩ فاز حزب العدالة بـ(٤٦,٦٪)من أصوات الناخبين بينما فاز منافسه حزب الشعب الجمهوري اليساري المعتدل بـ٢٧,٤٪من الأصوات وبذلك حملت هذه الانتخابات إلى البرلمان التركي ٧١ نائبا كرديا من مجموع ٤٥٠ نائب من الحزبين المذكورين إضافة إلى حزب الوحدة الذي جذب مجموعة كبيرة من الأكراد الشيعة من ولايات تونجلي وسيواس وجروم وطوقات وكان شعاره ١٢ كوكبا، قيل بأنه يمثل الأئمة الإثنى عشر. ومن هنا اتهم هذا الحزب باستغلال الطرق الدينية و المذهب العلوي للأغراض السياسية (٩٩/١٢) غير أن رئيس الحزب حسين بالان يرد على هذا الاتهام بالقول: إن ثمة تفرقة وتقسيما للناس في المنطقة الشرقية التي أهملت طيلة النصف قرن الماضي بحيث بات الخلق فيها مواطنون من الدرجة الثانية، فظهر حزبنا وطرح برنامجا اقتصاديا واجتماعيا للنهوض بالمنطقة لكي تصل إلى مستوى المناطق الأخرى في تركيا مع نبذ التفرقة وهو السبب الذي أدى إلى التفاف الجماهير في الشرق حول الحزب (١٠٥/١٢). وقد شهد عام ١٩٧٠ فرزا سياسيا حادا على الساحة التركية، بعد انتخابات ١٩٦٩ التي لم يحقق أي حزب سياسي الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة، فقد حدث انشقاق كبير داخل حزب العدالة حيث استقال ٩ برلمانيين منه وأسسوا الحزب الديمقراطي الذي أخذ بفكرة اليمين العلمي ثم انفصل ٤ نواب آخرين وانضموا إلى حزب الحركة القومية اليميني المتطرف كما قام البروفيسور نجم الدين أربكان– رئيس الغرف التجارية والصناعية التركية السابق– بتأسيس حزب النظام الوطني ذي الاتجاه الإسلامي المعادي للشيوعية والصهيونية والماسونية والإمبريالية. كما انقسمت الحركة اليسارية في تركيا إلى مجموعات عديدة منها: حركة الثورة الديمقراطية الوطنية التي يتزعمها مهري بللي والتي تؤمن بلكفاح

المسلح، بعد أن تأكد للقوى اليسارية في تركيا بأنها سوف لن تفوز بالحكم من خلال الانتخابات واللعبة البرلمانية الليبرالية، وبالنظرية الماركسية اللينينية الماوية. ثم انقسمت هذه الحركة أيضا إلى قسمين (٨٧/١):

١- حركة عصابات الريف التي تدعو إلى تعبئة الفلاحين والمزارعين للقيام بالثورة المسلحة لإسقاط النظام وكان اليسار الكردي يؤيد هذه الحركة التي يتزعمها دوغوبيرنجيك و وهاب اردوغدو الذي كان معتقلا منذ أواخر ١٩٦٩ وغيرهما.

٢- حركة عصابات المدن التي تؤمن بالثورة المسلحة أيضا ولكن عن طريق الإرهاب والاغتيالات والسطو على البنوك والمصانع واختطاف المناوئين لهم.وكان يتزعمها ماهر جايان ودنيز كيزميش وقاما بتشكيل حزب التحرير الشعبي التركي بزعامة جايان وجيش أو جبهة التحرير الشعبي التركي بزعامة كيزميش كما قاما بتأليف منظمة الشباب الثوري Dev- Genc التي كان يتزعمها نجمي دمير وزوجته الكاي والكرديان عمر كووهن وحسين ايتان وكامل ده ده وغيرهم (٨/١٤).

أما المجموعة الثانية في الحركة اليسارية فهي مجموعة الاشتراكيين الثوريين المنضوين تحت لواء حزب العمال التركي والتي كانت تتزعمها أساتذة جامعيون مرموقون أمثال بهيجة بوران و محمد علي آيبار وسعدون آرن وتضم مجموعة كبيرة من المثقفين اليساريين الأكراد، وهي تدعو أيضا للكفاح المسلح ولكنها تؤمن بالماركسية- اللينينية فقط. أما المجموعة الثالثة فهي حركة الكادر الثوري، ومعظم هؤلاء من اليساريين الذين يؤمنون بالماركسية ولكنهم لا يصرحون بها وإنما يدعون إلى الثورة في ضوء المبادئ الكمالية الإصلاحية ويتزعم هذه الحركة دوغان اوجي اوغلو الذي يمثل مع حركته، البرجوازية الوطنية في تركيا. أما الجبهة اليمينية، فرغم أنقسامها ومشاحناتها الداخلية فإنها كانت تدعو إلى إقامة الجبهة القومية الواسعة لمجابهة الخطر الشيوعي ولإقامة الدولة التركية القومية المستندة على الدين الإسلامي والفكرة القومية، تتألف هذه الجبهة من حزب الحركة القومية الذي يدعو إلى الوحدة التركية من شمال الصين إلى البحر الأبيض المتوسط ويتخذ من الكومندوس وسيلة لتحقيق أهدافه ومجابهة خصومه. وحزب العدالة ذو الميول الإسلامية والنزعة الليبرالية وحزب السلامة الوطنية الديني الذي تأسس بزعامة البروفيسور نجم الدين أربكان والذي يناهض الشيوعية والصهيونية والماسونية والإمبريالية في آن واحد. وكان حزب الشعب الجمهوري بمبدئه يسار الوسط وتشكلات

شبابه في اتحادات الجمعيات الاشتراكية الديمقراطية يؤمن أيضا بالثورة ولكن عن طريق الإصلاح الاجتماعي المستند على البرلمانية الديمقراطية. كانت الصراعات الإيديولوجية بين هذه القوى اليمينية واليسارية التي تساندها قوى أجنبية خارجية، من الحدة والشدة إلى درجة أصبح التفاهم فيما بينها مستحيلا لأن كل فئة منها تؤمن بأن فكرتها هي الصواب وأن طريقتها في الكفاح هي المثلى وأن فرقتها هي الناجية. وكل من لا يؤمن بها هو الخائن وعميل يجب القضاء عليه (٨٨/١). حاولت حكومة سليمان دميرال مجابهة اليسار النشيط باستعمال الشدة، فاعتقلت زعماء جيش التحرير الشعبي التركي (THKO) وأغلقت نوادي الفكر، إلاّ أن الجيش التركي لم يرض عن حكومة دميرال ذات الاتجاه الواحد المنصب على مكافحة اليسار، لأن الجيش التركي كان يرغب في القضاء على الفوضى وحركات الإرهاب سواء كانت من اليسار أو من اليمين. ولما كانت حكومة دميرال قد أعلنت الأحكام العرفية في البلاد لمكافحة النشاط الهدام. لذلك فقد تم تقديم ماهر جايان ورفاقه ودنيز كزميش ورفاقه إلى المحكمة العرفية الثالثة في استنبول بتهمة تأسيس حزب التحرير الشعبي التركي وجبهة التحرير الشعبي التركي، وقتل القنصل الإسرائيلي في استنبول إبراهام الروم واختطاف أربعة أمريكيين، بالإضافة إلى سيبل أركان وسرقة مصرفين في كل من أنقرة واستنبول وتأسيس المنظمات السرية من أجل قلب النظام الدستوري في البلاد...حيث حكمت المحكمة العرفية الثالثة في استنبول على كل من كامل ده ده، ونجمي دمير وزوجته الكاي دمير وقدرية دنيز ثوزان ورجحان ماناس في القضية المعروفة باسم قضية ماهر جايان بالإعدام لاتهامهم بتشكيل حزب التحرير الشعبي التركي THKP وجبهة التحرير الشعبية التركية THKC السريين ولقيامهم بالدعاية الشيوعية ولتهريبهم القنصل الإسرائيلي إبراهام الروم من ثم قتله ومحاولتهم تغيير وتبديل الدستور التركي بالقوة. ثم قامت المحكمة المذكورة بتبديل الحكم على كل من الكاي دمير وقدرية دنيز ورجحان ماناس من الإعدام إلى المؤبد لأنهن نساء. كما حكمت المحكمة المذكورة على ٦ أشخاص بالأحكام المختلفة وبرأت ساحة ٦ آخرين (١٢/١٥). وعند توقيع إتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ التي أعطت الأكراد، الحكم الذاتي في العراق، ودفعا لكل الحركات القومية الكردية في منطقة الشرق الأوسط للعمل من أجل المطالبة بالحقوق القومية وبالحكم الذاتي المماثل لما هو قائم في العراق... خشيت الحكومات الرجعية في كل من إيران و تركيا من تعاظم الحركة الكردية فأخذت تشدد قبضتها على الأكراد في بلادها بالتعاون مع القوى اليمينية والفاشية فيها. فقامت حكومة دميرال بإرسال قوة من

الكوماندوس معززة بالمصفحات والطائرات العمودية إلى مدينة سلوان في ٨ نيسان ١٩٧٠ لتأديب الأكراد فيها بحجة قيامهم بقتل حارسين ليليين (١/١٣) في حين كان الهدف منها هو إرهاب وتفتيش المدينة. وعندما سنت حكومة دميرال قانون النقابات المرقم ٢٧٤ وملحقه ٢٧٥ الذي ألغى كافة النقابات في البلاد عدا نقابة العمل التركي Turkis لإجبار العمال للانضمام إليه فقام العمال في مدينتي استنبول وقوج ايلي حيث معامل الصناعات الثقيلة بإضراب عام في ميدان تقسيم باستنبول، فقامت القوى اليمينية، لاسيما كوماندو حزب الحركة القومية الذي قام على أنقاض الحزب القروي الجمهوري وأصبح توركيش مرشده الأعلى في شباط ١٩٦٩– بإطلاق الرصاص على هذه المظاهرة السلمية، فوقع بعض القتلى والجرحى، ثم تدخل البوليس التركي في الاشتباك الواقع بين كوماندو الذئاب الرمادية والعمال اليساريين، دفاعا عن الأولين واعتداءً على اليساريين، فوقع المزيد من الضحايا، فتنادت القوى اليسارية مجتمعة للقيام بمظاهرة عامة في المكان نفسه في اليوم التالي ١٦ حزيران غير أن قوات الأمن كانت لهم بالمرصاد فحدث اشتباك عنيف بين قوى الأمن والكوماندو من جهة والقوى اليسارية من جهة أخرى في حمام دم رهيب ذهب ضحيته عشرات القتلى ومئات الجرحى (١٩٣/٣/٢). واحتجاجا على هذا الانتهاك الصريح لدستور ١٩٦١ وتعاون حكومة دميرال مع الكوماندو اليمينيين للاعتداء على العمال، قامت مظاهرات صاخبة في المنطقة الشرقية ولاسيما في دياربكر وئودة ميش خلال شهر تموز ١٩٧٠ فانتهزتها حكومة دميرال حجة لإعلان الأحكام العرفية لأول مرة في ثلاث ولايات هي أستنبول و أنقرة و دياربكر، ثم قامت بتوسيع رقعتها لتشمل ثلاث ولايات أخرى في الشرق. وفي هذه الأثناء رفع اتحاد الجمعيات الاشتراكية الديمقراطية شعار وداعا للسلاح دعا فيه كافة الكتل والتنظيمات السرية والعلنية إلى إلقاء السلاح والتوجه نحو الحوار الديمقراطي لحل القضايا السياسية والاقتصادية عن طريق البرلمان، ولكن الجبهة اليسارية اعتبرت هذه الدعوة بمثابة ذر الرماد في عيون الشعب ليبقى بعيدا عن مشاكله اليومية (٨٩/١) بينما اعتبرتها الجبهة اليمينية دعوة للتستر على جرائم اليسار ولذلك أصبحت الجمعيات الاشتراكية الديمقراطية المؤيدة لحزب الشعب الجمهوري هدفا لليمين واليسار على السواء. وفي خضم كل هذه الأحداث كانت حكومة دميرال تحاول مجابهة خطر الجبهة اليسارية بمساندة وتدعيم الجبهة اليمينية والقوى الرجعية في البلاد مما أدى بالجيش التركي الذي كان غير راض عن أعمال دميرال إلى توجيه إنذار إلى الحكومة في ١٢ آذار ١٩٧١ مما أدى إلى سقوط

حكومة دميرال وقيام رئيس الأركان الجنرال طاغماج بإعلان الأحكام العرفية في كافة الولايات وتسلم السلطة. وكان الجيش يعتقد أن سليمان دميرال رئيس الوزراء لا ينوي القضاء بصورة جدية على الفوضى والإرهاب بكل أشكالهما، لأنه مشغول فقط بإتهام كل معارض باليسارية والشيوعية إضافة إلى تستره على أعمال الكوماندو اليمينيين ودعوات الجهاد والحرب المقدسة ضد الملحدين التي تطلقها الفئات الرجعية. وعندما سقط دميرال، قامت القوات المسلحة بتسليم مقاليد الأمور إلى حكومة نهاد اريم وانسحبت إلى ثكناتها بعد أن حل المجلس النيابي توطئة لإجراء الانتخابات الجديدة (٩٠/١). وكان وزير الداخلية فريد قوباد قد صرح في نهاية عام ١٩٧١ حول الإرهاب قائلا: إن السبب الرئيسي للإرهاب هو الحقوق التي منحها دستور ١٩٦١ للمواطنين الذين يستغلونها للإخلال بالأمن. أما السبب الثاني فهو الموقع الجغرافي لبلادنا الذي يستفيد منه الإرهابيون لتنفيذ مآربهم. وسوف نقوم بالعمل الجماعي للقضاء على الإرهاب في بلادنا من خلال تعاون الإدارة مع الموطنين (٩/١٥).

مصادر الفصل الرابع

١- إبراهيم الداقوقي: فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، بغداد ١٩٨٧.

2- Aydinlik Sosyalist Dergi-3, Sayi 24, Ekim 1970

3-Proleter Devrimci Aydinlik, Sayi 4, Subat 1969.

4-Prof Dr .Tarik Zafer Tunaya; Siyasi Muesseler ve Anayasa Hukuku, 3.Baski, Istanbul 1975.

5-T.B.M.M Albumu, Ankara 1968.

6-Cumhuiyet Senatosu Albumu, 10 Haziran 1988.6

٧- مجلة الوطن العربي العدد ١٤٩ الصادر في ٢٧/ ٢/١٩٧٩.

8- Turkiyede Surekli yayinlar,B.B. Arsiv Mudurlugu-ANKARA

relicetezeG ,roreT edeyikruT ;irenimeS ickepi idbA-9
0891 lubnatsI ;iralniyay iteyimeC

10- Aksam gazetesi 4-8 1967

11- Alpay Kabacali; 1977 yilinda Sagci Basin Ne Dedi, 1st. 1977

12- Abdi ibekci; Liderler Diyor Ki, Istanbul 1969.

13- Aksam gazetesi 9-4 1970.

14- Aydinlik gazatesi 29-3 1980.

15- Yanki Dergisi,3-9 Ocak 1972.

16- Gunes gazetesi, 5-6 1987.

17- Hurriyet gazetesi.6-6 1977.

١٨- جريدة الأنباء الكويتية، العدد الصادر في ١٩٨٦/٧/٢٩.

١٩- مجلة الوطن العربي، العدد ١٤٩ الصادر في ٢٧/ ١٩٧٩/١٢.

٢٠- مجموعة من الأساتذة: تركيا المعاصرة، دار الحكمة الموصل، من إصدارات مركز الدراسات التركية ١٩٨٧.

الفصل الخامس

الأكراد والفوضى السياسية في تركيا

لم يحصل أي حزب سياسي بمفرده عند إجراء الانتخابات عام ١٩٧٣ على الأكثرية البرلمانية التي تؤهله لتشكيل الحكومة، إلا أن حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة حصلا على أكثرية الأصوات بحيث يستطيع كل واحد منهما، بالائتلاف مع حزب سياسي صغير أو أكثر، تشكيل الحكومة. وإذا كانت إنتخابات ١٩٧١ وكذلك إنتخابات ١٤ تشرين الأول ١٩٧٣ لم تؤد إلى فوز الأحزاب بالأكثرية، فإن ذلك قد فتح الباب على مصراعيه للإئتلافات السياسية في الحكم، والتي شهدتها تركيا حتى حركة ١٢أيلول ، ١٩٨٠ ولقد كان مظهر الساحة بعد إنتخابات عام ١٩٧٣ يعكس الصورة التالية: (٩٠/١)

أولا: على صعيد الحركة اليسارية والاشتراكية كانت ثمة إنقسامات عديدة سواء على الصعيد الحزبي التنظيمي أم الإيديولوجي، حيث تألفت الأحزاب والمجموعات السياسية التالية:

١– حزب العمال برئاسة بهيجة بوران.

٢– الحزب الاشتراكي التركي برئاسة محمد علي ايبار.

٣– حزب العمال والفلاحين برئاسة دوغو برينجيك.

٤– حزب الاشتراكيين الديمقراطيين بزعامة مهري بللي.

إضافة إلى المجموعات السياسية والتكتلات غير المرتبطة بهذه الأحزاب مثل تكتل وهاب اردوغدو الذي كان يتعاون مع الحركة الكردية في تركيا وجماعة البارزاني في شمال العراق.

ثانيا: وأمام تشرذم الجبهة اليسارية والاشتراكية، كانت الجبهة اليمينية تحاول لملمة نفسها عن طريق تعاون أطرافها (بما فيها حكومة سليمان دميرال عند تشكيله للحكومة بالائتلاف مع الأحزاب الأخرى) لمقاومة التطرف اليساري في تركيا. وكانت الجبهة اليمينية تتألف من الأحزاب والمجموعات التالية:

١- حزب العدالة الذي يتزعمه سليمان دميرال المعروف بميوله المحافظة وتعاطفه مع أمريكا، والذي يدين حزبه بالليبرالية إضافة إلى معاداة الشيوعية، مع اتجاه إسلامي يدعو إلى التعاون مع العرب دون تبني دعوة قطع العلاقات مع الكيان الصهيوني.

٢- حزب الحركة القومية الذي يتزعمه الب ارسلان توركيش،أ حد قادة انقلاب ٢٧مايس ١٩٦٠ والزعيم المعروف بدعوته إلى الوحدة التركية من شمال الصين حتى البحر الأبيض المتوسط من أجل إنشاء تركيا الكبيرة، كما أنه معروف بعدائه الشديد للشيوعية واليهود – والصهيونية عندما تؤلف خطرا على تركيا – إضافة إلى عدم تأييده لقيام الوحدة العربية رغم تأييده للتعاون العربي– تركي– الإسلامي. وقد قام هذا الحزب بإنشاء المعسكرات لتدريب أعضائه على السلاح ومن ثم القيام بالاغتيالات السياسية الفردية منذ ١٩أيلول ١٩٦٩(٩١/١). بعد أن تعاون كوماندوس هذا الحزب مع الشرطة في مذبحة أستنبول التي جرت في ميدان تقسيم ضد اليساريين في ١٦ شباط ١٩٦٩ وفي ١٥ حزيران ١٩٧٠.

٣- حزب السلامة الوطني: تأسس هذا الحزب في ٨ شباط ١٩٧٠ برئاسة البروفيسور نجم الدين أربكان الذي كان رئيسا للغرفة التجارية التركية جلال فترة ١٩٦٥-١٩٦٩ والمعروف بميوله الإسلامية وتعاطفه مع القضايا العربية ومعادات للإمبريالية والشيوعية والصهيونية والماسونية في آن واحد. وقد إئتلف هذا الحزب مع الحزبين الرئيسيين حزب العدالة بالإضافة إلى حزب الحركة القومية لتشكيل حكومة الجبهة القومية التي لم تستمر أكثر من سنة نظرا للخلافات التي نشبت بين أطراف الجبهة ثم إئتلف مع حزب الشعب الجمهوري. فاز حزب السلامة الوطني بـ(٤٦) مقعدا نيابيا في انتخابات عام ١٩٧٣ و بذلك أصبح القوة الثالثة في البرلمان بعد الحزب الجمهوري وحزب العدالة.

٤- الحزب الديمقراطي: الذي قام بتأسيسه المنشقون من حزب العدالة بعد إنتخابات ١٩٦٩ وكانوا تسعة نواب على رأسهم بوزبيلي رئيس البرلمان وسعد الدين بيلكبيج

وزير المواصلات و فاروق سوكان وزير الداخلية في حكومة سليمان دميرال. كان هذا الحزب يؤيد الاتجاهات الدينية المتطرفة ولذلك فقد قام بإحتضان جماعة اليمين العلمي الذين كانوا يدعون إلى مقاومة الفكر اليساري بفكر يميني علمي يستلهم تعاليم الإسلام والواقع التركي في آن واحد. وقد دخل هذا الحزب إلى إئتلاف حكومي ولمرة واحدة مع حزب الشعب الجمهوري، إلاّ أنه بمرور الزمن أضمحل وتشتتت قواه، فانضم أعضاؤه إلى الأحزاب السياسية الأخرى.

٥- حزب الثقة: قام بتأليف هذا الحزب البروفيسور فيضي اوغلو بعد أن أختلف مع بولند أجاويد على سكرتارية حزب الشعب الجمهوري في ٩ كانون الثاني ١٩٦٧ إلاّ أنه فصل عن الحزب نهائيا بعد مؤتمره العشرين المنعقد بتاريخ ٤ تموز ١٩٧٠، ثم قام بتأسيس هذا الحزب الذي دخل هو الآخر في إئتلاف حكومي مع حزب العدالة، وهو يؤمن بالفكر الليبرالي ويعادي الشيوعية مع التمسك بالعلمانية. وبالإضافة إلى هذه الأحزاب اليمينية، فقد كانت ثمة تجمعات يمينية عديدة، كان أهمها:

أ- التجميع الديني الذي استطاع حزب التحرير ومقره في الأردن تنظيمه وتمويله، وكان معظم المنتمين إليه من الشباب التركي المؤمن بالدين الإسلامي وبضرورة إنقاذ العالم الإسلامي مما يعانيه.

ب- التجمع الديني المرتبط برابطة العالم الإسلامي. وكان هذا التجمع وراء تشجيع إقامة مدارس الأئمة والخطباء الدينية في معظم أنحاء تركيا، إلا أن التجمع كان يتهم دائما بأنه يمول من قبل شركة أرامكو الأمريكية (٩٢/١).

ثالثا: كان حزب الشعب الجمهوري يتزعم أحزاب أو بالأحرى مجموعات الوسط بل يسار الوسط أيضا. وهذا الحزب هو وريث الأمجاد الكمالية لأن كمال أتاتورك هو الذي أسسه وأتخد الحزب مبادئه التي أعلنها أيام حرب التحرير شعارا له، وهو الذي حكم تركيا بشكل إنفرادي طيلة ربع قرن. غير أن إنتخاب بولند أجاويد رئيسا للحزب عام ١٩٧٢ كان يمثل نقطة التحول في حياة هذا الحزب لأن أجاويد أستطاع أن يجعل منه حزبا أشتراكيا ديمقراطيا يسعى إلى تبديل الواقع السياسي في تركيا من جهة ويضع حداً لإقتتال الأخوة من جهة أخرى. ومن أجل متابعة الحركة الكردية في هذه المرحلة الدقيقة من الحياة السياسية التركية، سنقوم بدراستها من خلال ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول

الأكراد وحزب الشعب الجمهوري

أستطاع حزب الشعب الجمهوري أستقطاب العشرات من المفكرين السياسيين الأتراك التقدميين واليساريين بعد وضوح خطه السياسي، بأنتهاج مبدأ اليسار عن الوسط أعتبارا من عام ١٩٧٠ وترسيخ هذا المبدأ بعد إنتخاب أجاويد لرئاسة الحزب عام ١٩٧٢. ولما كان هذا الحزب عضوا في الاشتراكية الدولية، لذلك كانت إتجاهاته السياسية حول القضايا السياسية تتأثر بالاتجاه العام لتلك المجموعة الدولية. كان عام ١٩٧٤ نقطة التحول في حياة تركيا السياسية، بل كان عام الحسم السياسي بالنسبة للعديد من القضايا التي كانت تشكو منها السياسة التركية، لاسيما بعد أن أصبح بولند أجاويد رئيسا للوزراء. فعلى صعيد السياسة الداخلية أستطاعت تركيا التخلص من العسكرتاريا الإجبارية في ضرورة تنصيب رئيس الأركان العامة رئيسا للجمهورية حيث وقفت كافة الأحزاب السياسية ضد ترشيح رئيس أركان الجيش فاروق كورلر لمنصب الرئاسة، وصوت في البرلمان لمرشح الأحزاب اليمينية فخري كوروتورك رغم كونه عسكريا متقاعداً. كان بولند أجاويد قد نفذ سياسة جديدة تجاه الأقلية الكردية عندما أصبح رئيسا للوزراء، فأصدر عفوا عاما عن جميع الزعماء الأكراد ومعظم الموقوفين الأكراد بالتهم السياسية سواء أكانوا من الطلبة أم من الشباب أو العمال وذلك في ٨ تموز ١٩٧٣، وعن عمر كووه ن أحد زعماء منظمة الشباب الثوري وهو من الأكراد عام ١٩٧٤ (٨/٢)، وأعاد الجنسية التركية إلى الطالب الكردي حقي كسكين رئيس اتحاد الطلبة الثوريين الأتراك في ألمانيا مع أربعة طلاب من رفاقه الذين أنتزعت منهم الجنسية التركية بقرار من مجلس وزراء حزب العدالة منذ ١٦ تموز ١٩٧٠(٤٣٢/٣) كما قام بتخفيف الضغط السياسي عن الولايات الشرقية وزار معظمها للاستماع إلى شكاوى المواطنين وتخصيص ميزانية خاصة لإعمار تلك المنطقة المهملة. كما أن حكومة أجاويد قامت – ولأول مرة في تاريخ تركيا الحديثة – بتدريس مادة الأخلاق في مدارس التربية الأساسية (إعداد المعلمين) والمتوسطة. ولكن هذه المادة قلبت إلى مادة الدين في المدارس نفسها عندما تولت الجبهة القومية Mc الحكم بعد أن أصبح دميرال رئيسا للوزراء بالائتلاف مع حزب الحركة القومية أو الأحزاب اليمينية الأخرى بعد عام ١٩٧٤ (٣/٤). وكانت الأحزاب اليمينية، حزب الحركة القومية، الثقة الديمقراطي،

وحزب الخلاص الوطني تجري المباحثات منذ كانون الأول ١٩٧٤ لإنشاء الجبهة القومية حيث تم الإعلان عنها في آذار ١٩٧٥ والتي قامت بتعويض فكرة الانتخابات المبكرة التي كان يدعو إليها بولند أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري، ثم جرت مساومات كبيرة بين الحزب الديمقراطي و حزب العدالة، وبذلك أنتهى دور الحزب الديمقراطي على مسرح السياسة التركية لفقدانه كتلته البرلمانية في المجلس الوطني التركي الكبير. وفي أيار ١٩٧٥ عقد إتحاد نقابات العمال الثوريين Disk مؤتمره العام والذي كان يضم حوالي ٦٠٠ ألف عامل، كانوا مؤيدين لحزب الشعب الجمهوري رغم قيادة هذا الاتحاد كان يساريا، وقريبا إلى حزب العمال الاشتراكي. وقد قاد هذا الاتحاد إضرابا عاما تدريجيا في تموز أغسطس ١٩٧٥ للمطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف الحياة وضد الإرهاب والقمع السياسي والممارسات التعسفية لحكومة دميرال. أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد كانت علاقات تركيا بأمريكا ومن خلالها بالحلف الأطلسي تقف حائلا دون حل القضية القبرصية منذ عام ١٩٦٥ عندما قام القبارصة اليونانية بحركات عنف كبيرة ضد الأقلية التركية في الجزيرة. غير أن بولند أجاويد الذي كان رئيسا للوزراء عام ١٩٧٤ أتفق مع قيادة الجيش لإحتلال الجزء التركي من الجزيرة عندما وقع الانقلاب العسكري ضد مكاريوس في قبرص بعد تهديدات اليونانيين بالاعتداء على الأقلية التركية من جديد، رغم معارضة أجاويد الشديدة لتدخل الجيش في الحياة السياسية في تركيا. وقد تردد في حينه أنه أراد بذلك إعادة الثقة إلى الجيش. والإيحاء للقادة بأن دور الجيش ليس في الحياة المدينة وإنما في الاهتمام بالقضايا العسكرية المنوطة به. أرتفعت أسهم أجاويد كثيرا في الداخل، بعد غزو قبرص، بحيث خافت المعارضة اليمينية من إستفحال أمره واحتمال فوز حزبه بالأكثرية في الانتخابات القادمة، فاتفقت الأحزاب اليمينية التي كانت تؤلف بمجموعها الأكثرية المطلوبة– على طرح الثقة بحكومة أجاويد لدى مناقشة السياسية الخارجية التركية، فسقطت حكومته لأنها لم تفز بالثقة، فعهد رئيس الجمهورية إلى النائب سعدي ايرماك تأليف الحكومة الجديدة في ١٨ أيلول ١٩٧٤، فسعى إلى تأليفها من المستقلين، بحيث كانت حكومة فنيين أكثر منها سياسيين. ولكنها هي الأخرى لم تفز بثقة البرلمان، فقدمت استقالتها في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٤، فعاشت تركيا في أزمة وزارية حادة أستمرت حوالي ستة أشهر، ففكر رئيس الجمهورية في حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة، فخافت الأحزاب اليمينية من فوز أجاويد الذي كان يلاقي تأييدا شعبيا متزايدا بسبب حادثة قبرص فاتفقت الأحزاب القومية وحزب السلامة الوطنية على تأليف الوزارة

الجديدة برئاسة سليمان دميرال في ٢٤ مايس ١٩٧٥ وتلك الحكومة التي سميت بحكومة الجبهة القومية. والتي جاءت إلى الحكم بعد الأزمة الوزارية التي عصفت بتركيا خلال ستة أشهر عام ١٩٧٥ ولكنها لم تستطع القيام بالإجراءات الحاسمة للأسباب التالية:(٩٧/١).

١- ضعف التشكيلة الوزارية لإعتمادها على الأحزاب اليمينية الصغيرة في الائتلاف الوزاري.

٢- إتهام دميرال رئيس الوزراء بإفساد الحكم وبإتاحة الفرصة لإخوانه شوكت وعلي دميرال باستغلال نفوذه للإثراء غير المشروع.

٣- محاولة كل طرف في الائتلاف الحكومي- الجبهة القومية-إستغلال الحكم لتقوية مركزه. وكان أكبر المستفيدين من هذه التشكيلة الوزارية، الب أرسلان توركيش زعيم حزب الحركة القومية المتطرف، حيث أستغل وجوده في الحكم كنائب لرئيس الوزراء كغطاء لتقوية نفوذه في أوساط الشباب والتستر على جرائم كوماندوس الحزب في الاغتيالات السياسية ونهب البنوك وإلقاء القنابل على مقرات الاتحادات والمنظمات اليسارية.

٤- التضخم النقدي وتدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة الإضرابات العمالية والمظاهرات والمسيرات.

٥- ولما كانت وزارة دميرال تمثل مصالح البرجوازية الصناعية وليس مصالح الشعب فقد بدأت ظواهر رفض حكم دميرال تتجلى في نطاق الجامعات ونقابات العمال ذات الميول الاشتراكية وذلك بالمظاهرات وأعمال العنف فعندما أحتفل العمال بعيد أول أيار عام ١٩٧٦ أنطلقت رصاصات مجهولة أودت بحياة أربعين شخصا من أعضاء أتحاد نقابات العمال الثوريين. غير أن حالة الهلع والفرار والعنف أودى بحياة أكثر من ٢٠٠ عامل.

٦- لم تلق عودة دميرال إلى الحكم قبولا لدى الجيش، ذلك لأنه كان السبب في تدخل الجيش وإستلام الحكم عام ١٩٧١.

وقد أدت جميع هذه الأسباب بالحكومة إلى أن تقف مكتوفة اليدين أمام الإرهاب اليميني الذي كان يجد مساندة غير مباشرة من الحكومة نفسها، وكذلك الإرهاب اليساري الذي بدا وكأنه يحاول الدفاع عن نفسه ضد الإرهاب اليميني المستفحل خلال حكم دميرال ١٩٧٤-١٩٧٧ وبفتراته المختلفة الذي كان لا يكف عن إطلاق التهديدات ويحاول

إيقاف الإرهاب بإعتقال أكبر عدد من اليساريين والأكراد من المنطقة الشرقية وبعض اليمين لذر الرماد في العيون، حتى جاءت انتخابات عام ١٩٧٧ فاستغلت الجبهة القومية اليمينية – في تلك الفترة – مراكزها في السلطة لتثبيت أقدامها في المؤسسات التربوية والأجهزة التنفيذية كالشرطة والأمن والقوات المسلحة. وقد كان حزب الحركة القومية أنشط أعضاء تلك الجبهة في التغلغل إلى هذه الأجهزة. وأصبحت لها الكلمة العليا في جامعة الشرق الأوسط التكنولوجية في أنقرة بعد أن كانت معقل اليسار التركي نتيجة إنتخاب أحد مؤيديه رئيسا للجامعة المذكورة. كما قامت تنظيماته الشبابية من الذئاب الرمادية بإطلاق الرصاص على الطلبة في الجامعة المذكورة، إضافة إلى قيامهم بالقتل العشوائي في المنطقة الشرقية أو على الهوية في أستنبول وأنقرة. أصبح بولند أجاويد الزعيم الأكثر شعبية في تركيا بعد عام ١٩٧٤ عندما أمر القوات التركية بعدما أصبح رئيسا للوزراء باحتلال الجزء الشمالي من قبرص، كما أن قدرته الخطابية ومنطقه السديد وشخصينه القوية وحزمه جعل منه الزعيم الذي يستطيع تبديل صورة الواقع السياسي في تركيا لو أتيحت له الظروف المواتية. ومن هنا فإنه دعا إلى الانتخابات البرلمانية المبكرة، بعد أن قام بزيارة معظم الولايات التركية، ووعد سكان المنطقة الشرقية من الأكراد برفع الحيف عنهم وبالاهتمام بولاياتهم وتنميتها من خلال الإصلاح الزراعي وتخصيص سكن لمن لا سكن له مع إعفاء ديون الفلاحين لحد ٥٠٠ ليرة تركية حوالي ٦٠ دولار أمريكي في ذلك الوقت، علما أن دخل الفرد كان آنذاك ١٥٠ دولاراً سنويا مع تخصيص الرواتب لمختاري القرى (٧١/٥) ولذلك فقد سارع الأكراد ولاسيما الشوانيون واليساريون والاشتراكيون والديمقراطيون إلى تأييد حزب الشعب الجمهوري في انتخابات ٥ حزيران ١٩٧٧ بحيث حصل على ٤٤٪ من الأصوات (١٩/٦) وكانت النتيجة النهائية لتلك الانتخابات كما يلي:

١– حزب الشعب الجمهوري حصل على ٢١٣ مقعد في البرلمان، كان بينهم ٣٩ نائبا كرديا.

٢– حزب العدالة حصل على ١٨٩ مقعد، كان بينهم ٢٣ كرديا.

٣– حزب الخلاص الوطني حصل على ٢٢ مقعد.

٤– حزب الحركة القومية حصل على ١٦ مقعد.

بينما أنخفضت مقاعد حزبي الثقة والديموقراطي بدرجة كبيرة في حين أستطاع أجاويد

إقناع ١١ برلمانيا من حزب العدالة الحاكم في تشرين الأول ١٩٧٧ للإنضمام إلى حزبه (٩/٧) وبذلك تمكن من إسقاط حكومة دميرال، وقد كوفئ كل المستقلين من حزب العدالة بمناصب وزارية، وكان بينهم ثلاثة من الأكراد، فقام أجاويد بتشكيل حكومته الجديدة في كانون الثاني ١٩٧٨ بالائتلاف مع حزبي الثقة والديمقراطي. غير أن إنتخابات عام ١٩٧٧ لم تحمل بشائر حل أزمات تركيا السياسية والاقتصادية المستعصية، بل زادت الطين بلة لعدم حصول أي حزب سياسي كالعادة على الأكثرية التي تؤهله لتأليف الحكومة فقام رئيس الجمهورية بتكليف السيد بولند أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري بتأليف الوزارة القومية فجن جنون اليمين فتكتل في جبهة واحدة متراصة ضد حكومة أجاويد التي كانت تحاول تهدئة الأوضاع بمحاولة ضرب التطرف من أية جهة كانت بإعلان الأحكام العرفية في أربع ولايات أولا ثم في ست ولايات، فأدى ذلك إلى تأليب اليمين الذي كان يعاديه أصلا واليسار معا ضده مما عجل في سقوطه لاسيما بعد إتهام حزبه – حزب الشعب الجمهوري– باستغلال الجمعيات التعاونية لتوسيع قاعدته في الريف. خلا الجو مرة أخرى للسيد سليمان دميرال لتأليف الحكومة الائتلافية اليمينية الجديدة، إلا أنه أخفق هذه المرة، نتيجة إصرار بعض الأطراف على مطالب تعجيزية وبسبب رغبة القصر والجيش على تعاون الحزبين الكبيرين العدالة والشعب الجمهوري لتأليف الحكومة الجديدة لعلهما يستطيعان وقف نزيف الدم وإيجاد الحلول الناجعة لمشاكل تركيا المستعصية. ورغم قيام حزبي السلامة الوطنية والشعب الجمهوري بتأليف الحكومة الجديدة التي تفاءلت بها الأوساط السياسية الرسمية، إلاّ أنها لم تستمر في الحكم أكثر من ثلاثة أشهر نظراً لإختلاف وجهة نظر الحزبين حول معظم المشاكل المطروحة على الساحة السياسية والاقتصادية التركية.

المبحث الثاني

فوضى القتل السياسي والعشوائي

أنفجرت موجة من العنف السياسي التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ تركيا في شباط ١٩٧٨ حيث حاولت الجبهة القومية من خلالها زعزعة حكومة أجاويد وإئتلافه الهش والمتنافر معا، فقد أصابت تلك الموجة العارمة، النظام الدستوري بالشلل بحيث لم تعد السلطة التنفيذية مؤثرة وفعالة. في حين أخفقت السلطة التشريعية في سن القرانين التي تحد من الإرهاب اليميني واليساري بسبب عدم تحقيق أي حزب سياسي بمفرده الأكثرية النيابية. كما لم تستطع السلطات القضائية تنفيذ الأحكام الصادرة بحق القائمين

بالإرهاب، لأن معظم المنظمات الإرهابية كانت تعمل سراً وبعيداً عن أعين الدولة التي أصبحت بلا فاعلية لاسيما بعد أن أخذت الجبهة القومية تساند فعاليات الذئاب الرمادية التي بدأت بالإغارة على الأقسام الداخلية لطلبة الجامعات من اليساريين وبالتصدي لإجتماعات اليساريين الاجتماعية، بل إنهم انتقلوا بإرهابهم إلى المنطقة الشرقية ذات الأكثرية الكردية فأخذوا يتلفون مزروعات القرى الكردية ويقتلون الأكراد عشوائيا قبل أن يعرفوا فيما إذا كانوا يساريين أو أشتراكيين أو ديمقراطيين أو إسلاميين .. فقد أعترف فرهاد ئيواز أحد منتسبي منظمة الذئاب الرمادية والذي لم يكن يتجاوز عمره ١٧ عاما، أمام محكمة أمن الدولة في دياربكر قائلاً: ″كنت أتنزه مع صديقي عبدالقادر في شوارع ادنه عندما أشار لي بإصبعه إلى ثلاثة من الطلاب قائلا: إنهم من اليساريين ويجب تصفيتهم وقد قبلت المهمة التي كلفني بها، وأفرغت رصاصات مسدسي في أجسادهم على بعد ١٥ مترا. وكنت قد بدأت نضالي لشفاء غليلي من اليساريين بنصب كمين في حي اورنك تبه باستنبول من أجل أن اقتل أي يساري، وقد أطلقت النار خمس مرات على شخص كان يمر بقرب الكمين.. كنت أجهل اسمه، ولكنه بدا لي من هيئته أنه يساري. وبعد ثلاثة أيام، خرجت مع زميلين لتوزيع المنشورات الحزبية ودخلنا مقهى كان أكثر زبائنه من اليساريين الذين رفضوا قبول منشوراتنا فخرجنا وأفرغنا مسدساتنا في واجهة المقهى ثم علمنا أنه ترتب على ذلك وقوع قتيل وخمسة جرحى″ (٣٨/٨) وكان فرهاد، عندما تم إلقاء القبض عليه، ينوي أغتيال رئيس بلدية مدينة أورفا في الشرق الذي نجا منه غير أن رفاقه الآخرين تمكنوا منه في النهاية. وفي أيلول ١٩٧٨ بدأت مذابح سياسية كبرى وتصفيات جسدية في الدوائر التي تتسم ببروز اليسار فيها، وأرتكب أعضاء من حزب الحركة القومية الفاشي مذابح عديدة في المناطق الشرقية الكردية في كانون الأول ١٩٧٨ فأعلنت الأحكام العرفية (١٧٧/٩) في ١٧ ولاية تركية من ضمنها ١٤ ولاية في الشرق، وقامت حكومة أجاويد بتحديد نشاطات إتحاد نقابات العمال الثوريين وألقت القبض على قادته.

أدت المذابح التي جرت في المناطق الكردية في الشرق والاضطهاد الذي يتعرض له المثقفون الأكراد المطالبون بالحقوق القومية للأكراد والمدافعون عن وجودهم القومي إلى قيام الطلبة الأكراد من خريجي كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة للعام الدراسي ١٩٧٨ بتأسيس حزب العمال الكردي – پارتي كريكاراني كورد Pkk بعد تخرجهم مباشرة من الجامعة وكان على رأسهم عبدالله أوجلان رئيس رابطة الطلبة الأكراد في كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة. حيث أتخذ هذا الحزب الفكر الماوي إيديولوجية سياسية له ونشط

بين فئات العمال والمثقفين لكسب المؤيدين والأنصار. أدت الانتخابات التكميلية التي جرت في تشرين الأول ١٩٧٩ إلى هزيمة حزب الشعب الجمهوري، فسقطت حكومة أجاويد من السلطة، فحققت الجبهة القومية بذلك هدفها بعد أن وضعت كل ما لديها من العصي في دولاب تلك الحكومة توطئة لإسقاطها. وإذا كان دميرال قد عاد إلى الحكم في ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٩ في أئتلاف يميني جديد بين حزبه وحزب الحركة القومية وبعض المستقلين، فإن بولند أجاويد بدأ محاولة جديدة للتحالف مع حزب الخلاص الوطني لأجل وضع حد لتدابير تقييد الحريات العامة التي أقدمت عليها حكومة دميرال بعد أن قام بتوسيع دائرة الأحكام العرفية المعلنة في البلاد إلى ٢٠ ولاية لتشمل كافة مناطق كردستان التركية التي قالت عنها الغارديان البريطانية أنه (ليس من المستغرب أن ينتشر بين شباب هذه المناطق التي تفتقر إلى مستقبل واضح، النزعات الثورية والاشتراكية بسرعة فائقة. فالكثير من سكانها لا يرون في الاتحاد السوفييتي عدوا كامنا كما كان معظم الأتراك يؤمنون بهذه الفكرة بل يرون فيه صديقا وحليفا. والبعض الآخر يتطلع بأمل إلى الصين واليابان بالرغم من افتقارهم إلى فكرة واضحة عن الأنظة السائدة في هذين البلدين. ويبدو أن الحكومة التركية غدت أكثر اقتناعا بأن التخلف والتعاسة اللذين يخيّمان على المقاطعات الشرقية لا يشكلان فقط سرطانا إقتصاديا ينشر الضعف في الدولة ككل، ولكنهما يخفيان تحت الرماد جذوة الثورة ضد الظلم والتخلف والاضطهاد، وبذلك أصبحت أكثر المناطق تعرضا للقلاقل والثورات في الشرق الأوسط. حيث تبلغ نسبة البطالة في تركيا الشرقية ٢٠٪ ويسود فيها أكبر نسبة للمواليد، بينما لا يتجاوز دخل الفرد ثلث الدخل الذي يحققه المواطن التركي في أستنبول. وفيما عدا بعض المصانع الحكومية الصغيرة المبعثرة خارج المدن، فإن الصناعة غير معروفة في هذه البقعة، كما أن غالبية السكان هم من الفقراء ولا يوجد بينهم أثر للطبقة المتوسطة أو الغنية على الإطلاق)(١٠/١١). غير أن حزب العدالة لم يستطع تمرير مقترحاته في البرلمان، لأن حكومة دميرال ترتكز على أغلبية ضئيلة في البرلمان تستمدها من الحزبين الصغيرين: حزب الخلاص الوطني الذي يقوده نجم الدين أربكان (٢٢مقعدا) وحزب الحركة القومية الذي يتزعمه الب أصلان توركيش (١٦مقعدا) اللذين يستحيل دونهما أن يبقى حزب العدالة (١٨٥ مقعدا) في البرلمان الذي يبلغ مجموع مقاعده ٤٥٠ مقعدا في الحكم، ولذلك فإنه يضطر للدخول في سلسلة من المساومات المرهقة معهما، لأنهما يتبعان خطين مختلفين عن حزب العدالة. فحزب الخلاص الوطني الذي يمثل المسلمين السنة في تركيا يؤمن بنظرية مفادها أن ثمة مؤامرة إمبريالية– شيوعية– صهيونية– تستهدف تركيا وتريد القضاء عليها لكي لا تقوم لها قائمة باعتبارها أكبر

وأقوى دولة إسلامية. ومن هنا فإنه يعارض خط حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري في الارتباط بأمريكا من خلال إتفاقية القواعد العسكرية معها. ويختلف مع خطوات دميرال الاقتصادية في الاعتماد على بيوت المال العالمية التي هي بمثابة السرطان في جسم الدولة التركية. أما حزب الحركة القومية فإنه يتبع خطا إرهابيا يمينيا محضا ليصبح أقرب إلى الفصيل العسكري منه إلى الجماعة السياسية (١١/٤٠). وفي الوقت الذي يؤمن فيه دميرال ومعه الجبهة اليمينية القومية أن القدر الكبير من الحريات العامة التي كلفها الدستور أدى إلى موجة من الانفلات تستخدمها الجماعات اليسارية وإتحاد نقابات العمال الثوريين لتعيق تطبيق برنامجه الاقتصادي. فإن الجبهة اليسارية، التي تنخرها حالات التشرذم الشديد والتي يلجأ قسم منها إلى أسلوب الفوضويين لفرض وجوده على الساحة السياسية، كانت متلهفة لإجراء التغييرات الجذرية من خلال إتباع أقصر الطرق: الإرهاب الذي يبقى مع ذلك أبعد الوسائل عن أحداث التغيير المطلوب. ومع ذلك، يبقى الوضع الاقتصادي أحد أهم أسباب تفجر موجة العنف في تركيا، فلقد أدى تردي الأوضاع الاقتصادية في الريف إلى هجرة جماعية من القرى إلى المدن مما أسفر عن تشكيل ما سمي بحزام البؤس– من قرى الصفيح– حول المدن التي لم تستطع هياكلها الاقتصادية أستيعاب هذا الفائض من قوة العمل. فبلغت نسبة البطالة ١٦٪ في المدن حسب الإحصائيات الرسمية، أي نحو مليوني عاطل بينما تستقبل سوق العمل نصف مليون قادم جديد سنويا. وإذا أضفنا إلى ذلك الانخفاض المتواصل في قيمة الليرة التركية الذي أدى بدوره إلى تفاقم البؤس أصبح الوسط مهيئا لإنبعاث الإرهاب، رغم المساعدات المالية التي تلقتها تركيا: ٤٥٠ مليون دولار من الولايات المتحدة كثمن لإعادة تشغيل القواعد الأمريكية في تركيا و ٥٠٠ مليون دولار من ألمانيا الغربية عام ١٩٧٩(١١/٤١). وقد أخذ الإرهاب في تركيا بعد مجيء حكومة دميرال إلى السلطة عام ١٩٧٩ شكل حروب أهلية صغيرة بين اليمين واليسار، وبين المذاهب الدينية، وكذلك بين الثوار الأكراد وقوات الأمن التركية، وبين بعض قادة الجيش من ولاة المدن والإرهابيين اليمينيين واليساريين معا، فقد أطلق الرصاص على واحد من جنرالات الجيش في منطقة فنر باهجه الراقية في أستنبول. وبلغ عدد ضحايا الإرهاب السياسي خلال الشهور السبعة التي حكم فيها حزب العدالة نحو ١٩٠٠ شخصا، بينما لم تفلح الأحكام العرفية المفروضة على ٢٠ ولاية من مجموع ٦٧ ولاية التي تمثل مساحة تركيا في وقف نزيف الدم المتواصل. بعد أن أقتحم الاستقطاب السياسي الحاد، المدن التركية التي كانت تنقسم إلى أحياء يمينية وأخرى يسارية تتحاور بالرصاص. وإذا كان المراقبون السياسيون يخشون من أن تتحول روافد

هذه الحروب الأهلية الصغيرة إلى نهر كبير يجرف الأخضر واليابس في البلاد، فإنهم يحملون الإرهاب اليميني المسؤولية الأساسية في أنفجار موجة الإرهاب اليساري، لاسيما وأن تلك المواجهة تجد وقودها في سوق السلاح الرائجة في تركيا، ففي السنوات الخمس عشرة الماضية تم ضبط ومصادرة ٤٥ ألف بندقية و ١٥٠ ألف مسدس و ٣٢ مليون طلقة رصاص. وهذه الأرقام تكفي للإيجاء بأعداد الأسلحة التي لم تضبط (٤١/١١). أدى أستفحال الأوضا ع الأمنية بعد إغتيال البروفيسور نهاد أريم رئيس الحكومة الانتقالية بعد حركة ١٢ آذار١٩٧١– والصحفي المعروف عبدي أيبكجي رئيس تحرير جريدة ملليت الواسعة الانتشار من قبل محمد على أغجه– الذي هرب من السجن وفر إلى أوروبا وأطلق النار على البابا يوحنا بولص الثاني في ١٣ أيار ١٩٨١ في محاولة لقتله– إلى إعلان الأحكام العرفية في ٢٠ ولاية تركية وإلى المزيد من الاعتقالات. غير أن القدر كان يهيّء لتركيا لعبة جديدة عندما لم تتفق الأحزاب السياسية على المرشح الجديد لرئاسة الجمهورية في شباط ١٩٨٠. فقد كان حزب الشعب الجمهوري ومن ورائه كافة القوى اليسارية وحزب العمال التركي بزعامة بهيجة بوران يؤيد إنتخاب الفريق الأول حيدر باطور أحد قادة حركة ١٢آذار ١٩٧١ التي أطاحت بحكومة دميرال. وكان قائدا عاما للقوات الجوية آنذاك، ومعروفا بميوله السياسية المعتدلة ويتعاطف مع حزب الشعب الجمهوري. بينما كانت الجبهة اليمينية تؤيد إنتخاب الفريق الأول المتقاعد تورون ثم أيدت إنتخابات إحسان صبري جاغليانل وزير خارجية دميرال الأسبق ورئيس الجمهورية بالوكالة باعتباره أكبر الأعضاء سنا في البرلمان آنذاك بعد إنتهاء فترة رئاسة فخري قوروتورك نتيجة عدم أتفاق الأحزاب السياسية على المرشح الجديد لرئاسة الجمهورية (٩٩/١). وعندما أنعقدت ندوة الإرهاب في تركيا التي نظمتها جمعية الصحفيين الأتراك في أستنبول خلال ٣٠ كانون الثاني –١ شباط ١٩٨٠ بمناسبة الذكرى الأولى لإغتيال الكاتب الصحفي عبدي ايبكجي تحدث كل المشاركين فيها، سواء من خلال بحوثهم أو تعليقاتهم عن الإرهاب في المنطقة الشرقية من تركيا وأشاروا بطرف خفي إلى أن للأكراد– وبدون تسميتهم– ضلعا في الإرهاب القائم في تركيا. كما أنهم أكدوا بأن سبب الإرهاب هو الفقر والبطالة والتحول الاقتصادي، غيرأنهم لم يتطرقوا إلى السبب الرئيسي لمشاركة الأكراد في العصيان المسلح في جنوب شرقي تركيا وهو حرمانهم من حقوقهم الثقافية وإنكار السلطات التركية لوجودهم القومي (١٢/ ١٤٢).

بلغ الصراع السياسي بين الأحزاب حدا أستغلتهُ بعض القوى لنشر الإرهاب السياسي

الذي بلغت ضحاياه في المتوسط ٢٥ قتيلا يوميا من اليمين واليسار والأبرياء. مما أدى ذلك بالرئيس التركي المؤقت (جاغليا نكل) إلى عقد سلسلة من الاجتماعات بداية شهر تموز١٩٨٠ مع زعماء الحزبين الرئيسيين بعد أن وجه الجنرال كنعان أفرين رئيس أركان الجيش التركي تحذيرا نشرته أجهزة الإعلام الداخلية والخارجية إلى حكومة سليمان دميرال رئيس حزب العدالة في مايس ١٩٨٠ يطالبه فيه بالقضاء على الفوضى وأعمال الإرهاب التي تكاد أن تؤدي بالبلاد إلى حرب أهلية مدمرة وإلا فإن القوات المسلحة ستجد نفسها ملزمة بالتدخل لإنقاذ تركيا مما وصلت إليه (١٠٥/١). لم تؤد إجتماعات(جاغليا نكل) مع سليمان دميرال رئيس الحكومة ورئيس حزب العدالة الحاكم ومع بولند أجاويد رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض إلى تقريب وجهات نظرهما ومواقفهما حول القضايا العامة في البلاد، لأن الأمر كان قد أفلت من أيدي قادة الأحزاب السياسية. وإذا أضفنا إلى ذلك فشل البرلمان في إنتخاب رئيس جديد للجمهورية طيلة الأشهر الستة الماضية رغم قيامه بالاقتراع ٧٦ مرة لهذا الغرض أصبح تدخل الجيش لإعادة الأمور إلى نصابها أمرا لامناص منه، فكان انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ الذي قام به مجلس الأمن القومي المؤلف من قادة القوات العسكرية والجندرمة بالإضافة إلى رئيس أركان الجيش الذي قاد هذه الحركة ومن ثم قام مجلس الأمن القومي بأنتخاب الجنرال كنعان أفرين رئيس أركان الجيش رئيسا للجمهورية وهي الوظيفة التي كانت شاغرة منذ أكثر من ستة أشهر بعد إنتهاء فترة رئاسة كورو تورك فقام الرئيس الجديد بتكليف بولند أولصو بتأليف الوزارة الجديدة في ٢١ أيلول ١٩٨٠ من الفنيين والإداريين المعروفين والتي باشرت أعمالها في ٣٠ أيلول كسلطة تنفيذية، بينما منح القانون المرقم ٢٣٢٤ الصادر في ١٢ أيلول ١٩٨٠ (يوم الحركة) كافة صلاحيات السلطة التشريعية إلى مجلس الأمن القومي الذي قام بالحركة.
استطاعت حكومة اولوصو تحقيق الأمن والاستقرار في تركيا، نتيجة إعلان منع التجول من جهة والأحكام العرفية من جهة أخرى ومع ذلك فقد أستطاعت قوات الأمن التركية، إلقاء القبض على ٦١٨ شخصاً خلال أسبوع واحد فقط من ٢٣–٣٠ تشرين الثاني ١٩٨١ لإرتكابهم مختلف الجرائم كالقتل، والسطو على البنوك وقطع الطرق وإلقاء المتفجرات والاغتصاب، كما أستطاعت تلك القوات العثور على مختلف أنواع الأسلحة والأموال المهربة التي بلغت قيمتها أكثر من ٥٨ مليون ليرة تركية. ولكن الحكومة أستطاعت خلال ستة أشهر فقط من حكمها جعل الأمن مستتبا في كافة أرجاء تركيا، وعند ذلك قامت بإلغاء كافة الأحزاب السياسية في تركيا ووضع اليد على أموالها وممتلكاتها ومقراتها (١٠٦/١).

المبحث الثالث

الأكراد وأنقلاب ١٩٨٠

كان القادة العسكريون قد وجهوا منذ بداية عام ١٩٨٠ ثلاثة إنذارات إلى حكومة دميرال لتبحث ضمن النظام الديمقراطي البرلماني عن الإجراءات اللازمة لمقاومة الفوضوية و الإرهاب والانفصال. وفي ١٣ أيار ١٩٨٠ طالب الجنرال كنعان أفرين رئيس أركان الجيش التركي فور عودته من إجتماع لحلف شمال الأطلسي الناتو في واشنطن، بأن تتوصل الأحزاب السياسية إلى إتفاق لإنتخاب رئيس الجمهورية. وإذا كانت تلك الإنذارات ونداء أفرين بمثابة المبررات للقيام بالانقلاب العسكري فإن أنباء الانقلاب الذي أطاح بحكومة دميرال، جاءت من واشنطن وليس من أنقرة، حيث أذاع صوت أمريكا نبأ الانقلاب قبل أن يذاع البلاغ رقم واحد من الإذاعة التركية. وقد فسر المراقبون ذلك بأن الانقلاب التركي حدث بموافقة أمريكية- أطلسية، إنطلاقاً من مبدأ ترومان الذي أعلن عنه عام ١٩٤٧. وقد أستبشر الأكراد خيراً من هذا الانقلاب وأعتقدوا بأنه سيحمل إليهم بشائر الديمقراطية والحلول الناجعة لكافة المشاكل التي تعاني منها المنطقة الشرقية من تركيا، ولذلك فقد أستقبلوا كنعان أفرين زعيم الانقلاب عندما زار مدينتي وان و دياربكر إستقبالا حافلا، وصفقوا كثيرا لرئيس وزرائه بولند أولصو عندما جاء إلى مدينة حكاري الواقعة في أشد المناطق التركية فقرا بين العراق وإيران ليفتتح فيها محطة للبث التلفزيوني (٩/١٠). وعندما خاب أمل الأكراد في حدوث تغييرات جذرية في إتجاهات الحكومة الجديدة، لاسيما بعد خطاب الجنرال أفرين في بداية عام ١٩٨١ بأن جميع الاتجاهات الانفصالية سيتم سحقها دون رحمة(٧/١٤)، أستمرت الاضطرابات في المنطقة الشرقية، وتجدد الكفاح المسلح للأكراد ضد قوات الأمن التركية، حيث فوجئ الجنرالات بتشعب المعارضة وشبكات الإرهاب في أجزاء عديدة من شرق تركيا- كما تقول مجلة الصياد- فخلال عملية أمنية ضد حركة كردية إنفصالية تدعى (كاوه) ومركزها أدنه ومرعش، أكتشف رجال الأمن في نيسان ١٩٨١ خططا سرية لإقامة دولة كردية على نمط ماركسي. وأكتشف الجيش كميات هائلة من الأسلحة المخبأة والعديد من الكتب والنشرات الكردية والشعارات بما فيها الأعلام لدولة كردية منفصلة (٣٦/١٣). وإذا كانت ثورات الأكراد الفردية أو على شكل مجموعات صغيرة لم تنقطع منذ السبعينات، فقد كان للتنظيمات اليسارية دور كبير في تكتيل

المجموعات الكردية الصغيرة ودفعها إلى العمل النضالي، لاسيما بعد انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ ونضوج الجو الملائم لخلق حركة كردية جماهيرية في المنطقة الشرقية من تركيا نظرا للظروف الداخلية والخارجية المواتية. فعلى الصعيد الداخلي حدث انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ الذي أستطاع وقف نزيف الدم والحرب الأهلية والصراع اليميني- اليساري في تركيا، أو على الأقل تأجيل إنفجارها مجددا لفترة غير محدودة. أما على الصعيد الخارجي، فقد كانت تجربة الحكم الذاتي في كردستان العراق رغم المآخذ عليها تجذب إنتباه المثقفين الأكراد وتدفع بهم للنضال من أجل المطالبة بمنح الأكراد في تركيا حقوقهم القومية لاسيما وأن الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران كان يسعى هو الآخر إلى تحقيق نوع من الحكم الذاتي في كردستان إيران رغم اندلا ع الحرب الإيرانية- العراقية.

نقلت معظم الحركات الثورية السرية التركية نشاطاتها إلى المنطقة الشرقية، بعد أنقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠، لكي تكون بعيدة عن أعين السلطة ورقابتها الشديدة من جهة، ومن أجل تنسيق عمليات النضال مع الحركة الكردية من جهة أخرى. وقد أستقطب الواقع التركي الجديد الجبهة الاشتراكية في ثلاث حركات متحدة في الهدف، وهو تحقيق الديمقراطية الحقيقية في تركيا بعيدا عن تسلط العسكرتاريا واليمين والفكر الفاشيستي، بينما أتخذت تلك الحركات، الكفاح المسلح أسلوبا للنضال التحرري الديمقراطي. أما الجبهة القومية اليمينية فإنها كانت تلملم بقايا قواتها وأنصارها بعد الضربة المؤلمة التي تلقاها حزب الحركة القومية في أيار ١٩٨٠ حين أغتيل السيد كون سازاك نائب رئيس الحزب أمام منزله في أنقرة (٤١/١١) بينما كانت الضربة قاضية بالنسبة إلى قطبي الجبهة الآخرين: حزب العدالة بزعامة سليمان دميرال الذي يقصيه الجيش عن الحكم للمرة الثانية، في حين تردد بأن أنقلاب١٢ أيلول ١٩٨٠ ما وقع إلا لوضع حد للمد الإسلامي الذي كان حزب السلامة الوطنية بزعامة نجم الدين أربكان يغذيخ من أجل إقامة الدولة الدينية في تركيا. أما الحركات الاشتراكية الثلاث السرية التي أتخذت المنطقة الشرقية مركزا لها عام ١٩٨١ فهي:

١- الحزب الشيوعي الثوري التركي TDKP:

الذي له أرتباطات وثيقة- حسبما تعتقد جريدة الفيغارو- ويتلقى الدعم الوفير من الأحزاب الشيوعية الغربية، وبالأخص الحزب الشيوعي الفرنسي ليتمكن من القيام بفعالياته، إذ تزوده الأحزاب بالأدوات اللازمة المناسبة لإثارة موجات القلاقل

والاضطرابات... إلا أن هذه الحوافز لا تكفي وحدها لإفتعال موجة الإرهاب على المسرح التركي، ما لم تكن هناك معطيات موضوعية فقد كان إزدياد التخلف في الأقاليم الشرقية وتعاظم موجة البطالة والعسر الاقتصادي، تشكل أحد تلك المعطيات (١١/١٥) ويعد إتحاد الشباب الشيوعي الأتراك TGKB القبضة العسكرية الضارية للحزب الشيوعي الثوري التركي الذي يأخذ بالاعتبار ظروف تركيا وينتقد الاتحاد السوفييتي على أخطائه ومن هنا فإنه يختلف عن الحزب الشيوعي التركي السري الذي مقره في ألمانيا الشرقية، وهو حليف موسكو، ويوجه دعاياته إلى تركيا من خلال راديو (إذاعتنا) التي تعمل من هناك مع محطة تقوية في بلغاريا. كما انه يختلف أيضا عن الحزب الشيوعي القروي العمالي التركي TIKP الذي يؤمن بالخط الماركسي الماوي والذي يتهم الاتحاد السوفييتي بإضطهاد الشعوب السوفييتية ويصفه بالإمبريالية السوفييتية أسوة بالإمبريالية الأمريكية. وقد أتحد الحزب الشيوعي التركي الثوري مع حزب العمال والفلاحين عام ١٩٨٣ وألّفا حزب وحدة الشيوعيين الأتراك TBKP رغم وجود ما يقرب من ٣٠ منظمة أخرى تعمل كلها باسم اليسار التركي على الساحة السياسية التركية.

٢- حركة اليسار الثوري Dev- Sol:

تعد هذه الحركة وريث كافة الحركات اليسارية الثورية في تركيا التي نشأت فيها خلال السبعينات وتؤمن بالكفاح المسلح مثل حزب التحرير الشعبي التركي وجبهة التحرير الشعبية التركية وحركة الشباب الثوري والتي أتحدت بعد إنقلاب ١٢أيلول ١٩٨٠ وشكلت حركة التحرير الثورية DKH وكانت منظمة الطريق الثوري الأم Ana-Dev -Yol قوتها العسكرية الضاربة التي كانت تعمل في المدن الكبيرة مثل أستنبول وأنقرة وأزمير وأدنه. وإذا كانت منظمة اليسار الثوري تعمل بشكل ملحوظ على صعيد الجامعات وتتبع سياسة أضرب وأهرب فإن الطريق الثوري الأم تقوم بالنشاط الثوري بين العمال والفلاحين والموظفين والعسكريين بتهمة إنتمائهم إلى الحركة اليسارية عام ١٩٨٢، كما قدم ٧٢٣ متهما كان ٤٩ شخص منهم رهن التوقيف في تشرين الأول ١٩٨٢ إلى المحكمة العسكرية في أنقرة بتهمة إنتمائهم إلى حركة اليسار الثوري وإتهامهم بالقيام بإرتكاب أعمال السلب والنهب والسطو تفجير القنابل والتوسل بالقوه لتغيير نظام الحكم في تركيا(١٩/١٦) بينما لا تزال محكمة أمن الدولة في أستنبول تنظر في الدعوى المقامة ضد ١٢٤٣ شخصا، بينهم سنان كونول رئيس منظمة اليسار الثوري، منذ عام ١٩٨٢ بتهمة القيام بأعمال السطو والقتل والإرهاب ضد مؤسسات الدولة (١١/١٧).

٣- الحركة الكردية:

أصيبت الحركة الكردية بالإنكماش بعد إنقلاب ١٢ أيلول عام ١٩٨٠ بسبب الإجراءات الأمنية الشديدة في المنطقة الشرقية والتفتيش المنظم الذي كانت تقوم به القطعات العسكرية إضافة إلى إعلان منع التجول ليلا والتوقيف الكيفي لأقل شبهة أو شك في تعاون الأهالي مع الحركة. ولكن رغم ذلك، فإن جماعة كردية تدعى (كاوه) ذكرت في بيان لها صدر ووزع في ١٦ كانون الثاني ١٩٨٢ بأن أعضاءها أشتبكوا مع القوات التركية في منطقة تونجلي (درسيم سابقا) وقتلوا ١٢ عسكريا تركيا بينهم رائد ونقيب وملازم وجرحوا ١٨ آخرين، وأتهم البيان الجيش التركي بشن حملة إبادة ضد الأكراد حيث قتل أربعة من أعضاء الجماعة المذكور. وعند ذلك أعلنت مصادر رسمية تركية في أنقرة عن قيام السلطات التركية بإعتقال السكرتير العام لحزب العمال الكردستاني و٦٤ شخصا من أعضاء الحزب في شرق تركيا خلال حملة مستمرة ضد الحزب المحظور، وأشارت كذلك إلى وجود أكثر من ٤٠٠ عضو من الحزب أعتقلوا سابقا، ويحاكمون منذ تسعة أشهر في مدينة دياربكر في شرق تركيا، بتهمة الدعوة إلى إنشاء دولة كردية مستقلة وإرهاب القرويين وقتل ٢٤٣ شخصا (١٨/ألبوم) وبعد مرور أكثر من سنتين على بدء محاكمة أولئك الأكراد أصدرت عليهم محكمة أمن الدولة في دياربكر الأحكام القاضية بإعدام ٣٥ كرديا وبسجن عدد كبير منهم مددا طويلة وتبرئة الآخرين.(١٩/ألبوم). وقد أنحصرت نشاطات الحركة الكردية خلال تلك السنتين، نتيجة الانقسامات وتعدد الاتجاهات، في الاشتباكات الموضعية الصغيرة والإغارة على سيارات نقل الصادرات التركية إلى إيران، أو على قطارات المؤن والدوريات العسكرية التي دفعت بالسلطات التركية إلى إستخدام سلاح الجو التركي، حيث ذكرت المصادر أن مجموعات تضم طائرتين أو ثلاث طائرات حربية قامت بثماني غارات على مواقع الانفصاليين الأكراد في منطقتي مهاباد و سردشت الإيرانيتين بالقرب من الحدود مع العراق (٢/٢٠). وقد ألقى الجنرال كنعان افرين خطابا في مدينة مانيسة أكد فيه أن التنظيمات الإرهابية في طريقها إلى الانهيار بعد أن تم تجريدها من أسلحتها التي أستولت عليها القوات التركية والتي تبلغ قيمتها حوالي ٢٥ مليون ليرة تركية (٣/٢٤). وكانت ومحكمة أنقرة العرفية قد حكمت على السيد شرف الدين ألجي ابن عم سعيد ألجي الملقب ب(شوان) والذي كان رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا بعد عام ١٩٦٨ ووزير الإسكان والتعمير السابق بالسجن لمدة سنتين وثلاثة أشهر بتهمة قيامه

بالنشاط الكردي ودعمه للحركة الكردية الانفصالية في تركيا. في حين ألقت سلطات الأمن التركية القبض على ٢٣٣١ شخصاً من منطقة البيشمركة APO الكردية، حيث حكمت محكمة دياربكر العرفية على ٩٧ شخصا منهم بالإعدام(٣/٢٤).

كانت التنظيمات الكردية العاملة على ساحة كردستان تركيا خلال هذه الفترة هي:

أ- حزب العمال الكردستاني PKK الذي تأسس عام ١٩٧٨ وأنضم إليه العديد من كوادر حزب العمال التركي Tip بعد انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ وكان حزبا صغيراً، محدود النشاط، في البداية غير أنه بدأ يجذب أعدادا كبيرة من الأكراد بعد عام ١٩٨٤ عندما قام بأعمال تنظيم نفسه بشكل جيد بزعامة عبد الله أوجلان.

ب- منظمة العمال والفلاحين الأكراد في تركيا Tikko التي كانت إمتداداً لحزب العمال والفلاحين الأتراك Tikp وهو الجناح الصيني الماوي من الحزب الشيوعي التركي، وكانت هذه المنظمة تدعو إلى إقامة دولة كردية مستقلة في تركيا. فقد أكد عادل شاهين أحد كوادرها لدى محاكمته في أستنبول قائلا:" سوف لن تتوقف معركة الانتقام من قوات الأمن التركية إلا بعد تأسيس دولة الكرد المستقلة"(٢١/١١). وقد أنضم معظم كوادرها إلى PKK فيما بعد.

ج- الحزب الاشتراكي الثوري الكردستاني PSSK تألف هذا الحزب عام ١٩٨٠ وكانت منظمة كاوه بمثابة الجناح العسكري لهذا الحزب الذي يؤمن بالماركسية. غير أنه تلقى ضربة قاضية في نيسان ١٩٨١ عندما ألقت سلطات الأمن التركية القبض على الكادر المتقدم في الحزب وكان بينهم حسن أصغر سكرتيره العام الذي حكم عليه بالسجن المؤبد (٣١/٥٠) وكان شهد في سجن علم داغ قرب أستنبول إطلاق الرصاص على السجناء عام ١٩٨١ وقتل ثلاثة أشخاص منهم، تلك الحادثة التي جعلت منها الكاتبة الكردية روشن سونبول أوغلو رواية على شكل تحقيق صحفي نالت بها الجائزة الثانية في مسابقة (يونس نادي) الأدبية عام ١٩٨٩(٢٢/٥٠).

غير أن هذا الحزب أنقسم على نفسه بعد عام ١٩٨٢ حيث أنفصلت عنه الكوادر غير المؤمنة بالفكر الاشتراكي وشكلت حزب الانبعاث الكردي Kajik اليميني الداعي إلى إقامة دولة كردية مستقلة في كردستان بأجزائها الثلاثة عن طريق الكفاح المسلح.

د- الحزب الديمقراطي الكردستاني: كان هذا الحزب قد أثبت كفاءة في ميدان النضال الكردي، رغم الانقسامات خلال السبعينات، فإن عدم وجود زعامة قوية له وأنصراف

كوادره للانضمام إلى الأحزاب الكردية الأخرى، لاسيما حزب العمال الكردي، بعد ١٩٨٢، أدى به إلى أن يتحول إلى تنظيم مسلح أكثر منه حزب سياسي مرموق.

هـ- منظمة البيشمركة(منظمة الفدائيين) التي كان يقودها حسين ييلديرم وهى منظمة يسارية كردية تتعاون مع منظمة اليسار الثوري Dev-Sol، لها فروع في بعض الأقطار الأوربية مثل إنكلترا وألمانيا والسويد ومعظم فعالياتها تنحصر بين العمال الأكراد العاملين في أوروبا. ولذلك فإن أسلوب عملها وأهدافها يختلف عن أهداف حزب العمال الكردستاني ولذلك يحدث بينهما أحيانا بعض المشاحنات والانتقادات السياسية. فقد طالبت منظمة APO أعضاءها بضرورة الانضباط لأن ثمة من يعمل على تلوين نفسه بالصبغة الثورية من أجل خداع الجماهير (١١/٢٥). والجدير بالذكر أن هذه التنظيمات الكردية هي أعضاء في الاتحاد الكردستاني الوطني الذي مقرة في لندن ويضم ممثلين عن كافة الحركات الكردية في الشرق الأوسط. كما أن العديد من الكتاب والصحفيين الأتراك والأكراد التقدميين قاموا بتأسيس جمعية التضامن مع عائلات الموقوفين والمحكومين التي مقرها في أستنبول ولها فروع في كافة الولايات التركية، وذلك بعد أنقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ وتتعاون مع جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان في تركيا والهلال الأحمر التركي والحقوقيين الأتراك من أجل تقديم المساعدات إلى الموقوفين والحكومين والدفاع عن حقوقهم والقيام بالإضرابات وتقديم الاحتجاجات لتحقيق أهدافها(٣/٢٣).

مصادر الفصل الخامس

١- إبراهيم الداقوقي: فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، بغداد ١٩٨٧.

2- Aydinlik gazetesi, 29-3-1980.

3-Aydinlik sosyalist dergi, yil 3, sayi 24, Ekim 1970.

4-Gunes gazetesi, 5-61987.

5-Abdi ipekci; Liderler diyorki, Istanbul 1969.

6-Hurriyet gazetesi, 6-6 1977

٧- جريدة الأنباء الكويتية، العدد الصادر في ١٩٨٦/٧/٢٩.

٨- مجلة الوطن العربي، العدد ١٤٩، في ١٩٧٩/١٢/٢٧.

٩- تركيا المعاصرة، تأليف مجموعة من الأساتذة، منشورات مركز الدراسات التركية بجامعة الموصل، دار الحكمة الموصل ١٩٨٧.

١٠- جريدة الأنباء الكويتية، العدد الصادر في ١٩٨٠/١٢/٣٠.

١١- مجلة الوطن العربي، العدد ١٧٧ في ١٩٨٠/٧/١٥.

12-Abdi ipeki semineri, Turkiyede Teror, Gazetecilr Cemiyeti yayinlari, Istanbul 1980.

١٣- مجلة الصياد للبنانية، العدد ١٩٠١ الصادر في ١٩٨١/٤/١٠.

١٤- جريدة الوحدة الظبيانية، العدد الصادر في ١٩٨٣/٦/١٦.

١٥- جريدة الأنباء الكويتية، العدد الصادر في ١٩٨٤/١٢/٢٤.

16-Hurriyet gazetesi, 20-7-1989.

17-Tercuman gazetesi, 30-6-1990.

Hurriyet gazetesi, 6-1-1990.

١٨- جريدة اليوم الصادر في الدمام ١٩٨٢/١/١٧.

١٩- جريدة الوطن الكويتية، العدد في ١٩٨٤/٨/١٨.

٢٠- جريدة الجمهورية القاهرية، العدد في ١٩٨٤/٣/١٢.

21-Hurriyet gazetesi, 14-12-1989.

22-e dogru dergisi, sayi 44, 29 Ekim 1989. -2000.

23-Cumhuriyet gazetesi, 27-12- 1989.

24-Hurriyet gazetesi,8 gun, 5-4-1981.

25-Hurriyet gazetesi, 21-2- 1989.

الفصل السادس

الحركة الكردية الحديثة في تركيا

قامت الطغمة العسكرية التي دبرت إنقلاب ١٩٨٠ بإلقاء الآلاف من المعارضين السياسيين والصحفيين ونقابيي إتحاد نقابات العمال الثوريين Disk وأعضاء جمعية المعلمين الثوريين Tob - Der في غياهب السجون، في الوقت الذي لم يكن يبدو في الأفق ما يوحي بأن قادة الانقلاب سيعيدون لتركيا، الديمقراطية البرلمانية التي ذبحوها. وقد روع الغرب الأوروبي وصحفه عندما صرح أحمد إيسفان (٥٨سنة) عمدة مدينة أستنبول السابق وصديق بولند أجاويد، بأنه خلال فترة سجنه كان يسأل بإستمرار، وهو مربوط ومعصب العينين و يعذب بواسطة المسؤولين عن قانون الطوارئ، وقدأحتفظ به سجينا بالثكنات العسكرية بمدينة أستنبول مع مئات النقابيين الذين ينتمون إلى ديسك. وتقول صحيفة الغارديان إن تعذيب النقابيين كان يتم بهدف سحب أعترافات على أساس أنهم أعضاء في الحزب الشيوعي التركي الممنوع رسميا. ومنذ أسبوعين صدر قرار من محكمة أستنبول بإعادة القبض على ٢٢٢ نقابيا في ديسك مع أحمد إيسفان أيضا، وكان قد قبض عليهم بعد الانقلاب مباشرة، ثم أطلق سراحهم. وتقول المصادر الغربية أن إعادة القبض عليهم قد تم حتى لا تذاع فضائح التعذيب في ثكنات الجيش التركي (٢٥/١). أدت الحملات الإعلامية التي شنتها الصحافة الغربية ضد الحكم العسكري في تركيا وأنتهاكه للحركات العامة بالإضافة إلى مطالبة الجماهير التركية في العودة للحياة المدينة، إلى قيام الرئيس التركي الجنرال كنعان أفرين بالتصريح عشية إحتفالات أعياد الميلاد لعام ١٩٨٢ بأن مجلس الأمن القومي قد وضع جدولا زمنيا للعودة إلى الديمقراطية من خلال إعداد مسودة دستور جديد للبلاد في نهاية صيف العام المذكور وإجراء الاستفتاء عليه في الخريف، ثم إعداد قانون جديد للأحزاب ينظم الحياة السياسية والبرلمانية في البلاد أوائل العام ١٩٨٣

وبعد ذلك إجراء الانتخابات والعودة إلى الحكم المدني في مطلع عام ١٩٨٤. وفعلا نفذ جنرالات الجيش التركي كلام الشرف العسكري الصادق بالعودة إلى الثكنات بعد إرساء الأمن في البلاد وفرض سلطة الدولة والقانون على العباد وهي العبارة التي قالها الجنرال كنعان أفرين في بيانه الأول لإنقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ حيث تم إعداد مسودة الدستور الجديد وطرح الاستفتاء الشعبي في ٧ تشرين الثاني ١٩٨٢، كما وافق مجلس الأمن القومي على قانون الأحزاب الجديد في ٢٥ نيسان ١٩٨٣ وهو يوم إستلام طلبات تشكيل الأحزاب السياسية الجديدة من قبل وزارة الداخلية، حيث منع القانون الجديد كافة زعماء الأحزاب السياسية القديمة من ممارسة النشاط الحزبي لمدة عشر سنوات، كما وضعت ضوابط جديدة تكفل عدم التناحر بين مختلف الأحزاب التي ستظهر على المسرح السياسي ومنع إنتقال النواب بين الأحزاب عند إستقالتهم من حزب سياسي وقيام المواطنين بالتعبير عن إرادتهم من خلال العمل الحزبي المنظم على أن تنسجم تلك الآراء مع المبادئ الكمالية مع عدم التطرق إلى القيادة العسكرية الحاكمة في تركيا والإشارة إلى الأحزاب السياسية السابقة، كما فرض القانون المذكور حظراً على ممارسة العسكريين والطلبة والعمال والمدرسين وموظفي الدولة للعمل الحزبي كما أن الدستور الجديد نص على أن المهام القانونية لمجلس الأمن القومي التركي ستنتهي حال تشكيل الهيكل العام للمجلس النيابي التركي ويؤلف أعضاؤه أول مجلس لرئاسة الجمهورية ويرأسه رئيس الجمهورية في تاريخ تركيا الحديث. كما قام الدستور الجديد بتخفيض عدد أعضاء البرلمان من ٤٥٠ نائب إلى ٤٠٠ برلماني، إضافة إلى منح رئيس الجمهورية سلطة حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة في حال حصول أزمة وزارية تستمر أكثر من ٤٥ يوما والتي اعتبرت جميعها قيودا على الحريات العامة في البلاد. لم يسمح مجلس الأمن القومي بالتقدم إلى الانتخابات إلا لثلاثة أحزاب فقط مع استبعاد ١٢ حزب سياسي منها لأنها لم تحض بالمواصفات المطلوبة هذه الأحزاب الثلاثة هي: الحزب الديمقراطي الوطني بزعامة الجنرال المتقاعد تورغوت صونالب والمدعوم مباشرة من قبل الجنرالات وحزب الوطن الأم بزعامة الاقتصادي تورغوت اوزال والحزب الشعبي بزعامة نجدت جالب. وقد رفض المجلس الأوروبي عضوية البرلمان الجديد المرتقب لتركيا في المجلس – باعتبار أن تركيا بلد أوروبي وعضو في البرلمان الأوروبي – بسبب أن قرار إبعاد بعض الأحزاب عن الانتخابات كون هذا القرار منحاز وغير ديمقراطي. جرت الانتخابات الجديدة في تركيا صبيحة يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٨٣ وكانت النتائج النهائية كما يلي: (١٠٢/١).

١– فاز حزب الوطن الأم اليميني المعتدل بـ(٢١١) مقعد في البرلمان بعد أن نال ٢ر٤٥٪ من الأصوات.

٢– فاز الحزب الشعبي المؤمن بفكرة يسار الوسط بـ(١١٧) مقعد أي ٣٠,١٪ من الأصوات، وكان الأكراد يؤيدون هذا الحزب، حيث كان أربعة من أعضاء هيئته الإيدارية من مجموع ١١ عضواً من الأكراد بزعامة البروفيسور الكردي آيدن كووه ن كوركان.

٣– فاز الحزب الوطني الديمقراطي اليميني بـ(٧٠) مقعداً في البرلمان بعد أن نال ٣٢,٢٪ من الأصوات .

٤– فاز نائبان مستقلان فقط في هذه الانتخابات بعد أن نالاً ١,٤٪ من أصوات الناخبين.

ويظهر أن هذه النتائج لم تسر العسكريين الأتراك ولذلك نجد الجنرال كنعان ايفرين رئيس الجمهورية يؤكد في خطاب تكليف السيد تورغوت اوزال بتأليف أول وزارة مدينة في تركيا يوم الأربعاء المصادف ٧ كانون الأول ١٩٨٣ على: (أنه يجب عدم وضع القوات المسلحة التي أنسحبت إلى ثكناتها بعد أداء دورها في إعادة الحياة الديمقراطية إلى البلاد، أمام المشاكل مرة أخرى . كما يجب أن تعمل كافة مؤسسات الدولة ضمن التناغم الذي أصبح سمة تركيا بعد حركة ١٢ أيلول ١٩٨٠). غير أن مفاجأة أخرى كانت تنتظر تركيا بعد إجراء الانتخابات البلدية عندما فاز حزبان معارضان جديدان لم يسمح لهما مجلس الأمن القومي بالاشتراك في الانتخابات البرلمانية، وهما الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي يرإسه البروفيسور أردال إينونو الابن الأصغر للزعيم التركي الراحل عصمت إينونو وهو من المتعاطفين مع اليسار التركي. وحزب (صوت الحق) الذي أنقلب فيما بعد إلى الطريق المستقيم بزعامة ييلديرم أوجي الوثيق الصلة برئيس الوزراء المحافظ السابق سليمان دميرال حيث كانت نتائج الانتخابات البلدية كما يلي:(١/١٠٣).

١– حزب الوطن الأم نال ٥ر٤٥٪ من الأصوات.

٢– الحزب الاشتراكي الديمقراطي نال ٥ر٢٣٪ من الأصوات .

٣– حزب صوت الحق نال ١٥٪ من مجموع الأصوات.

٤– الحزب الشعبي نال ٩٪ من مجموع الأصوات .

٥– الحزب الديمقراطي الوطني نال ٧٪ من مجموع الأصوات.

وإذا كان فوز حزب الوطن الأم بالأكثرية في هذه الانتخابات أيضا يعني إحلال المطابقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فإن وصول حزبي الاجتماعي الديمقراطي وصوت الحق إلى المرتبة الثانية والمعارضة الرئيسية يعني أن حزبي المعارضة البرلمانية الديقراطي الوطني والشعبي قد فقدا مصداقيتهما أمام الناخبين إضافة إلى أن فوز حزبين معارضين من خارج البرلمان يبدد الشكوك التي ساورت الحلفاء الغربيين حول الانتخابات التشريعية في تركيا التي أعتبروها زيفا ديمقراطيا ومسرحية مكشوفة. غير أن فوز الحزبين المذكورين في هذه الانتخابات لا يصنع البديل لحزب الوطن الأم سواء أكانت على يساره أم على يمينه، وإنما قد يكون ذلك عامل توازن وإستقرار في الحياة السياسية التركية ويقي تركيا من شر العواصف الجامحة واللعبة السياسية الديمقراطية غير المجدية التي قادت إلى إنفجار العنف السياسي و من ثم إلى الانقلاب العسكري. كما إن تكريس إنتصارات تورغوت إوزال وحزبه (حزب الوطن الأم) قد يتعدى تحسين العلاقات التركية الغربية التي تدهورت بعد الانقلاب، إلى أبعاد إقليمية في منطقة الشرق الأوسط حيث يمكن من الآن التنبؤ بالأبعاد العربية والإقليمية التي يمكن لحكومة تركية قوية أن تلعبها من خلال علاقاتها الإسلامية وعضوينها الفعالة على النطاقين الأوروبي والأطلسي (١٠٤/١). وقد شهدت الحركة القومية الكردية تطورات كبيرة عام ١٩٨٤ على الصعيدين التركي والدولي، والتي سنبحثها من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول

التنظيم الجديد لحزب العمال الكردستاني

عندما أعلنت الأحكام العرفية في ولايات حكاري وسعرت وماردين عام ١٩٨٣ كان الكفاح المسلح الكردي في أضعف حالاته نظراً للإنقسامات التي كانت تنخر في جسم الحركة الكردية من جهة ولعدم وجود قوة عسكرية ضاربة لها مع قيادة قوية من جهة أخرى. ولذلك فقد أقتصرت فعاليات الحركة على بعض النشاطات التي كانت تقوم بها منظمة حزب العمال الكردستاني PKK بعد أن أعاد تنظيم صفوفه والتمركز في جبال جودي بولاية حكاري ذات الكثافة الكردية الكبيرة. وفي تموز ١٩٨٤ أنضم حسين ييلديرم رئيس منطقة الفدائيين (البيشمركة) إلى حزب العمال الكردستاني الذي يرأسه عبدالله أوجلان وقاما بأول حركة مسلحة مشتركة في ١٥ أغسطس ١٩٨٤ على شكل هجوم على مدن شيرناك واروخ و شيروان في ولاية سعرت وقصبة شمدينلي في ولاية حكاري بعد أن قطعوا جميع

الاتصالات الهاتفية في المنطقة، حيث سميت هذه العملية (أطلق واهرب) كما وزعوا بيانات تحمل عبارة إنهم لم يقضوا علينا (٨/٣) وقد أحدثت هذه العملية رجة سياسية وعسكرية في تركيا بحيث قام الرئيس التركي كنعان افرين بنفسه بزيارة شمدينلي وألقى فيها خطاباً نقلته إذاعة أنقرة قال فيه: " إن هذه الأعمال ما هي إلا مؤامرة تحيكها السلطات الأجنبية التي ترمي من ورائها إلى تقسيم تركيا من خلال بعض الخونة الذين فروا إلى خارج تركيا والذين يتعاونون مع السلطات الأجنبية ويتوهمون أنهم يستطيعون إعادة تركيا إلى الأوضاع التي سبقت إنقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠، ولكننا نعلن من هنا بأن دولتنا قوية ولن تستسلم لعصابات الإرهابيين" (١٩/٤) . وإذا كان افرين لم يحدد في خطابه القوى الأجنبية التي تدعم الثوار الأكراد، إلاّ أن جريدة حريّت التركية أكدت بوضوح أن المقصود بتلك القوى ليبيا وسوريا(١٩/٤). وقد قام الجيش السابع المتمركز في ولاية دياربكر منذ إعلان الأحكام العرفية ١٩٨٣ بعملية تمشيط واسعة بحثاً عن مقاتلي حزب العمال الكردستاني في المناطق الجبلية الواقعة في مثلث حكاري- سعرت -ماردين (بعد تلك العملية التي قام بها مقاتلو حزب العمال الكردستاني بالاشتراك مع البيشمركة) في عملية عسكرية ضخمة أطلق عليها أسم عملية الشمس في ٢٠ أغسطس ١٩٨٤ وقد شملت هذه العمليات مساحات واسعة أمتدت خارج الحدود التركية، إلى مناطق غرب إيران وشمال العراق، حيث أشارت التقارير إلى أن القوات التركية توغلت نحو ٢٢ كم داخل الأراضي الإيرانية ومسافة مماثلة داخل الأراضي العراقية (١/٥) وبموافقة الحكومتين الإيرانية والعراقية (٦/٨) لأن حزب العمال الكردستاني أستطاع إقامة معسكرات تدريب لمقاتليه في القرى الكردية في إيران والعراق، بينما تقوم القوات السورية بتدريبهم في البقاع بلبنان بالتعاون مع العناصر التقدمية من حركة المقاومة اللبنانية. ويتسرب مقاتلو حزب العمال الكردستاني الذين يتدربون في سوريا ويبلغ عددهم حوالي ٥٥٠ مقاتلاً، عن طريق ماردين إلى تركيا، بينما يتسرب مقاتليه الذين يبلغ عددهم٤٠٠ شخصاً في العراق عن طريق حكاري، في حين يتسرب المتدربون الذين يبلغ تعدادهم ٤٥٠ شخصا في إيران عن طريق وان (١٩/٧) كما أن مقاتلي الحزب يلجأون، بعد عملياتهم العسكرية ضد القوات العسكرية التركية ومحافظي الأمن في منطقة العمليات، إلى القرى الكردية في شمال العراق وغرب إيران، ثم يعودون من خلال الطرق التي ذكرناها- والتي يعرفون شعابها جيداً- إلى تركيا مرة أخرى. وبعد عملية التمشيط الواسعة التي قامت بها القوات العسكرية التركية والجندرمة وقوى الأمن الداخلي و شاركت فيها الطائرات المروحية، تم قتل ٤٥ مقاتلاً من

حزب العمال الكردستاني وتقديم ٨٤ شخصاً إلى المحكمة العسكرية في دياربكر- كبرى مدن المنطقة الجنوبية الشرقية لتركيا - مع إحتجاز ٦٧٢ كرديا أتهموا بمساعدة أعضاء حزب العمال الكردستاني وإيوائهم أو قيامهم بالدعوة لإنشاء دولة كردية مستقلة وقتل ٢٩ فرداً من قوات الأمن التركية. وكانت السلطات العسكرية قد بدأت حملة شديدة على من أسمتهم بـ(الإرهابيين) فقامت بحملة إعتقالات تبعتها إعدامات وغصت السجون بالنزلاء الذين أنتظروا طويلا موعد محاكمتهم وسط ممارسات قاسية من قبل الشرطة والجيش. وقد أعترفت السلطات الرسمية بوجود ٣٥ ألف سجين في سجونها(١٠/٣٣). أدت جميع هذه الظروف الإستثنائية إلى قيام ١٢٦٤ كاتباً وفناناً وصحفياً ومحامياً وأستاذاً جامعياً إلى تقديم مذكرة، تم إيداعها في مقر رئاسة الجمهورية، في بداية العام ١٩٨٤ طالبوا فيها بضرورة الممارسة الكاملة للديمقراطية في البلاد وتغيير بعض بنود الدستور الجديد إضافة إلى ضرورة رفع التدابير المناهضة للديمقراطية والتي لا تزال سارية المفعول في تركيا رغم عودة البلاد إلى الحكم المدني منذ شهر تشرين الثاني ١٩٨٣(٨/٢٥٤). تمركز حزب العمال الكردستاني بعد عام ١٩٨٥، في منطقة حكاري وأطرافها التي تقطنها أكثرية كردية، وتؤلف ربع سكان تركيا من الأكراد، إضافة إلى أنها منطقة حصينة تكثر فيها الممرات الجبلية التي يمكن أن يتحكم فيها مقاتل واحد بصد فرقة عسكرية . ثم قام الحزب بتنظيم نفسه داخلياً وخارجياً وعلى الشكل التالي: (٩/ متعدد).

أولا- التنظيم الداخلي لحزب العمال الكردي:

يتألف من ٢٦ شعبة، أهمها:

١- لجنة الدعاية والنشر التي تقوم بإصدار الجريدة اليومية (سرخويبون - الاستقلال) وبصورة منتظمة منذ عام ١٩٨٥.

٢-شعبة تنظيم القرى حيث يتولى أحد كوادر الحزب وظيفة المفوض السياسي لكل قرية يقوم الحزب بالسيطرة عليها ويعد بمثابة الحاكم العسكري لها، ضمن المنطقة المحررة التي يسيطر عليها الحزب.

٣- شعبة المنطقة الحرة: يعد حزب العمال الكردستاني المنطقة التي تضم قصبات اولو دره وبيت الشباب من ولاية حكاري وايروخ وشيرناك وبرواري من ولاية سعرت وسيلوبي وجزرة (جزيرة أبن عمر) من ولاية ماردين منطقة كردية محررة لا تخضع للسلطة التركية المركزية. وقام الحزب بتقسيم هذه المنطقة إلى ثلاثة أقسام وبتعيين كل من نظام الدين وإبراهيم قيليج وصاري سنان حكاما عليها.

٤– لجنة المنظمات المهنية.

٥– لجنة المنظمات العمالية.

٦– لجنة تنظيم المدن الكبيرة وهي حلقة الوصل بين قيادة حزب العمال الكردستاني والتنظيمات اليسارية العاملة في المدن والمتعاطفة مع الحزب،كما أنها تسعى إلى كسب الأنصار والأعضاء الجدد من بين الشباب والطلبة للانضمام إلى الحزب وتنشر الصحف التركية، بين الفينة والأخرى قامت.

سلطات الأمن التركية بإلقاء القبض على مقاتلي حركة حزب العمال الكردستاني في المدن الكبرى مثل أنقرة وأستنبول وأزمير وأدنة رغم بعد هذه المدن عن منطقة دائرة فعاليات الحزب. فقد نشرت جريدة حريت الصادرة في ١٦ مايس ١٩٩٠ خبر إلقاء القبض على ١٩ شخصاً في أنقرة كانوا يسعون لتحقيق أهداف هذه اللجنة.

ثانيا– التنظيم الخارجي لحزب العمال الكردستاني

كان حسين ييلديرم هو الناطق الرسمي بأسم الحزب في أوروبا، ولكنه أختلف مع رئيس الحزب عبدالله أوجلان فأستقال من هذه المهمة وتولى قيادة التنظيم الخارجي لحزب العمال الكردستاني. ويتألف هذا التنظيم من ١٣ شعبة تغطي العالم – عواصم الدول الكبرى والدول المهتمة بالقضية الكردية كجزء من حقوق الإنسان – وهذه الشعب هي: شعبة فرنسا وإنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي والصين الشعبية والنمسا وألمانيا الإتحادية وإيطاليا والدانمارك والسويد والنرويج وهولندا وسويسرا. ويتعاون الحزب مع منظمتي الإتحاد الوطني لكردستان الذي مقره في لندن والمعهد الكردي في باريس ومعهد الدراسات الكردية في برلين.

وإذا كانت عملية (الشمس) التي تم تطبيقها ضد حركة حزب العمال الكردستاني بتوظيف الجيش السابع التركي للقيام بهذه المهمة قد أستمرت في العام ١٩٨٥ أيضاً، إلاّ أن حكومة تورغوت أوزال الذي أصبح رئيساً للوزراء منذ عام ١٩٨٣ كانت تتحاشى الإشارة إلى الإضطرابات السائدة في المنطقة الشرقية التي تحولت إلى ساحة معركة حقيقية قتل فيها أكثر من ١٥٠ شخصاً، من الأكراد والأتراك، بما فيهم عمدة مدينة دياربكر الذي قتل على أيدي مسلحين مجهولين (٣٩/١١).

قدمت حكومة أوزال مشروع قانون جديد للشرطة في ١٥ حزيران من أجل منح

صلاحيات إضافية لجهاز الشرطة بحجة إنهاء حالة الطوارئ كتبرير لإقرار القانون المذكور الذي أخضع كما قالت صحيفة حريت كافة النشاطات الفنية والثقافية والترفيهية لإذن مسبق من الشرطة. وقد تزامن الإعلان عن إقرار القانون الجديد مع تعزيز قوات الجيش في الأقاليم الجنوبية والشرقية التي تقطنها غالبية كردية، حتى بات من المؤكد أن رئيس الوزراء تورغوت أوزال يحاول إقامة دولة بوليسية محل دولة الطوارئ كما قال أحد المعارضين في البرلمان التركي بعد أن بدأت صلاحيات الشرطة تطال الحياة الخاصة للناس إضافة الى الحياة السياسية والإجتماعية والديمقراطية في تركيا، ولاسيما في الأقسام الجنوبية والشرقية حيث يتركز القمع. ويصف المحامي الكردي سراج الدين قايا الذي يتولى الدفاع عن الموقوفين السياسيين الأكراد، كيف تتولى قوات تركية نظامية محاصرة هذه القرية أو تلك بأعداد من الجنود والشيوعية حيناً آخر. ففي ١٩ شباط ١٩٨٥ حكمت المحكمة العسكرية على ٢٢ شخص من عناصر حزب العمال الكردستاني بالموت، ونال عمدة مدينة دياربكر عقوبة بالسجن لمجرد أنه تحادث مع أبناء المدينة باللغة الكردية الممنوعة في تركيا (١٢/١٢) بموجب القانون المرقم ٢٩٣٢ الصادر في ١٦ تشرين الأول ١٩٨٣ عن مجلس الأمن القومي الحاكم آنذاك. ومع ذلك نجد تورغوت أوزال، رئيس وزارء تركيا، يصرح في ١٩ حزيران إنه ليس هناك مشكلة كردية في تركيا ولا توجد تفرقة بين الأكراد والأتراك (٣٩/١١).

شهد عام ١٩٨٥ تقديم مئات الأكراد إلى المحاكم العسكرية العرفية، فقد حكمت محكمة دياربكر العسكرية على ٢٩ متهم من أصل ٣٠٣ متهمين أكراد بالإعدام، في حين أنتهت محكمة عسكرية في أدنه يوم ٢٤ حزيران ١٩٨٥ من النظر في قضية ٣٩ كردي وأصدرت عليهم أحكاماً بالإعدام وأخرى بالأشغال الشاقة بينما أيدت محكمة الإستئناف العسكرية التركية ومقرها في العاصمة أنقرة حكم الإعدام الصادر بحق خمسة أعضاء من حزب العمال الكردستاني (١٠/١٣) ويجري إحتجاز معظم السجناء الأكراد في سجن عسكري في دياربكر حيث أعلن عدد منهم في وقت سابق من تلك السنة إضراباً عن الطعام إحتجاجاً على أعمال التعذيب وسوء المعاملة والحوادث الفاجعة أو الموت (٨/١٤).

وقد نشر الكاتب الكردي أميد زيلتلي كتاباً بعنوان (اقتل) تحدث فيه عن الإنتهاكات والأعمال التعسفية التي قام بها الجنود الأتراك في محافظة تونجلي الكردية خلال ١٩٨٥–١٩٨٦ حيث كانوا يعتقلون الأكراد لأقل شبهة، ويهجِّرونهم بحجة إيواء مقاتلي

حزب العمال أو مساعدتهم وعندما كانوا يهربون من الجندي خوفاً كان يطلق عليهم الرصاص فوراً (٦٨/٢٢).

نشط زعماء الأحزاب السابقون – تلك الأحزاب التي مُنِع رؤساءُها من مزاولة النشاط السياسي حتى عام ١٩٩٢ – على المسرح السياسة التركية بعد العفو الذي أصدرته حكومة أوزال عام ١٩٨٦ بإلغاء المرسوم المرقم ٤٢ حيث قام سليمان دميرال زعيم حزب العدالة المعارض بجولة في أنحاء تركيا ألتقى خلالها بأنصاره وتحدث معهم بحرية بعدما أستقبلوه بحماس في مختلف أنحاء تركيا، تلك الزيارة التي دلّت على أن دميرال لا يزال يتمتع بنفوذ قوي في الحياة السياسية التركية، ولذلك سرعان ما عاد إلى زعامة حزب الصراط المستقيم الذي كان قد ألفه أحد أعوانه السابقين عام ١٩٨٣.

أما القطب الثاني الذي عاد لمزاولة نشاطه السياسي، فإنه بولند أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري الذي كان يمثل يسار الوسط والمحافظين العلمانيين التقليديين، والذي رفض إنشاء حزب مواجهة وأكتفى بتزعم حزب اليسار الديمقراطي الذي كانت زوجته (رهشان) بالتعاون مع مؤيدي وأعوان أجاويد قد قامت بتأسيسه عام ١٩٨٥. وكان أجاويد قد قدم أربع مرات إلى القضاء بتهمة إنتهاك حرمة القانون الذي يحرم على رؤساء الأحزاب السياسية المنحلة. الإدلاء بالتصريحات السياسية.

غير أن عودة هذين الزعيمين إلى الساحة السياسية التركية مجدداً لم تكن تحمل أية بادرة لحل القضية الكردية في المحافل السياسية التركية، ومن هنا كان تصريح عبدالله أوجلان رئيس حزب العمال الكردستاني إلى مجلة (نحو عام ٢٠٠٠) بالقول: "إنني لا أعتقد بأن القضية الكردية في تركيا سوف تحل عن طريق السياسيين أو زعماء الأحزاب السياسية، لأنهم أضعف من ذلك بكثير، إضافة إلى أنهم أيضاً يحاربوننا مثلما يحاربنا النظام القائم" (٢١/٢٠).

كانت الأوساط السياسية التركية قد أستبشرت خيراً من قيام حكومة أوزال بالإلغاء الجزئي للأحكام العرفية عام ١٩٨٦، مع بقائها مطبقة على ست ولايات ذات أكثرية كردية في الشرق هي: حكاري، سعرت، ماردين، دياربكر، بتليس وموش. غير أن عدد الولايات الشرقية التي شملها قانون الأحكام العرفية بالقرار المرقم ٤١٣ الصادر في ١٨ تشرين الثاني ١٩٨٧ بلغ ١١ ولاية هي: حكاري، سعرت، ماردين، دياربكر، بتليس، موش، وان، بنكول، آدي يامان، العزيز، (الازينغ) وتونجلي (درسيم سابقاً). التي أصبحت

الولايات الست الأولى منها محافظة واحدة سمّيت محافظة منطقة الأحكام العرفية وتم تعيين خيري قوزاقجي أوغلو محافظاً عليها ليتولى الإشراف على تنفيذ قوانين الطوارئ وتشريعات الأحكام العرفية في تلك المناطق في محاولة لإخماد حركة حزب العمال الكردستاني. وقد منح القرار المذكور محافظ منطقة الأحكام العرفية صلاحيات إدارية واسعة من حيث الرقابة والتفتيش والنقل والتهجير ضمن الولاية أو خارجها بشكل مؤقت أو بصورة دائمة وعلى الدوائر المعنية تنفيذ ذلك فوراً. كما نصت المادة الخامسة منه على تشكيل محاكم خاصة بأسم محاكم أمن الدولة تختص بالنظر في قضايا منطقة الأحكام العرفية والمناطق الأخرى التي يرى فيها المحافظ خطراً على الأمن والنظام العام في منطقة الأحكام العرفية (١١/١٦). وقد بلغت القوات العسكرية والمسلحة الموجودة في محافظة منطقة الأحكام العرفية في الشرق ثلاث فرق عسكرية منتشرة في الولايات الست الأولى، وتمركزت غالبيتها في ولاية دياربكر وبحدود ١٥٠ ألف جندي مع لواء الجندرمة ٢٣ الحدودية وست طائرات مروحية مع العديد من السيارات المصفحة. إضافة إلى أكثر من ١٧ ألف محافظ قروي، بعد أن تم تشكيلهم بالقانون (تعديل قانون حراس القرى المرقم ٤٤٢ لسنة ١٩٨٧) حيث قامت الحكومة بتوظيف الأكراد من غير منتسبي حزب العمال الكردستاني أو الحركات الكردية الأخرى في هذه الفرق برواتب شهرية مغرية تبلغ نصف مليون ليرة تركية أي براتب خريج الجامعات التركية والتي تقوم بمساعدة القوات العسكرية في عملياتها كأدلاء، كما تقوم بحراسة القصبات والقرى والبساتين في الأوقات الإعتيادية (٥/١٥).تعهد الجنرال إسماعيل سه له ن، قائد قوات منطقة الأحكام العرفية بإخماد حركة حزب العمال الكردستاني خلال ٨٤ يوماً في شتاء عام ١٩٨٨، غير أنه أعترف بفشله بعد أن فقدت قواته ٦٩ قتيلاً و بعد مرور ستة أشهر على قيامه بالعمليات العسكرية ضد الأكراد، فقامت حكومة أنقرة بنقله إلى وظيفة إدارية وبتعيين الجنرال حكمت كوكال رئيس دائرة الدراسات الستراتيجية و تأريخ الحروب في رئاسة الأركان العامة، قائداً لقوات منطقة الأحكام العرفية في الشرق (١٩/١٧) ومن أجل التغطية على هذا الفشل العسكري، صرح أوزال للصحفيين أن منظمة حزب العمال الكردستاني توجه من الخارج وأنها تتلقى المساعدات المالية من أقطار أجنبية كثيرة (١٩/١٧). في حين صرح خيري قوزاقجي أوغلو محافظ الأحكام العرفية للصحافيين أيضاً: إننا لا نزال غير مسيطرين على منطقة بوتان (١١/١٨) التي أعلنها حزب العمال الكردستاني منطقة كردية محررة في تركيا، وهي تضم المنطقة الجبلية الوعرة، التي تقع

في المثلث الحدودي عند إلتقاء الحدود العراقية – السورية – التركية. حيث قال بيان الحزب حولها: "إن بوتان وجبل جودي يعدان أرضنا الوطنية المحررة الآن. وقد أستطاع حزبنا، حزب العمال الكردستاني بنضاله المتواصل منذ ست سنوات من خلال حرب التحرير الشعبية إقامة السلطة العادلة فيها" (١٩/١٩). وكانت جريدة سرخويبون الناطقة بلسان الحزب قد نشرت مقالاً بعنوان (البعث الجديد في جودي) تحدثت فيه عن الوضع نفسه قائلة: إن جودي جبل من أجمل جبال منطقتنا وهو يشكل حدوداً طبيعية بين سيلوبي والجزيرة (جزرة) وشيرناك، ومن هنا فإن موقعه عظيم في نضالنا القومي التحرري نظراً لموقعه الأستراتيجي والجغرافي. فإنه يتصل من الشمال الشرقي بكردستان الجنوبي (شمال العراق) الذي قام الإستعمار بتقسيمه مثلما قام بتقسيم شعبنا. ولما كان جودي يقع في ملتقى نقاط الحدود بين تركيا و سوريا و العراق فإن أهميته تنبع من هذه النقطة بالذات (١/٢٠).

المبحث الثاني

المفكرون الأتراك يثيرون القضية الكردية مجدداً على الساحة السياسية

أستقبلت الأوساط الثقافية والسياسية التركية عام ١٩٨٦ صدور مجلة (نحو عام ٢٠٠٠) بكل ترحاب ومودة لأنها كانت مجلة موضوعية في دراستها وأبحاثها ويحررها نخبة من المناضلين الأتراك المعروفين بميولهم الإشتراكية، ولذلك فإنها إستقطبت ومنذ عددها الأول كافة المعنيين بشؤون الساحة السياسية والثقافية والإجتماعية والإقتصادية والفنية، بحيث غدت وفي وقت قصير لا غنى للمثقفين عنها. وإذا كانت هذه المجلة المحترمة قد أولت عناية مركزة على شؤون المنطقة الشرقية من تركيا، فإنها بدأت إعتباراً من العدد ٣٢ الصادر في ٩ أغسطس ١٩٨٧ بإستطلاع آراء المفكرين الأتراك حول القضية الكردية في تركيا من خلال العنوان المثير التالي: (حل القضية الكردية – القرار الصعب). والذي أجاب عنه كل من المفكرين والفنانين والكتاب التاليين: الكاتب عزيز نسين رئيس نقابة الكتاب الأتراك، الكاتب محمد علي اَبيار رئيس حزب العمال الإشتراكي سابقاً، المفكر مراد بلكه، الفنان أميل غالب صاندالجي، الكاتب اوغور مومجو، الفنان يبلماز اوسلوار، الكاتب أحمد صارب و محمود التون اَقار. حيث أكدوا جميعاً بأن الأكراد هم أقلية موجودة في تركيا وإن لهم لغتهم الخاصة وتراثهم الخاص ووجودهم القومي، وإنه يجب حل القضية الكردية عن طريق الإعتراف بوجودهم القومي أولاً ومن ثم منحهم

حقوقهم الثقافية والبرلمانية ضمن الوحدة التركية. كان لهذه الأجوبة وقع القنبلة في الأوساط الرجعية والرسمية التركية، فقامت سلطات الأمن التركية بجمع كافة أعداد المجلة من السوق، ثم تقديم كل من الكاتبين اليساريين عزيز نسين و محمد علي اَيبار إلى محكمة أمن الدولة في أسطنبول بالإضافة إلى فاطمة يازجي المديرة المسؤولة عن تحرير المجلة المذكورة وفق الفقرة الثالثة من المادة ١٤٢ من قانون العقوبات التركي بتهمة تفرقة الصف الوطني وإضعاف الشعور القومي، وذلك بتأريخ ٢٥ أيلول ١٩٨٧ غير أن المحكمة المذكورة قررت في اليوم نفسه عدم جواز جمع أعداد مجلة عام ٢٠٠٠ أو منعها، كما أنها لم تجد في أجوبة المفكرين التركيين جريمة يعاقب عليها القانون، ولذلك أحالت القضية إلى خبير قانوني لبيان فيما إذا كانت ثمة – في المقال – دعاية للقضية الكردية أم لا (٤٣/٢٣). وإذا كانت محكمة أمن الدولة في أسطنبول قد برأت ساحة عزيز نسين ومحمد علي آيبار ،فإن مجلة نحو عام ٢٠٠٠ فجرت قنبلة أخرى حول الموضوع نفسه في عددها المرقم ٣٥ الصادر في ٣٠ أغسطس ١٩٨٧ عندما أستطاع الكاتب الكردي موسى عنتر العثور على الوثيقة التأريخية التي تؤكد بأن مصطفى كمال أتاتورك كان قد قرّر في مؤتمره الصحفي الذي عقده في مدينة أزميت بمناسبة تحرير أزمير ليلة ١٧/١٦ كانون الثاني ١٩٢٣– أي قبل إعلان الجمهورية التركية الحديثة– وبحضور رؤساء تحرير الصحف الصادرة اَنذاك وهم الأدباء والكتاب المعروفون :عدنان آديوار وخالدة أديب وصبحي نوري وفالح رفقي ويعقوب قدري وغيرهم، منح الحكم الذاتي للأكراد في تركيا وذلك جواباً على سؤال أحمد أمين رئيس تحرير جريدة «وقت» عندما أستفسر عن رأي مصطفى كمال باشا حول القضية الكردية، فقال مصطفى كمال: ″لا تؤلف المسألة الكردية بالنسبة لنا – نحن الأتراك – مشكلة تضر بمصالحنا، لأن العنصر الكردي الذي يسكن ضمن حدودنا الوطنية قد توطن فيها بكثافة في بعض المناطق، بينما تداخل وجودهم مع الأتراك في مناطق أخرى نتيجة إمتزاجهم معهم، ذلك إذا أردنا رسم خط فاصل بين الأكراد والأتراك، فإننا بذلك نمحو تركيا والأتراك من الوجود لأن هذا الخط يجب أن يتجه نحو أرضروم وأرزنجان وسيواس وخربوط إذا ما أردنا تحديد المنطقة الكردية. كما يجب أن نأخذ الأكراد الموجودين قرب قونية بنظر الإعتبار. ولهذا لا يمكن تصور وجود الأكراد بمعزل عن الأتراك لاسيما و أن قانون التشكيلات الأساسية (الدستور) سوف يقر إنشاء نوع من الإدارة المحلية، وفي هذه الحالة فإن اللواء الذي يشكل فيه الأكراد الأكثرية سيمنح الحكم الذاتي لأننا عندما نقول شعب تركيا فإن المجلس الوطني

التركي الكبير اليوم يتألف من ممثلي الأكراد والأتراك، هذين العنصرين اللذين وحدا مصالحها ومصيرهما معاً، لأنهما يعرفان بأن ذلك قدرهما المشترك، لذلك فإن رسم الحدود بينهما ليس أمراً صحيحاً" (١١/٢٤). وعندما برأت محكمة أمن الدولة في أسطنبول ساحة الكاتب الكردي موسى عنتر عن تهمة نشر الدعاية للقضية الكردية بسبب قيامه بنشر وقائع المؤتمر الصحفي لمصطفى كمال أتاتورك حول القضية الكردية ورفع المنع عن العدد ٣٥ من مجلة نحو عام ٢٠٠٠ التي قامت بنشر الوثيقة المذكورة، قامت المجلة بإعادة نشر تلك الوثيقة مرة أخرى مع حكم براءة المجلة في العدد ٤٦ الصادر بتأريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٨٨ وبعنوان مثير على الغلاف (أتاتورك يعد بالحكم الذاتي للأكراد) بل إن المجلة أستطلعت في العدد نفسه آراء مجمع التأريخ التركي السابق واللاحق حول صحة الوثيقة المذكورة وسبب عدم نشرها في كتاب (نطق) الذي يتضمن خطب مصطفى كمال باشا ووثائق حرب التحرير الشعبية فأكد البروفيسور يشار يوجل، الرئيس الحالي لمجمع التأريخ التركي "أن مضمون الوثيقة المذكورة صحيح ومنشور في الصحف الصادرة في اليوم التالي من المؤتمر الصحفي المذكور لمصطفى كمال أتاتورك غير أن الإداريين السابقين في المجمع أستلوا هذه الوثيقة مع وثائق أخرى من الكتاب المذكور لغرض في نفس يعقوب". في حين أكد البروفيسور شرف الدين طوران، رئيس مجمع التأريخ التركي السابق صحة وجود الوثيقة المذكورة، ولكنه دافع عن نفسه قائلاً: "إن الوثائق التي جمعتها السيدة آري لطبعها في كتاب (نطق) لمصطفى كمال أتاتورك قد وردتنا من رئاسة أركان الجيش ومن القصر الجمهوري بعد أن قامت هاتان الجهتان بأختيار الوثائق التي ستدخل ضمن الكتاب المذكور". وأضاف" علماً بأنني أقترحت وبمناسبة الذكرى المئوية لميلاده، في العام ١٩٨١، نشر كافة الوثائق وبدون إستثناء- المتعلقة به وبآرائه وحياته وخطبه وغيرها - في سلسلة من الكتب الخاصة بتراث مصطفى كمال أتاتورك" (١٣/٢٤).

كانت القنبلة الثالثة والأخيرة لمجلة نحو عام ٢٠٠٠ حول القضية الكردية في تركيا وصول الكاتب اليساري الكردي دوغو بيرنجيك رئيس تحرير المجلة إلى معاقل حزب العمال الكردستاني في جبال جودي-أرارات ومقابلته لعبدالله أوجلان رئيس الحزب للحديث معه حول نضال الأكراد في تركيا لإثبات وجودهم القومي وموقف القوى السياسية التركية والأوساط الرسمية بما فيها الجيش من ذلك، إضافة إلى رأيه حول

مستقبل نضال الأكراد في تركيا. وقد أجاب عبد الله أوجلان على أسئلة دوغو بيرنجيك بكل صراحة ودقة وثقة عالية بالنفس وبإنتصار قضيتهم، بعد أن أستقبلته القوات الكردية المسلحة إستقبالاً عسكرياً مرموقاً مع أسلحتها و علم الدولة الكردية المستقلة الذي كان يرفرف فوقها والمؤلف من اللونين البرتقالي والأزرق طولياً وتتربع في منتصفه نجمة حمراء، وهو على شكل مثلث مخروطي. وقد قام بيرنجيك بنشر التحقيق الذي أجراه مع أوجلان في ثلاثة أعداد من المجلة وإعتباراً من العدد ٤٢ الصادر في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٩، غير أن الجزء المنشور في العدد الأخير المرقم ٤٤ الصادر في تشرين الثاني ١٩٨٩ كان بمثابة البيان السياسي لحزب العمال الكردستاني الذي يحمل عنوان (لماذا نقاتل) حيث جاء فيه: "إن حزب العمال الكردستاني يقاتل من أجل إثبات حقيقة وجود القومية الكردية في بلاد الأناضول، هذه الحقيقة التي كانت موجودة قبل أن يطرأ الأتراك على هذه البلاد ويستوطنوها. إننا نريد أن نؤكد هذه الحقيقة لجنرالات الجيش التركي ونظام الحكم البوليسي القائم في تركيا من خلال نضالنا العادل، الذي سيبرهن لأولئك الحكام غير الواقعيين وغير المدركين لنبض العصر بأن حربهم المقدسة ضد الشعب الكردي في الأناضول هي حرب غير مجدية بعد أن ألتف الشعب الكردي حول حركته المناضلة بحيث أصبحوا وجهاً لوجه أمام الحقيقة العارية القائلة إن شعب كردستان المناضل سيبقى، مثلما كان ومنذ القرن الخامس قبل الميلاد، شعباً حياً وحراً،وهذه الحقيقة التي أعترف بها بعض جنرالات الجيش التركي عندما بدأوا يتداولون فيما بينهم قول عميدهم: "إن ما نقوم به اليوم ضد الأكراد بعيد عن الديمقراطية التي ندعو إليها، ولا يليق بإنسان العصر .. لذلك يجب الإعتراف بالوجود الكردي ومنح الأكراد بعض الحقوق القومية".

ومن هنا فإنني أعتقد بأن حل القضية الكردية سوف لن يتم عن طريق السياسيين أو زعماء الأحزاب لأنهم أضعف من ذلك بكثير، وإنما عن طريق الجنرالات وحدهم لاسيما عمداء رئاسة الأركان العامة، من خلال السيناريو التالي: سيرفع رئيس أركان الجيش تقريراً إلى مجلس الأمن القومي التركي يؤكد فيه مدى الإنزعاج الذي يشعر به قادة الجيش التركي نظراً لعدم التوصل إلى نتائج ملموسة في الحرب ضد الأكراد. فيقوم مجلس الأمن القومي بمناقشة الموضوع ثم يحيله إلى البرلمان الذي سيعقد إجتماعات صورية ومن ثم يصدر بياناً يؤكد فيه إتخاذه للقرار التأريخي بمنح الأكراد بعض حقوقهم.

إن السياسيين الأتراك و كذلك معظم جنرالات الجيش لا يتصفون بمزايا قيادية محنكة. قد يصبح أحدهم رئيساً للجمهورية أو رئيساً للوزراء أو وزيراً ولكن ليس قائداً وصاحب قرار في الملمات ولا سيما في قضية حيوية جداً مثل القضية الكردية في تركيا. إننا لسنا ضد الحوار السياسي، بشرط أن يكون هذا الحوار مجدياً، لاسيما وأننا لا نؤمن بمواجهة القوة بالقوة. فرغم عدم التوازن الكبير الموجود بين القوى المتصارعة، فإننا أجبرنا على حمل السلاح دفاعاً عن وجودنا وشرفنا وإنسانيتنا، بعد أن وجد النظام والمعارضة معاً أن حل القضية الكردية لا يتم إلا من خلال إبادة الأكراد بالقضاء على حركتهم الطليعية حركة حزب العمال الكردستاني. فهل يمكن أن يكون ثمة حل سياسي وهما يؤمنان بهذا المفهوم الشوفيني المقيت؟.

إنهم هم الذين بدأوا بإستعمال القوة ضدنا، ومن ثم أعلنوا الحرب على المنطقة الكردية، وهم ماضون في تصعيد العمليات العسكرية والإبادة والتهجير والتوقيف الكيفي والإرهاب، فهل يعقل مثل هذه الإدارة لدولة مثل تركيا وهذا التوجه اللاإنساني في أواخر القرن العشرين في معاملة الشعب؟.

إننا لا نرفض الحوار السياسي وسوف نناضل سياسياً إلى أن يعترف النظام القائم بالوجود للشعب الكردي وبإحترام إرادته في تصريف شؤونه الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وبقراره الخاص النابع من حاجات الشعب الكردي في بلاد الأناضول".

وبناءً على السؤال الموجه إلى السيد عبد الله أوجلان السكرتير العام لحزب العمال الكردستاني من قبل مراسل مجلة نحو عام ٢٠٠٠ التركية حول رأيه بشأن إجراء إستفتاء في كردستان تركيا لمعرفة مطالب الأكراد، أجاب: "إننا نؤيد إجراء مثل هذا الأستفتاء بشرط أن يسبقه إطلاق الحريات العامة وحرية العمل السياسي ووقف إطلاق النار في كردستان تركيا وإطلاق سراح كافة المعتقلين الأكراد وإعادة المهجرين إلى ديارهم، عند ذلك سنقوم بتشجيع شعبنا على المشاركة في هذا الأستفتاء من أجل تقرير مصيره بحرية ودون تدخل، وفي هذه الحالة على الدولة أن لا تتدخل هي الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر في سير عملية الأستفتاء من خلال قواتها المسلحة أو عملائها المحليين. غير أن ذلك في إعتقادي سوف لن يتحقق، أي إجراء هذا الأستفتاء الحر والنزيه، إلا في حالة مجيء سلطة ديمقراطية إلى الحكم في تركيا، لأن السلطة القائمة لا تزال تؤمن بضرورة محو الشخصية الكردية من خارطة تركيا.

وعندما يتحقق ذلك النظام الديمقراطي في تركيا فسوف تتحقق الوحدة الحقيقية بين الشعبين الكردي والتركي ويتم عند ذلك إرساء دعائم الدولة التركية على أسس من العدالة والمساواة والمشاركة الفعالة في مؤسساتها المختلفة. إننا نقاتل اليوم من أجل تحقيق ذلك النظام الديمقراطي في تركيا المعاصرة" (٢٢/٢٤). وقبل إفتتاح البرلمان لدورته الإعتيادية لعام ١٩٨٩ بأسبوع عقد نائب رئيس الحزب الديمقراطي الإشتراكي الشعبي إجتماعاً على شكل مؤتمر صحفي في ٢٢ أغسطس ١٩٨٩ أكد فيه بأن الحكومة تنظر نظرة غير واقعية إلى أحداث جنوب شرقي تركيا – أي الحركة الكردية – فإذا كانت جادة فعلاً لحل هذه القضية فما عليها إلا القيام:

١- بإلغاء ألوية محافظي القرى لأن هذه الألوية تثير الأكراد بدل تهدئتهم.

٢- النظر إلى المشكلة الكردية نظرة إقتصادية، أي إجراء إصلاحات إقتصادية في المنطقة.

٣- محاربة الإرهاب في المنطقة بقوة الدولة وليس عن طريق محافظي القرى أو الجندرمة.

ونظراً لعدم دراية الحكومة بأساس المشكلة في المنطقة الشرقية فإننا نطالب ببحث المشكلة في المجلس الوطني التركي الكبير من جميع جوانبه ومن ثم إتخاذ القرار المناسب حولها (٩/٢٦). وعند إفتتاح البرلمان في الأول من أيلول عام ١٩٨٩ تزعم كوركان وجماعته الدعوة إلى:

١- ضرورة إستقالة حكومة حزب الوطن الأم من السلطة لفشلها في حل مشاكل تركيا المزمنة، وإجراء الإنتخابات المبكرة.

٢- ضرورة بحث أحداث جنوب شرقي تركيا في البرلمان.

٣- إصلاح السجون وإصدار العفو العام عن المسجونين.

٤- بحث مشكلة الأقلية التركية في بلغاريا.

٥- الإهتمام بالمشكلة القبرصية بما يضمن حقوق الأتراك فيها.

وكانت حكومة أوزال –رئيس الوزراء آنذاك – قد قامت بتدريب فرق كوماندوس خاصة من الشرطة المحلية والجندرمة لمواجهة قوات حزب العمال الكردستاني في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية، حيث كانت الوجبة الأولى من هؤلاء تضم ٣٠٠ مقاتلاً أرسلوا

على عجل إلى منطقة جبال جودي في بداية شتاء ١٩٨٩ مع عشر حافلات من الأسلحة للمشاركة مع الجيش السابع بحملة الربيع إعتباراً من الأول من مايس ١٩٨٩ فقامت بالإنزال في جبال جودي وهركولد من أجل القضاء على الوحدة الأم لحزب العمال الكردستاني وذلك في الساعات الأولى من صباح ١١ تموز ١٩٨٩، كما قامت الطائرات المروحية المدرعة بتمشيط المنطقة المحاذية للحدود العراقية للغرض نفسه (١١/٢٧) وقد تم خلال هذه العملية إحتجاز وأستجواب ٤٤٢٧ شخصاً وقامت بإلقاء القبض على مدير تحرير مجلة (الخطوات) الأسبوعية ذات الميول الكردية التي تصدر في أدنه، كما أحتجزت محرري مجلة (الجيل الجديد) الأسبوعية الصادرة في ملاطية وحكمت سلطات الأحكام العرفية في المنطقة على محررها – وهو كردي – بالسجن لمدة أربع سنوات وشهرين بتهمة تحريض الناس على العصيان ونشر المقالات التي تضر بالوحدة الوطنية (٣/٢٨) كما أتخذت الحكومة قراراً بترحيل المشتبه بهم من أكراد المنطقة إلى المناطق ذات الكثافة السكانية التركية وإخلاء بعض القرى والبساتين الكردية، لأن السلطات الإدارية كانت تعتقد بأنها بذلك يمكنها تنظيف المنطقة من مقاتلي حزب العمال الكردستاني خلال سنة فقط (١/٢٩) ولكن رغم مرور أكثر من سنتين على تلك الحملة الكبرى فقد ظلَّ المقاتلون الأكراد في مواقعهم والقوات المسلحة التركية تقدم الضحايا في هذا الصراع الدموي الخاسر. عاد الغليان السياسي إلى الحزب الديمقراطي الإشتراكي الشعبي عندما قامت الهيئة الإدارية في الحزب التي يسيطر عليها الجناح اليميني بتجميد عضوية سبعة نواب أكراد من الحزب بسبب حضورهم مؤتمر باريس المنعقد بتأريخ ١٤ تشرين الأول ١٩٨٩ حول القضية الكردية وذلك فور عودتهم إلى تركيا بتأريخ ١٦ تشرين الأول ١٩٨٩، فتضامن معهم النواب التسعة الأكراد في الحزب وقدموا إستقالة جماعية بتأريخ ٩ كانون الأول ١٩٨٩ من الحزب.

وقد ألقى أرادال اينونو رئيس الحزب الديمقراطي الإشتراكي الشعبي كلمة في اليوم التالي تطرق فيها إلى مشاكل تركيا الأساسية وقال حول مؤتمر باريس: "لما كان مؤتمر باريس قد خرج على الأبعاد الثقافية التي عقد من أجلها، وأخذ أبعاداً سياسية تتعارض مع فكرة الدولة الموحدة، لذلك فقد منعنا نواب حزبنا من حضور الندوة. غير أنهم ذهبوا لحضور المؤتمر رغم تحذيرنا ولذلك فقد نالوا العقوبة الإدارية بتجميد عضويتهم في الحزب . ولكن هذا الأمر تم تفسيره عن قصد بشكل خاطئ. إننا لا نفرق بين المواطنين بسبب إنتماءاتهم

العرقية أو الدينية أو اللغوية أو المذهبية. بل إننا نفق ضد أولئك الذين يحاولون القيام بهذه التفرقة، وسنقف ضدهم إلى الأبد. إن اللغة الرسمية في تركيا هي اللغة التركية، ولغة التعليم فيها هي اللغة التركية، غير أن المواطن الذي يرغب في التكلم مع أقرانه بلغته الأم يستطيع ذلك بكل تأكيد ويجب أن لا تكون ثمة عقبات قانونية أمام هذه الممارسة: (١١/٣١). أما اَيدن كووه ن كوركان فقد قال في إستقالته من الحزب الديمقراطي الإشتراكي الشعبي: "إن هذا الحزب يحاول العمل السياسي من خلال القيم البالية التي عفا عليها الزمن كما إنه لم يتبن القضايا الديمقراطية والإشتراكية في تركيا وإنما أخترع له بعض الأوهام والمحظورات التي لا تجدي في العمل السياسي،وإنه لم يول مشكلة جنوب – شرقي تركيا الأهمية اللازمة" (١٩/٣٢). أما دنيز بايكال زعيم الجناح اليميني في الحزب الديمقراطي الإشتراكي الشعبي وسكرتير عام الحزب – فقد صرح إثر إنعقاد الهيئة العامة المصغرة للحزب: "إنها لحقيقة واقعة وجود قضية في جنوب شرقي تركيا، وإن عدم الإعتراف بهذه الحقيقة لا يحل المشكلة، كما أن قيام البشر بالتحدث بلغته الأم ومحاولة تطوير وإغناء ثقافته حق من حقوق الإنسان الأساسية. وعندما سيتبوأ حزبنا مقاليد الحكم في تركيا سوف نأخذ كل ذلك بنظر الإعتبار وسنقوم بحل هذه المشكلة، ولهذا فإن الهيئة الإدارية المصغرة للحزب الذي أنعقد أمس يقابل إستقالة النواب الـ ١٦ وبعض أعضاء الحزب بأسف بالغ. ولكن يجب أن يعرفوا بأن القوة والرفعة هي لحزبنا الذي توحد مع مطالب الشعب. وإن هذه الإستقالات هي بمثابة طعنة موجهة إلى الحزب وعملية مشينة، وذلك فقد وقف الحزب ضد هذه العملية" (١٩/٣٣). وكان النواب الـ ١٦ الذين أستقالوا من الحزب الديمقراطي الإشتراكي الشعبي قد نشروا البيان التالي في المؤتمر الصحفي الذي عقدوه يوم ٩ كانون الأول ١٩٨٩: "إننا نؤكد بأن مقاربتنا من القضية الكردية هي أن هذه القضية هي القضية المشتركة لكل سكان تركيا ويتلخص رأينا بما يلي: (١٩/٣٤).

١– يجب حل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً ضمن الوحدة الوطنية.

٢– يجب عدم النظر إلى القضية الكردية بإعتبارها قضية تخص مواطنينا الأكراد فقط، لأن مثل هذه النظرة تعني ضرب الوحدة الوطنية وعدم الإيمان بالديمقراطية وعدم إحترام حقوق الإنسان ورفض الثراء الإجتماعي.

٣– يجب عدم ترك مسألة حل القضية الكردية على المواطنين من ذوي الأصل الكردي فقط، وإنما النظر إليها بإعتبارها قضية تخص سكان تركيا كلها.

٤– يجب منح الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية للقضية الكردية، الأهمية نفسها المنوحة للقضية بمعالجة أسباب الكفاح المسلح الذي يؤدي يومياً بأرواح عشرات المواطنين من خلال المجابهة اليومية وإخلال حقوق الإنسان والقسوة التي يجب معالجتها بشعور عال من المسؤولية. ومن هنا يجب إخراج القضية الكردية من إطار إستخدامها سلاحاً ضد جيران تركيا أو ضد العشائر الأخرى، لأننا نعتقد أن من حق الدولة ممارسة سلطانها ووظيفتها وفق الظروف المحيطة بها ولكن يجب أن تقوم بهذه المهمة وفق القواعد الديمقراطية والرقابة القانونية.

٥– يجب عدم غض النظر عن تحويل القضية الكردية إلى أداة لتسوية المصالح دولياً أو وسيلة لإقتسام المغانم بين الدول. رغم أننا نلاحظ مع الأسف الشديد أن ثمة سباقاً بين البعض لوصم كل حركة مطالبة بالديمقراطية في تركيا بالإنفصال والتجزئة في حين أننا نؤمن بأن حل القضية الكردية لا يتم إلا بالإرادة المشتركة والقرار الصائب لشعبنا.

٦– إننا نعتقد أن الدفاع عن فكرة تركيا ذات الشعب الواحد و كذلك إعتبار اللغة التركية، اللغة الوحيدة في البلاد بأنها تعد عقبات في سبيل حل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً. بل ونرفضها أيضاً، لأن ذلك جزء من إيماننا بحرية الفكر.

ومن أجل حل عادل ودائم للقضية الكردية قبل فوات الأوان ندعو الأحزاب السياسية إلى مناقشة هذه القضية توطئة لحملها برمتها للبحث في المجلس الوطني التركي الكبير". وقد وقع على هذا البيان الذي وصفته جريدة حريت بالبيان المذهل والوخيم العواقب كل من النواب: عبدالله باش تورك، فهمي ايشيقلر، أحمد تورك، إسماعيل صفي أونال، جنيد جانور، كنعان قوجاق، حسني اوقجي اوغلو، محمد علي ارتن، صالح سومر، محمود اَليناق، محمد قهرمان، وعارف صاغ.

وقد أحدث هذا البيان ضجة كبيرة ومتباينة في الأوساط السياسية والصحفية التركية، ففي الوقت الذي حملت فيه الصحافة اليمنية عليه بشدة ووصفته بالبيان الوخيم النتائج وبأنه محاولة لخلق قضية لا وجود لها (١٩/٣٤) حمل البروفيسور الدكتور طوقتامش اَتش على اليسار التركي الذي يؤيد الأفكار الشوفينية التي حملها البيان (١١/٣٥) بينما وصفت الأوساط التقدمية التركية، الموقعين على البيان بالشجاعة، وتهكمت على العسكرين والسياسيين الأتراك الذين يحاولون حل القضية الكردية في تركيا بإجبار الناس للسكوت عليها. فقد كتب المعلق السياسي المعروف محمد علي براند في زاويته

اليومية بجريدة ملليت قائلاً: ″في الوقت الذي تتبوأ فيه القضية الكردية المراتب الأولى في جداول أعمال المؤتمرات الدولية التي تتحدث عن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، فلا تزال الأوساط التركية الحاكمة تعتبر الإشارة إلى هذه القضية أو نشر الآراء حولها جريمة في نظر القانون وتحاول حلها عسكرياً إننا نحاول بذلك خداع أنفسنا فقط (٧/٣٦). وكانت الأوساط التقدمية التركية قد أنتقدت الحزب الديمقراطي الإشتراكي الشعبي لأنه لم يول القضية الكردية الأهمية اللازمة، حيث ذكر أرطغرل أوزكوك في زاويته اليومية بجريدة حريت ″أن أردال اينونو لم يشعر، في تطرقه إلى تجميد عضوية النواب الأكراد في حزبه، بضرورة تأكيد وجود الأكراد ولا منح الأتراك أهمية أكثر بهم. إنه يقوم بتقييم وضع المواطنين في جنوب شرقي تركيا ضمن إطار إحترام حقوق الإنسان وحدود الديمقراطية المتاحة″ ويضيف اينونو إلى ذلك قائلاً: ″إننا ندافع عن ضرورة ممارسة مواطنينا كافة حقوقهم السياسية المتساوية وحريتهم ضمن بنية الجمهورية التركية الموحدة الواحدة″ (٩/٣٧).

وإذا كانت الأوساط التقدمية وجدت ثمة تناقضاً بين موقف الحكومة التركية من الأقليتين في كل من قبرص وبلغاريا ودعوتها لمنحهم حقوقهم القومية ورفع الغبن السياسي عنهم وموقفها من الأكراد في تركيا والتي ترفض الإعتراف بوجودهم القومي له منحهم حقوقهم القومية. فإن الأوساط التقدمية ترى الحل في الإتحاد الفيدرالي، فقد أكد النائب المستقيل من الحزب الديمقراطي الإشتراكي الشعبي محمد علي أره ن ضرورة قيام إتحاد فيدرالي بين القوميتين الكردية والتركية في تركيا، مثلما تطالب تركيا بهذا النوع من الإتحاد بين الأتراك واليونانيين في قبرص (١٦/٣٨). وكان المفكر التركي التقدمي عزيز نسين الذي أثار القضية الكردية في تركيا وتحمل الشيء الكثير من الإتهامات ودعاوي المحاكم من أجل إثبات وجود القومية الكردية وضرورة الإعتراف بوجودها القومي ومنحها حقوقها الثقافية والبرلمانية، قد أشار إلى هذا التناقض في الموقف الرسمي التركي في كتابه (أتراك بلغاريا وأكراد تركيا) عندما أكد في المؤتمر الصحفي الذي عقده بتأريخ ١٥ شباط ١٩٨٩– والذي وضعه في مقدمة كتابه المذكور – ضرورة فضح التزييف التأريخي الذي تمارسه الأوساط الرجعية والشوفينية في كل من تركيا حول الأكراد وبلغاريا حول الأتراك، بالقول: ″في الوقت الذي يدعي فيه البعض بأنه ليست ثمة قضية كردية أو شعب كردي في تركيا، وأن أصل الأكراد أتراك، يخرج علينا البعض في بلغاريا أيضاً بالإدعاء بأنه ليس ثمة أتراك، في بلغاريا، بل أصلهم بلغار

وأنهم قد أسلموا وأصبحوا أتراكاً، وهم بذلك يرمون إلى جعلهم بلغاراً بشطب هويتهم القومية التركية. إن الفكرة القومية المعاصرة تؤكد بأن الآخرين لا يحددون الهوية القومية للأشخاص سواء بالإعتماد على الوقائع التأريخية الحقيقية أم المزيفة، لأن الفرد حر في تحديد هويته وإنتمائه، وهو وحده الذي يقرر القومية التي ينتمي إليها أو البلد الذي هو مواطن فيه. وأن قيام الدول، بالإعتماد على تزييف التأريخ أو الوقائع، ومن خلال الضغط والإكراه بتغيير قومية الجماعات الأقلية فيها، هي محاولات غير إنسانية وهمجية وتخالف منطق العصر" (٢٣/٢٥). وإذا كانت الحكومة التركية لا تؤمن بأن ثمة قضية كردية في تركيا، وأن الحركة الكردية المسلحة التي أندلعت في جنوب شرقي تركيا ومنذ عام ١٩٨٤ وبشكل منتظم، هي حركة إرهابية وأن منتسبيها هم خارجون على القانون. فبماذا يفكر رئيس الجمهورية تورغوت أوزال وما هو رأيه حول القضية الكردية؟! لقد أجاب تورغوت أوزال على هذا السؤال بشكل غير مباشر، عندما أجرت معه مجلة (نقطة) الأسبوعية لقاء صحفياً بعد إنتخابه رئيساً للجمهورية مباشرة عام ١٩٨٩ عندما سألته المجلة فيما إذا كان يشعر بالإحراج عندما يسمع أحدهما يتكلم باللغة الكردية، أجاب: "عندما كنت رئيساً للوزراء زرت مدينة حكاري، وكان معي كامران اينان والي حكاري آنذاك – وهو اليوم ناطق بأسم المجموعة البرلمانية في حزب الوطن الأم وهو كردي ومن عائلة معروفة – حيث أستقبلنا الجمهور بالتصفيق وكانت مجموعة من النساء تتكلم فيما بينها وكأنما تريد أن تقول لنا شيئا، فناديت إحداهن وأستفسرت منها ماذا تريد؟ فقالت كلاماً لم أفهم معناه... فألتفت إلى السيد كامران لمعرفة ذلك، فقال بأنها تتكلم باللغة الكردية وأنها تريد كذا... وكيت.

إن من المنطقي أن يتكلم كل واحد بلغته التي يتقنها، كما أن حديث أحد المواطنين باللغة الكردية لا يقلقني، ولا يمكن أن أتصور بأنه يمكن منع ذلك أيضا. وأعتقد بأن هذا الموضوع – أي السماح للأكراد بالتكلم بلغتهم – يحتاج إلى نوع من التنظيم العصري، ومن هنا فإن هذا الأمر يحتاج إلى قليل من الصبر" (٢٥/٣٩). لقد كان هذا المنطق الإيمائي لرئيس الجمهورية التركية – والذي يفترض فيه الحياد تجاه القضايا العرقية والمذهبية والحزبية وفق الدستور التركي – تأييداً ضمنياً لحركة المثقفين الأتراك في طرح القضية الكردية في تركيا على بساط البحث، سواء على الصعيد الشعبي أم على صعيد البرلمان التركي، وصولاً إلى منح الأقلية الكردية في تركيا حقوقها الثقافية والبرلمانية إنطلاقاً من روح العصر والمتغيرات السياسية التي طرأت على خارطة العالم

الذي أصبح على عتبة القرن الواحد والعشرين، قرن الحريات والديمقراطية ومسح الغبار عن وجه الأقليات المغتربة. وفي تطور آخر على صعيد السياسة التركية الداخلية عقد زعماء الحزب الشيوعي التركي السري مؤتمراً صحفياً علنياً في أسطنبول بتأريخ ٨ كانون الأول ١٩٨٩، بعد عمل سري منذ العام ١٩٢٢، أكدوا فيه بأنهم قرروا خوض الإنتخابات الحرة ضمن الحركة اليسارية التركية وبشكل علني. وقالوا: "بعد أن أخذنا الدروس من النشاطات الماضية، فإننا سوف نتمسك بالطريقة الديمقراطية في العمل السياسي بعيداً عن الإرهاب والوصاية الفكرية، وندعو كافة أعضائنا إلى التراص والنضال الديمقراطي من أجل تركيا مرفهة وسعيدة" (١/٤٠) غير أن قوات الأمن التركية قامت بإحتجاز السيد (امور جوشقون) السكرتير العام للحزب الشيوعي التركي المتحد حيث قام المدعي العام الجمهوري لمحكمة أمن الدولة في أسطنبول بإستجوابه مع زوجته نرمين جوشقون العضوة في الحزب المذكور الذي عقد موتمراً صحفياً يوم الخميس المصادف ٨ كانون الأول ١٩٨٩ للإعلان عن الأسم الجديد للحزب، الذي أصبح (الحزب الشيوعي التركي المتحد)، كما تحدث عن نشاطات الحزب. والمعروف أن المادة ١٤١ من قانون العقوبات التركي يحظر نشاط الحزب الشيوعي لأنه حسب المادة المذكورة يقوم على فكرة سيادة طبقة إجتماعية معينة على الطبقات الأخرى في المجتمع. غير أن سلطات الأمن عادت، بعد ذلك فأطلقت سراح كافة المحتجزين بسبب عقدهم للمؤتمر المذكور (١٩/٤١). وقد أثار هذا المؤتمر الصحفي ردود فعل متفاوتة في الأوساط الصحفية والحزبية التركية (١٩/٤٢)، ففي الوقت الذي أكد فيه الكاتب الصحفي (طوغرول اوزكوك) بأن إعلان الشيوعيين الأتراك تأسيس الحزب الشيوعي التركي المتحد خلق وضعاً متناقضاً في تركيا لأن القانون يمنع هذا الحزب من ممارسة نشاطاته، عقد الشيوعيون مؤتمراً صحفياً للإعلان عن ممارسة الحزب لنشاطاته بصورة علنية. وقد أعلن السيد سليمان دميرال زعيم حزب الطريق المستقيم وأحد رؤساء الوزارات السابقين عن تأييده لقيام هذا الحزب بالقول: "نحن نؤيد التعددية، وذلك يجب أن تكون ثمة أحزاب متعددة لتسيير النظام القائم. فأنا شخصياً أبحث عن من يخالفني، ومخالفي في الفكر هو اليساري، وكلما كان مخالفي في الفكر قوياً سأبذل جهدي لأكون قوياً ونداً له. فعندما أقول أني أمثل اليمين فيجب أن يكون ثمة من يقول وأنا أمثل اليسار. وأنه ليس ثمة ما يمنع قيام الحزب الشيوعي التركي العلني، لأن المادتين ١٤١ و ١٤٢ من قانون العقوبات التركي تنصان على معاقبة من يدعو إلى صراع الطبقات، وأعتقد أنه آن الأوان لإلغائها" وقال (اومور

قومباراجي) وكيل رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الديمقراطي الإشتراكي الشعبي المعارض: ″ليس ثمة مانع من قيام الحزب الشيوعي التركي العلني، كما أننا ندعو إلى إلغاء كافة القوانين التي تضع قيوداً على حرية الفكر في تركيا. وقد قدم حزبنا مشروع قانون إلى البرلمان بهذا الخصوص″. أما حزب الوطن الأم الحاكم فقد صرح السيد خليل اوزصوي أحد مساعدي رئيس الحزب حول الموضوع قائلاً: ″لم يشكل الشيوعيون ولا الحزب الشيوعي التركي قضية داخلية في تركيا، لأن هذا الحزب بقي دائماً خارج إطار الأحزاب القومية أو الوطنية، وسيبقى كذلك في المستقبل″. بينما صرح السيد يبلديرم آقبولوط رئيس الوزراء وزعيم حزب الوطن الأم حول الموضوع قائلاً:

إذا كانت ثمة حالة تشكل جريمة بنظر القانون، فإن المدعي العام الجمهوري سوف يتولى هذه المهمة. وإن لكل فرد الحق في ممارسة حقوقه ضمن إطار القانون″. وكانت سلطات الأمن في مطار أسطنبول قد ألقت القبض على زعيمي الحزب الشيوعي التركي السري حيدر قوتلو (وهو كردي) ونهاد صارغين في ٩ كانون الأول ١٩٨٧ لدى عودتهما من ألمانيا الشرقية، حيث كان مقر الحزب الشيوعي التركي السري. وبعد محاكمات أستمرت ٣٢ جلسة وأضربا خلالها عن الطعام حتى الموت إلى أن تقر الحكومة التركية إلغاء المواد ١٤١ و١٤٢ التي تمنع تأسيس حزب شيوعي علنا في تركيا وتجرم كل فكر سياسي متطرف ضد النظام القائم وتتهمه بالشيوعية، وكذلك إلغاء المادة ١٦٣ التي تمنع تأسيس الأحزاب الدينية. وكان هذا الإضراب قد بدأ في ٧ نيسان ١٩٩٠ وأيدته جمعيات ونقابات واتحادات العمال والصحفيين والأدباء التقديميين في ٢٠ ولاية من الولايات التركية الـ(٧٣) وساندته وطالبت بالتحقيق في الموضوع وإطلاق سراح المعتقلين المذكورين. وقد صرح وزير العدل التركي حول الموضوع لجريدة (العيد) بتأريخ ٢٦ نيسان ١٩٩٠ بأن الحكومة جادة في النظر في تعديل أو إلغاء المواد المذكورة بحيث تتاح لكل الأفكار والنظريات حرية العمل والتنظيم في تركيا (١/٤٣). وفي يوم ٤ مايس ١٩٩٠ قررت محكمة أمن الدولة في أنقرة إطلاق سراح زعيمي الحزب الشيوعي التركي المتحد، وقد جاء في حيثيات قرار حكم الإخلاء ″لما كان الفكر لا يشكل أداة للجريمة، كما أن كافة الأحزاب السياسية تؤيد فكرة تعديل المواد ١٤١ و ١٤٢ و ١٦٣ من قانون العقوبات التركي التي تحظر النشاط المتطرف، وقد بدأت بالخطوات العملية لتنفيذ ذلك، ولهذا قررنا إخلاء سبيل المتهمين″ (١٩/٤٤) وكان هذا القرار انتصارا للعدالة التركية ودليلا على مدى استقلالية القضاء التركي واحترامه

للديمقراطية في تركيا. وبالإعلان عن علنية الحزب الشيوعي التركي أصبح عدد الأحزاب السياسية التركية ١٨ حزبا، وهذه الأحزاب هي:

١- حزب الوطن الأم (محافظ) يرأسه ييلديرم آقبولوط.

٢- الحزب الديمقراطي الاشتراكي الشعبي يرأسه أردال اينونو.

٣- حزب الصراط المستقيم (يميني) يرأسه سليمان دميرال.

٤- حزب الجهد الاشتراكي يساري (كردي) يراسه آيدين كووهن كوركان.

٥- حزب العمل القومي (يميني قومي) يرأسه الب أرسلان توركيش.

٦- حزب الرفاهية (إسلامي) يرأسه بولند أجاويد.

٧- حزب اليسار الديمقراطي يرأسه بولند أجاويد.

٨- حزب الشعب (يساري) صلاح الدين بنكول.

٩- حزب الحضر (يساري وبيئوي) يرأسه جمال ارتوغ.

١٠- حزب العمل الديمقراطي (يساري كردي) يرأسه يشار قايا.

١١- حزب البعث الجديد ديني.

١٢- الحزب الاقتصادي الزراعي المدني والمعني بحماية الحيوان.

١٣- الحزب الديمقراطي الإصلاحي (حزب ليبرالي).

١٤- الحزب الديمقراطي المركزي (ليبرالي).

١٥- حزب العلم (ديني ليبرالي).

١٦- حزب الأناضول الكبير (محافظ).

١٧- الحزب الشيوعي التركي المتحد.

١٨- حزب العمال الكردستاني وهو حزب لا تعترف به الحكومة التركية، غير أنه يبسط نفوذه في ٢٠ ولاية تركية من مجموع ٧٣ ولاية وله أنصار ومؤيدون في المدن التركية الكبيرة ويرأسه عبدالله أوجلان وهو حزب اشتراكي يأخذ بالانتخابات في حزب الوطن الأم أواخر نيسان ١٩٩١ فاز برئاسة الحزب مسعود ييلماز وزير الخارجية الأسبق وأحد أقطاب حزب الوطن الأم ثم تم بعد ذلك الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات العامة إلي ٢٠ تشرين الأول ١٩٩١ فبدأ الاصطفاف الساسي بين الأحزاب التركية الـ ١٨ من أجل رص

الصفوف للدخول إلى الانتخابات القادمة من موقع القوة والنفوذ الساسي، فاتحدت الأحزاب الصغيرة – لا سيما تلك لا التي تمتلك التمثيل البرلماني في المجلس الوطني التركي الكبير لأن عدد نوابها فيه أقل من عشرة – فيما بينها فشكلت أحزابا جديدة، بينما حافظت الأحزاب السياسية الكبرى على مواقعها السابقة وبذلك ستدخل تلك الانتخابات الأحزاب السياسية الستة التالية:

١– حزب الوطن الأم برئاسة مسعود يلماز.

٢– الحزب الديمقراطي الاشتراكي الشعبي برئاسة ادرال اينونو.

٣– حزب الصراط المستقيم برئاسة نجم الدين أربكان.

٤– حزب الرفاهية برئاسة نجم الدين أربكان.

٥– الحزب الديمقراطي اليساري برئاسة بولند أجاويد.

٦– الحزب الاشتراكي برئاسة دوغو بيرنجيك.

ولعل أبرز تلك الأحزاب السياسية الجديدة هو الحزب الاشتراكي الذي يرأسه الكاتب والصحفي الكردي التقدمي دوغو بيرنجيك والذي يعد وريث كافة القوي اليسارية والتقدمية – عدا الشيوعية – في تركيا ويؤلف المثقفون الأكراد نسبة لا بأس بها من أعضائه وقد توقع المراقبون السياسيون أن يفوز هذا الحزب بنسبة تمثيلية في المجلس الوطني التركي الكبير لا سيما بعد أن رفع شعار (إحترام حقوق الإنسان للمواطن وتهيئة العمل لكل العاطلين) وبذلك فإنه قد يستطيع بالتعاون مع الأحزاب المعارضة، بحث القضية الكردية في البرلمان التركي في دورته القادمة. غير أن إجراء هذه الانتخابات، والنتائج التي تمخضت عنها لم تؤد إلى حل هذه القضية أو لنفض الغبار عنها أو مناقشاتها علي الصعيد البرلماني علي الأقل لأن محاولة حل القضية الكردية سوف لن تتحقق إلا عن طريق إيمان قادة الجيش التركي بعقم الحل العسكري أولا ومن خلال الضغوط التي يمارسها المجلس الأوروبي علي الحكومة التركية ثانيا. ولكن المفاجأة الكبرى لانتخابات عام ١٩٩١ هي فوز ١٥ نائباً كردياً من حزب العمل الديمقراطي الذي دخل تلك الانتخابات ضمن الحزب الديمقراطي الاشتراكي، غير أن إصرار النائبة الكردية ليلي زانا قراءة القسم الدستوري في البرلمان بالكردية بدل التركية أدى إلى انفصال النواب الأكراد عن الحزب الديمقراطي الاشتراكي لإعادة تشكيل حزبهم في البرلمان، مما أدى إلى اتهام نوابه بممالأة منظمة حزب العمال الكردستاني المحظور سياسيا. فتم رفع

الحصانة البرلمانية عنهم وإلقاء القبض عليهم، ثم تقديمهم إلى محكمة أمن الدولة التي حكمت عليهم بالسجن من ٦ – ١٥ سنة عام ١٩٩٤ مع غلق حزب العمل الديمقراطي. وقد شجع فوز نواب حزب العمل الديمقراطي بخمسة عشر نائباً في انتخابات عام ١٩٩١ عن منطقة جنوب شرقي تركيا، الأقلية الكردية على تشكيل حزب كردي خاص بهم عام ١٩٩٥ باسم الحزب الديمقراطي الشعبي الذي لم يدخل انتخابات عام ١٩٩٥ وإنما انشغل بعد غلق حزب العمل الديمقراطي بإملاء فراغه السياسي توطئة لانتخابات عام ١٩٩٩ و لكنه لم يستطع عبور حاجز العشرة بالمائة البرلماني، رغم أنه استطاع الفوز برئاسة بلديات: دياربكر وموش ووان وتونجلي بالإضافة إلى العديد من القصبات والنواحي.

المبحث الثالث

محاولات لتهيئة الجو لحل القضية الكردية

بدأت الأمور تسير في تركيا نحو الأخذ بالشدة والقسوة بالنسبة للقضية الكردية اعتباراً من عام ١٩٩٠ على صعيد القوى الفاعلة في الساحة الرسمية التركية التي بدت جميعها وكأنها لا تريد حل القضية بالطرق السياسية وإنما تتوسل بالقوة لحلها، في حين صعّدت القوى السياسية من ضغوطها على الحكومة من خلال معارضتها للإجراءات الإدارية ضد الحركة الكردية التي قامت، هي بدورها، بتصعيد نشاطاتها بحيث أضحت عملياتها نوعا من الانتقام ضد إجراءات الدولة. ونقصد بالقوى الفاعلة على الساحة الرسمية التركية:

١– الجيش التركي: عنصر التوازن السياسي في تركيا.

٢– الحكومة التركية ذات الأكثرية البرلمانية في المجلس الوطني التركي الكبير.

٣– رئيس الجمهورية التركية الذي يفترض فيه الحياد السياسي باعتباره فوق الأحزاب السياسية ليكون قادرا على موازنة الأمور بدقة وموضوعية فقد وجه نجيب طورومتاي رئيس أركان الجيش التركي رسالة إلى قوات الجندرمة التركية بمناسبة العالم الجديد أكد فيها ضرورة القيام بفعاليات مكثفة في المنطقة الشرقية والجنوبية الشرقية حيث معاقل حزب العمال الكردستاني من أجل تدميرها وإفشال خطط الإرهابيين الأكراد." وقد جاء في الرسالة المذكورة الموجهة إلى المشير حكمت كوكال قائد الجندرمة والأمن في المنطقة المذكورة "ضرورة تصعيد العمليات ضد حزب العمال الكردي في أشهر الشتاء لتكون أكثر فاعلية من عمليات أيلول ١٩٨٩ لا سيما وأن ٢٥ إرهابيا كرديا

يقتلون أو يستسلمون إلى قوات الجندرمة يومياً (١/٤٥). وعندما بدأت حملة الشتاء العسكرية اعتبارا من الأول من آذار ١٩٩٠ استطاعت قوات الجندرمة ولأمن التركية إلقاء القبض على ٢٠ كرديا من المتعاونين مع حركة حزب العمال الكردستاني وقتل ٢٢ مقاتلا من الحركة المذكورة في العزيز بتهمة قتل تسعة مواطنين في قضاء بالو وكلهم من مقاتلي حركة حزب العمال الكردستاني وهم: (١٩/٤٦).

١- محمد علي رضا اوغلو (ابن نائب العزيز من حزب الصراط المستقيم).

٢- على قراتابان مختار قرية جتورتجيك.

٣- على بايرق وحسن قليج وهما معلمان في المدرسة الابتدائية.

٤- محمد علي آران فراش المدرس البتدائية في يوغونبيلك.

٥- والباقون وهم ١١ شخصا فهم من فلاحي القري المجاورة.

كما ألقت سلطات الأمن والبوليس السياسي التركي القبض على ١٩ شخص من أعضاء حركة حزب العمال الكردستاني في أنقرة كانوا يسعون لكسب الأنصار والأعضاء الجدد من بين الطلبة والعمال اللانضمام إلى حزب العمال الكردستاني (١٩/٤٧)، وكانت سلطات محافظة الأحكام العرفية قد قامت بتوقيف ٤٧ شخصا في قرى محافظة حكاري بتهمة تعاونهم مع حزب العمال الكردستاني وتقديمهم المساعدات للحركة الكردية (١١/٤٨) ومن جهة أخرى ألقت الشرطة السياسية القبض في استنبول على خمسة أشخاص، نتيجة إخبارية مضبوطة، يشتبه بأنهم كانوا يجمعون الكوادر لحركة حزب العمال الكردستاني (١٩/٤٩). فإذا ألقينا نظرة على هؤلاء المتعاونين مع حركة حزب العمال الكردستاني أو منتسبي الحركة المذكورة فإننا نجدهم يمثلون مختلف قطاعات الشعب الكردي وطبقاته الاجتماعية المتفاوتة: الغني والفقير وكذلك ابن النائب في البرلمان والفلاح المعدم البسيط، وكان ذلك خير دليل على جماهيرية حركة العمال الكردستاني واستقطابها لكافة طبقات الشعب الكردي بحيث أصبحت تلك الحركة تمثل أهداف الجماهير الكردية وتعبر عن تطلعاتها. فإذا كانت حصيلة الشتاء ١٦٢ قتيلا من أفراد حركة حزب العمال الكردستاني خلال الفترة ١آذار – ٢٣ نيسان ١٩٩٠ في ولايات ماردين ودياربكر وسعرت (١/٤٦) فإن عدد قتلى قوات الأمن والجندرمة التركية ومحافظي القرى من العشائر الكردية المتعاونة معها لم يكن يقل عن عدد هذه الضحايا، لأن حركة حزب العمال الكردستاني قامت هي من جانبها أيضا بتصعيد عملياتها

وغاراتها الانتقامة ضد السلطات الإدارية والجندرمة ومحافظي القرى. فقد قال أحد مقاتلي حركة حزب العمال الكردستاني الذي ألقت سلطات الأمن التركية القبض عليه بسبب اتهامه بقتل تسعة موظفين يعملون في مؤسسة الكروم التركية يوم ٢٠/٤/١٩٩٠: "لقد قمنا بهذا العمل انتقاما لقيام سلطات الأمن التركية ومحافظي القرى بقتل ١٣ مقاتل من رفاقنا في ماردين ونصيبين. إننا لا نقتل الأبرياء والعمال، وإنما أولئك الذين يحاولون إبادتنا" (١/٥٠). في ساعة متأخرة من ليلة ٢٥ نيسان ١٩٩٠ استطاعت مجموعة من مقاتلي العمال الكردستاني احتلال مقر محافظي القرى في قرية (قايي) والاستيلاء على ١٧ بندقية منهم (١٩/٥١) وقاموا بقتل مختار قرية دوكون يوردو التابعة لقضاء أروخ في ولاية سعرت مع أبيه وابنه لأنه دليل الجندرمة ضدهم في المنطقة (١/٢٥). وخلال ٢٤ ساعة فقط استطاع مقاتلو حزب العمال الكردستاني قتل ٦ أشخاص من محافظي القرى في ولايات حكاري وقارص وسعرت (١٩/٥٣)، وقاموا بإطلاق النار على قطار الحمل المتوجه من العزيز إلى بتليس فقتلوا سائقه ومساعده ثم أشعلوا النار في بعض عرباته. كما العاشرة والنصف من ليلة ١٠ نيسان ١٩٩٠، غير أن القطار لم يتوقف، فأطلقوا النار على سائقه فقتل في الحال فاستمر مساعده في تسييره إلى المحطة القادمة (١/١٥٤) وهجم شخصان مسلحات على محطة تعبئة البنزين في ولاية آيدين البعيدة عن منطقة جنوب شرقي الأناضول، فقتلا حارس المحطة وجرحا شخصا آخر. نقل إلى المستشفى وأفاد هناك: أن الشخصين المسلحين قالا بأنهما من مقاتلي حزب العمال الكردستاني وأنهما قتلا الحارس المذكور إنتقاما لضحايا إخوانهم في المنطقة الجنوبية الشرقية من الأناضول وردا على حملة الإبادة التي تقوم الحكومة ضد الأكراد" (١١/٥٥). قامت الحكومة التركية بإجراءين إداريين من أجل تشديد قبضتها على مسرح عمليات حركة حزب العمال الكردي، هما:

أولاً- تحويل قضاءي شيرناك وباطمان إلى محافظتين جديدتين تابعتين لمحافظة الأحكام العرفية إعتبارا عن ٢ مايس ١٩٩٠ وبذلك أصبح عدد المحافظات التركية ٧٣ محافظة، كما أصبح عدد المحافظات التي تشملها الأحكام العرفية (٨) محافظات، حيث انتقل مركزها من دياربكر إلى مدينة باطمان مركز المحافظة الجديدة للأسباب التالية: (١٩/٥٦).

١- وجود مطار عسكري في باطمان وبذلك يمكن لطائرات بوما وكوركي المروحية من الإقلاع منه لضرب قواعد وتحركات مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

٢- إمكان إيواء ٥٠ ألف من قوات الجندرمة التي يقودها آمر اللواء حكمت كوكسال في تلك المحافظة لتكون قريبة من مركز قرار قيادة القوات المسلحة لمحافظة الأحكام العرفية.

٣- لأن مركز ولاية باطمان قريب جدا من موقع العمليات الجارية ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني ومن حدود كل من إيران والعراق.

ثانياً- إصدار قرارات إدارية لها قوة القانون تمنح سلطات استثنائية واسعة لمحافظة الأحكام العرفية بحيث أصبح يمثل السلطتين التنفيذية والقضائية في الولايات الـ(١٨) الخاضعة للأحكام العرفية، حتى أن الصحف التركية أطلقت عليه لقب (سوبر محافظ) لأن تلك الصلاحيات شملت الرقابة والتفتيش والنقل والتهجير ضمن ولايات المحافظة أو خارجها وفق الفقرة (غ) من المادة الرابعة من القرار ٤١٣ الإداري التي نصت على (أنه يحق للمحافظ طلب نقل الموظفين العاملين الذي يشكل وجودهم في وظائفهم خطراً على الأمن والنظام العالم في الولايات التي تضمها منطقة الأحكام العرفية من ولاية إلى أخرى أو إلى خارج المنطقة بشكل مؤقت أو بصورة دائمة. وعلى الدوائر المعنية تنفيذ هذا الطلب فورا)بينما نصت المادة الخاصة من القرار الإداري المذكور على (تشكيل محاكم خاصة أمن الدولة تختص بالنظر في قضايا منطقة الأحكام العرفية والمناطق الأخرى التي يرى فيها المحافظ خطرا الأمن والنظام العام، وإن كانت تلك القضايا قد وقعت خارج منطقة الأحكام العرفية) (١٩/٥٧). وكان مجلس الوزراء قد اصدر قراره المرقم ٤٢٤ الذي عدل بموجبه الفقرة (غ) من المادة الرابعة من القرار ٤١٣ حيث خولت المادة المعدلة محافظة منطقة الأحكام العرفية (حق معاقبة الأفراد والمجموعات التي تساند أو تساعد أو تأوي مقاتلي حزب العمال الكردستاني بالتهجير من مناطقهم إلى الولايات الأخرى في محافظات منطقة الأحكام العرفية أو إلى خارج تلك المنطقة وفق مقتضيات الأمن والنظام العام). أما القرار المرقم ٤٢٥ فإنه منح محافظ منطقة الأحكام العرفية حق طلب نقل الحكام والقضاة والمدعين العامين ورجال الإدارة وقادة الفرق العسكرية والآمرين الموجودين في المنطقة عدا قوات الجندرمة إلى الأماكن التي يرتئيها في محافظات المنطقة العرفية أو خارجها بناء على مقتضيات المصلحة العامة، سواء بصورة مؤقتة أم دائمة وعلى الدوائر المعينة تنفيذ هذا الطلب فورا (١/٨٥). وقد أدى قيام الحكومة بإصدار القرارين الإدارين المرقمين ٤٢٤ و٤٢٥ اللذين عدلت بهما القرار الإداري

المرقم ٤١٣ الخاص بإنشاء محافظة الأحكام العرفية، إلى ردود فعل عنيفة في الأوساط السياسية والثقافية والاجتماعية التركية التي وجدت في القرارين المذكورين ضربة للديمقراطية في تركيا ونكوصا عن فكرة دولة القانون وخروجا على نصوص الدستور التركي. في حين أن المعارضة التركية سكتت عن الموضوع أو صرحت بأن تلك القرارات هي مخالفة قانونية وليست مخالفة دستورية. غير أن رئيس الحكومة السيد ييلديرم آقبولوط رفض هذه الاتهامات وأكد بأن التدابير التي اتخذتها الحكومة كلها موجودة في قانون الأحكام العرفية الذي تم إقراره عام ١٩٨٣ "وإننا سوف نقاوم السلاح بالسلاح، كما أنه لا عودة عن قراراتنا المتخذة حول منطقة جنوب شرقي الأناضول (١/٩٥) فقام ١٨ نائبا كرديا مستقلا وقبل تأسيسهم لحزبهم – ضمنهم أحد نواب الحزب الديمقراطي الاشتراكي الشعبي وهو ديكمن – بالاعتصام في بناية البرلمان صباح يوم ١٩ نيسان ١٩٩٠ وحتى صباح اليوم التالي احتجاجا على قيام الحكومة بإصدار القرارات الإدارية، وأصدورا بيانا طالبوا فيه بعرض القرار الإداري الأساس المرقم ٤١٣ على المجلس الوطني التركي الكبير لمناقشته وقراره، وقالوا "إن الحكومة عندما تسن القانون الإداري المرقم ٤١٣ بحجة مكافحة الإرهاب في منطقة جنوب شرقي الأناضول، فأنما هي تريد بذلك تعطيل الدستور والبرلمان معا، وهي بعملها هذا إنما تحاول القضاء على حرية الصحافة وإبداء الرأي إضافة إلى تعليق الديمقراطية الشكلية التي أتى بها انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠، وهو خروج علي مبدأ سيادة الشعب في حين أن الشعب يطالب بمزيد من الديمقراطية والحرية والسلام الاجتماعي" (١/٦٠) بينما هدد النواب الأكراد في حزب الوطن الأم وعددهم ٣١ نائبا بالاستقالة من الحزب الحاكم في حالة عدم إلغاء القرارات الإدارية التي هي بحكم القانون. وقال السيد كمال بيرلك نائب سعرت والناطق باسم مجموعة نواب الشرق "إننا نطالب بتأسيس نظام يخدم الشعب في المنطقة الشرقية ويلبي مطالبه، ولا نعارض القرارات الإدارية الصادرة بهدف المعارضة فقط، لأن لنا مطالبنا العادلة والضرورية، فإذا لم تتحقق تلك المطالب فإننا نقدم إستقالاتنا نزولا عند رغبة الشعب. لأن الرقابة سوف تزيد من الأخبار غير الصحيحة فتكثر الشائعات فتجعل الأحداث غير الواقعة وكأنها قد وقعت فعلا، أما التهجير فإنه ليس الحل المنطقي لمشكلة المنطقة" (١٩/٦٠) ومن جهة أخرى قام النائبان نورالدين ييلماز نائب دياربكر ومحي الدين موطلو نائب بتليس بزيارة الرئيس تورغوت اوزال في القصر الجمهوري حول الموضوع، وقد دامت المقابلة حوالي الساعتين، صرح بعدها النائبان بأنهما اطمأنا إلى

أقوال السيد رئيس الجمهورية حول عدم تطبيق الرقابة على الصحافة وعدم تهجير المواطنين من المنطقة الشرقية، لأن رئيس الجمهورية لا يفرق بين الأكراد والأتراك كمواطنين. وقد قاما بإبلاغ ذلك إلى رفاقهم المعتصمين في البرلمان، فأنهوا بذلك اعتصامهم (١٩/٦٠). كما أن ١١ نقابة مهمة، من ضمنها نقابة الصحفيين رفضوا الاعتراف بصدور تلك القرارات الإدارية واعتبرها انتهاكا لحقوق الإنسان والحريات العامة في تركيا. ورغبة من رئيس وزراء تركيا السيد ييلديرم آقبولوط في ترضية النواب الأكراد المستقلين الذين احتجوا جميعا على إصدار الحكومة للقرارات الإدارية الخاصة بالمنطقة الشرقية، فقد اقام مأدبة إفطار في أنقرة لنواب الولايات الشرقية: ارتفين، بوردور، اوردو، ريزه، وان، زونغولداق، ارضروم، مرعيش و ملاطية ولم يحضر المأدبة المذكورة كل من يوسف اوزال شقيق رئيس الجمهورية ومسعود ييلماز وزير الخارجية السابق لوجودهما خارج تركيا. وكان هدف رئيس الوزراء من إقامة هذه المأدبة لنواب حزبه من المنطقة الشرقية هو طمأنتهم بأن القرارات الإدارية المذكورة لا تستهدف تهجير المواطنين الأكراد من المنطقة الشرقية، كما أكد لهم بأن هذه القرارات قد لا تنفذ على الإطلاق، لأنه ربما لا تستدعي الأوضاع القائمة تطبيقها (١/٦١) كما حمل بشدة على زعماء المعارضة قائلا: "عندما حدثت بعض الحركات في جنوب شرقي الأناضول والتي استهدفت تمزيق الوحدة الوطنية، اجتمعت الحكومة مع زعماء المعارضة برئاسة رئيس الجمهورية وتم الاتفاق في هذا الاجتماع على اتخاذ بعض القرارات الإدارية حول منطقة الأحكام العرفية حماية لأعراض الناس وأموالهم من جهة ولتحقيق الأمن والاستقرار من جهة أخرى. غير زعماء المعارضة يرفضون اليوم اتخاذ تلك التدابير، ويدعون بأننا قد أصدرنا تلك القرارات الإدارية دون مناقشتها في البرلمان، وبذلك ألغينا دور البرلمان عن الحياد السياسية التركية. في حين أنهم هم الذين كانوا أول من عطلوا البرلمان وألغوا دوره في حياتنا الديمقراطية عندما رفضوا دخول البرلمان ومناقشة قضية اختيار وانتخاب رئيس الجمهورية" (١/٦٢). وكان كل من قايا أردم رئيس المجلس الوطني التركي الكبير والسيد اردال اينونو زعيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي الشعبي والسيد سليمان دميرال رئيس حزب الصراط المستقيم انتقدوا موقف الحكومة من عدم بحث القرارات الإدارية في البرلمان قبل إصدارها، بينما انتقد رئيس محكمة الدستور تلك القرارات الإدارية واعتبرها خروجا على الدستور والقوانين المرعية (١٩/٦٢) وعندما قامت جريدة العيد باستطلاع آراء الساسة والمعارضة حول الشؤون العامة التركية وهو

تقليد تسير عليه جمعية الصحفيين الأتراك فتقوم بإصدار جريدة يومية اسمها (بايرام – العيد) لتحل محل الصيف في عطلة العيد قال السيد اقبولوط رئيس الوزراء: "إن خطة إعمار جنوب شرقي الأناضول قد حققت نجاحات ملموسة في المنطقة فقد تم تعبيد الطرق وتوفير الخدمات الاجتماعية وبناء المساكن الجماعية وإنشاء التعاونيات وفتح المصارف العديدة من أجل خدمة المواطنين في تلك المنطقة. إن هذه النهضة هي نهضة شاملة تستند إلى الإيمان بحرية الفكر والاقتصاد الحر، ولا تستطيع أية قوى وقف عملية النهوض هذه، ولذلك فإن المساعي الشريرة للانفصاليين المسندين من الخارج والذين يعيثون فسادا في منطقة جنوب شرقي الأناضول سوف تبوء بالفشل. وقد بدأنا من خلال الخطوات الكبيرة التي اعتمدت على اتخاذ القرارات الإدارية المستندة إلى الدستور وإلى قانون الأحكام العرفية لتلك المنطقة بقطع دابر الإرهابيين الانفصاليين في منطقة جنوب الأناضول. وأن هذه التدابير الإدارية سوف تساعد المواطنين هناك للوصول إلى حقوقها، كما أنها بمثابة ضربة قاضية للانفصاليين وأعمالهم وأعوانهم، لذلك لا تقلقوا من هذه التدابير" (١/٦٣). أما زعيم المعارضة اردال اينونو فقد أكد لجريدة العيد "إن الناس يعيشون أيام عيد الفطر المبارك بالغصة والألم نتيجة موافق حكومة حزب الوطن الأم الحاكم الذي لا يزال يصر على البقاء في السلطة رغم فقدانه لثقة الشعب. إن أولئك الذين كذبوا على المواطنين وادعوا بأنهم سيخفضون التضخم إلى ١٠٪ لكي يفوزوا بأصواتهم، يكافئون أولئك المواطنين الآن في كل صباح بنوع جديد من الضرائب حتى أصبحت الحياة لا تطاق. ورغم محاولاتنا العديدة، فإن تورغوت اوزال أصر على أن يكون رئيس للجمهورية بأصوات حزب الوطن الأم الذي أسسه، وبذلك خرج على العرف الدستوري السائد بأن يكون رئيس الجمهورية محايدا وفوق الأحزاب، ولذلك فإنه لا يتصرف اليوم كرئيس للدولة وإنما كرئيس للحزب الحاكم فقط. إننا نعارض كافة غير الدستورية لرئيس الجمهورية ونؤكد بأن القرارات الإدارية التي قامت الحكومة بإصدارها بتأييد من اوزال الذي اختط لنفسه طريقا سليم في الحكم، هي قرارات جائرة. إنني كزعيم للمعارضة أرفض بشدة إجبار المواطنين على ترك ديارهم وتهجيرهم إلى مناطق أخرى مهما كانت الأسباب والحجج. كما أننا ضد كافة القرارات والإجراءات التي تكبل الصحافة وتضع القيود على حرية الفكر في تركيا، أما محاربة الإرهاب فيجب أن يكون كما هو جار في البلدان الأوروبية أن يحقق له الأمن والاستقرار والطمأنينة، لا أن تقوم الدولة بتشريده وتهجيره. إن حكومة حزب الوطن الإم التي تحكم تركيا منذ سبع سنوات قد فقدت

ثقة الشعب، ولذلك ينتظرون بفارغ الصبر إجراء الانتخابات المبكرة للتخلص منها". بينما قال سليمان دميرال زعيم الصراط المستقيم: "لقد أوضحنا كمعارضة بأننا نؤيد القرارات التي لا تتعارض مع حقوق الإنسان في تركيا والتي تقع ضمن إطار القانون، ولا نزال عند رأينا. نحن نريد أيضا اتخاذ التدابير الحازمة معالجة أوضاع تركيا، ولكن يجب أن تأتي تلك التدابير بالنتائج الملموسة، وأن لا تضيف شروخا جديدة إلى الشرح الاجتماعي الموجود، سيما إذا كانت تلك التدابير قد تمت تجربتها سابقا ولم تؤت ثمارها. ففي الوقت الذي يمكن فيه محاسبة القاتل قانونيا واتخاذ التدابير القضائية ضد العابثين بالأمن، اتخاذ بعض التدابير الأخرى لمعالجة مثل هذه القضايا لا يحل المشكلة إطلاقا، إننا نريد أن نساعد المواطنين ونحقق لهم الأمن والاستقرار لا أن نقف ضدهم ونعاديهم ونخل بأمنهم واستقرارهم. وبصريح العبارة فإن الدولة العثمانية وكذلك الإدارة الجمهورية التي جربت التهجير لم تنجح في ذلك، لأن عملية التهجير ستكون سببا للعديد من المظالم. فالدولة ستجد نفسها عاجزة أمام الاتهامات التي يتنادلها الخصوم فلا تستطيع التفريق بين الحق والباطل والعدل والنظم فتتشتت قواها وتعجيز عن الحل وتكون آلة للباطل والظلم. وإن تاريخنا التركي مليء بالعديد من الأمثلة على ذلك. إن على تركيا أن تقوم بحل القضية قبل اتخاذ تدابير التهجير والإسكان الإجباري للمواطنين. إذ يجب أن لا تكون التضحية ببعض المواطنين وسيلة لأيقاف نزيف الدم. إن على الحكومة أن تعيد النظر في التدابير الإدارية الخاصة بمنطقة جنوب شرق الأناضول يجب إلغاؤها. فإذا كان لا بد من اتخاذ بعض الإجراءات لمواجهة الارهاب في المنطقة فيجب أن تتخذ تلك الاجراءات من خلال البرلمان وليس الحكومة. إن الطريق الوحيد لحل المشاكل التي نعاني منها هو سلوك الديمقراطية وفق مبادئ الحرية والإيمان المطلق بها" (٦٣/١). وعندما عاد آردال اينونو من جولته في منطقة جنوب شرق الأناضول التي استمرت خمسة أيام ٥-١٩٩٠/٥/٩ عقد مؤتمرا صحفيا أكد فيه بأنه قد عاد من هناك بإنطباع متشائم وبشعور يتسم بالألم والحزن اكتشف فيها مايلي: - إن حركة التهجير قائمة على قدم وساق في المنطقة، كما أن البطالة منتشرة بشكل كبير، وقد ٤٩٠ مدرسة فيها. إن الناس يعيشون هناك بخوف وقلق من أوامر التشريد والتهجير الكيفية وفي جو من الإرهاب والضغط والقسوة. إن شعبنا يعيش في هذه المنطقة في جو عدم الاستقرار والظروف الحاتية القاسية من خلال البطالة وشظف العيش والتهجير لا سيما في المناطق التي تشملها العمليات الإرهابية والتي يتعرض فيها الناس إلى ضغوط سياسية هائلة لا

معني لها، إن السلطات الإدارية تنظر إلى كل حركة من حركات الناس بعين الشك والريبة وتقوم بمعاملة المواطنين كمتهمين ومجرمين مما أدى ذلك إلى نوع من اليأس والقنوط في المنطقة إضافة إلى أن الأهالي متذمرون جداً من الأعمال غير المسؤولة لمحافظي القرى وانتهاكاتهم وتصرفاتهم الكيفية التي تزيد الطين بلة في هذه المنطقة البائسة من بلادنا والتي يشعر فيها المواطنون بأنهم أصبحوا أشخاصا غير مرغوب فيهم ولذلك يراد وضعهم على هامش الحياة في المنطقة ودفعهم إلى الاغتراب ومن ثم إلى حمل السلاح دفاعا عن آدميتهم وحقهم في الحياة، إن حكومة حزب الوطن الأم هي المسؤولة عن كل ما يجري في منطقة جنوب شرقي الأناضول، وأدعو رئيس الوزراء ييلديرم اقبولوط أن يقوم بزيارة إلى المنطقة ليرى بأم عينيه مدى التبذير الذي يذهب هباءً والجهود التي تصرف لغير أغراضها لكي يقتنع بعدم جدوى تلك القرارات الإدارية التي كانت بحكم القانون التي أصدرتها حكومته دون الرجوع إلى البرلمان لكي تستطيع بها إنزال العقوبة بالمواطنين بشكل كيفي ومخالف لحقوق الأنسان وفكرة دولة القانون والمبادئ وتحقيق الديمقراطية. ففي الوقت الذي تهب فيه نسائم الحرية وتحقق الديمقراطية انتصارات كبيرة في مختلف أرجاء العالم نجد الحكومة القائمة في تركيا تحاول دفع أدواتها في المنطقة لإجراء السلطة وفق مقاييس القرون الوسطى. إنه من الطبيعي أن تقوم قوات الأمن باستعمال السلاح في بلد قد فقدت فيه العديد من المفاهيم والمبادئ معانيها الحقيقة" (٢/٦٣). وفي خضم هذه التصريحات وردود الفعل العنيفة والاحتجاجات والاتهامات، يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: ما هو موقف رئاسة الجمهورية، أو رئيس الجمهورية بالذات، باعتباره أحد القوى الفاعلة في الساحة السياسية التركية، حول مجمل أحداث المنطقة الشرقية؟! عندما احتدم الصراع الدموي في الشرق بين القوات الحكومة في حملتها الربيعية وبين قوات حركة حزب العمال الكردي، وجه تورغوت اوزال رئيس الجمهورية التركية دعوات إلى زعماء الأحزاب السياسية التي لها كتلة برلمانية في المجلس الوطني التركي الكبير. للحضور إلى قصر جانقايا – مقر رئاسة الجمهورية – لبحث تطورات الأوضاع في جنوب شرقي الأناضول. وقد تم عقد قمة في قصر جانقايا يوم الاثنين المصادف ٢ نيسان ١٩٩٠ بحضور زعيمي المعارضة اردال اينونو وسليمان دميرال بالإضافة إلى رئيس الحكومة وزعيم حزب الوطن الأم ييلديرم آقبولوط "وقد اتفقت آراء المجتمعين على ضرورة مجابهة حركة حزب العمال بالسلاح وعن طريق قوى الأمن الداخلي والجندرمة، إضافة إلى أن زعيمي المعارضة يعتقدان ضرورة كسب الشعب

في المنطقة إلى جانب الدولة للقيام بمجهة القضاء على الحركة. ولما كانت حكومة آقبولوط عاجزة عن ذلك حسب اعتقادها فإنهما دعيا إلى إجراء الانتخابات المبكرة قبل عام ١٩٩٢ لانتخاب حكومة قوية قادرة على استقطاب الشعب ومقاومة حركة حزب العمال الكردي المدعومة من الخارج بالقوه" (١/٦٦)، غير حكومة آقبولوط تمانع في إجراء الانتخابات المبكرة وتقول إنها قادرة على القضاء على الحركة، وكان رئيس الجمهورية يؤيد رئيس حكومته ضمنيا في عدم إجراء الانتخابات المبكرة لأن آراءهما كانت متطابقة حول ذلك، ولكن يظهر أن خلافا قد دبّ بينهما بسبب اجتماع رئيس الجمهورية ببعض الوزراء والتباحث معهم حول إصدار القرارات الإدارية التي هي بحكم القانون والخاصة بمنطقة جنوب شرقي الأناضول "حيث صرح السيد آقبولوط لبعض المقربين إليه بأنه ممتعض جدا من تصرف السيد رئيس الجمهورية، كما أنه قلق من إصدار هذه القرارات الإدارية" (١٩/٦٧) ويظهر أن رئيس الجمهورية امتعض هو الآخر من أقوال رئيس وزرائه حول قلقه من إصدار القرارات الإدارية لأنه– أي رئيس الجمهورية – قال في اجتماع جمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك: "إنه لا يحبذ توجيه الأسئلة إليه حول منطقة جنوب شرقي الأناضول". مضيفا إلى ذلك "لقد اتخذنا تدابير واسعة حول جنوب شرقي الأناضول، ليست فقط القرارات الأدارية التي لها حكم القانون، وإنما العديد من القرارات الأخرى التي سوف لن أكشف عنها هنا اليوم. وسوف نناضل ضد الإرهابيين والذين يساندونهم بلا هوادة ولكننا سنتصرف بعطف حول سكان تلك المنطقة. واستنادا إلى تلك التدابير، فإن نضالنا ضد الإرهابين سيطول، ولكننا لم نضع الرقابة على الصحف وإنما تركنا الصحافة لتراقب نفسها بنفسها. إننا لا نفرق بين سكان تلك المنطقة والمناطق الأخرى من تركيا، بالعكس لقد أصبح منهم الوزراء والنواب والضباط، كما أن لنا علاقات اجتماعية وطيدة معهم، قد تكون لنا أخطاؤنا أيضا ولكن ذلك لا يستدعي الإرهاب والقتل" (١/٦٧). وعندما استقبل السيد تورغوت اوزال المراسلين الأجانب في أنقرة، بمناسبة عيد الطفولة والسيادة القومية في ٢٣ نيسان ١٩٩٠ قال جوابا على سؤال أحد الصحفيين الأجانب حول القضية الكردية: "إن الأكراد في تركيا ليسوا أقلية، وإنما هم جزء لا يتجزأ من تركيا، وإن المناطق التي يسكنها الأكراد سوف تشهد نهوضا شاملا كبقية أنحاء بلاد الأناضول، مثلما كان هدف الحركة الكمالية وهو خلق أمة تركية تتحدث بلغة مشتركة واحدة" (١/٤٦). وقد فسّر رئيس الجمهورية عبارته الأخيرة (خلق أمة تركية تتحدث بلغة مشتركة واحدة) بالقول: "إن مجتمعنا يحتاج إلى خطاب عام وإلى

حوار بناء حول مختلف القضايا، لأن المجتمع التركي يختلف عن المجتمعين الألماني والفرنسي من حيث التنوع الثقافي الذي يتميز به بلدانا، ولذلك لا يمكن تطبيق أية نظرية عنصرية أو شوفينية فيه لأن ثمة تنوعا وتشابكا في المجتمع التركي. وعندما قال مصطفي كمال أتاتورك (يا لساعدة من يقول أنا تركي) فإنه لم يكن يقصد بذلك تفضيل الأتراك على الأجناس الأخرى القاطنة في تركيا الحديثة وإنما أراد بهذه العبارة تكوين أمة جديدة موحدة، أو تشكيل دولة بأمة موحدة. إن القوة لا يمكن أن تحل المشاكل، وإن العصا الغليطة لا تحل القضايا الرئيسة والحيوية التي يعاني منها المجتمع التركي والتي وصلت إلينا نتيجة اتباع تلك السياسة في العهود السابقة. إن المشاكل الاجتماعية والقضايا المعلقة في تركيا يمكن حلها بسهولة من خلال الحوار والتفاهم ولذلك فإن التعليم والثقافة والمعرفة والتلفزيون ذات أهمية كبيرة في تقريب وجهات النظر وكذلك في تقريب وجهات النظر وكذلك في تقريب الأفراد بعضهم مع البعض الآخر. إن الحب والاحترام المتبادل والتفاهم هو الذي يخلق المجتمع القوي" (١٩/٦٨). فإذا كان رئيس الجمهورية التركية يدعو إلى التفاهم والاحترام المتبادل، ورئيس الوزراء قلق من إصدار القرارات الإدارية التي لها قوة القانون، والأوساط العسكرية لا تحبذ منح محافظ ولاية الأحكام العرفية سلطات إدارية وعسكرية واسعة، وتبدي قلقها من صدور تلك القرارات الإدارية التي كانت بمثابة العصا الغليظة التي قال عنها رئيس الجمهورية بأنها سوف لن تحل المشاكل التي تعاني منها تركيا، وتصريح وزير الثقافة التركي بأنه يحق لكل مواطن التكلم باللغة التي يريدها وبالحرية المظلقة، وأنه من الخطأ تجريم بعض المواطنين لأنهم تكلوا باللغة الكردية (١/٦٧) وتأكيد الصحافة اليسارية في تركيا على انتهاك الحزب الحاكم لحقوق الإنسان ومطالبتها بالغاء المواد ١٤١ و١٤٢ و١٦٣ من قانون العقوبات التركي التي تضع القيود على حرية إبداء الرأي، ودعوة المجلس الأوروبي للحكومة التركية بضرورة حل المشكلة الكردية في تركيا قبل عام ١٩٩٣ لكي تقبل تركيا في عضوية المجلس المذكور، بعد تأكد الصحافة الغربية، لا سيما الأوروبية، على الضغوط والاضطهادات التي تتعرض لها الأقلية الكردية في تركيا. فماذا يعني كل ذلك؟!

إننا نعتقد بأن الدعوات والتصريحات والتأكيدات والمطالب كلها، ما كانت إلاّ إرهاصات لإتخاذ خطوات إيجابية لحل المشكلة الكردية وتعبيد الطريق لحل سلمي لها، ولا سيما وقد ظهرت في الأفق بوادر تنازلات من الجانبين الرسمي التركي والحركة

الكردية في هذا الإتجاه، فقدمت الحكومة التركية قانون اللغات المحلية إلى رئاسة المجلس الوطني التركي الكبير يوم الأثنين المصادف ٤ شباط ١٩٩١ لتشريعه، وبعد مناقشته صادق البرلمان عليه حيث كان ينص على إمكان قيام المواطنين بالتحدث بلغة أخرى غير التركية وتسجيل الأغاني والأشرطة بها، على أن تبقى اللغة التركية، اللغة الرسمية للدولة وأن تكون المعاملات الرسمية والدراسة والتعليم بها، كما لا يجوز بموجب القانون المذكور فتح المدارس لتقوم بالتدريس باللغات المحلية، قد وضعت العقوبات اللازمة لتطبيق هذا القانون. وقد صرح رئيس الوزراء ييلديرم آقبولوط في اليوم التالي بأن حكومة حزب الوطن الأم "هي التي أقترحت تقديم هذا القانون إلى المجلس بعد أن هيأته شعوراً منها بضرورة قيام مجموعة كبيرة من المواطنين بممارسة حقها في التعبير عن آرائها وأفكارها بلغتها الخاصة. وإن أقتراح هذا القانون لم يأت نتيجة ضغط أية فئة، ولا حتى ضغط المعارضة" (١/٦٩). وتجاه حسن النية التي أظهرتها الحكومة التركية بالإعتراف بالوجود القومي الكردي من خلال السماح للأكراد بالتحدث بلغتهم القومية وإغناء تراثهم الفولكلوري قامت الحركة الكردية من جانبها أيضاً بخطوة إيجابية رداً على خطوة الحكومة التركية الإيجابية، عندما صرح السيد عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال يوم السبت المصادف ٢٣ آذار ١٩٩١بأنه على أستعداد للتباحث مع المسؤولين الأتراك لحل المشكلة الكردية في تركيا حلاً سلمياً (١٩/٧٠). وكان ذلك أول تصريح للسيد أوجلان حول القضية الكردية بالطرق السلمية، لأنه كان قد أكد في تصريحاته لمجلة درشبيكل الألمانية الغربية ومجلة نحو عام ٢٠٠٠ التركية بأنه يؤمن بأن الأوساط السياسية التركية سوف لن تحل المشكلة الكردية، وبأنهم أي الأكراد سوف ينالون حقهم بقوة السلاح مادامت القوات المسلحة التركية تريد القضاء على الأكراد وتدميرهم (٣٨/ ٢٢) ويظهر أنه كان لذلك التصريح الإيجابي الذي أدلى به زعيم الحركة الكردية في تركيا أثره على الأوساط الرسمية التركية، فقامت الحكومة التركية بخطوة إيجابية أخرى من جانبها عندما قدمت إلى البرلمان قانون مكافحة الإرهاب يوم الأثنين المصادف ٨ نيسان ١٩٩١ لتشريعه والذي يقر إلغاء المواد ١٤٠ و١٤٢ و١٦٣ من قانون العقوبات التركي التي تضع القيود على حرية إبداء الرأي وتشكيل الأحزاب السياسية الشيوعية والدينية. كما تلغي قانون الخيانة الوطنية الذي كان يجرم الأكراد المطالبين بحقوقهم القومية بالخيانة الوطنية وبمحاولة تقسيم البلاد. إضافة إلى إلغائه لقانون اللغات غير التركية الذي كان يمنع التحدث أو النشر باللغة الكردية، غير أنه يضع أسساً

جديدة لمحاربة الإرهاب في البلاد وفق النصوص الدستورية. وقد صادق المجلس الوطني التركي الكبير على هذا القانون يوم الأربعاء المصارف ١٠ نيسان ١٩٩١ على أن ينفذ إعتباراً من يوم الجمعة المصادف ١٢ نيسان ١٩٩١. وقد أدى ٣٤٩-٣٧٨ تشريع قانون مكافحة الإرهاب إلى منح المزيد من حريات التعبير عن الرأي وإلغاء كافة القيود المفروضة على الصحافة لا سيما على أخبار منطقة الأحكام العرفية وإطلاق سراح حوالي ٤٣ ألف معتقل سجين ومحكوم، ثلثهم من الأكراد مع عدم تنفيذ حكم الإعدام إعتباراً من ٨ نيسان ١٩٩١. وقد عم الفرح جميع أنحاء تركيا بسبب تشريع هذا القانون الذي تم قبل عيد الفطر بأيام، وأطلق سراح كافة المحكومين حتى تأريخ ٨/٤/١٩٩١. مع بعض الشروط بإستثناء المحكومين بالجرائم العسكرية وأمن الدولة والمخدرات وجرائم تغيير الدستور بالقوة والإعتداء على الأعراض. بينما وصف القانون المذكور الإرهابي "بأنه الشخص الذي يقوم بتفريق الصف الوطني ومحاولة تقسيم البلد والقيام بالأعمال الإرهابية بالإتفاق مع شخص آخر أو أكثر، حيث يحكم عليه بالسجن من ٥-٨ سنوات أو غرامة مالية من ٥٠٠ - ٣٠٠٠ ليرة تركية، ولا يجوز توقيف المتهم إحترازياً إطلاقاً". إن هذه الخطوات الإيجابية للحكومة التركية والحركة الكردية تستدعي خطوات أخرى لإثبات حسن النية ولإعادة الثقة بين الطرفين توطئة لحل المشكلة الكردية في تركيا حلاً ديمقراطياً جذرياً وأفق سياسي واسع ضمن الوحدة الوطنية التركية. وهو الأمر الذي تولاه تورغوت اوزال بنقل تركيا إلى مرحلة متقدمة من الإنفتاح الديمقراطي والإقتصادي والسياسي، بل إنه أول رئيس أركان الجيش، وهو أقوى الجنرالات الخمسة في مجلس الأمن القومي، على التقاعد عام ١٩٩١ لدى إختلافه مع رئيس الأركان الجنرال نجيب طورومطاي حول المشاركة في قوة التحالف الدولي خلال حرب الخليج الثانية، عندما أمر اوزال رئيس الأركان بإحتلال شمال العراق، ولكن طورومطاي رفض ذلك "لأن الجيش التركي سيدخل حينذاك في مستنقع لا يستطيع الخروج منه "بل إنه حطم جميع المحظورات بالدعوة إلى طرح مبدأ علمنة الدولة على بساط البحث والمناقشات مادامت ثمة معارضين لها، وإلى مناقشة فكرة إقامة الفيدرالية بين الأكراد في تركيا وأتراكها عندما كلف مستشاره الصحفي جنكيز جاندار (٢١) للإتصال بعبد الله أوجلان زعيم pkk ثائر على الدولة منذ عام ١٩٨٤ والدواعي إلى إقامة جمهورية كردية ماوية - نسبة إلى ماوتسي تونغ - من أجل إجراء الحوار معه توصلا للحل السلمي للقضية الكردية في عام ١٩٩٣ رغم معارضة القوات المسلحة لذلك وإصرارها على "ضرورة مكافحة إرهاب pkk

بقوة السلاح إلى أن يستسلم أوجلان"(٢٢). وإنطلاقاً من دعوة أوزال لمناقشة فكرة الفيدرالية التركية – الكردية فقد أعلن عبد الله أوجلان زعيم pkk وقف إطلاق النار من طرف واحد في ١٥ مارس / آذار ١٩٩٣ لإتاحة الفرصة للرئيس أوزال للمضي في مشروعه السلمي لحل القضية الكردية(٢٣) وقد كانت هذه الدعوة الأوزالية جزءاً من فكرة (العثمانية الجديدة) التي أراد بها أوزال إعادة منطقة أوراسيا بأكرادها وأتراكها وعربها من البلقان إلى الشرق الأوسط فقفقاسيا ودول آسيا الوسطى بقيادة تركيا. ولذلك فإننا نعتقد بأن هذه الدعوة هي ما دفع حلفاءه الأمريكان أو إسرائيل إلى إيقاف عمل البطارية المغذية لقلبه عن طريق الأقمار الصناعية بعد إجراء العملية القسطرية له في واشنطن بداية عام ١٩٩٣ ليموت ميتة فجائية في ١٧ نيسان ١٩٩٣ خوفاً من تحقيق حلمه في إقامة وحدة إسلامية جديدة في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

مصادر الفصل السادس

١– مجلة الدستور، العدد الصادر في شباط ١٩٨١.

٢– إبراهيم الداقوقي: فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، بغداد ١٩٨٧.

٣– جريدة الوطن الكويتية، العدد الصادر في ١٨ / ٨/ ١٩٨٤.

4-Hurriyet gazetesi, 24 - 7- 1989.

٥– جريدة الأنباء الكويتية، العدد الصادرفي ٢٥ / ٨/ ١٩٨٤.

٦– جريدة القبس الكويتية، العدد الصادر في ١٨ / ١٠/ ١٩٨٤.

7-Hurryet gazetesi, 17 - 7 - 1989.

٨– د. إبراهيم الداقوقي، الصحافة في تركيا، بحث منشور في كتاب تركيا المعاصرة من منشورات مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ١٩٨٧.

9-Hurriyet gazetesi, 17 - 7 - 1989.

Milliyet gazetesi, 21 - 7 - 1989.

Tercuman gazetesi, 23 - 6 - 1989.

Cumhuriyet gazetesi, 11 - 8 - 1989.

Hurriyet gazetesi, 20 - 7- 1989.

١٠– مجلة الأسبوع العربي، العدد الصادر في ٢٣/ ٧/ ١٩٨٤.

١١– مجلة فلسطين الثورة، العدد الصادر في ٢٩ / ٦/ ١٩٨٥.

١٢– جريدة الوطن الكويتية، العدد الصادر في ١٧ / ٤/ ١٩٨٥.

١٣– جريدة الوطن الكويتية، العدد الصادر في ١٦/ ٨/ ١٩٨٥.

١٤– جريدة الأنباء الكويتية، العدد الصادر في ١٠ / ٧/ ١٩٨٥.

15-Pazar Expreess Dergisi, 22 Nisan 1990.

16-Hurriyet gazetesi, 13 - 5- 1990

17-Hurriyet gazetesi, 20 - 6- 1989.

18-Hurriyet gazetesi, 23 - 6- 1989.

19-Hurriyet gazetesi, 13 - 6- 1989.

20-Hurriyet gazetesi, 23 - 6- 1989.

٢١- چنكيز جاندار، سلسلة مقالات حول القضية الكردية في تركيا، صحيفة الصباح التركية إعتبارا من ١٧/ ١٢/ ١٩٨٥.

22-Hurriyet gazetesi, 11 - 6- 1989.

٢٣- د. إبراهيم الداقوقي، صورة الأتراك لدى العرب، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠١.

24- 2000e dogru dergisi, sayi 44, 29 Ekim 1989.

25- Umit zileli; Vur Emri, kaynk yayinlari, 1088

-ziz Nesin; Bulgaristanda Turkiede Kurter, istanbul 1989.∂2

27-2000 e dogru degisi, sayi 46, 6 Kassim 1988.

28-Hurriyet gazetesi, 11 - 4- 1989.

29-Hurriyet gazetesi, 23 - 8 - 1989.

30-Gunaydin gazetesi, 12 - 7 - 1989.

31-Cumhuriyet gazetesi, 27 - 12 - 1989.

32-Hurriyet gazetesi, 20 - 7 - 1989.

33-Hurriyet gazetesi, 10 - 12 - 1989.

34-Hurriyet gazetesi, 11 - 12 - 1989.

35-Hurriyet gazetesi, 14 - 12 - 1989.

36-Hurriyet gazetesi, 12 - 12 - 1989.

37-Hurriyet gazetesi, 11 - 12 - 1989.

38-Hurriyet gazetesi, 26 - 12 - 1989.

39-Milliyet gazetesi, 27 - 12 - 1989.

40-Hurriyet gazetesi, 11 - 12 - 1989.

41-2000 e dogru , sayi 48 - 27 - 12 -1989.

42-Nokta derisi, Sayi 50, 17 - 12 - 1989.

43-Hurriyet gazetesi, 9 - 12 - 1989.

44-Hurriyet gazetesi, 12 - 12 - 1989.

45-Hurriyet gazetesi, 10 - 12 - 1989.

46-Bayram gazetesi, 27 - 4 - 1990.

47-Hurriyet gazetesi, 5 - 5 - 1990.

48-Hurriyet gazetesi, 1 - 1 - 1990.

49-Hurriyet gazetesi, 24 - 4 - 1990.

50-Hurriyet gazetesi, 16 - 5 - 1990.

51-Hurriyet gazetesi, 8 - 4 - 1990.

52-Hurriyet gazetesi, 21 - 4 - 1990.

53-Gunaydin gazetesi, 23 - 4 - 1990.

54-Hurriyet gazetesi, 26 - 4 - 1990.

55-Hurriyet gazetesi, 11 - 1 - 1990.

65-Hurriyet gazetesi, 10 - 5 - 1990.

66-Hurriyet gazetesi, 11 - 5 - 1990.

67-Hurriyet gazetesi, 23 - 5 - 1990.

68-Hurriyet gazetesi, 17 - 5 - 1990.

69-Hurriyet gazetesi, 13 - 5 - 1990.

70-Hurriyet gazetesi, 12 - 5 - 1990.

71-Gunaydin gazetesi, 15 - 4 - 1990.

72-Hurriyet gazetesi, 20 - 4 - 1990.

73-Gunaydin gazetesi, 21 - 4 - 1990.

74-Bayram gazetesi, 20 - 4 - 1990.

75-Bayram gazetesi, 27 - 4 - 1990.

76-Gunaydin gazetesi, 10 - 5 - 1990.

77-Hurriyet gazetesi, 10 - 5 - 1990.

78-Hurriyet gazetesi, 16 - 5 - 1990.

79-Hurriyet gazetesi, 3 - 3 - 1990.

80-Hurriyet gazetesi, 19 - 4 - 1990.

81-Hurriyet gazetesi, 26 - 6 - 1990.

82-Hurriyet gazetesi, 5 - 2 - 1990.

83-Hurriyet gazetesi, 23 - 3 - 1990.

وكذلك إذاعات مونت كارلو (الساعة الثامنة بتوقيت بغداد) مساء السبت ٢٣/ ٣/ ١٩٩١ وصوت الحركة الكردية صباح السبت ٢٣/ ٣/ ١٩٩١.

الفصل السابع

الواقع التركي ومستقبل الأكراد

إن إستقراء تاريخ الشعوب ودراسة الصراعات الدولية تؤكد لنا حقيقة ناصعة مؤداها وجود خلل إقتصادي أو سياسي أو إجتماعي في مناطق تلك الصراعات من العالم. أو بعبارة أخرى. أن ثمة عدم تطابق بين واقع تلك الشعوب وبين تطلعاتها المستقبلية، وهو الأمر الذي ينطبق على وضع الأكراد في تركيا. فالنظام الدستوري التركي، الذي جعل من تركيا دولة القانون لا يعترف بالوجود القومي الكردي، كما أن الديمقراطية التركية ترفض منح حق إبداء الرأي لأكثر من ١٢ مليون شخص يشكلون الأقلية الكردية في تركيا التي تحاول أن تكون دولة أوروبية معاصرة بالإنضمام إلى المجلس الأوروبي منذ أكثر من ٣٥ عاماً. ضمن الوحدة الأوروبية. فلماذا لا تعترف تركيا العلمانية والديمقراطية البرلمانية بالوجود القومي الكردي؟ ولماذا لا تسحب تركيا ديمقراطيتها وتعدديتها لكي تغطي بجناحها مواطنيها الأكراد؟ وهل يعقل أن تكون ثمة دولة أوروبية عصرية والتي ستكونها تركيا قريباً ولا تمنح حق إبداء الرأي لمواطنيها، كافة مواطنيها؟ إننا سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول

الثقافة الكردية في تركيا

يعد الواقع الثقافي لأية أمة من الأمم، الحصيلة النهائية للواقع السياسي والإقتصادي والإجتماعي والتعليمي لتلك الأمة. ولذلك فإننا إذا ما أردنا الحديث عن الثقافة الكردية في تركيا، فيجب علينا دراسة المجتمع الكردي من النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتعليمية ولو بصورة مختصرة من أجل إعطاء فكرة عن الواقع الثقافي

الكردي في تركيا. وعلى الرغم من أنه ليس للأكراد حزب سياسي علني في تركيا، غير أنهم ناضلوا سياسياً من خلال الأحزاب السياسية التركية لتحسين ظروفهم المعيشية من جهة ومن خلال الأحزاب اليسارية والإشتراكية السرية من جهة أخرى. غير أن الأمر الثابت سياسياً هو أن الأكراد كانوا ولا يزالون يؤلفون حوالي ١٥–١٨٪ من أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير في دوراته البرلمانية منذ عام ١٩٢٠ وحتى اليوم، وعلى الرغم من عدم تصريحهم بهذه الحقيقة القومية من خلال نضالهم السياسي. أما من الناحية الإقتصادية، فإن الأكراد يقومون بتأمين حياتهم المعيشية من خلال الزراعة وتربية الحيوان. وإستناداً إلى دراسة قوائم ممتلكات سكان المنطقة الشرقية التي أعدتها وزراة الشؤون القروية التركية فإن ٤٥٪ من سكان تلك المنطقة هم أجراء زراعيون يعملون في أراضي الإقطاعيين في الولايات الـ ١٨ التي يقطنها الأكراد – أصبحت اليوم عشرين ولاية بعد إستحداث ولايتي شيرناك وباطمان عام ١٩٩٠ – في تلك المنطقة، وهذه الولايات هي أرزنجان، أرضروم، قارص، آغري، توجلي، بنكول، موش، بتليس، وان، ادي يامان، ملاطية الازيغ، غازي عينتاب، اورفا، دياربكر، ماردين، حكاري، سعرت، شيرناك، وباطمان. حيث تملك ٣٤،٦٪ من سكانها ما بين دونم واحد إلى عشرة دونمات من أراضيها والتي تؤلف ٥٤،٧٪ من مجموع أراضي تلك المنطقة، بينما يمتلك ٦، ٥٥٪ منهم ما بين دونم واحد إلى خمسة وعشرين دونماً، وهذه الأراضي من القلة بحيث أنها لا تستطيع إعاشة عائلة واحدة فقط. في حين يمتلك الأغوات والإقطاعيون مزارع تبلغ مساحتها أكثر من ٢٠٠ دونم وتبلغ ماتلكاتهم حوالي ٣٣٪ من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، رغم أنهم لا يشكلون أكثر من ٤٪ من سكان المنطقة. أما الآلات والمعدات الزراعية الموجودة في هذه المنطقة الواسعة، فإنها ١٤، ٢وجرار حراثة (تراكتور) مقابل٣٩٩ ألف محراث يدوي أو تجره الحيوانات و٣٥ ألف عربة غير ميكانيكية مع ١١٢٦٠٥ عربة تجرها الثيران. أما تربية الحيوانات، فإنها لا تزال تمارس وفق الطرق البدائية جداً. نظراً لعدم وجود المراعي الخاصة والدراسات العلمية والبيطرية الحديثة لتكثيرها ومعالجتها، ولذلك فإن معظم الحيوانات تنفق شتاء إما بسبب عدم العناية بها أو لندرة العلف في المنطقة (٣٧/ ٧٠). ورغم وجود العديد من المعادن الثمينة في كردستان تركيا، كالفضة والنحاس والكروم والتنغستين والنفط وغيرها، فليس فيها غير ٦، ٥٪ فقط من المنشآت الصناعية، ومعظمها تعود إلى ثلاثينات القرن، رغم قيام الدولة بإنشاء بعض الصناعات الغذائية في المنطقة الشرقية خلال السبعينات مع أن مجمع كيبان الذي يزود المنطقة الغربية الصناعية من تركيا بالطاقة الكهربائية، يقوم

على ضفة نهر الفرات في المنطقة من تركيا. وإذا كانت نسبة العمال الأكراد لا تتجاوز الـ ٤٪ حتى الستينات فإن هذه النسبة قد أرتفعت في أواسط السبعينات فوصلت إلى ١٠ آلاف عامل كردي يعملون في الصناعات التعدينية والنفطية والنسيج والنقل. ويعتقد حزب العمال pkk أن عدد العمال الأكراد يبلغ اليوم حوالي المليون في تركيا وذلك من خلال إحتساب الأُجراء الزراعيين الذين يعملون في تركيا وذلك في إقطاعات الشيوخ وملاكي الأرض عمالاً أيضاً، إضافة إلى ما يقرب من ربع مليون عامل كردي يعملون في ألمانيا الإتحادية وهولندا والسويد وفرنسا. (١٩/٣٤) هرباً من البطالة التي تؤلف اليوم نسبة ١٦٪ من قوة العمل التركي البالغة خمسة ملايين عامل. وإذا كانت حكومة الإنقلاب (١٢ أيلول ١٩٨٠) قد شرعت قانون تطوير منطقة جنوب شرقي الأناضول GAP «عام١٩٨٧، فإن هذا القانون لا يعدو كونه حبراً على ورق ما دام النظام الإقطاعي من خلال منح البذور والسلف الزراعية للأغوات والإقطاعيين للحصول على أصوات الناخبين، بحيث تحولت المنطقة إلى مصدر للإستغلال والإثراء بل تطويرها لمصلحة جماهير الكادحين فيها (٨٣/٣٩). أما الواقع التعليمي في الولايات العشرين التي تقطنها الأقلية الكردية والتي تتحدث ٥٣٪ من مجموع سكانها باللغة الكردية فإنه من البؤس بحيث تخجل الأوساط التربوية التركية من إيراد إحصائيات حولها. فمن مجموع ٩٦٧٦ قرية في تلك الولايات توجد مدرسة إبتدائية واحدة فقط في ٤٦٧١ قرية، أي ٧٣، ٥١٪ من القرى محرومة من المدارس ولذلك فإن نسبة الأمية فيها حوالي ٨٨، ٨٢٪ من مجموع السكان. في حين أن نسبة التغطية الدراسية لقرى المنطقة الغربية من تركيا تبلغ ١٠٠٪ بينما لا تتجاوز نسبة الأمية فيها ١٠٪ من مجموع السكان (٧١/٣٨). ومن هنا فإن الفوارق الإجتماعية بين منطقة الأكراد والمناطق التركية كبيرة وواسعة، بحيث أن أحد المسؤولين الأتراك وهو رئيس جمهورية تركيا بالوكالة سابقاً السيد إحسان صبري جاغليانكل أعترف بهذه الحقيقة المرة عندما قال: "أنقسمت تركيا إجتماعياً إلى قسمين قسم ثري حد التخمة والقسم الآخر فقير حتى الموت" (٢/٤٠). أما بالنسبة إلى الثقافة الكردية في تركيا، فإن الباحثين واللغويين كاللغة الفارسية من ضمن لغات غربي إيران، إلا أنها غير اللغة الفارسية في الأصل والبنية، ومستقلة عنها تمام الإستقلال. إذ أن لغات غربي إيران – على رأي بعض المستشرقين – تنقسم إلى شمالية وجنوبية. ورغماً عما بين اللغتين الكردية والفارسية من التشابه والتقارب والإمتزاج الكبير، فإن هناك فروقاً واضحة بينهما تدل على إستقلال كل واحدة عن الأخرى. فلو كانت وثائق اللغة الكردية الموجودة والمعلومة لنا حتى الآن، أقدم عهداً

من وثائق العهد الفارسي للّغة الفارسية التي حافظت فيه على كيانها، لظهر الفرق الأساسي بين هاتين اللغتين ظهور الشمس في رابعة النهار (١/٣١٣). وينحصر الفرق البارز بين هاتين اللغتين تقريباً في خمسة وجوه هي: التلفظ، البنية، الصيغة، القواعد الصرفية والقواعد النحوية. ويشرح العلامة الكردي المرحوم محمد أمين زكي تلك الفروق بالقول: "إن الفارق اللفظي في أغلب الأحيان موجود في حرفي الراء واللام الرقيقتين والفخمتين، وفي حرف الدال الخفيفة والثقيلة. والفارق الأساسي يكون في تغير الألفاظ والكلمات مثل كلمة (آتَش) الفارسية التي تقابلها كلمة (آكر) الكردية. وأما الفوارق في الصيغة وقواعد النحو والصرف فتكون في تصريف وتركيب الكلمات والأفعال والجمل. مثل (فرستاد) الفارسية التي تعني (ناردي، شاردي) باللغة الكردية وغيرها (١/٣١٣). ونتيجة للإتصال السياسي والإجتماعي والجغرافي والديني فقد دخلت العديد من المفردات العربية والفارسية والتركية والآرامية والأرمنية والكلانية في اللغة الكردية، مما أدى ذلك إلى إثراء اللغة الكردية وإيفائها لحاجات المتكلمين بها في حياتهم اليومية، في مختلف أرجاء كردستان مع عدم تأثيرها في أصل اللغة الكردية وبنيانها المستقل رغم تعدد لهجاتها. فقد ذكر الرحالة التركي الشهير اولياجلبي أن اللغة الكردية تنقسم إلى خمس عشرة لهجة هي: (٢/٧٥) "ظاظا (زازا)، لولو، عونيكي، محمودي، شيرواني، جزيرتوي، باتي، سنجاري، حريري، اردلي، سوراني، خالدي، جكواني، عمادي، روزكي". بينما يضيف العلامة محمد أمين زكي – نقلاً عن غارزوني – إلى هذه اللهجات الخمس عشرة، لهجات: كوار، بدليس، جولمرك، سليمانية ويهتان (١/٣١٨) غير أن اللغويين الأكراد متفقون على أن ثمة أربع لهجات رئيسية في اللغة الكردية هي: (٣/٢٦)

١– اللهجة الزازائية (الظاظائية) التي يتكلم بها أكراد دياربكر وأرزنجان وكذلك مناطق زهاو كرمنشاه الإيرانيتين.

٢– اللهجة الكرمانجية الشرقية: وتضم اللهجات السورانية والبابانية والموكريانية والأردية والكلهورية والكورانية.

٣– اللهجة الكرمانجية الشمالية والغربية: وتضم اللهجات التي يتكلم بها الأكراد في معظم أنحاء كردستان تركيا كالبوتانية والبهدينانية والشمدينانية والبايزيدية والحكارية إضافة إلى مناطق شمال سوريا.

٤– اللهجة اللورية: كالبختيارية واللكية والفيلية.

وليس ثمة إتفاق بين الباحثين واللغويين الأكراد حول اللهجة الأدبية، لأن الأدباء والمثقفين الأكراد يكتبون مؤلفاتهم بمختلف اللهجات الرئيسية، كل حسب موقعه الجغرافي أو من خلال تشجيع الحكام والأمراء لهم. فقد كان حاكم أردلان العام يشجع، في قصره قرض الشعر باللهجة الهاورامية – الكورانية كما وجدت غزليات مؤثرة وشعر قصصي بديع مكتوب بتلك اللهجة (١/٣٢٠). في حين أننا نجد تراثاً أدبياً لا بأس به باللهجة الحكارية، حيث ترك لنا شاعرها الشهير أحمد خاني آثاراً أدبية قيّمة (١/٤٢٠). بينما يفضل أكراد كردستان تركيا كتابة آثارهم الأدبية في الوقت الحاضر باللهجة الكرمانجية والزازائية (١/٤). أما أكراد العراق فإن آثارهم الأدبية مكتوبة باللهجة السورانية الكرمانجية الجنوبية التي أصبحت اللغة الأدبية الكردية في العراق منذ العشرينات نتيجة نشر المؤلفات بها أيام حكومة الشيخ محمود الحفيد حيث تطورات بعد منح الأكراد حقوقهم القومية عام ١٩٧٠ وإنشاء منطقة الحكم الذاتي في كردستان العراق، لا سيما بعد إتخاذ اللغة الكردية لغة للتعليم والدراسة، فتم تأليف أكثر من ٩٠ كتاباً مدرسياً بتلك اللهجة، إضافة إلى أن الأدباء والمثقفين الأكراد في إتحادهم الكائن في أربيل ينشرون مؤلفاتهم باللهجة السورانية أيضاً، رغم أن المتكلمين بهذه اللهجة هم أقلية كردية بالنسبة ألى الأكثرية الكردية التي تتلاغى باللهجة الكرمانجية الشمالية لتصبح اللغة الأدبية الموحدة التي تكتب بها الأكثرية الكردية في معظم أنحاء كردستان الكبرى. وإذا كنا لا نعرف شيئاً عن الأدب الكردي الكلاسيكي قبل الإسلام، فإنه مما لا شك فيه كان للأكراد أيضاً مثل بقية شعوب العالم، فولكلورهم وفنونهم الشعبية والموسيقية وأساطيرهم القومية التي لم تصل منها إلينا سوى أسطورة الطاغية (ضحاك) الذي كان ملكاً إيرانياً أصابه داء غريب حيث نبت له في كل كتف أفعى، ولم يستطيع الأطباء شفاءه فنصحه إبليس أن يستعمل مرهماً من مخ شاب لإطعام الأفعى من أجل تخفيف آلامه، فأمر الملك الطاغية بالتضحية بشابين يومياً لهذا الغرض. ولكن الجلاد كان يرأف بحال أحد الشابين فيطلق سراحه ويستعيض عن دماغه بمخ خروف، فهرب الشباب الناجون سراً وأحتموا بالجبال النائية التي لا يستطيع أحد الوصول إليها، وهناك نموا وتكاثروا إلى أن أصبحوا شعباً كبيراً هو الشعب الكردي الذي ثار بقيادة (كاوه الحداد) ضد ضحاك وقتله فتحرر بذلك الشعب الذي يعيش اليوم على الزراعة وتربية المواشي ويعرف بالبسالة والشجاعة ويعشق الجمال والجبال والألوان البراقة والإخضرار.إن هذه الأسطورة، ومثل أساطير كافة الشعوب القديمة، هي من أساطير الخلق والتكوين التي عرفتها الأمم منذ أقدم العصور والتي تعبر عن الأعتزاز القومي

بالشخصية الكردية وبأهمية دورها ووعيها العميق بالحياة وبقيم الخير والعمل الصالح، وهذا يظهر جلياً في الأمثال الشعبية الكردية التي يعكس مدلولها العميق الإصدار على العمل والحث عليه (١/٥). كما عرف الأدب الفولكلوري الكردي نوعاً من الشعر الشعبي يطلق عليه (بيت) والذي معظمه مثل بقية الأدب الشعبي الكردي مجهول المؤلف. ورغم أن حياة الأكراد ملأى بالأحداث والوقائع الجسام في موطنهم الأصلي (كردستان) غير أنهم لم يقوموا بتدوين تلك الوقائع، كما أنهم أهملوا تدوين آثارهم الأدبية فلم يصلنا منه شيء على الإطلاق، وإن كان الأدباء والشعراء الأكراد قد خلفوا آثاراً أدبية خالدة في لغات غير اللغة الكردية، بحيث عدّهم المتكلمون بتلك اللغات من أبنائهم وأعتبروهم مندمجين في قومياتهم، وليس لنا على ما أظن حق معاتبة هؤلاء، لأن أستهانة العلماء والأدباء الأكراد بلغتهم القومية، وعدم العناية بآدابها، بلغا مبلغاً أفضى بالمؤرخين والعلماء الذين نصبوا أنفسهم لتدوين الحقائق إلى أن يضلوا عن إدراك حقيقة جنسية هؤلاء الأكراد. فلهذا كان من الضروري أن نعذر الذين يغامرهم الشك في كردية هؤلاء العلماء أمثال: الملك تاج الملوك أبو سعيد بوري من الملوك الأيوبية المتوفى سنة ٥٧٩ هـ – ١١٨٣ م وابن المتوفى الأربيلي المتوفى سنة ٦٣٧هـ – ١٢٣٩م وابن خلكان الشهير المتوفي سنة ٦٨١هـ ١٢٨٢م وسيف الدين أبوبكر الأيوبي المتوفى سنة ٧٢٧هـ – ١٣٢٧م وأبو الفداء الأيوبي المتوفى سنة ٧٣٢هـ ١٣٣٢م مولانا إدريس البدليسي المتوفى سنة ٩٢٦هـ – ١٥١٩م ومفتي الثقلين أبو مسعود العمادي المتوفى سنة ٩٨٢هـ – ١٥٧٤م وماه شرف خاتم – وكان لقبها المستعار مستورة كوردستاني – الأردلانية المتوفاة سنة ١٢٦٣هـ – ١٨٤٧م وعائشة التيمورية المتوفاة سنة ١٣٢٠هـ – ١٩٠٢م (١/٣٣٣). ومحمود تيمور الكاتب القصصي والعالم الفولكلوري المصري، والكاتب التركي الدكتور عبد الله جودت وغيرهم كثيرون الذين كتبوا مؤلفاتهم الخالدة بغير لغتهم القومية الكردية ويظهر من دراسة الباحثين الأكراد أن الشعر كان أول المدونات الأدبية الكردية التي بدأت منذ القرن الرابع الهجري – العاشر الميلادي، وكان الشاعر الصوفي بابا طاهر الهمداني المتوفى سنة ٤٠١هـ – ١٠١١م أول شاعر كردي وصلت إلينا أشعاره الغزلية وقصائده اللاهوتية المكتوبة باللهجة الكورانية علي شكل ٦٢ رباعية شعرية يتسم معظمها بسمو الخيال وجمال الإلهام وإتقاد العاطفة ورقة الإحساس غير أن فلسفته في الروح والحياة كانت تختلف عن فلسفة عمر الخيام تماماً (١/٣٣٤). وكان على الترموكي الأديب الثاني الذي خلده تأريخ الأدب الكردي، فقد قام هذا العالم الذي عاش في القرن الرابع الهجري أيضاً بوضع أول كتاب عن

قواعد الصرف والنحو للغة الكردية الحالية والذي لم يصل إلينا، وإنما ذكرته دائرة المعارف الإسلامية، إضافة إلى بعض القصائد الشعرية باللغة الكردية والتي ترجمت إلى الفرنسية عام ١٩٣٧ ونشرت في باريس. وقد عدَّ الباحث الكردي المعروف العلامة محمد أمين زكي ٥٠ أديباً وعالماً كردياً معروفاً تركوا آثارهم بلغتهم الأم الكردية في عموم كردستان منذ القرن العاشر الميلادي وحتى منتصف القرن العشرين، كان في مقدمتهم ملاي جزيري وأحمد خاني ونالي وحاجي قادر ومولوي والشيخ رضا الطالباني وجميل صدقي الزهاوي وغيرهم (١/٣٥٠) كما نبغ في السليمانية وحدها حوالي ٨٧ شاعراً وأديباً وعالماً وضعوا مؤلفاتهم باللغة الكردية، حتى خمسينات هذا القرن (٦/٢٩٦).ويعود الفضل في تطور الثقافة الكردية في تركيا إلى عائلة البدرخانيين الأوائل، حيث أصدر مدحت بدرخان الصحيفة الكردية الأولى (كردستان) وأنشأ عبد الرزاق بدرخان المدرسة الكردية الأولى في خوي عام ١٩١٣ ووضع جلادت بدرخان أول كتاب للأبجدية الكردية (٥٥/٣٨). وإذا كان الأدب الكردي أستطاع إختراق جدار المحلية إلى فضاءات العالم الأرحب عندما ترجم الأديب الكردي الكبير الشيخ أحمد الخاني المعروفة بملحمة (مم زين) التي تعد سفراً خالداً من الشعر القصصي البديع في بيان ساحر ورقة عذبة وعاطفة مشبوبة والتي صاغها أيضاً الشاعر اللبناني بدوي الجبل في مسرحية شعرية جذابة، فإن العديد من النماذج الشعرية الكردية كانت قد ترجمت إلى اللغة الإنكليزية والألمانية والفرنسية لا سيما أشعار الشاعر الكردي المعروف ملاي جزيري ،منذ بداية القرن العشرين (٧/٨). حيث ساعد إنتشار الصحافة الكردية بعد الإنقلاب العثماني عام ١٩٠٨ على نشر نماذج الأدب الكردي، فقد صدرت في الأستانة وحدها خمس صحف يومية باللغتين الكردية والتركية، كما صدر العديد من الصحف الكردية – الفارسية في إيران والكردية – العربية في بغداد إبتداء من بداية القرن العشرين، بل وصدرت في بغداد عام ١٩٢٥ صحيفة (هديّة كردستان – دياري كردستان) باللغات العربية والكردية والتركية (١/٣٥٣). ورغم تعدد وإنتشار الصحف الكردية في الدولة العثمانية، ثم بعد ذلك في الجمهورية التركية في سنواتها الأولى، غير أنه لم يبرز أدباء وشعراء كبار بين أكراد تركيا، حيث يعود سبب ذلك إلى الإضطهاد القومي الذي مارسته الأنظمة التركية – ومنذ تأسيس تركيا الحديثة – ضد الأكراد والتراث الثقافي الكردي في تركيا، فبالإضافة إلى منع التحدث والكتابة باللغة الكردية منذ عام ١٩٢٦ في تركيا، فإن البرنامج الغنائي الفولكلوري أنغام من بلادي الذي تقدمه الإذاعات التركية، كان يذيع فقط الأغاني الفولكلورية التركية من المحافظات ذات الأكثرية الكردية وبذلك

أسدل ستار كثيف حتى على الفولكلور الكردي في تركيا بل تشجيع وتطوير التراث الثقافي الكردي. ولكن رغم ذلك قام الشباب الكردي المثقف، ومنذ الستينات، بنشر القصائد الكردية في الصحف التقدمية الكردية، كما قام الكاتب التقدمي الكردي مظفر اردوست بتأسيس دار نشر اليسار التي قامت بطبع العديد من المؤلفات الكردية بالتعاون مع دار (كومه له) كالمعجم الكردي – التركي ورواية الليلة السوداء (شه وى ره ش) وملحمة (مم و زين) باللغة الكردية وبالحروف اللاتينية، حيث أصبح الأدباء والكتاب الأكراد المعاصرون الذين يكتبون باللغتين التركية والكردية: موسى عنتر ومحمد أمين بوز أصلان ومظفر اردوست وحسن حسني دميرال وأميد زيله لي والروائيان يشار كمال، المرشح المزمن لجائزة نوبل للآداب ومحمد اوزون والأدباء الشباب: حسين المالي وليلى زانا وسوزان صامانجي وجميلة جاكار وعلي مناز وراغب زراقولو ويشار قايا وجميل باقي بالإضافة إلى الشعراء حسن ييلديز وعوني اوزدمير ومحمد تشيتين وأحمد عارف وغونجاي غونكور وجيكر خوين والكاتب السينمائي ييلماز غوني في مقدمة المثقفين الذين تناولوا حياة الأكراد وآلامهم وتطلعاتهم المستقبلية ونضالهم القومي بالبحث والدراسة والتحقيق والنشر من جميع جوانبها. كما تغنى العديد من المطربين الأكراد: شوان وبدري ايالي وحسن حسني وعارف صاغ بالأغاني الفولكلودية الكردية في الحفلات الخاصة والعامة، رغم قيام السلطات التركية بمنع ذلك، فقد قامت مديرية الأمن في دياربكر بأستجواب المطرب الشعبي الكردي (بدري آيالي) بعدما قام بتقديم بعض الأغاني باللغة الكردية وقوبل بأستحسان الجمهور في حفلة العشاء التي أقيمت للسيد اردال اينونو زعيم الحزب الديمقراطي الإشتراكي الشعبي في أحد الفنادق السياحية في مدينة دياربكر بمناسبة جولته في منطقة جنوب شرقي الأناضول في ٩ مايس ١٩٩٠ (٢٢/٨)، كما أستجوب المدعي العام الجمهوري لمحاكم أمن الدولة في أنقرة، بعد شهر من ذلك، نائب ولاية ايجل الكردي إستميحان تالاي الذي يتولى اليوم وزارة الثقافة في حكومة أجاويد الائتلافية العضو في الحزب الديمقراطي الإشتراكي الشعبي بسبب دعوته إلى إطلاق حرية البث الإذاعي باللغة الكردية من الإذاعات التركية (١٩/٩). بل إن سلطات الأمن التركية كانت تقوم بجمع الكتب والمنشورات الكردية من الأسواق والمكتبات حال صدورها، فأضطر الأكراد، لا سيما المثقفون منهم، إلى توزيع تلك الكتب والمطبوعات شخصياً وباليد إلى أصدقائهم وقرائهم الأكراد. وإمعاناً من السلطات التركية في خنق الصوت الكردي في تركيا، قامت وزارة الداخلية بغلق صحيفتي نحو عام ٢٠٠٠ الأسبوعية والحقيقة الشعبية اليومية ومنع تداولهما ونشرهما بصورة نهائية وذلك

بناء على طلب والي محافظة منطقة الأحكام العرفية بتأريخ ٢٨ حزيران ١٩٩٠ حيث تم إبلاغ قرار الغلق إلى كل من محمد صبونجو صاحب مجلة نحو عام ٢٠٠٠ وعصمت آتش صاحب جريدة الحقيقة الشعبية. وقد عطفت وزارة الداخلية سبب الغلق إلى قيام الصحيفتين بخلق جو من عدم الإستقرار في المنطقة الشرقية "من خلال نشرهما وأخبارهما الملفقة وغير الصادقة حول تعذيب وإضطهاد وتهجير أهالي المنطقة الكردية وتحريض الناس على مقاومة قوات الحكومة والأمن في تلك المنطقة مما يخل بالنظام العام ويؤدي إلى عدم قيام قوات الأمن بواجباتها على الوجه الأكمل"، غير أن السبب الحقيقي وراء غلق هاتين الصحيفتين، ولا سيما نحو عام ٢٠٠٠، هو أن رئيس تحريرها كاتب يساري كردي معروف هو دوغوبيرنجيك ولأنها تبنت إثارة القضية الكردية في تركيا من خلال عثورها على الوثيقة التي تؤكد أن مصطفى كمال اتاتورك قد وعد بمنح الأكراد الحكم الذاتي بعد تأسيس الجمهورية، كما أنها قامت بإجراء تحقيق صحفي واسع مع السيد عبد الله أوجلان رئيس حزب العمال الكردستاني والذي أثار في حينه ضجة كبيرة في الأوساط الصحفية والسياسية التركية. وقد أستنكر رئيس جمعية الصحفيين الأتراك اورهان اريج القرار المرقم ٤٢٤ الصادر في ٢٨ حزيران ١٩٩٠ الذي منح وزارة الداخلية وبناء على أقتراح من محافظ منطقة الأحكام العرفية حتى غلق الصحف بحجة المبالغة في إيراد الأخبار أو عدم صدقها ودقتها أو تهويلها الأحداث، وقال إن هذا القرار ضربة قاصمة لحرية الصحافة في تركيا وتكبيل لحرية إبداء الرأي للشعب التركي (١/١١). في حين أنتقد اوكتاي اكشي رئيس مجلس الصحافة سكوت الأحزاب السياسية عن إصدار الحكومة لهذا القرار وأضاف: "عندما تحتاج تلك الأحزاب للدفاع عن نفسها من خلال الصحافة الحرة سيكون الوقت قد فات" (١/١٢). كما كتب السيد اكشي مقالاً إفتتاحياً في صحيفة حريت بإعتباره رئيس تحريرها قال فيه: "نقول لأولئك الذين يتساءلون كيف يمكن أن يقوم النظام الدكتاتوري في بلد ما، أن لا يبحثوا عن ذلك هنا وهناك، لأن بلدنا يسير بخطى حثيثة نحو ذلك. وعندما يتساءلون وكيف؟! نقول عندما يقوم شخص سياسي مثل وزير الداخلية بغلق المطابع وإلغاء إصدار الصحف والمجلات ونشرها، فمن يستطيع أن يمنع إقامة نظام ديكتاتوري في ذلك البلد؟! فمهما كانت وجهات نظر مجلة نحو عام ٢٠٠٠ وآراؤها حول القضايا العامة، ومهما كانت إتجاهات صحيفة الحقيقة الشعبية فإن غلقهما هو نموذج لهذا الإتجاه الديكتاتوري في تركيا. يقولون إن محافظ منطقة الأحكام العرفية هو المسؤول عن ذلك، أي أن المحافظ يريد أن يقول إما أن تكتبوا مثلما نريد، وأن تمدحوا أعمالنا وإنتصاراتنا في منطقة جنوب شرقي

تركيا، أو عليكم بإلتزام الصمت والرضي بالسحق والتدمير" (١٣/١٩). ورغم قيام الحكومة التركية بمنح الأكراد حق التكلم باللغة الكردية وممارسة الفعاليات الفولكلورية بها بالقرار الصادر عام ١٩٩١ إلاّ أن هذا الحق لا يشمل قضايا النشر والإعلام، ولذلك فقد قامت قوات الأمن التركية بإعتقال المخرج السينمائي الكردي سليمان تورغوت بتأريخ ٢٨ أيلول ١٩٩١ الذي كان يعمل منذ شهر على إخراج فليم (العاشقين الكرديين) بحجة تقديم إفادته مع مصادرة مسودات الأفلام المصورة، غير أن الشروطة التركية أنكرت فيما بعد علمها بذلك فأصبح المخرج المسكين في عداد المفقودين وصار فيلمه أثراً بعد عين ولا يزال العاشقان الكرديان على تمثيل دورهما في الفيلم المذكور. وإعتباراً من عام ١٩٩٢ صدرت مجلة (روژا ويلات) ثم ويلات وصحف (اوزكور كوندم) التي أغلقتها وزارة الداخلية بتهمة الإنفصالية فقامت دار نشر (دنك) بإصدار اوزكور باقيش التي أغلقت أيضاً بالتهمة نفسها، فصدرت اوزكور بولتيكا في كل من أسطنبول وبرلين مع ملحق هيوا الأدبي التي كانت ولا تزال تنشر نتاج الأدباء والشعراء بالإضافة إلى التحليلات السياسية اليومية باللغتين التركية والكردية إضافة إلى مجلة (سرخويبون) الكردية.

المبحث الثاني

مستقبل الديمقراطية في تركيا

كانت الثورة الكمالية الإصلاحية، التي بدأت إعتباراً من العام ١٩٢٨، ثورة ثقافية أكثر منها ثورة إجتماعية جذرية. لأن التحديث الشامل الذي جاء به (الأب مصطفى كمال) قد جعل من تركيا بلداً لاهثاً وراء شكل لا مضمون النمط الأوروبي طيلة النصف قرن الماضي، لأن ذلك التحديث لم يكن نتيجة تطور طبيعي، وإنما فرض بالقوة ومن الأعلى، حيث عهد أتاتورك إلى الإنفصال عن الماضي العثماني الذي أستمر قرابة الست قرون للإنضمام إلى العالم الحديث من خلال قطع جذور تركيا عن التقاليد والعادات الإسلامية وذلك بإلغاء الخلافة وإستبدال الخط العربي الخط اللاتيني الغربي وفصل الدولة عن الدين وتغيير الطربوش بالبرنيطة الغربية وجعل من القرية الكبيرة أنقرة عاصمة للدولة التركية الجديدة وجعل من مؤسسة الجيش التركي رقيباً وأميناً على حسن تنفيذ هذه الإصلاحات التي نجحت في أن تعيد التوازن مراراً إلى المجتمع التركي والمضي قدماً على طريق كمال أتاتورك. غير أن الهوة السحيقة التي أحدثتها الثورة الثقافية الكمالية بين النخبة المثقفة المؤمنة بالعلمانية وبين جماهير الشعب المتعلقة بأهداب الدين الإسلامي قد أتسعت

خلال الثمانين سنة الماضية بحيث تحول إلى نوع من الطلاق البائن بينهما، حتى أن جماهير الفلاحين كانت تقتل أو تقوم بتسليم اليساريين الأتراك ومعظمهم من المثقفين وطلاب الجامعات إلى السلطات الرسمية بأعتبارهم كفرة وغير مؤمنين بالإسلام، كما كانت الأوساط اليمينة والرسمية تشيع ذلك عنهم، ورغم أن أولئك اليساريين كانوا يناضلون من أجل أولئك الفلاحين المعدمين، بل كانوا يضحون بأرواحهم من أجل تحريرهم من عبودية الإقطاع وإضطهاد المرابين ورأس المال وإستبداد الحكومات الرجعية اليمينية. إن تركيا اليوم تبحث عن هويتها الضائعة، بعد أن تركت الروح العثمانية من خلال إلغاء الخلافة ونبذ فكرة الوحدة الإسلامية، ولم تحقق لها الأتاتوركية ما تصبو إليه من اللحاق بأوروبا المتطورة ومن هنا أصبح الصراع القائم الآن في تركيا يتمحور حول قضايا رئيسية هي:

أولاـ الصراع الديني ـ العلماني

بدأ مصطفى كمال في بداية صيف عام ١٩٢٠ وهي السنة الثانية من حربه ضد المحتلين في دراسة متعمقة لتاريخ الإسلام وقام بجولات متعددة في ريف تركيا، وفي كثير من الأحيان كان يتوجه لأداء صلاة الجمعة وكان يعتلي المنبر ويلقي خطبة إرتجالية يناقش فيها المصلين عن أهم الإصلاحات الدينية التي يجب أن تتم بعد الإنتهاء من المعركة. وفعلاً وبعد الإنتصار الكبير الذي حققه مصطفى كمال على اليونانيين في أغسطس ١٩٢١ لقبه المجلس الوطني الكبير بلقب الغازي المنتصر في الحرب المقدسة (١٠/١٤) وجعله أتاتورك أي أبا الأتراك والزعيم الخالد مع الحياة. وعلى الرغم من أن مصطفى كمال قام بتشجيع إنعقاد المؤتمر الإسلامي الجامع في شباط ١٩٢١ في مدينة قونية ووافق على نشيد السلام الوطني التركي الذي ألفه الشاعر محمد عاكف المعروف بميوله الإسلامية، وقام المجلس الوطني التركي في عامه الأول بتشريع قانون يمنع تناول الخمور وتعاطي القمار وضمت حكومته الأولى وزيراً للشريعة وتشكيل لجنة للشريعة لكي تراجع كل القوانين التركية للتأكد من مطابقتها للشريعة الأسلامية وجعل الأسلام الدين الرسمي للدولة، فإنه لم يتورع عن إلغاء الخلافة، رغم معارضة لجنة الشريعة الشديدة لذلك، وقام بإلغاء الزوايا والتكايا وإغلاق الكليات الدينية وتحويل الأذان من العربية إلى التركية مع ترجمة القرآن الكريم إلى اللغة التركية وجعل يوم الأحد عطلة رسمية أسبوعية بدلاً من يوم الجمعة وقام بتحويل جامع (سانتا صوفيا) أيا

صوفيا إلى متحف، وأعترف بالزواج المدني وبقيام المسلم بتغيير دينه إلى الديانة التي يرغب بها، ثم توج كل ذلك بإقرار العلمانية رسمياً في الدستور التركي عام ١٩٣٧ على أنها واحدة من المبادئ الأساسية والجوهرية للدولة التركية المعاصرة. غير أننا نعتقد بأن مصطفى كمال أتاتورك لم يتخذ جميع هذه الخطوات العلمانية بسبب عدائه للإسلام، أو لأنه كان ماسونياً حيث أثبتنا خروجه عليهم في كتابنا (فلسطين والصهيونية في وسائل الأعلام التركية) وإنما أراد بها فصل الدين عن الدولة بعد أن أصبح نظام الخلافة أداة سياسية في يد القوى الأوروبية الإستعمارية وتجريد رجال الدين من سلطتهم بعد أن أصبحوا أداة للمحتل الأجنبي، عندما أنتمى شيخ الإسلام في الدولة العثمانية محمود صبري أفندي إلى جمعية محبي الإنكليز وأصدر الفتوى تلو الفتوى بتكفير مصطفى كمال وحركته بل وأحل قتله، لأن هدر دم الخارج على السلطان كما يقول في فتواه حلال شرعاً وديناً. في حين كان مصطفى كمال يخوض حرباً ضروساً ضد المحتلين في جهاد مقدس، لم يؤيده شيوخ المسلمين الأتراك فحسب، وإنما كافة مسلمي الشرق الأوسط، بل إن مسلمي الهند بدأوا بإرسال الأموال لدعم حركته الوطنية (١٠/١٤). إننا نعتقد مصطفى كمال أتاتورك كان ثائراً حراً مؤمناً بالديمقراطية وصادقاً مع نفسه وآرائه، لأنه كان بمقدوره أن يستغل نظام الخلافة كواجهة وأداة لا سيما بعد أن أصبح بلا سلطة، لكي يفرض النفوذ التركي في أرجاء الإسلامي، بل كان في مقدوره إعلان نفسه بعد أن أصبح بطل التحرير والمنقذ والمؤسس لتركيا الحديثة خليفة للمسلمين وبذلك يؤسس إمبراطورية تركية جديدة على غرار الإمبراطوريات السابقة في منطقة الشرق الأوسط. ولكن أتاتورك قاوم كافة الإغراءات التي تدفعه إلى إعادة تجربة الإمبراطورية العثمانية لأن طموحه كان ينحصر في إقامة دولة تركية حديثة على الطراز الغربي، ومن هنا فإنه أعلن مبدأه الصريح والواضح (السلام في البلاد وفي العالم) أي تحقيق ذلك الطموح داخل إطار تركيا الحالية وبذلك ضرب عصفورين بحجر، نبذ فكرة الوحدة الإسلامية، لأن لكل شعب مسلم ميزاته وخصائصه التي تختلف عن الأخر. وعدم الأخذ بالفكرة الطورانية التي تدعو إلى جمع كافة الأتراك من شمال الصين وحتى البحر الأبيض المتوسط تحت زعامة تركيا الحديثة. ثمة العديد من الإنتقادات الموجهة إلى مصطفى كمال أتاتورك كأخذه بنظام الحزب الواحد مثل ألمانيا النازية وإقتباسه للمواد ١٤١ و١٤٢ و١٦٣ من قانون عقوبات إيطاليا الفاشية عام ١٩٣٣ التي تضع القيود على حرية إبداء الرأي وتحارب كافة الأفكار التقدمية بتهمة الشيوعية ونكوله عن تنفيذ وعده بمنح الأكراد حقوقهم القومية ضمن

إدارة الحكم الذاتي تحقيقاً للوحدة الوطنية غير أن أحداً لا يستطيع إتهام أتاتورك بإستغلال مركزه أو مجده بعد أن تحدى القوى الأوروبية ورفع من هيبة وإحترام تركيا للإثراء الشخصي أو تحقيق المنافع لأهله وذويه، أو تهريب أموال الشعب لوضعها في البنوك السويسرية على حسابه الخاص أو لشراء الجزر في البحر الكاريبي، وإنما عاش في بيت متواضع في ضواحي عاصمته أنقرة وكانت له سيارة مرسيدس وحيدة، وهي تلك السيارة التي أهداها له أدولف هتلر عام ١٩٣٣ وأهدى أختها إلى الملك غازي الأول، والتي يضمها اليوم متحف أتاتورك أخطاءَ السياسية والإقتصادية والإجتماعية، مثل كل الزعماء الذين أرادوا الإنفراد بالسلطة، ولكن أخطاءه تلك لا تقاس أو تذكر أمام مزاياه الشخصية وإندفاعه الوطني وإخلاصه لمبادئه وحبه لبلده وقومه. وهي الأخطاء التي بدأ الشعب التركي يدرك مدى الأخطار التي جلبتها له تلك الأخطاء ويؤمن اليوم بضرورة إصلاحها وتفادي نتائجها على مستقبله ومستقبل وطنه. وقد ظهرت بوادر هذه اليقظة الوجدانية إبان الحرب العالمية الثانية عندما خفت سيطرة الدولة وتراخى تحكمها بالشعب الذي بدأ يستعيد وعيه بشعوره الجارف والقوي للعودة إلى التقاليد الإسلامية. فمع بداية عام ١٩٤٥ بدأت تركيا تدخل مرحلة من الحرية والإنتعاش السياسي والديني عندما أعلن الرئيس التركي عصمت اينونو أنه يرحب بالتعددية الحزبية فولد الحزب الوليد الحاكم ومنذ تأسيس الجمهورية حتى عام ١٩٥٠ وهو حزب الشعب الجمهوري، حزباً سياسياً جديداً حيث قام بعض الأعضاء البارزين فيه، وهم من ذوي الميول الدينية الإسلامية المتنورة، بتأليف الحزب الديمقراطي الذي تضمن برنامجه الحزبي رفض تفسير العلمانية على أنها معادية للذين، إضافة إلى إعتراف الحزب بالحرية الدينية كغيرها من الحريات العامة، وبأنها حق إنساني مقدس كما دعا الحزب الديمقراطي إلى تشكيل لجنة من الخبراء والعلماء للنظر في مسألة التعليم الديني وإعادة فتح كلية لدراسة الأديان في جامعة أنقرة (١٠/١٤). وقد أدركت حكومة عصمت اينونو آنذاك موجة السخط التي تعتمل في نفوس الجماهير فبدأت بتقديم التنازلات حيث وافقت وزارة التعليم عام ١٩٤٧ على سياسية جديدة تهدف إلى تدريس الدين خارج المدارس، كما سمح في عام ١٩٤٨ ولأول مرة منذ تأسيس الجمهورية بتغيير العملية الأجنبية للأشخاص الذين يرغبون في أداء فريضة الحج. كما تم إعادة فتح مقابر الأولياء الصالحين للزائرين، إضافة إلى تخصيص دورة لمدة ساعتين أيام السبت من كل أسبوع مساء في المدارس الإبتدائية للتعريف بالإسلام الحديث، وإفتتاح حوالي خمس عشرة دورة تدريبية للأئمة

وخطباء المساجد وإعادة فتح كلية الآلهيات في جامعة أنقرة لتدريس تاريخ الأديان ومذاهبها. خاض الحزب الديمقراطي إنتخابات عام ١٩٥٠ وفق برنامجه السياسي المعلن، فحقق إنتصاراً ساحقاً على حزب الشعب الجمهوري في أول إنتخابات حرة ونزيهة في تركيا الجمهورية فكان أول عمل قام به بعد تسلمه السلطة، هو إعادة الآذان باللغة العربية ووضع منهج ديني للتربية الإسلامية للمدارس الإبتدائية والقيام بترميم الجوامع وبناء جوامع جديدة وتقديم التسهيلات للراغبين في أداء فريضة الحج، إضافة إلى تقديم تلاوة قصيرة للقرآن الكريم مع تفسيره وشرحه في شبكات الإذاعة التركية: غير أن جميع هذه الإنجازات الدينية لم تستطع تغطية فشل الحزب في الجانب الإداري من أجل تحقيق مستوى إقتصادي أفضل للناس، فأدى ذلك إلى إثارة الإضطرابات في البلاد مما دفع ذلك الحكومة للجوء إلى إجراءات القمع والضغط على الحريات العامة وتكبيل الصحافة، فتحركت القوات المسلحة التركية حارسة المبادئ الأتاتوركية لإسقاط حكومة عدنان مندريس حفاظاً على المنجزات الكمالية. وقد صرح رئيس الدولة الجديد وزعيم الإنقلاب الجنرال جمال غورسيل: "إن الذين يرجعون سبب تخلفنا للدين الإسلامي مخطئون، لأن السبب الحقيقي لتخلفنا هو هؤلاء الناس الذين أساءوا تفسير وتوضيح الدين لنا. إن الإسلام أعظم وأقوى وأقدس ديانة في العالم. وإن هذا الدين يتطلب من الذين يؤمنون به المزيد من العمل والجهد والحكمة. فقد كان يفسر لنا الإسلام ولقرون طويلة بشكل سلبي وغير صحيح، مما أدى إلى تأخرنا وتخلفنا عن باقي أمم العالم" (١٤/١٠) وذلك بعد أن صدرت دراسات أكاديمية تؤكد أن العلمانية أوصلت تركيا إلى أزمة أخلاقية وخلقت فجوة كبيرة في تواصل التراث التركي مع الثقافة الإسلامية ولكن مع ذلك قام الإنقلابيون الجدد بجعل إدارة الشؤون الدينية مؤسسة رسمية بعد أن كانت شبه مستقلة لإحكام السيطرة على الإسلام. كان إنقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ محاولة لتجديد الأفكار الكمالية وتطعيمها بالمستجدات على الساحة السياسية الدولية وفق المنطلقات البرجوازية وكيفية ممارسة الحريات مع ضمانها من خلال المؤسسات الدستورية حتى أصبحت تركيا في مقدمة دول الشرق الأوسط وأكثرها قربا من إيديولوجيات دول أوروبا الغربية. غير أن قيام اليمين واليسار التركي على ٣٧٨-٤٠٠ السواء باستغلال هذه الديمقراطية وتفسيرها وتطبيقاتها وفق أهوائها وتطلعاتها أدى إلى نوع من الفوضى السياسية لم تشهد لها تركيا مثيلاً، لا سيما بعد فوز حزب العدالة في إنتخابات عام ١٩٦٥ نتيجة إنحياز رجال الدين والجماعات الدينية إلى جانبه بسبب شعاره الإنتخابي:

جامع لكل قرية وتمتين العلاقات مع الأقطار العربية. وإذا كان حزب العدالة وريث الديمقراطية قد فاز في الإنتخابات على أساس برنامجه الديني، مثل الحزب الديمقراطي في إنتخابات عام ١٩٥٠ فإن فترة الستينات تميّزت بنشاطات الطرق الصوفية التي بدأت بمهاجمة أتاتورك علناً وحطّموا بعض تماثيله في المدن التركية، بل إن سعيد النورسي المصلح الديني الكردي أعلن نفسه منقذاً للإسلام في تركيا ودعا علانية إلى إعادة الخلافة وبإقامة الدولة وفق أسس الشريعة الإسلامية وبإعادة الحروف العربية إلى الكتابة التركية غير أن دعوات الحركات الصوفية التيجانية والنقشبندية والسليمانية الدينية ومحاولاتها ممارسة دور واضح في الحياة السياسية والإجتماعية في تركيا، قوبلت بردود فعل عنيفة من الأوساط العلمانية، حيث قام المجمع اللغوي التركي الذي يعد معقل العلمانيين في تركيا بإصدار سلسلة كتب عن أفكار أتاتورك وآرائه العلمانية، كما قام الكتاب وبعض العلماء في الجامعات التركية بنشر الدراسات والمقالات للرد على دعوات الطرق الصوفية ولشرح أهداف ومرامي العلمانية وكان في مقدمتهم الأستاذ ممتاز صويصال وبولند نوري أسه ن وبحرية اوج اوق ومتين طوكر وعبدي إيبكجي الذين أكدوا "بأن العقيدة الدينية إختيار وإقتناع والناس أحرار في ذلك، لأن العلمانية – وكما يعتقدون – مبدأ إنساني يسعى لحل مشاكل الناس وبإرادتهم هم دون إدعان للأحكام الأخرى" (١٥/١٥٥). قامت حكومة سليمان دميرال بتقديم الكثير من التسهيلات والإمتيازات للمحافظين الإسلاميين، مثل إنشاء معاهد إسلامية عالية في أسطنبول وقونية التي كانت تزود مدارس الأئمة والخطباء بالخزيجين، مما أدى إلى تحسين التعليم الإسلامي (١٤/١٠). مما أدى ذلك إلى مضاعفة عدد الجوامع في تركيا ثلاث مرات، بعد أن بلغ عدد طلاب الدين ،علم الفقه ٤٢٠٠ طالب في ١٩ مدرسة دينية (٣١/١٦) وفي عام ١٩٦٧ تم إفتتاح ١١٧٦ دورة لتعليم القرآن الكريم في ٦٣ ولاية كان يدرس فيها حوالي خمسين ألف شخص، كما قامت الجامعات الدينية بفتح دورات دينية في القرى والأرياف بإشراف رجال الدين وبتمويل ذاتي من سكان تلك المناطق. أما في عام ١٩٦٨ فقد عقدت أكثر من ٢٥٠ حلقة دراسة دينية أستمع إليها حوالي مائة ألف شخص وخصصت الحكومة أكثر من ١٤ مليون دولار لإدارة الشؤون الدينية في ميزانية عام ١٩٧٠. وإذا كانت الإسنقلاب العسكري حاولت خلال الأعوام ١٩٧١ – ١٩٧٣ الحد من النشاط الديني في البلاد، إلا أنها عجزت عن تحقيق ذلك لأن الوقت الحركة الإسلامية في تركيا خلال السبعينات نتيجة الصراع بين اليمين واليسار من جهة ولبروز فكر إسلامي قوي يحاول

إثبات أرجحيته في الميدان كطريق ثالث يعادي الإمبريالية والشيوعية والماسونية في آن واحد، وكان يتزعمه البروفيسور نجم الدين أربكان زعيم حزب النظام الوطني. وقد حاز حزب الخلاص الوطني بعد أن تغير أسمه من النظام الوطني إلى الخلاص الوطني على ٣٧ مقعد في البرلمان التركي في إنتخابات عام ١٩٧٧ وبذلك أصبح هذا الحزب الذي كان يتزعم الحركة الإسلامية الأصولية في تركيا مؤهلاً لأن يلعب دوراً سياسياً كبيراً في الحياة العامة في تركيا من خلال مشاركته في الأئتلافات الوزراء مرتين خلال ١٩٧٧ – ١٩٨٠ فبدأت أجهزة الإعلام الغربية تتحدث عن الصحوة السياسية والدينية في تركيا، وأطلقت على زعيم حزب الخلاص الوطني الديني لقب (خميني تركيا) رغم الفارق بين الأثنين شكلاً وموضوعاً، دينياً وسياسياً في محاولة للتخوف من التيار الإسلامي والوطني في تركيا، وذلك بعد أن أستطاع الحزب المذكور سحب الثقة عن وزير الخارجية التركية آنذاك بسبب مواقفه المعادية للمصالح العربية والإسلامية حتى داخل المؤتمرات الإسلامية (١٧/٥) وقد كانت تلك الحملة الإعلامية الغربية وتشجيع أمريكا للعسكريين الأتراك السبب الحقيقي وراء إنقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠. غير أن حزب أربكان أستطاع الحصول على رئاسة عدد من المجالس البلدية أكثر من عدد المجالس التي حصل عليها حزب الوطن الأم الحاكم وبذلك أصبح حزب الرفاه برئاسة أربكان رابع حزب سياسي تركي بعد أحزاب الديمقراطي الأشتراكي الشعبي والصراط المستقيم والوطن الأم ذلك في الإنتخابات المحلية التي جرت في آذار ١٩٨٩ نتيجة مخاطبته للنزعة الدينية لدى الأتراك ولمعارضته محاولات اوزال للإنضمام إلى المجلس الأوروبي، "لأن ذلك سيضر بالهوية الإسلامية لتركيا"، كما أنه يعارض "عضوية تركيا في منظمة حلف شمال الأطلسي، ووقوعها تحت تأثير صندوق النقد الدولي الذي تسيطر عليه الصهيونية" (١٧/٢٧). كان زعيم الإنقلاب الجنرال كنعان افرين أتاتوركيا متعصباً مثل معظم قادة الجيش التركي وعلمانياً ملتزماً وسياسياً بارعاً، أستطاع في فترة قصيرة جداً إعادة الأمور السياسية في تركيا إلى مجاريها والقضاء شبه النهائي على صراع اليمين واليسار بعد أن منع إضرابات العمل وتعاطي رؤساء الأحزاب السياسية المحترفين للسياسة كأداة في حربهم الخفية على الحركة الديمقراطية. حتى أطلق عليه البعض (أتاتورك المعاصر) لأنه كان يعمل على تحديث الأفكار الكمالية لإنقاذ تركيا من حالة الفوضى السياسية وحروب الأخوة الأعداء الصغيرة. وإذا كان الجيش قد وافق على إرجاع مادة الدين إلى المدارس، والتسامح موجة التدين المعتدل في تركيا منذ العام ١٩٨٢، إلا أنه وقف ضد

التطرف الديني الداخلي والخارجي، رغم نمو الحركة الدينية في تركيا بشكل متسارع فقد أرتفع عدد كليات الدين وعلم الفقه من كليتين إلى ٨ كليات وعبر رئيس الوزراء المحافظ تورغوت أوزال عن رغبته في إنفاق حوالي ٧٠ مليون دولار عام ١٩٨٧ من أجل حصص الدين وحدها، كما أُجبرَ التلاميذ المسيحيون على حضور دروس الدين في المدارس التركية. (٣٠/١٦) وأرتفع عدد المدارس الدينية لتدريب أئمة المساجد إلى ٤٠٠ مدرسة وبلغ عدد الطلبة المسجلين في الثانويات الإسلامية ٢٣١٦٥٠ طالباً، وأنتشرت في تركيا الكتب والمجلات والصحف وأشرطة الكاسيت الإسلامية (١٣/١٨)أ فعندما قام ٥٠٠٠ طالب وطالبة في أواسط كانون الثاني ١٩٨٧ بمظاهرة في العاصمة أنقرة بقيادة نجم الدين أربكان رئيس تركيا وهو حزب الأصوليين الإسلاميين المعتدلين "مطالبين بأسلمة تركيا وبإعادة الحجاب والعمائم حتى داخل الحرم الجماعي"، قامت الحكومية بمواجهتهم بحزم وقوة. وكانت ٢٨ جامعة تركية قد أتخذت قرارات إدارية إستناداً إلى أوامر مؤسسة التعليم العالي "بمنع إرتداء العمامة والحجاب وإطلاق اللحى داخل الجامعة لأنها ترمز إلى التعصب الديني الرجعي، وأن كل من لا يلتزم بهذه القرارات سيحرم من دخول المحاضرات ومن ثم يطرد من الجامعة". وأعتبرت محكمة القضاء الإداري تلك المظاهرة الدينية بمثابة تهديد سافر للجمهورية التركية ونظمها الأتاتوركية. كما رعى رئيس الجمهورية التركية كنعان افرين سياسة مواجهة هذه الموجة عندما صرح في إحدى مقابلاته الصحفية قائلاً: "إن حركة الأصوليين موجودة في تركيا بقوة وهى حركة لا تقل خطورة عن الفاشية والشيوعية بالنسبة إلى دولتنا العلمانية" (٣٠/١٦). وإنطلاقاً من ذلك أتخذ افرين إجراءات مشددة بحق ٩٦ طالباً في الكلية العسكرية من أصل ٨١٣ طالب حيث طردهم – بإعتباره كان لا يزال رئيس أركان الجيش إلى جانب كونه رئيساً للجمهورية – من الكلية بسبب آرائهم الدينية المتطرفة. كما قام الجنرال نجدت اوروغ القائد العام للقوات المسلحة التركية بطرد ٦٦ طالباً عسكرياً من ثلاث أكاديميات عسكرية بتهمة تشكيلهم لتنظيم إسلامي متطرف (١٣/١٨). أما الموجة الدينية المتطرفة الخارجية، فقد كانت تهب على تركيا من الجهتين الشرقية والغربية من خلال الإذاعات الموجهة نحو تركيا. فمن الشرق يأتي (صوت الجمهورية الإسلامية) في إيران لتحريض الجماهير التركية المتدينة يومياً "للنضال ضد أتاتورك وأفكاره العلمانية من أجل تأسيس دولة إسلامية في تركيا"، وينشط دعاة الجمهورية الإسلامية الإيرانية من خلال مقالاتهم في ثلاث مجلات إسلامية شهرية وجريدة يومية سياسية هي صحيفة الفكر

الجديد ،منظمة (مجاهد والشعب) التي تؤكد النهج الإيراني في السياسية والإجتماع والإقتصاد وتعمل على شكل خلايا سرية في تركيا منذ عام ١٩٨٠. وقد قامت هذه المنظمة بالعديد من الأعمال الإرهابية، مثل إلقاء القنابل على المؤسسات الأمريكية في تركيا وقتل أحد الدبلوماسيين العراقيين في أنقرة عام ١٩٨٦ وتعمل هذه المنظمة بشكل كثيف في المناطق الشرقية المتاخمة لإيران، لا سيما في منطقة (درسيم – ايجل) ذات الأكثرية الشيعية من الأكراد التي قامت بأربع مظاهرات في مدن موش وكربوران وغلانه بتأريخ ٤ آذار ١٩٩١ تأييداً لمواقف إيران في حرب الخليج (١٩/١٩). أما الموجة الإذاعية الغربية فإنها تأتي من (صوت ألمانيا الأسود) الذي يحرض هو الآخر الجماهير المسلحة في تركيا للثورة ضد الأفكار الكمالية في خطابات نارية يلقيها المفتي السابق جمال الدين قابلان المقيم في مدينة كولون بألمانيا، وهو من الأصوليين السنة، ويقوم بإرسال الكاسيتات وأشرطة الفيديو على غرار خميني التي تتضمن خطبة الداعية للتمرد الديني للقضاء على الكمالية في تركيا. وقد طالت الحكومة التركية مراراً بتسليم بون لهذا المحرض الديني، غير أن الألمان أعلموا الأتراك بأن القانون الألماني لا يسمح بذلك، فقامت حكومة أوزال بإسقاط الجنسية التركية عنه. وعلى الرغم من أن أوزال نفسه الذي أصبح بعد رئيساً للجمهورية يعد من المسلمين المتدينين، إلا أنه مسلم معتدل ويؤمن بالديمقراطية الليبرالية ويعارض بشدة كافة الحركات المتطرفة في تركيا. وقد أجاب بمناسبة عيد الطفولة على سؤال أحد المراسلين الأجانب حول الإسلام قائلاً: "إن الإسلام هو الطريق الوسط بين الديانات السماوية الأخرى. فإذا كان الغرب قلقاً من إحتمال قيام الحركة الإسلامية في تركيا بالأعمال المتطرفة والإرهابية كما هو جار في بعض بلدان العالم الثالث الفقير، فإن تركيا بعيدة عن مثل هذا التطرف، لأن الجو العام في تركيا لا يساعد على ذلك إضافة إلى الحرية التي تتيحها تركيا لكافة الإتجاهات والآراء والأفكار هي التي ستقضي على التطرف الديني بعكس السرية والإستبداد اللذين يؤديان إلى التطرف دوماً" (١/٢٠). لقد صبغ أوزال العقد من السنين بصبغته الإقتصادية أولاً ثم السياسية ثانياً عندما كان المستشار الإقتصادي والمخطط للسياسات الإقتصادية لحكومة سليمان دميرال أواخر السبعينات ثم أصبح نائب رئيس الوزراء بعد إنقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ وبعد ذلك رئيساً للوزراء عام ١٩٨٣ ثم رئيساً للجمهورية عام ١٩٨٩، فبدأ السياسيون والإقتصاديون والمفكرون يتحدثون عن المبادئ الأوزالية في إدارة شؤون الدولة، أسوة بالمبادئ الكمالية التي عفا عليها الزمن. ولكن الإقتصادي والسياسي

الإسلامي المتعدل تورغوت أوزال لم يستطع وضع القطار التركي في مساره السليم ليحسم الأمر بين فكرتي تركيا الشرقية أي كجزء من الشرق الأوسط الإسلامي وبين تركيا الغربية الأوروبية التي حاول مصطفى كمال أتاتورك دفعها في هذا الإتجاه، فلا هي أصبحت أوروبية غربية ولا أستطاعت الحفاظ على ملامحها وتراثها الشرقي، رغم المحاولات الجارية الآن لإعادة الهوية الحقيقية إليها من خلال صهر الحضارتين الغربية والإسلامية المتصارعتين في الوجدان التركي بسبب ضياعها بينهما. ولكن أوزال مات دون أن يحقق فكرته في إقامة دولة تركيا الكبرى ذات التوليفة العلمانية – الإسلامية – المعاصرة ليخلفه سليمان دميرال في الحكم. أفرزت إنتخابات ١٩٩٥ واقعاً سياسياً جديداً في تركيا عندما فاز حزب الرفاه الؤسلامي بـ ١٥٥ مقعدا في البرلمان من مجموع ٥٥٠ مقعد وبذلك أصبح الحزب السياسي الأول في البرلمان الذي يحتم على رئيس الجمهورية تكليف رئيسه بتشكيل الوزارة الجديدة حسب نصوص الدستور لتكوين الحكومة التركية الثالثة والخمسين. ورغم مناورات الأحزاب العلمانية وعدم تعاونها مع نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه في تشكيل الحكومة الجديدة، إلا أن الائتلاف بين حزبي الوطن الأم والطريق المستقيم لم يستمر أكثر من ستة أشهر حيث سقطت الوزارة لتترك مكانها لإئتلاف حزبي الرفاه والطريق القويم برئاسة نجم الدين أربكان لتشكيل الحكومة الرابعة والخمسين في ١٥ حزيران ١٩٩٦. وقد كانت من أهم إنجازات حكومة أربكان قيام خمسة من نواب الحزبين المؤتلفين في الحكم بالإتصال بمنظمة حزب العمال الكردستاني لإطلاق سراح ثمانية جنود مخططين ومحتجزين لديها. غير أن إتجاه أربكان نحو الشرق كلياً ومحاولته نبذ الغرب بقيامه بزيارة إيران التي يتهمها جنرالات الجيش بمساندة منظمة حزب العمال الكردستاني وبالتحريض على إقامة الجمهورية الإسلامية في تركيا من خلال تصدير إيديولوجيا إلى تركيا، قد أوغر صدر القوات المسلحة ضد حكومة أربكان فقام مجلس الأمن القومي في جلسته الإعتيادية الشهرية المنعقدة في ٢٨ شباط ١٩٩٧ بإتخاذ ١٨ قرار لمحاربة الأصولية الدينية في تركيا حيث قام أربكان بالتوقيع بإعتباره رئيس الوزراء مع أعضاء المجلس الآخرين، وبذلك فإن أربكان قد اصدر حكم الإعدام على نفسه وعلى حزبه لأن تنفيذ تلك القرارات كان يعني قيام أربكان بغلق مدارس الأئمة والخطباء ودورات تعليم القرآن الكريم ومنع إرتداء حجاب الرأس في المدارس ودوائر الدولة، وهي القرارات التي أستند إليها (وورال صاواش) المدعي العام الجمهوري بإقامة دعوى غلق حزب الرفاه "لأنه أصبح بؤرة تضم كل المعادين للأفكار الكمالية العلمانية وأداة لإسقاط

النظام القائم من أجل إقامة الجمهورية الإسلامية في تركيا من خلال الخطب التي ألقاها أركان الحزب في الاجتماعات ودعوة رئيس الحزب لشيوخ الفرق الدينية لحفلة الإفطار في مجلس الوزراء في رمضان عام ١٩٩٧ مما يقوم دليلاً على ذلك" والحزب لا يزال في الحكم ونجم الدين أربكان لا يزال رئيساً للوزراء. ولما كان أربكان قد أتفق مع تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم ونائبة رئيس الوزراء على تبادل مواقعهما بعد سنة من تشكيل الوزارة لذلك فقد قدم الرئيس أربكان إستقالته إلى رئيس الجمهورية سليمان دميرال توطئة لتكليف تشيلر برئاسة الوزراء، إلا أن الرئيس دميرال وبضغوط من القوات المسلحة لم يكلف تشيلر برئاسة الوزارة وإنما كلف بولند أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي بإعتبار أن حزبه هو ثالث الأحزاب السياسية في البرلمان بتشكيل الحكومة الجيدة وبذلك فقد أسقط في يد أربكان، فقام دميرال بتكليف أجاويد رئيس ثالث الأحزاب السياسية في البرلمان بتأليف الحكومة السادسة والخمسين، إلا أن الإنتخابات التي جرت في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٩ قد غيّرت موازين القوى السياسية بحيث أصبح اليسار الديمقراطي أول الأحزاب السياسية في البرلمان مما أدى ذلك إلى تكليف رئيسه أجاويد بتشكيل الحكومة التركية السابعة والخمسين بالائتلاف مع حزبي الحركة القومية والوطن الأم التي لا تزال في الحكم حتى اليوم.

ثانيا ـ الصراع الإقتصادي ـ بين التنمية والمديونية

على الرغم من أن ٦٥٪ من قوة العمل في تركيا تنحصر في الزراعة لأن ٦٠٪ من السكان يعملون في الزراعة، فإن تركيا تُعد بلداً صناعياً بإعتبارها عضواً في منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي (اوسيد) التي تضم (٢٤) بلداً صناعياً ورأسمالياً متقدماً إلا أن تركيا صنفت وفق معايير الأمم المتحدة ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط للفرد الذي يزيد على ٥٠٠ دولار. وإذا كان الناتج القومي الإجمالي قد أنحفض خلال ١٩٧٨ – ١٩٨٠ مع إنخفاض مماثل في معدل حصة الفرد في هذا الناتج، فقد واصل تزايده بعد عام ١٩٨٠ فوصل إلى ٢١٤ بليون ليرة تركية نتيجة إندلاع الحرب العراقية – الإيرانية من خلال زيادة صادرات تركيا إلى البلدين المذكورين بنسبة ١٥٪ إضافة إلى إنتشار قوة العمل التركية في البلدان العربية لا سيما في ليبيا (١٤/٢١). وقد لوحظ إزدياد الأهمية النسبية للصناعة في تكوين الناتج القومي الإجمالي مع تراجع نسبي في أهمية الزراعة الذي يعزى إلى السياسية الإقتصادية الجديدة التي أخذت بها الحكومة التركية وفق

برنامج أوزال والذي تمثل في زيادة حصة الإستثمارات في الخطط الإقتصادية السنوية للقطاع الصناعي، مع تصنيع الزراعة ومكننته لكي تستطيع توفير الخدمات التي تعتمد عليها الصناعات الغذائية والنسيجية. وإستناداً إلى تقديرات مؤسسة تخطيط الدولة المنشورة في أيلول ١٩٨٤ فإن نسبة النمو الحقيقي للناتج القومي الإجمالي قد أرتفع بمعدل ٦ ،٥٪ في عام ١٩٨٤ فوصل إلى ٥، ١٧ ألف بليون ليرة تركية، في حين أنه كان ٢، ٣٪ عام ١٩٨٣ ويبلغ عدد الشركات التركية العاملة في الشرق الأوسط وليبيا ١٣٨ مؤسسة وشركة ،مكتب ولكن رغم ذلك فقد كان الإقتصاد التركي ولا يزال يعاني من ظاهرة التضخم حيث أكد البنك الدولي في تقريره السنوي لعام ١٩٨٣ أن المعدل السنوي للتضخم في تركيا خلال ١٩٧٠ – ١٩٨١ بلغ ٣٢٪ عندما أصبح تورغوت أوزال رئيساً للوزراء عام ١٩٨٣ (١٤/٢١). وأستطاع تخفيضه إلى ٢٥٪ غير أنه أرتفع اليوم إلى ٨٠٪ بحيث بات الناس يستيقظون كل يوم على أنباء ضرائب جديدة باتت تقض مضجعهم إضافة إلى إنخفاض قيمة الليرة التركية بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث كان الدولار الواحد يساوي ٩ تسع ليرات تركية عام ١٩٦٦، فأصبح يساوي ١٦٨ ليرة قفز ليصبح سعره حوالي أربعة آلاف ليرة عام ١٩٩١ وحوالي مليون ليرة ٢٠٠١ وقد أدى ذلك إلى إرتفاع أسعار المنتوجات الأولية بشكل لم يسبق له مثيل في تركيا.أصبحت ظاهرة التضخم مكمن المشكلات الأساسية التي يعاني منها الإقتصاد التركي، لأن الإستيرادات التركية من السلع الرأسمالية المصنعة والمواد الخام الضرورية للصناعة التركية أدى إلى نقل جزء من ظاهرة التضخم العالمي إلى تركيا إضافة إلى وجود ظاهرة التضخم – أصلاً – في تركيا لسببين: التخفيضات المستمرة على قيمة الليرة التركية والتصاعد المستمر في تكاليف الواردات التركية من النفط كمصدر رئيسي للطاقة البديلة في تركيا. أما المشكلة الإقتصادية الأساسية الأخرى التي تعاني منها تركيا ٤، ٢٢ مليار دولار عام ١٩٨٣ وبلغت فوائد تلك القروض السنوية حوالي ٢٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية أنفقت على تركيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حوالي ٢٠٠ مليار دولار (١٠/٢٢). فقد بددت الأزمة الإقتصاد التركي عام ١٩٨٠ عندما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ٥٥٠ مليون دولار كثمن لإعادة تشغيل القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا وفق إتفاقية التعاون الدفاعي والإقتصادي. بينما قدمت ألمانيا الغربية ٥٠٠ مليون دولار ومددت الحكومة الفرنسية أجل سداد دين قدره ٦٥ مليون دولار كان ينبغي على الحكومة التركية سداده عام ١٩٨٠ بل وضمنت فرنسا

قرضاً آخر لتركيا قيمته ١٠٠ مليون دولار كإسهام في الـ ٦،١ مليار دولار التي أعتمدتها منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي لإعانة تركيا. وقدمت المملكة العربية السعودية قرضاً قيمته ٢٥٠ مليون دولار على صورة قروض مخفضة الفائدة. وقامت ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بجهود مضنية لإقناع صندوق النقد الدولي لتقديم ما يزيد على ثلاثة مليارات دولار على مدى السنوات الخمس التالية لعام ١٩٨٠ ضمن الجهد الغربي المحموم لإنهاض الإقتصاد التركي (٢٣/٤١). والجدير بالذكر أن الأستدانة التركية تنصب على القروض الطويلة الأمد والتي تستخدم في تنشيط الإقتصاد التركي من خلال الإستثمارات في المشاريع التي يستغرق نشاطها الإنتاجي فترة طويلة، حيث تمتلك الدولة عدة مئات من المشروعات الإقتصادية غير أن ثمة ٤٠ مشروعاً إقتصادياً رئيسياً فقط في تركيا. وتتراوح تلك المشروعات التي تعود أكثريتها إلى العشرينات بين التصنيع والغذاء وتوليد الطاقة والمواصلات والنظام المصرفي، التي كان يعمل فيها ٥٦٠ ألف عامل في عام ١٩٨٢ وبلغت مساهمتها في إجمالي الناتج القومي ١١٪ ولكن رغم ذلك فقد قررت الحكومة التركية بيع بعض تلك المشاريع إلى القطاع الخاص وفق خطة أوزال الإقتصادية (١٣/٢٤). وإذا كانت الخزينة التركية قد شارفت على حالة إفلاس غير معلن عام ١٩٧٧ حين وصلت واردات تركيا إلى ما يزيد على (٥) خمسة مليارات دولار بينما لم تتجاوز صادراتها ٧، ١ مليار دولار، فإن الديون الخارجية التركية بدأت تتراكم منذ ذلك الوقت بسرعة كبيرة حتى وصلت اليوم إلى ١٢٠ مليار دولار، لأن معظم تلك المعونات كانت تذهب إلى إقتصاد إستهلاكي يكاد يخلو من الأبنية الصناعية الإنتاجية مع وجود ١٦٪ من قوة العمل التركي عاطلاً، حيث بلغت البطالة – وحسب الإحصاءات الرسمية – نحو مليوني عاطل بينما تستقبل سوق العمل نصف مليون قادم جديد سنوياً لا تستطيع هياكل مشاريعها الإقتصادية إستيعاب هذا الفائض من قوة العمل (٢٣/٤١). فماذا فعلت الأوزالية لمعالجة الأوضاع الإقتصادية المتردية في تركيا الكمالية والمركزية والعلمانية بعد أن أستفلحت فيها ظاهرة التضخم وكثرت الديون الخارجية وتفشت البطالة؟عندما وضع تورغوت أوزال الذي كان نائباً لرئيس الوزراء عام ١٩٨٠ برنامج الإستقرار الإقتصادي أطلق عليه لقب (الإقتصادي الساحر) لا سيما بعد أن أستطاع جدولة ديون تركيا من خلال معارفه في أوساط المال والإقتصاد العالمي، غير أنه جابه خطر المحاكمة عام ١٩٨٢ عندما أدى برنامجه الإقتصادي إلى إفلاس العديد من المدخرات. ولكن برنامجه الإقتصادي كان سبباً أيضاً – ولكن من الناحية

الإيجابية – في رفع دخل الفرد التركي من ٨٠٠ دولار سنوياً عام ١٩٨٢ إلى ١٤٠٠ دولار سنوياً في عام ١٩٨٩ رغم تقليله للمصروفات العامة في تركيا (٤/٢٥). إن تركيا مثلها الدول الرأسمالية الهامشية كالبرازيل وكوريا الجنوبية والصين الوظنية أندفعت في إتجاه التنمية الرأسمالية السريعة خلال العقدين الماضيين فتدفق رأس المال الأجنبي عليها وتوسعت الصناعات وتضخمت المدن، وأمتص هذا كله مئات الآلاف من ماكينة الأستغلال الرأسمالي. والآن بدأت تركيا تدفع الثمن إبتداء بالأقساط لسداد القروض التي حصلت عليها أو أرباحها المرتفعة مما يشكل عبئاً على الميزانية. بعد أن أرتفعت فوائد تلك القروض من ١٠٪ عام ١٩٧٤ إلى أكثر من ٦٠٪ عام ١٩٩٠ (٣٠/٢٦). وتسعى الحكومة التركية اليوم لمعالجة الوضع الإقتصادي بإتخاذ التدابير التالية (١٤/٢١):

١– مساندة الشركات التركية العاملة في الشرق الأوسط وذلك بتوفير الحماية الإقتصادية لها مثل فتح رسائل الإعتماد لا سيما الشركات العاملة في ليبيا والتي بلغت قيمة أعمالها هناك حوالي مليار دولار عام ١٩٩١.

٢– تشجيع الصادرات المعلبة واللحوم والمصنوعات والأقمشة، عن طريق تسهيلات إئتمانية كبيرة للمصدرين الأتراك وتشجيعهم على إستثمار رؤوس أموالهم بالعملة الصعبة التركية، وفي تركيا نفسها.

٣– دفع التجار والصناعيين الأتراك إلى التعاون مع مؤسسة تخطيط شؤون الدولة مع عدم تخفيض الإعتمادات المخصصة لهم.

٤– خلق نوع من الثقة بين الجمهور والدولة مع تدخل الدولة في تسعيرة البضائع لأن سياسة السوق الحرة التي أخذت بها الدولة تنجح من خلال صراع مصالح الجماعات التي تتعامل فيها (٤/٢٥).

وقد رفع أوزال عند ترشيح نفسه لإنتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٨٩، شعار تحقيق الحريات الثلاث: حرية الفكر وحرية السوق وحرية الإعتقاد، غير أنه لم يستطع تحقيق الطموحات كلياً، وإنما تنفيذ الشيء القليل منها بعد فوزه في تلك الأنتخابات لأن النظام القائم في تركيا – كما يقول سليمان دميرال أحد زعماء المعارضة أيام أوزال – لم يستطع تحقيق التنمية القومية (٤/٢٥) "ولذلك فإن الأوزالية لم تحقق الإزدهار الحقيقي في تركيا وإنما إزدهاراً نسبياً حيث ما يزال ٦٠٪ من الشعب التركي فقراء وما دامت الحرية السياسية والديمقراطية الحقيقية والأستقرار الوطني – وهي الشروط

الرئيسية للتنمية – في تركيا التي تحتاج إلى حكومة قوية وشجاعة، ذات برنامج وطني وسياسي وإقتصادي تستطيع به إنقاذ تركيا من الفقر والبطالة والمديونية والإرهاب والتمزق السياسي". وإذا كانت حرب الخليج الأولى ١٩٨٠–١٩٨٨ قد حققت لتركيا إعادة التوازن الإقتصادي نتيجة زيادة صادراتها إلى العراق وإيران وتنشيط تجارة الحدود بينها وبين جاراتها العشر المحيطة بها، فإن حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وإنقطاع تدفق النفط العراقي وتوقف صادرات تركيا إلى العراق ودول الخليج بسبب العدوان العراقي على دولة الكويت، قد أدى إلى خسارة تركيا ٤٠ مليار دولار. فإذا أضفنا إلى ذلك مبلغ العشر مليارات دولار التي تنفقها الدولة سنوياً على حربها غير المعلنة ضد حزب العمال الكردستاني منذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ٢٠٠٠ والديون الإضافية الجديدة التي حصلت عليها تركيا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي بلغت حوالي ٢٢ مليار دولار حتى إبريل ٢٠٠١ لظهر لنا مدى الأزمة الإقتصادية التي تعيشها تركيا اليوم والتي فشلت جميع الحكومات التركية بعد وفاة أوزال عام ١٩٩٣ من معالجتها نظراً لتفشي الفساد الإداري والسياسي في البلاد لتحكم جماعات الجرائم المنظمة (المافيا) في كافة مناحي الحياة في تركيا. فرغم إكتشاف ٤٦ شبكة مافيا متخصصة في تفريغ البنوك من محتوياتها ثم إعلان إفلاسها بالإضافة إلى مافيا تجارة المخدرات والأسلحة والإبتزاز والإغتيالات السياسية والإرهاب حتى عام ٢٠٠١ فإن الدوائر الرسمية التركية تؤكد بأنه لا يزال ثمة أكثر من ١٢٠ شبكة مافيا أخرى متغلغلة في نسيج المجتمع التركي.

ثالثا ـ الصراع الاجتماعي: مشكلة الأقليات في تركيا

وجدت مشكلة الأقليات في تركيا مع ميلاد الدولة العثمانية، عندما استطاعت القبيلة التي يرأسها (عثمان) تأسيس إمبراطورية عظيمة تضم الشعوب العربية والكردية والفارسية والأرمنية والشركسية والبلغارية والرومانية والصربية واليونانية وغيرها في دولة موزاييك غير متجانسة قوميا ولغويا ولكن فكرة الوحدة العثمانية المصطنعة أضفت عليها غطاءً فوقيا فضفاضا، فبدت الدولة متجانسة إداريا من فوق ولكن تياراتها التحتية كانت تعمل في السر والعلن من أجل تحقيق هويتها القومية طيلة الخمسة قرون الماضية من حياة الدولة العثمانية. وعندما بدأت الحركة الكمالية في البقعة الصغيرة الباقية من أراضي الدولة العثمانية الشاسعة بعد أن اقتسم الحلفاء تركة الرجل المريض والتي كان يطلق عليها بلاد الأناضول كانت ثمة ثلاث قوميات متمايزة عرقيا ولغويا تراثيا تعيش مع

الأتراك في تلك البلاد هي: العرب والأكراد والأرمن، إضافة إلى قوميات أخرى تشترك مع الأتراك في الأصول القومية واللغة كالشركس واللاظ والقازاق والداغستان وغيرهم. غير أن القوميتين الكردية والعربية حملت السلاح وانضمت إلى حركة مصطفى كمال باشا دفاعاً عن بلاد الأناضول ضد المحتلين الأجانب أملا في الحصول على الحكم الذاتي بعد نيل الاستقلال. وللحقيقة والتاريخ فإن الأرمن كانوا أكثر الشعوب ميلا نحو الاستقلالية والحافظ على الهوية القومية، ولذلك فإنهم لم يتعاونوا مع حركة مصطفى كمال وإنما كانوا يمدون جسور التفاهم مع الحفاء لا سيما بعد تأسيس جمهورية أرمينيا السوفيتية، في محاولة لتأسيس دولة أرمنية في الأناضول ومن ثم تشكيل دولة أرمينيا الكبرى في المنطقة. أما العرب القاطنون في لواء الاسكندرون ومركز ولايتي سعرت وماردين (١٩/٢٨)، والأقسام القريبة من الحدود السورية من ولايات دياربكر وغازي عنتاب وأدنه فإنهم لم يستطيعوا الحفاظ على هويتهم القومية لا سيما بعد إصلاحات أتاتورك الاجتماعية واكتفوا بالحديث فيما بينهم باللهجة العربية السورية لا سيما بعد إلحاق لواء الاسكندرون بتركيا، دون أن يعرفوا الأبجدية العربية أو الكتابة العربية مظر لعدم وجود وسائل الإعلام العربية الخاصة بهم. كما لم تظهر بينهم أية حركة قومية انفصالية أو استقلالية، بعد تأسيس تركيا الحديثة، لأنهم انصرفوا إلى حياتهم الجديدة لا سيما في ميدان التجارة. بل نسوا لغتهم العربية أيضا ومن هنا لم تواجه تركيا سوى حركتين قوميتين تطالبان بحق تقرير المصير هما الحركة الأرمنية والحركة الكردية.

١– الحركة الأرمنية

بدأت نسائم اليقظة القومية تهب من أوروبا على الشرق بعد منتصف القرن التاسع عشر، حيث تأججت الروح القومية في الأرمن، مثل جميع الأقليات القاطنة في الدولة العثمانية بالعودة إلى ينابيع تراثهم القومي على الرغم من توزيعهم بين ثلاث دول: أرمينيا الروسية وأرمينيا الإيرانية وأرمينيا التركية وتشتت قسم كبير منهم في باقي أنحاء العالم، إلا أن الأرمن كانوا يتوقون إلى الوحدة ويعون أهميتها في حياتهم حيث كتب – اردز روني – في صحيفته (ميشاك) قائلا: "بالأمس لم نكن سوى طائفة اكليركية، وغدا سنكون وطنا" (٦٣/٢٩). ولقد أثارت هذه الحركة الاستقلالية شكوك السلطان عبد الحميد الثاني، وبدأ بالتعبير عن امتعاضه حول ذلك. ويقول أحد الكتاب الأرمن: "غرقت أرمينيا كلها في حمام من الدم بين عامي ١٨٩٤ و ١٨٩٦ عندما أبيدت مئات العائلات بشراسة بحيث وصفتها

أمريكا وأوروبا بالإذلال والرعب، فتدخلت الدول الكبرى لوقف المجزرة، ولكن هذا التدخل لم يتعد المواقف المبدئي. غير أن التهديدات نجحت في إقاف السلطان عبد الحميد عن تنفيذ مشروعه الجهنمي بإبادة الأرمن فقام المقاتلون الأرمن المذعورون بمحاولة في القسطنطينية لتنفيذ تهديدهم عندما حاولوا الاستيلاء على البنك العثماني في شهر اغسطس عام ١٨٩٦ والتهديد بنسف المبني بالديناميت إذا لم يتخل العثمانيون عن خطتهم في إبادة الأرمن. وقد استطاع السفير الروسي م. مكسيموف، باسم الدول العظمى حل المشكلة بأخذ تعهد من السلطات العثمانية بإجراء الإصلاحات الموعودة. غير أن تلك الوعود لم تنفذ، وكانت حصيلة الفصل الأخير من مأساة الأرمن في الدولة العثمانية ٣٠٠ ألف ضحية" (٦٣/٢٩). وإذا كان الأرمن مثل جميع الأقليات القومية في الدولة العثمانية قد استبشروا خيرا من الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨، إلا أن حزب الاتحاد والترقي وبعد المرحلة الثورية التي عاشتها الجماهير من خلال مظاهرات المدرسة الحربية ومسيرات ميدان تقسيم، تنكر لكافة مبادئه التحررية التي أعلنها إبان الثورة، لا سيما بعدما رفعوا شعار – تركيا للأتراك – وحدهم بحيث بز الاتحاديون السلطان عبد الحميد في الاستبداد وخنق الحريات واضطهاد الأقليات القومية. وعندما قرر الاتحاديون الوقوف إلى جانب ألمانيا والنمسا في الحرب العالمية الأولى، دعت الحكومة العثمانية الأرمن إلى حمل السلاح مع سائر مواطني الإمبراطورية، ولكن عندما حدثت هزيمة (صاري كاميش) ألقي كل اللوم على أفراد عناصر الفرق الأرمنية في الجيش العثماني، الأمر الذي دفع إلى إبعادهم عن الحدود الروسية ثم نزع سلاحهم في أذار ١٩١٥ ولم يكتف وزير الحربية أنور باشا بذلك "بل صدر المرسوم الرهيب في ٢٠ أيار ١٩١٥ الذي أمر فيه باسم لجنة تركيا الفتاة إبعاد جميع الأرمن من ولايات أرمينيا والأناضول وكيليكيا إلى الصحارى العربية الواقعة جنوب خط بغداد" وهذا النفي لم يكن سوى الإبادة على ثلاث مراحل: المذابح، القوافل، معسكرات الصحراء (٦٣/٢٩). ويعتقد الأرمن أن عملية الإبادة هذه قد أودت مليون بحياة أرمني ليبلغ مجموع الأرمن الذين أبادهم العثمانيون مليون ونصف مليون أرمني. وتعمل الحركة الأرمنية اليوم لإنتزاع اعتراف الأمم المتحدة وتركيا بحقيقة هذه المجزرة التي راح ضحيتها الشعب الأرمني عام ١٩١٥، وذلك بعد أكثر من ثمانين عاما انقضت على معاهدة لوزان التي قامت بتفتيت أرمينيا وتوزيعها على الدول المجاورة الثلاث: الاتحاد السوفيتي وتركيا وإيران، وقد نجح اللوبي الأرمني في فرنسا (كانون الثاني يناير ٢٠٠١) في إقرار البرلمان الفرنسي على حصول مجزرة الأمن الكبرى عام ١٩١٥ وبضرورة اعتراف تركيا

بذلك مع إقامة تمثل للضحايا الأرمن في قلب باريس". كما تتهيأ دول أخرى لإستصدار مثل هذا الاعتراف رغم احتجاج تركيا وإعلانها مقاطعة كافة الدول التي تعترف بذلك، اقتصاديا وهي السياسة التي انتقدتها وسائل الإعلام التركية ووجدت فيها سياسية غير مجدية في عصر العولمة وحقوق الإنسان. والمعروف أن الحركة الأرمنية الجديدة المطالبة بالثأر والاستقلال قد قامت في برج حمود بلبنان عام ١٩٧٥ عندما وجد الجيل الثالث من الشباب الأرمني في الفدائيين الفلسطينين خير عون لهم من حيث التدريب والسلاح، فألفّوا منظمة سرية أطلق عليها اسم الجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا والتي تعرف اختصارا بمنظمة (آصالا) التي استطاعت عقد تحالفات مع حركات التحرير الوطنية في الشرق الأوسط عندما عقدت مؤتمرا صحفيا مشتركا مع الحزب الكردي الماركسي عام ١٩٨٠ أكدا فيه الكفاح من أجل إقامة الأنظمة الشعبية في المنطقة والتي قامت بشن الحملات العديدة ضد الشخصيات والصالح التركية. ففي عام ١٩٨٢ اغتالت هذه المنظمة خمسة ديبلوماسيين أتراك في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها. وبعد مجيء الإمام الخميني إلى الحكم في إيران، عقدت في طهران ندوة المنظمات الشعبية المكافحة لنيل حقوقها في العالم اشتركت فيها منظمة آصالا، ثم افتتحت لها في طهران مكتبا خاصا، ويظهر بأن (الخميني) كان يريد أن يلعب بورقة الأرمن تجاه تركيا وذلك بسبب سماح الأتراك لبعض المعارضين للنظام الإيراني بالقيام بنشاطاتهم داخل تركيا وخاصة المناطق الحدودية التي كانت شبه مفتوحة للمعارضيين الايرانيين وللذين كانوا يريدون الهرب من البلاد، بسبب تسامح السلطات التركية (١٩/٣٠). وعندما قامت المنظمات الأرمنية: الجيش السري الأرمني الماركسي والجيش الثوري الأرمني – الذي قام بالعديد من العمليات العسكرية ضد المؤسسات الفرنسية – والراديكاليون الأرمن بعقد المؤتمر الأرمني الثاني في لوزان خلال ٢٠-٢٤ تموز يوليو ١٩٨٣ حدد برنامجه على المدى القصير على الشكل التالي: (٩٥/٩٢).

١- تحويل المجموعات الأرمنية الموجودة في الخارج وغير المنظمة، والتي تعد حوالي ٣ ملايين نسمة، إلى قوة سياسية فاعلة.

٢- الحصول على هوية شرعية للأرمن الموجودين في الخارج، فضلا عن الاعتراف الدبلوماسي بممثليهم غير الحكوميين.

٣- الكفاح بجميع الوسائل السياسية والدبلوماسية من أجل الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الأرمني، وتحرير أراضيه الموجودة تحت الحكم التركي.

٤- الدفاع والمحافظة على المصالح والحقوق الماضية والحاضرة والمستقبلية للشعب الأرمني الموجود في الخارج.

وإذا كان الجيش السري الأرمني يعد أرمينيا السوفييتية الوطن القومي فإن (الطاشناق) لم يكونوا يثقون بالسوفييت، بينما يدعو أرمن بيروت إلى تأسيس دولة أرمينية تكون جزءاً من العالم الثالث، ولذلك فقد وصف الكاهن جيمس كرنوسيان مؤتمر لوزان بأنه "مؤتمر الأكثرية الأرمنية الصامتة" (٥٩/٢٩)، ولذلك فإن هذا المؤتمر لم يستطع الخروج بنتائج علمية لخدمة القضية الأرمنية وإن كان قد حقق بعض النجاح في مجال توظيف إمكانات الأرمن لتكون قوة سياسية فاعلة في المدى البعيد. طالما أن الأرمن لم يظفروا بعد بالاعتراف الرسمي من الأمم المتحدة بالمجزرة، هذه الكلمة التي يرفض المسؤولون الأتراك سماعها أو التلفظ بها. ففي حديث لوزير الخارجية التركي انتقد فيه فرنسا "لتشجيعها الإرهابيين الأرمن عن طريق ترويج الدعاية المضادة للأتراك". وقبل ذلك كان سفير تركيا في فرنسا (عدنان بولاق) قد اتهم محطات التلفزيون الفرنسية قائلا: "بالنسبة لي كمتحدر من العثمانيين، لم يحصل أي شيء في تركيا يشبه المجزرة" (٥٩/٢٩)، ومن جهة أخرى أكد الجنرال كنعان افرين رئيس جمهورية تركيا في خطابه بمناسبة عيد الرياضة والشباب في ١٩ مايس ١٩٨٤: "أن تركيا التي ناضلت قبل ٥٦ سنة من أجل استقلالها وتحرير أراضيها من المحتلين ليس لديها شبر واحد من الأرض التي تستطيع التنازل عنها للآخرين. وإن أعداء تركيا في الداخل وفي الخارج الذين يعملون لتقسيم البلاد وإضعافها من خلال الإرهاب توطئة لتدميرها ومحوها من الوجود انتقاما لهزيمتهم قبل ٦٥ عاما، سوف لن ينجحوا في مساعيهم لأن أتاتورك أودع هذه البلاد أمانة في عنق الشباب الذين يستطيعون حمايتها" (٦/٣١). وفيما يأخذ العنف الأرمني من خلال الجيش السري الأرمني بالتصاعد، يقف حزب الطاشناق، أحد ابرز الأحزاب السياسية الأرمنية، موقف المدين لعمليات العنف الأعمى معتبرا "أن الجيش السري الأرمني قد خان القضية الأرمنية وتحول كمجموعة (أبو نضال) الفلسطينية إلى منظمة إرهابية محضة وقعت كليا في قبضة الاتحاد السوفيتي" (٦٢/٢٩). ويؤمن الحزب حسب الناطق الرسمي باسمه (هنري باباسيان) بالحل السياسي والديبلوماسي للقضية الأرمنية، وهذا يعني الحل السلمي. ففي أعقاب عملية (أورلي) ألقي القبض على (خاتشيك انا ديسيان) أحد أعضاء الجيش السري الأرمني عام ١٩٨١ مما أدى ذلك إلى العديد من العمليات ضد المؤسسات الفرنسية دعا الحزب فرنسا إلى القيام "بعمل دبلوماسي نشط

من أجل انتزاع اعتراف الأمم المتحدة بحقيقة المجزرة التي وقع ضحيتها الشعب الأرمني عام ١٩١٥ وأعلن الناطق باسم الحزب عن نوع من الحل التفاوضي يقوم على إعادة توزيعهم في آسيا الصغرى تتضمن الاعتراف بحقوق الأقليات كالأرمن والأكراد. فالأرمن يريدون أن يعيشوا مستقلين أحرار في (أرمينيا) تضم حتى أرمينيا السوفييتية" (٦٢/٢٩). فإذا كان خطاب الرئيس كنعان افرين عام ١٩٨٤ ردا ضمنيا على المطالب الأرمنية باقتطاع جزء من الأناضول وإلحاقها بدولة أرمينيا الكبرى، أو تأسيس تلك (الدولة الحلم) عليها، فإن الأرمن الذين يبلغ عددهم حسب المصادر الأرمنية نفسها حوالي السبعة ملايين نسمة والذين يعود أصلهم إلى عرق (تراكو–فريجيان) القديم الذي عاش في الهضبة الأرمنية في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، والذي انصهرت فيه فيما بعد عناصر أورارطية وآشورية وكلدانية، فإنه لا يزال يناضل من أجل تحقيق هويته القومية ووحدته الوطنية مثل معظم الأقليات المقتسمة في العالم إذا كانت لعبة الأمم تسمح لهم بذلك.

٢ – الحركة الكردية

يقول الصحفي الامريكي جوزيف كرافت " انه بعد مقابلته للرئيس التركي كنعان افرين في ايلول ١٩٨٤عرض حديثه المذكور على سفير اوربي عتيق في تركيا، عليم بمداخلها ومخارجها لاستمزاج رأيه فقال له السفير " ان الاتراك لا يحبون الاعتراف ان بينهم اقليات مختلفة كالاكراد والارمن والطوائف الاسلامية المختلفة. ذلك ان توكيد هذه الخلافات والفروقات داخل تركيا هو فتح الطريق امام المزيد من التفكك ... وهم لن يسمحوا بذلك ، انهم ما زالوا يستشعرون شيئاً من التقاليد الامبراطورية التي كانت سائدة زمن العثمانيين " (٩٤/٣٢) .

وبغض النظر عن مدى صحة هذه الآراء ، فأن الانظمة التركية عهد اتاتورك لا تريد الاعتراف بالوجود القومي للأقليات الاخرى القاطنة في تركيا لاسيما الاكراد والارمن على الرغم من أن وضع الأكراد في تركيا وكفاحهم القومي يختلفان عن الأرمن للأسباب التالية:

١– ان الحركة الكردية الداعية الى نوع من اللامركزية الادارية ثم المطالبة بالحكم الذاتي إبتداءً منذ اوائل القرن التاسع عشر، ولم تتطور الحركة الى المطالبة بالاستقلال إلاّ بعد ثمانينات هذا القرن نتيجة حملة الابادة التي بدأتها القوات التركية ضدهم. في حين بدأت الحركة الارمنية بعد الحرب العالمية الاولى ونتيجة لمقررات مؤتمر لوزان.

٢- ان الحركة الكردية تكافح داخل تركيا وعلى أرض الاجداد وفي مواقع يعرفون مداخلها ومخارجها، بعكس الارمن الذين يحاولون محاربة الاتراك والمصالح التركية من خارج تركيا، ومن موقع تبعد الآف الاميال عن الوطن الام.

٣- ان الحركة الكردية تجد في كردستان العراق وايران عمقها الاستراتيجي والقتالي، بحيث ان الأنظمة القائمة في تركيا عجزت حتى الان، رغم تحالفاتها مع جاراتها عن ردم هذا العمق الاستراتيجي لأن ثمة وحدة كفاح في عموم كردستان بأجزائه الثلاثة. بينما حرم الارمن من هذا العمق الاستراتيجي والكفاح المصيري بين اجزاء ارمينيا الثلاثة نتيجة عدم وجود قواعد اساسية لكفاحهم في داخل الاراضي التركية .

٤- ان الجو الديمقراطي والتعددية الجزئية في تركيا، ومطالبة المفكرين الاتراك بضرورة الاعتراف بالوجود القومي للاكراد في تركيا تعطي للحركة الكردية دفعاً للثبات على النضال من أجل حقوق الاكراد في حين أن الأرمن محرومون من هذه المساندة الداخلية، غير انهم مثل الاكراد يحظون بعطف بعض الدول من الناحية الانسانية وبمساندة بعض الدول الاخرى التي تتوافق مصالحها مع هذه الحركات.

ومن هنا فقد سعت الحركة الكردية في تركيا الى توثيق علاقاتها مع الحركة الكردية في كردستان الكبرى من جهة ومع الحركة التقدمية والديمقراطية في تركيا من جهة أخرى إضافة الى تعاونها مع كافة الحركات التحررية في العالم، وبذلك استطاعت هذه الحركة إستقطاب إهتمام الحركات التقدمية الأخرى في الداخل ومساندة الاكراد في المنطقة وعطف الأوساط الحرة والديمقراطية في العالم فشكّلت هذه القوى التقدمية والديمقراطية عناصر ضغط ، او قوى ضاغطة سياسية (لوبي) على تركيا من اجل الاعتراف بالوجود القومي الكردي في تركيا من جهة ، وبالحقوق القومية للأقليات الأخرى من جهة أخرى . فما كان من تركيا إلاّ أن قامت عام ١٩٨٨ بتأسيس شركة أبحاث ودراسات في واشنطن بأسم هيئة المرشدين الدوليين (LAI) لتكون قوة ضاغطة سياسية على الكونغرس الامريكي من أجل تقريب وجهات نظر الحكومة التركية مع الحكومة الامريكية في شؤون الشرق الاوسط والقضايا التركية (١٩/٣٣) لمجابهة تلك الضغوط السياسية الخارجية الموجهة على تركيا . بل ان وزارة الخارجية التركية اعدت عام ١٩٩٠ ملفاً خاصاً بمنطقة جنوب شرقي الاناضول لعرضها على الدول الغربية التي تمارس الضغوط على تركيا بسبب انتهاكها لحقوق الانسان في المنطقة الكردية (١/٣٤).

فإذا كان الرئيس تورغوت اوزوال يعتقد بأن الزمن سوف يحل القضية الكردية (٢٥/٣٥) فإنه بذلك يومئ بنصف الحقيقة القائلة بأن على تركيا حل القضية الكردية اذا كانت راغبة في الانتماء الى المجلس الاوربي لأن العالم الغربي سوف لن يقبل تركيا المثقلة بإنتهاكات حقوق الانسان وبوجود حكم الاعدام في قوانين عقوباتها والقيام بإدارة شؤون الدولة من خلال القرارات الادارية التي لها قوة القانون مع وجود البرلمان والتعددية الحزبية فيها . ولذلك فإن تركيا تواجه ضغوطاً سياسية من ثلاثة إتجاهات داخلية وخارجية ، لإجبارها على حل القضية الكردية توطئة لقبول تركيا عضواً في المجلس الاوربي وضغوط الهيئات والمنظمات المعنية بحقوق الانسان وهذه الضغوط تمارس من قبل:

اولاً : الحركة الديمقراطية التركية

عندما وقع انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ في تركيا وسادت فيها الظروف الإستثنائية نتيجة تطبيق الاحكام العرفية والرقابة على الصحف بالإضافة الى حق الفيتو الممنوح لرئيس الجمهورية بموجب دستور عام ١٩٨٢ ، قدم ١٢٦٤ كاتباً وفناناً وصحفياً ومحامياً واستاذاً جامعياً الى ديوان رئاسة الجمهورية في ١٥ مايس ١٩٨٤ مذكرة طالبوا فيها بضرورة الممارسة الكاملة للديمقراطية في البلاد وتغيير بعض بنود الدستور الجديد إضافة الى ضرورة رفع التدابير المناهضة للديمقراطية والتي لا تزال سارية المفعول في تركيا رغم عودة البلاد الحكم المدني منذ شهر تشرين الثاني ١٩٨٣، وبدل ان تستجيب الدولة لرغبة هؤلاء المفكرين اصدرت المحكمة العسكرية في انقرة عقب الجلسة الاولى قراراً بالتحقيق مع هؤلاء الاشخاص الذين يمثلون قادة الفكر والثقافة والصحافة والقانون في البلاد . وبذلك أصبحوا عرضة للحكم عليهم بعقوبات السجن التي تتراوح بين ثلاثة اشهر وعام واحد بتهمة ″ عدم الالتزام بتنفيذ الأوامر الصادرة من قيادة أنقرة العسكرية بشأن تنظيم الدعاية العسكرية (٢٥٤/٣٦) وكان على رأس هؤلاء المفكرين الكاتب الروائي عزيز نسين رئيس نقباء الادباء والكتاب الاتراك والشاعر بهرام اوغلو والفنان (صاندالجي) والكاتب محمد علي ايبار وغيرهم . وقد وصفت مجلة ايكونومست البريطانية تقديم ٥٦ مفكراً تركيا من الموقعين على المذكرة المذكورة الى المحكمة العرفية العسكرية في انقرة بأنه مثال صارخ على الديمقراطية غير الكاملة في تركيا التي ما تزال تخفي الزوايا المظلمة (٣٧ /٩) .

غير ان الديمقراطيين الاتراك لم يكتفوا بهذه المذكرة فقط وانما شاركوا في معظم الفعاليات الجماهيرية في اوربا لفضح الحكم العسكري في تركيا والمطالبة بإطلاق سراح اعضاء منظمة انصار الاسلام في تركيا : السفير السابق محمود ديكردين والمحامي اورهان بيلين والشاعر اتائول بهرام اوغلو مع خمسة من الادباء المعروفين الموقوفين منذ عام ١٩٨٢ في استنبول والذين يواجهون احكاماً بالسجن تتراوح ما بين خمس الى عشر سنوات (١٧/١٠) كما شارك الادباء الاتراك في مؤتمر الكتاب الاوربيين عام ١٩٨٤ ونددوا فيه برقابة الدولة وانتهاكها لحقوق الانسان لا سيما فى المناطق المضطربة في جنوب شرقي تركيا وبوجود اكثر من ٣٥ الف سجين سياسي تركي متهمين بنشر الفوضى في البلاد وبمعارضة الدولة وطالبوا بالعفو العام عن اكثر من ٢٠ الف شخص متهمين بأنهم ارهابيون (٩/٣٧)

وقد تبنت مجلة (نحو عام ٢٠٠٠) الشهرية، الدفاع عن حقوق الأقلية الكردية في تركيا وشاركت مع الاوساط الديمقراطية التركية في حملة تعرية سياسية لحزب الوطن الام الحاكم في تركيا ، وكان على رأس تلك الحملة الكاتب التقدمي التركي عزيز نسين الذي يؤكد في كتابه (اتراك بلغاريا واكراد تركيا) الصادر عام ١٩٨٩ "اذا كان ٣٪ من مواطنينا في شرق وجنوب شوقي تركيا لا يعرفون اللغة التركية ، لأنهم يتحدثون باللغة الكردية، وبذلك فهم عاجزون عن افهام مراميهم للدولة التي هي الاخرى لا تستطيع التفاهم معهم، واذا كانت الدولة تعتبر تلك المجموعة من مواطنيها ليست جزءاً من الامة التركية، وانما هم جزئ من شعب اخر واذا كانت السلطات الحاكمة في تلك المنطقة تستطيع ان تدمغ مئات الالاف منهم بالخيانة وتقوم بتهجيرهم من مناطقهم او بأصدار اوامر (الق القبض عليه واقتله) او بزجهم السجون والمعتقلات وممارسة مختلف صنوف التعذيب – فقد مات ٣٢ معتقلاً في سجن ديار بكر بالتعذيب حسب تقرير لجنة حقوق الانسان – فإن الكلام يفقد قوته ومغزاه هناك، ويكون الحديث حول مختلف القضايا نوعاً من العبث لأنك اذا بدأت تتغنى ليل نهار بالوحدة والمشاركة في مثل هذا الوضع فلن تتحقق الوحدة والمشاركة، لأن هذا الوضع لم يولد غير الانتقام وقيام الاكراد والاتراك بقتل بعضهم البعض دون رحمة او شفقة، وهو ما حدث ويحدث الان في تركيا" (٧١/٣٩).

في بداية عام ١٩٨٦ قام اتحاد العمال الاتراك (ترك ايش) وهو اتحاد العمال المحافظ والمساند للحزب الحاكم ، بأول مظاهرة منذ ١٦ عاماً في مدينة ازمير شارك فيها حوالي

١١٠ الآف شخص رفعوا شعارات : لا للدستور ، نعم لتركيا الديمقراطية ، واخلوا السجون ، نطالب بالعفو العام ، والحرية للصحافة ، الحرية لديسك DISK – وهو اتحاد نقابات العمال الثوريين اليساري ، المحظور بعد انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ – وقد خطب الزعيم السياسي ايدن كووه ن كوركان وهو كاتب كردي معروف ومن الزعماء السابقين للحزب الديمقراطي الشعبي – حيث قوبل بهتفات تنادي به رئيساً للوزراء – ولذلك فقد اتهمه تورغوت اوزوال الذي كان رئيساً للوزراء انذاك بأنه يشجع على عودة فترة فراغ السلطة التي سادت قبل عام ١٩٨٠، وبالمقابل اتهم كوركان الحكومة بأنها اصبحت اكثر فاشستية (١٣/٤١). وقد استطاعت الالة الاعلامية الامريكية ان تصور للرأي العام الاوربي استحالة تطبيق الديمقراطية وحقوق الانسان في تركيا بنفس المستوى الذي يطبق في اوربا والولايات المتحدة . وعلق احد الصحفيين الاتراك على ذلك بالقول " ان الغرب استطاع رسم مفهوم محدد لديمقراطية جديدة اسمها الديمقراطية التركية " بصرف النظر عن ان قيم العدالة والحرية والديمقراطية تبقى كُلاً لا يتجزأ (٥/١٧) . ومن هنا فقد كتب المعلق السياسي اسماعيل جم سلسلة مقالات في جريدة (كونش – الشمس) حول الديمقراطية انتهى فيها الى أنه اذا كان ثمة أمر لابديل له، فهو الديمقراطية (٢٨/٤٢).

عندما زار اردال اينونو منطقة ماردين – مدياط وهي المناطق التي أغلبية سكانها من الأكراد، خاطب الجماهير فيها قائلاً: يجب تحقيق الاستقرار في منطقة جنوب شرقي الاناضول، كما يجب أن لانقوم بالتضحية بالديمقراطية بدعوى وجود الارهاب في هذه المنطقة و"أضاف" إنني أثق بالشعب واستمد القوة منه للفوز في الانتخابات القادمة وعندما سنأتي الى الحكم نلغي نظام المحافظين أي مؤسسة الأكراد التعاونيين مع السلطة لأن مثل هذا النظام لا مكان له في النظام الديمقراطي ولا في أنظمة الحكم الحديثة"(٣/٥٢).

ومن أجل معرفة مدى الانتهاكات الديمقراطية في تركيا ندرج لكم في أدناه النص الكامل للبيان الذي أصدره المفكر التركي الكبير عزيز نسين وقرأه في المؤتمر الصحفي الذي عقده في أنقرة صباح التاسع من كانون الثاني ١٩٨٩ والذي كان يحمل عنوان (دعوة لعدم تلبية دعوة افرين) وقال فيه : (٢١١/٣٩).

"دعا رئيس الجمهورية كنعان افرين ٦٧٠ رياضياً وعالما وفناناً للاجتماع به في قصر جانقايا – قصر رئاسة الجمهورية – وذلك في الساعة السابعة والنصف من مساء

يووم ٩ كانون الثاني ١٩٨٩. وأعتقد أنه نتيجة لتقييم خاطيء، فقد أرسلت إليّ بطاقة دعوة لحضور الاجتماع المذكور.

ان هذه الدعوة هي فرصة تاريخية للمفكرين الاتراك لبيان رأيهم في افرين ولذلك أتمنى أن يقوم مفكرو تركيا الديمقراطيون بإستعمال هذه الفرصة التاريخية على أحسن ما تكون.

ومهما تكن وجهات نظر هؤلاء المدعوين بالديمقراطيين، يساريين كانوا أو يمينيين، فإنني أود أن أؤكد هنا بأن دعوتي في رفض دعوة كنعان افرين ليست شخصية وانما هي دعوة اجتماعية عامة، لأنهم بعدم مشاركتهم في الاجتماع المذكور سوف يؤكدون بأن إنسانا تركيا أهل للديمقراطية وبأن المفكر التركي هو قائد في مجتمعه، ومن هنا فإنني أقترح على الرياضيين والفنانيين والمفكرين الاتراك عدم تلبية دعوة افرين للأسباب الموجبة التالية:

١- مثلما تعرفون، وكما شاهدتم وعشتم أحداث ١٢ أيلول ١٩٨٠ فإن هذا الانقلاب العسكري قد أجبرنا على السير في الاتجاه الواحد والوحيد الذي اختطه لنا، وبذلك انهارت حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاخلاقية بشكل لا مثيل له في تاريخ الجمهورية التركية. إن هذا الانهيار الذي بدأ بالانقلاب العسكري في ١٢ أيلول ١٩٨٠ والذي لايزال مستمراً آخذ بالاتساع والشمول.

إن إولئك المدعوين اليوم لحضور اجتماع (جانقايا) سيؤكدون برفضهم لحضور الاجتماع المذكور، وقوفهم ضد كل الانقلابات العسكرية القادمة، بل بذلك سيلقنون درساً لا ينسى لأولئك الذين يتهيؤون للقيام بإنقلاب عسكري جديد.

٢- إن الدستور غير الديمقراطي الذي سنه انقلاب ١٢ ايلول والقوانين النابعة عنه هو العائق الوحيد أمام انتقال تركيا الى الديمقراطية. فكلما كان هذا الدستور الذي يعد افرين مهندسه الأول موجود فإن التحول الديمقراطي في تركيا لا يمكن أن يتحقق، لأن كنعان افرين تكفل شخصياً بحماية هذا الدستور وبعدم المساس به أو تغييره، وبذلك دخل التاريخ كأول شخصية سياسية يكفل عدم تغيير الدستور. غير أنه بدأ اليوم وبعد مرور سبع سنوات على تشريع الدستور المذكور يعلن موافقته على تغيير بعض مواده، بعد أن نسي كفالته له، بل إنه ينتقد اليوم الدستور الذي وضعه بنفسه في الأمس.

إن عدم تلبية المدعوين حضور اجتماع جانقايا توكيد لوقوفهم ضد هذا الدستور غير

الديمقراطي ولكافليه الشخصيين وكذلك لأولئك الذين قد يبدون مستقبلاً رغبة في كفالة الدساتير القادمة.

٣- لقد أدى الانقلاب العسكري في ١٢ ايلول ١٩٨٠ الذي قاده افرين الى تحطيم المجامع المؤسسة الكبرى في تركيا: مؤسسة الدستور، مؤسسة التنظيمات السياسية (الاحزاب)، المنظمات الديمقراطية (النقابات والجمعيات والاتحادات)، ومؤسسة الجامعة وغيرها.

إن قيام افرين وبغير قانون وبقرار شخصي بغلق المجمع اللغوي التركي والمجمع التاريخي، هاتين المؤسستين العظيمتين أنشأهما أتاتورك بأمواله الخاصة على شكل وقف خاص جعله يستحق – أي افرين – لعنة التاريخ.

إن المدعوين برفضهم حضور اجتماع جانقايا سيؤكدون للاجيال القادمة، بأن الفرد ومهما علا شأنه أو موقعه لا يمكن أن يكون فوق القانون، وأن المجاميع المؤسسة لا يمكن أن تنهار أو تتحطم برغبة ذلك الفرد.

٤- ان الانقلاب العسكري في ١٢ ايلول ١٩٨٠ قضى على الملكية الفردية ذلك الحق الذي ناضل الفرد والمجتمع عبر التاريخ من أجل الحصول عليه، وذلك عندما استولى الانقلابيون على الموال المنقولة وغير المنقولة للاحزاب السياسية التي تم غلقها، وليس بقرار من المحاكم أو المؤسسات الدستورية أو المراجع القانونية... وإنما برغبة شخصية منهم.

ومن هنا، فإننا عندما لا نلبي دعوة افرين فإننا نؤكد احترامنا لحق الملكية ورغبتنا في عدم تكرار مثل هذه المهازل في بلادنا مستقبلاً.

٥- إذا كان يمكن إعادة تأسيس المجامع المؤسسة التي حطمها الانقلاب العسكري في ١٢ أيلول ١٩٨٠ عند الانتقال الى الديمقراطية، فإن اعادة بناء مؤسسة الجامعة سوف تستغرق وقتاً طويلاً، كما أن قيام الانقلابيين بإدارة الجامعات بذهنية المعسكرات أو اعتبارها مصانع لأنتاج سلعة واحدة ونموذج وحيد وبعلامة واحدة، وهو ما قامت به مؤسسة التعليم العالي yok في تركيا، سوف تكلف تركيا غالياً.

وبرفض الذهاب الى جانقايا سوف نستطيع إعلام وإفهام مؤسسي وإداريي مؤسسة التعليم العالي التركي أن إدارة الجامعات تختلف عن إدارة المعسكرات أو المصانع.

٦- تعد الفترة التي حكم فيها افرين كرئيس للدولة ورئيس للجمهورية أكثر فترات الحكم

في تاريخ تركيا ظلماً وتعذيباً وعداءً للمفكرين وتحطيماً لشرفهم وحقوقهم، بحيث كان معظم المفكرين الذين يعالجون أو تأهليهم في المشافي الاوروبية هم من الاتراك. مما أجبر ذلك دول العالم المتحضر للوقوف ضد الاعمال الهمجية كالتعذيب والإعدام التي تقوم بها حكومة الجمهورية التركية، والطلب اليها بإحترام توقيعها على الوثائق التي تمنع ذلك. وقد أجاب افرين على هذا الطلب، في حديثه الى الإذاعات والتلفزيونات التركية بالقول: إن الأوروبيين عندما يطالبوننا بعدم تنفيذ أحكام الإعدام، فإنما يتدخلون في شؤوننا في حين أننا لم نتدخل في شؤونهم لإننا لم نسألهم ولماذا أنتم لا تقومون بإعدام البشر؟ ″ ومن اقوال افرين التاريخية ايضاً مقولته ″ اذا كانوا لا يريدوننا ان نعدم هؤلاء ، فبماذا يطالبوننا ، بتغذيتهم وتسمينهم ؟″.

فإذا كان صحيحاً بأن ذاكرة الانسان معلول بالنسيان بيد ان النسيان يتطلب مرور بعض الوقت ايضاً ، ولكننا لا نزال نعيش تلك الاحداث . غير ان افرين الذي لم يمانع بتغيير بعض مواد الدستور الذي وضعه وحماه ، لم يلتزم بكلامه حول الاعدامات ايضاً ، ولكن ليس في تركيا وانما في المانيا الغربية ، عندما اكد انه ضد نظام إعدام البشر ومهما كانت الاسباب ، كما انه اكد في المانيا ايضاً بأنه يمكن تأسيس حزب شيوعي في تركيا.

اننا عندما لا نشارك في نداء جانقايا فإننا نؤكد رفضنا لعذابات الايام التي عشناها ونعيشها الان ونرفض تكرارها مستقبلاً .

٧- في الوقت الذي يطرق فيه الاتراك، بسبب البطالة وضنك العيش، أبواب العمل من صحارى السعودية حتى البلاد الشمالية الباردة بحثاً عن لقمة العيش، وفي الوقت الذي يعمل الملايين من مواطنينا بعيداً عن ديارهم في خدمة الاجانب، وتقوم الدولة بالدعاية لتحديد النسل من أجل مواجهة الانفجار السكاني. نجد افرين لدى زيارته لباكستان يوافق على هجرة الافغان الذين يعتقد بأنهم من اصل تركي الى تركيا رغم عدم معرفتهم للغة التركية واطلاعهم على الشؤون التركية وذلك اكراماً لعيون ضياء الحق، بأنه منحهم المساكن واجرى لهم رواتب شهرية. ونظراً للقيود المفروضة على حرية الصحافة، لم تتح الفرصة لأحد من أجل إنتقاد ذلك، وانما تم تفسير العمل المذكور كأجراء ديمقراطي ليس غير .

٨ - ان القانون الخاص الذي اصدره الانقلابيون استناداً الى المادة ١٥ من الدستور والذي جعل كل الاعمال والافعال وحالات الحيازة والتملك التي قام بها الاداريون منذ

وقوع الانقلاب العسكري في ١٢ ايلول ١٩٨٠ وحتى اجراء اول انتخابات نيابية في تركيا، اعمالاً لا يحاسب عليها القانون او الدستور، يعد مثالاً صارخاً للقانون غير الديمقراطي في العالم.

ان اصدار الاداري لقانون خاص يؤكد عدم مسؤوليته عن اعماله ، يوضح مدى البطلان الذي يشعر به ذلك الاداري، وبتعبير آخر مدى عدم قناعته بصحة وأحقية تلك الأعمال التي قام بها. فما كان قانونياً قبل عشر سنوات من الأعمال التي قام بها أشخاص كانت أعمارهم تتراوح بين ١٦ و ١٧ سنة، تعد اليوم جرائم يعاقب عليها القانون، ومن هذا المنطلق تعد القوانين التي أصدرها الإداريون لرفع المسؤولية عن أعمالهم غير القانونية، مخالفة للعدالة والحق والمنطق.

إن هذه الأسباب التي ذكرناها لرد دعوة كنعان افرين وعدم المشاركة في اجتماع جانقايا يمكن إضافة العشرات اليها، ولكن يظهر أن افرين أراد بموافقته على تغيير الدستور وبعدم تنفيذ الإعدامات، وباحتمال قيام حزب الشيوعي في تركيا، وبمنع ارتداء غطاء الرأس للطالبات الجامعات، وبدعوة رجال العلم والفنانين والرياضيين واستقبالهم في القصر الجمهوري، أن يتودد الى الجماهير ويومىء لهم بأن ثمة تغييرات كبيرة ستحدث في تركيا. غير أننا لايمكننا أن نعد هذه التغييرات المزعومة جزءاً من التطور التاريخي في تركيا لأن هدف محاولة تودد افرين للمجتمع ليس اجراء التغييرات في تركيا، وإنما الرغبة في اعادة انتخابه رئيساً للجمهورية، والظهور بمظهر البريء أمام قضاء التاريخ، وبالمظهر الديمقراطي أمام الأجانب.

من أجل ذلك كله، أدعو كافة المدعوين الى جانقايا برفض تلك الدعوة، لأن موقفنا هذا سوف لايكون ليومنا فحسب، وانما للمستقبل أيضاً. وأتمنى أن نغتنم هذه الفرصة مع احتراماتي".

وفي الوقت الذي كان يمثل فيه هذا النداء الصادر من أحد قادة الفكر الاحرار الأتراك، بمقاطعة الاجتماع الذي دعا اليه رئيس الجمهورية التركية، ناقوس الخطر الذي نبّه إلى الأعمال اللاديمقراطية التى قامت بها الطغمة العسكرية في تركيا فإن تقييم الكاتب نسين لأوضاع تركيا كان يتساوق مع تقييم الكاتب الكردي (دوغو بيرنجيك) لتلك الأوضاع في مقاله الافتتاحي المعنون (لايمكن أن يصبح أوزال دكتاتورا) والذي قال فيه: "إن أولئك

الذين ينتظرون المدد من المعسكر قد خاب فألهم، لأن الجيش التركي قد سئم لعبة اعادة التوازن الى النظام بعد اختلاله لمرات عديدة، ولذلك يجب عدم الاعتماد على القوة العسكرية في التغيير.

أما المعارضة الرئيسية المتمثلة بالحزب الديمقراطي الاشتراكي الشعبي (shp) فإن الثنائيان أوزال رئيس الجمهورية وبايكال الأمين العام للحزب الديمقراطي الشعبي يؤمنان رغم إختلاف وجهات نظرهما بتحقيق استقررار من خلال الطفر فوق الأزمات وعدم تحليل الوقائع والأحداث بشكل علمي.

فعندما أيد الحزب الديمقراطي الأشتراكي الشعبى تغيير نظام الحاكم، فإنما كان يقصد من وراء ذلك انتخاب أوزال رئيساً للجمهورية نكاية بمنافسة بولند أجاويد الخصم الشخصي لأردال اينونو رئيس حزب shp وبذلك ربط الحزب مصيره بمصير أوزال منذ ذلك التاريخ.

واذا كان ديمرال رئيس حزب الصراط المستقيم لم يقع لحد الآن في الأخطاء التكتيكية التي وقع فيها أردال اينونو، رغم أن التكتيكات هي وسيلة نحتاج الأحزاب التي تمتلك استراتيجية واضحة، وهي التي لا يمتلكها حزب دميرال الذي يفتقر الى القوة السياسية التي يستطيع بها تنفيذ أهدافه، فماذا يستطيع دميرال أن يفعل مثلاً لحل مشكلة العمال المستفحلة في تركيا؟ وهل لدى دمرال جيش خاص لكي يستطيع به حل القضية الكردية؟.

إن القوى السياسية الضعيفة والأقليات الحزبية لز يستطيع تحريك القضايا الكبرى، ومن هنا لا تستطيع حل المشاكل الاجتماعية الكبرى.

أما اليسار الاشتراكي الاصلاحي التركي، فإنه ينتظر مكرمة الرئيس أوزال في رفع المادتين ١٤٢،١٤١ من قانون العقوبات التركي واقرار حقوق الأنسان في تركيا كهبة منه، وبذلك رضى عن الحكم وصرح منذ بداية العام ١٩٨٩: ليس ثمة أزمة سياسية في تركيا، فالحركة العمالية سوف تخبو، بينما ستسحق الحركة الكردية دون أن تقوم لها قائمة مرة أخرى، نتيجة انتهاء الحرب الايرانية – العراقية.

ان تركيا اليوم تمر بمرحلة عصيبة جداً: فكل ما كان يعده النظام غير القانوني، أصبح قانونياً والعكس بالعكس، بل إن المجتمع التركي يحترم لاقانونية الواقع اكثر من قانونية النظام، بعد أن تعددت مصادر الأنظمة التي تحاول وضع القواعد الجديدة للحياة

الأجتماعية في تركيا، وهذا يشير الى أن تركيا سائرة نحو تحولات كبيرة.. تلك التحولات التي بدأت القوى المحركة لها بالنهوض.. وإن هذا النظام القائم الضعيف قد أتى بأضعف شخص الى قمة السلطة. ومن هنا فإن صيحات (سيصبح أوزال دكتاتورا) هي نداءات مضحكة، لأن الديكتاتور لايأتي الى الحكم أو أن الحاكم لا يصبح دكتاتوراً عن طريق الانتخابات أو بالوسائل القانونية المشروعة وإنما عن طريق القوة. ولما كان أوزال لايمتلك القوة، ولذلك فإنه صعد الى القصر الجمهوري من أجل السقوط، ولكنه سوف لن يسقط من هناك عن طريق دميرال أو اينونو، وإنما ستقوم القوى الديناميكية الديمقراطية بانزاله من هناك... قوى الحركة الديمقراطية الشعبية المتعاظمة" (٧/٤٣).

ويتحدث عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني عن مأزق الديمقراطية في تركيا من خلال مقابلته مع مجلة نحو عام ٢٠٠٠ بالقول : "إن الديمقراطية التركية لا تستند على أسس متينة، وانما تستمد قوتها من جنرالات الجيش التركي، بحيث أصبحت قضية احترام الباشوات (جنرالات الجيش) من تقاليد العائلة والمجتمع التركي، بل ومن تقاليد الأمة التركية التي ترى في أولئك العسكريين نموذجاً للإنسان الكامل. فالعائلة تربي طفلها ليكون جنرالا في المستقبل كما يقول المثل التركي الدارج والمجتمع يحترم الجنرال العسكري أكثر من احترامه لقادة الأحزاب السياسية، ولهذا فإن زعماء الإحزاب السياسية يتركون السياسة عندما يطلب اليهم الجنرال ذلك.

إن هذا التناقض الإجتماعي – السياسي قد انعكس على الأوضاع في تركيا، فقد أصبح خمسة جنرالات رؤساء للجمهورية التركية من مجموع ستة رؤساء جمهورية منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ وحتى انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠، بحيث بات من المقرر أن يقوم رئيس أركان الجيش بتولي رئاسة الجمهورية بعد الملمات دائما.

كما تزعم جنرالات الجيش قيادة ثلاثة انقلابات عسكرية لإعادة الأمور الى نصابها بعد اختلال التوازن السياسي خلال الأعوام١٩٦٠ و١٩٧١و١٩٨٠ ولايزال باشوات الجيش التركي يمثلون سيف ديموقليس فوق رأس الديمقراطية التركية الفتية. لأن الأحزاب السياسية لم تستطع لحد الآن إرساء أسس الديمقراطية الواضحة من خلال قيادة حركات شعبية أو تنظيمات سياسية مناضلة، ومن هنا فإن الإحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة في البرلمان التركي: حزب الوطن الأم (ANAP) والحزب الديمقراطي الأشتراكي الشعبي (shp) وحزب الصراط المستقيم (DYP) هي أحزاب غير ديمقراطية، لأن الديمقراطية تتحقق عندما

نؤمن بسيادة الشعب من خلال ممثليه الحقيقيين ونضال الشعب من أجل الحفاظ على الأسس الديمقراطية. فهل صمد أوزال زعيم حزب الوطن الأم الحاكم أو دميرال رئيس حزب الصراط المستقيم أو أردال اينونو زعيم الحزب الديمقراطي الإشتراكي الشعبي أمام قوة وجبروت الجنرالات؟ كلا.. فلقد أخذ دميرال قبعته وانزوى بعد انقلابين عسكريين ضده في عامي ١٩٧١و١٩٨٠ وانحنى أوزال أمام جنرالات انقلاب ١٩٨٠ ليصبح فيما بعد رئيساً للوزراء ثم رئيسا للجمهورية، أما أردال اينونو فأنه لايزال يؤمن بأن جنرالات انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ هم الذين أتوا بالديمقراطية الى تركيا، وأنهم لا يزالون يحافظون عليها.

ومن هنا فإن هذه الإحزاب السياسية الحاكمة منها والمعارضة تقاوم حزب العمال الكردستاني (pkk) لأنها ترى فيها حركة ديمقراطية شعبية وخطرا على كيانها ومستقبلها، فلو أنها ناضلت من أجل الديمقراطية في تركيا منذ أمد بعيد. ولهذا نعتقد بأنه ليس ثمة سياسيون واقعيون في تركيا، مثلما أن جنرالات الجيش التركي – مثل كل العسكريين المتدخلين في السياسة في العالم الثالث– هم ذوو عقول جامدة وأفكار قبلية وأنماط صورية حول العديد من مشاكل تركيا الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

إن عدم ادراك السياسيين والجنرالات لنبض العصر وعدم واقعيتهم تجاه أوضا ع تركيا، يؤلفان مأزق الديمقراطية في تركيا المعاصررة التي لا تزال تبحث منذ الستينات عن قائد محنك وواقعي ومدرك لمجريات الأمور ولنبض العصر... ويمكنه اتخاذ القرار لمناسب لحل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع التركي"(٤٣/ ٢٠).

ولكن رغم قوة المؤسسة العسكرية ودورها في الحياة العامة التركية فأنها لاتزال عاجزة عن إيجاد الحلول لمشاكل تركيا المستعصية، فاذا كانت تركيا قد عاشت حياة ديمقراطية حقيقية وصحيحة لمدة أعوام متصلة ١٩٤٥–١٩٥٦ نتيجة التعددية الحزبية وتلبية معظم مطالب الجماهير الديمقراطية، فإن المؤسسة العسكرية، بدأت بعد ذلك، بالتدخل كل عشر سنوات تقريباً ومنذ ١٩٦٠ في الحياة العامة التركية بحيث خيل للمراقبين السياسيين بأنه لا مناص من هذا الخيار العسكري كلما اختل التوازن السياسي في تركيا. غير أن نمو القوى الديمقراطية الضاغطة في تركيا والتغيرات الدولية على الساحة العالمية، ورغبة الحكم التركي في الظهور بمظهر الدولة الأوروبية المعاصرة ستجعل هذا الخيار العسكري بعيد الإحتمال بعد الآن.

ثانيا . ضغوط المجلس الأوروبي

جرى بعد انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ جدل قوي حول مستقبل الديمقراطية في تركيا، في وسائل الأعلام الغربية والجمعيات والمنظمات الأوروبية المعنية بحقوق الأنسان الأوروبي وكذلك في العالم، بعد أن حظر الانقلابيون حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وألغوا حق النقابات في ممارسة العمل السياسي، ومارست الطغمة العسكرية الحاكمة أساليب التعذيب ضد الموقوفين والمسجونين.

واذا كان جنرالات الانقلاب وحكومة تورغوت اوزال آنذاك كانا يفضلان العودة التدريجية للديمقراطية بحيث لا تخرج عن حدود السيطرة، بعد تحديد فترة انتقالية أمدها ثلاث سنوات، جرت بعدها الأنتخابات التي سمح فقط لثلاثة أحزاب سياسية بالمشاركة فيها، حيث حملت تلك الانتخابات حزب الوطن الأم برئاسة تورغوت اوزال الى سدة الحكم... فإن البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ وافق على قرار بتأريخ ١٨ نيسان ١٩٨٥ يتعلق بحقوق الانسان والارهاب الدامي في تركيا. حيث اعتبر البرلمانيون الاوروبيون أن نظام الحكم التركي يخوض حملات إبادة منتظمة تجاه الاقليات التركية، فقد صدر حكم الإعدام مؤخرا على ثلاثين شخصا من الثوار الاكراد في ديار بكر ثم ١٣ آخرين من الأكراد من بينهم إثنان من القاصرين.

وأشار قرار البرلمان الاوروبي كذلك الى تنديد اثنين من كتاب المسرح هما آثر ميلر وهارولد بنتر بنظام الحكم في تركيا حيث "تقمع الحرية الفكرية بالتعذيب" وطالبوا بوضع حد لأحكام الاعدام التي اصدرتها المحاكم العسكرية التركية والتي تشكل "استفزازا للرأي العام الدولي وتثير سخطه العادل" وأن يتم إلغاء أحكام الإعدام التي صدرت.

ودعا البرلمان الاوروبي كذلك، السلطات التركية الى "وضع حد للظروف غير الانسانية التي يتعرض لها المعتقلون السياسيون عن طريق المعاملة والاحتجاز والاستجواب التي يخضعون لها".

وطلب فرنسيس فورتز وهو برلماني فرنسي من رئيس المجلس الإوروبي جوليو اندريوتي معرفة أسباب الإعلان عن موافقة الجماعة الاوروبية تجاه حقوق الانسان مع استثناء تركيا من ذلك، وماذا يعتزم المجلس اتخاذه في مواجهة تدهور أوضاع حقوق الانسان في تركيا؟!.

وقد أجاب اندريوتي بأن اتصالات قد تمت مع تركيا حول الموضوع وأنها تدعو الى الاعتماد بأن ثمة فرصة للعودة التدريجية الى الحالة الطبيعية (١/٤٤).

غير أن المجلس الوطني استمر في ضغطه على تركيا من أجل العودة السريعة الى الديمقراطية ورعاية حقوق الانسان فيها، فعندما صدر تقرير المجلس الاوروبي السنوي في كانون الأول ١٩٨٩ تناول أوضاع تركيا من ناحيتين: موقع تركيا في المنظومة الاوروبية ومشكلة الأقليات في تركيا، اضافة الى دراسة النواحي الاقتصادية والسياسية الثقافية التركية توطئة لقبلوها في المجموعة الاوروبية عام ١٩٩٣ حيث تطرق التقرير الى قضية الأكراد في جنوب شرقي تركيا من خلال حديثه عن الإرهاب في تلك المنطقة والممارسات غير الديمقراطية التي يقوم بها النظام االحاكم في تركيا (١٩/٤٥) بحيث أدى التقرير إلى ردود فعل عنيفة في الاوساط الصحفية والسياسية التركية. ففي الوقت الذي أطراه السيد تورغوت اوزال رئيس الجمهورية بالقول: "إنه كان أحسن مما كنا نتوقعه" انتقد السيد سليمان دميرال رئيس حزب الصراط المستقيم المعارض واعتبره نوعا من التداخل في شؤون تركيا الداخلية لأنه تطرق الى مشكلة الأكراد في تركيا ودعا الى ضرورة حلها بروح ديمقراطية . في حين قال الزعيم الأسلامي ورئيس حزب الرفاه نجم الدين آربكان " إن دخول تركيا الى المجلس الاوروبي مسخ لشخصيتها الإسلامية ومحاولة لجعلها أداة في خدمة الآمبرالية". أما زعيم المعارضة البروفيسور اردال اينونو فقد حول الموضوع نفسه " انه يجب أن لايكون دخول تركيا الى المجموعة الاوروبية على حساب مصالحها وحقوقها المشروعة التي يجب الحفاظ عليها. كما أننا نرفض الضغوط السياسية المسلطة عليه في سبيل هذا الانتماء (١٩/٥٤). في حين كتب المعلق السياسي اوكتاي اكشي جمعية المحررين في تركيا، في زاويته اليومية (مقال اليوم) في جريدة (حريت) الواسعة الإنشار مقالا حول التقرير المذكور قال فيه: "إذا كانت ثمة ضرورة للحديث عن الأقليات في تركيا، فيجب أولاً النظر الى قضية مهمة وهي من الذي يرفض صفة المواطنة التركية في تركيا؟!.

ان الدولة التركية تعتبر كل من يقطن في تركيا مواطنا تركيا، وأن قيام بعضهم–أي بعض النواب– بإعتبار أنفسهم من عرق آخر أمر ممكن ومألوف، كما أن قيام هذا البعض بتسمية نفسة كردياً أو لاظا أو شركسيا ومطالبتتهم بالحفاظ على لغتهم وتراثهم حق طبيعي تكلفه الدولة العصرية، ولكن اتخاذ الأكراد هذا الاختلاف العرقي أو اللغوي سبباً

للدعوة الى الانفصال أو للتفرقة العنصرية... أمر غير منطقي وغير مقبول ″ (١/٤٥). كما ندد بشدة بالتقرير واعتبره نوعا من الوصاية السياسية على تركيا. واضاف: فإذا كان التقرير قد تناول موضوع الأقلية الكردية في تركيا فلماذا تسكت المجموعة الاوروبية عن مشكلة أقلية الباسك في اسبانيا أو الأقلية التركية في تراقيا الغربية اليونانية، والتي قامت المجموعة الاوروبية بقبول هاتين الدولتين عضوين فيها: (١٩/٥٤).

ومن أجل تخفيف ضغط المجلس الاوروبي عنها، قامت تركيا بالتوقيع على اتفاقية حماية حقوق الانسان الاوروبي الصادرة عن المجلس الاوروبي في ٢٦ كانون الأول ١٩٨٩ وتعهدت تركيا بتطبيق نصوص هذه الاتفاقية على كافة القضايا ذات العلاقة وستتحمل المسؤولية الناجمة عن ذلك (١٤/٤٦). ومن هنا فقد استقبل المجلس الاوروبي القرارات الإدارية التي لها قوة القانون الصادرة عن الحكومة التركية حول منطقة جنوب شرقي الأناضول (كردستان تركيا) بقلق بالغ، وقد أكد المندوبون في الاجتماع (٤٢) للمجلس الذي انعقد خلال ٧ نيسان ١٩٩٠ بأن تلك القرارات تناقض المادة ١٠ من اتفاقية حقوق الانسان الأوروبي التي وقعت عليها تركيا أيضاً. وأكد المجلس أن تلك القرارات الإدارية التي تستطيع بها الحكومة التركية غلق المطابع وإلغاء الصحف، تهجير المواطنين تعد ضربة قاسية للديمقراطية المتنامية في تركيا، لأن تلك القرارات لا تتيح المجال للاعتراض عليها لدى المراجع المختصة، ولذلك فأن المجلس الأوروبي سيستمع إلى الأشخاص المغدورين والمتضررين من هذه القرارات دون أخذ (شرط مراجعتهم للجهات القانونية المحلية) رأي الحكومة التركية بنظر الاعتبار ″ (١٩/٤٧).

وقد جسد السيد اردال اينونو زعيم المعارضة التركية ورئيس الحزب الديمقراطي الاشتراكي الشعبي مخاوف المجلس الاوروبي وشكّه بالصيغة الديمقراطية التي يطبقها نظام الحكم القائم فى تركيا، عند عودته–أي اينونو – إلى استنبول من اجتماعات الإحزاب الأشتراكية الديمقراطية في المجموعة الأوروبية ببروكسل، حيث صرح في مطار استنبول للصحفيين: ″ لقد أجريت العديد من اللقاءات مع رئيس البرلمان الأوروبي الذي أكد لي بأن المجموعة الأوروبية سوف لن تقبل أعضاء جدد فيها حتى عام ١٩٩٣، كما أن المواقف الدولية الراغبة في الأنضمام اليها هي التي تحدد دخولها إلى المجموعة، وأضاف اينونو الى ذلك قائلاً: ″وقد أدركت موقفه السلبي من موضوع انضمام تركيا الى المجموعة الأوروبية من خلال ذلك الحديث. وهذا يعني أن الأوروبيين لايفكرون في ضم تركيا الى المجلس الأوروبي في المستقبل القريب″ (١/٤٨).

غير أن هذا التهديد الضمني انقلب الى تهديد علني لتركيا عندما طالبها البرلمان الأوروبي بضرورة الاعتراف بالوجود القومي للاكراد في تركيا . فقد صرح كريستيان ديلامالين عضو البرلمان الاوربي "ان على تركيا ان تعترف بالوجود القومي للاكراد في تركيا اذا كانت تركيا تريد حقاً ان تكون عضواً في المجلس الاوربي" ومن جهة اخرى طالب الصحفي اليوناني وعضو البرلمان الاوربي يورغو روميوس بضرورة قيام تركيا بإحترام حقوق الانسان لمواطنيها وبعدم تقييد الصحافة فيها واضاف ان تركيا تعد اليوم البلد الوحيد في العالم الحر الذي تم توقيف ٧٥ صحفياً فيها بدعوى انتقادهم للسلطة الحاكمة. وقال ان ذلك يثبت ان تركيا اكثر بلدان العالم خرقاً للحريات الديمقراطية" (٤٩/١).

ادت هذه الضغوط التي مارسها المجلس الاوربي على تركيا بسبب انتهاكها لحقوق الانسان وموقفها من الاقلية الكردية الى قيام وزارة الخارجية التركية في نيسان ١٩٩٠ بإعداد ملف خاص بمنطقة جنوب شرقي الاناضول لعرضها على الدول المعنية بالقضية التركية وعلى ثلاثة مستويات "(١٩/٥٠) .

اولاً – سيقدم هذا الملف الى الولايات المتحدة الامريكية مع التوضيح التالي : ان اتفاقية هلسنكي قد منعت الارهاب والحركات الانفصالية والعنصرية. ولما كانت الحركة القائمة في منطقة جنوب شرقي الاناضول هي حركة عنصرية انفصالية ولذلك تطلب تركيا من الولايات المتحدة الامريكية مساندتها في المحافل الدولية في هذه القضية.

ثانياً – توجهت تركيا بالسؤال التالي الى دول المجلس الاوربي : هل انتم إلي جانب الارهاب او السلام في تركيا ؟ ان الحركة القائمة في جنوب شرق الاناضول هي حركة ارهابية عنصرية وانفصالية ، وان بعض الاصوات التي تندد بتركيا بخرقها لحقوق الانسان ، انما هي بوعي منها او بدونه تؤيد هذه الحركة الارهابية في تركيا . ولذلك فأن تركيا تطالب الدول الاوربية بضرورة مناقشة ودراسة اوضاع منطقة جنوب شرق الاناضول في هذا الاطار .

ثالثاً – طلبت تركيا من جاراتها لاسيما ايران والعراق وسوريا ضرورة عقد مؤتمر مائدة مستديرة لحل القضايا ذات الجذور المشتركة في المنطقة لكي لا تتخذ من هذه البلدان مخالب قط لضرب بعضها بالبعض الاخر ، لأن الحركة القائمة في جنوب شرق الاناضول لها علاقة وثيقة بمجمل قضايا الشرق الاوسط التي يجب بحثها بروح موضوعية ، وانطلاقاً من مصالح بلدان المنطقة".

غير ان المجلس الاوربي لا يمارس ضغوطه من أجل منح الاكراد حقوقهم فحسب وانما يطالب برعاية تركيا لحقوق الانسان لكافة مواطنيها . فعندما اضرب الزعماء الشيوعيون الموقوفون في تركيا عن الطعام ، وهم : حيدر قوتلو ، ونهاد صاغرين ، واحمد قاجماز ، وغيرهم في بداية عام ١٩٩٠ بعث البرلمان الاوربي بثلاثة حكام كلجنة تقصي الحقائق الى تركيا لمقابلتهم في السجن ولبحث اوضاعهم مع السلطات التركية . وعلى الرغم من ان محكمة امن الدولة قد اطلقت سراح هؤلاء في ٥ مايس ١٩٩٠ (١/٥١) الاّ ان المجلس الاوربي يؤمن بأن امام تركيا طريقاً طويلاً للوصول الى الديمقراطية الحقة ، لأنه لا يزال غير مقتنع بممارسة الديمقراطية الصحيحة في تركيا ،كما أنه لايزال يعتقد بأن ثمة انتهاكات لحقوق الانسان في تركيا وهو الوضع الذي لا يليق بدولة أوروبية عشية الدخول إلى القرن الواحد والعشرين. ومن هنا فقد طالب غونتر فيراوغن المفوض الأوروبي المسؤول عن توسيع نطاق المجلس الأوروبي، من تركيا في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٩٩ بضرورة إعداد ميثاق العمل الوطني حتى شباط ٢٠٠٠ من أجل قبول تركيا عضوا– مع اثني عشر دولة أوروبية أخرى – في المجلس الأوروبي ذلك الميثاق الذي يجب أن يحدد اطار خطط الدولة التركية " لتحقيق الحل السلمي والديمقراطي للمشكلة الكردية وحماية حقوق الانسان بإجراء التعديلات الدستورية الديمقرراطية والقيام بإصلاح الاقتصادي المطلوب لحل الإزمة الخانقة التي ژخذ بتلابيب الحكومات التركية" غير أن حكومة أجاويد الائتلافية لم تستطع – لوجود الخلافات بين زعماء الأئتلاف الثلاثة – حسم موضوع الانتماء الى الاتحاد الأوروبي نظراً لاعتقاد حزب الحركة القومية (الطوراني) بأن انضمام تركيا إلى النادي الإوروبي " سيؤدي الى تقسيم تركيا، لأن أوروبا تريد عن طريق ذلك تنفيذ معاهدة سيفر". ولذلك فقد أعد بولند أجاويد رئيس الحكومة ورقة المشاركة في الاتحاد الأوروبي بمطالبة، مما دعا ذلك المجلس الأوروبي إلى جدولة قبول الدول الأوروبية الرثنى عشر في ازلتحاد حتى عام ٢٠١٠ دون التطرق إلى موضوع تركيا، وهو الأمر الذي كاد أن يؤدي إلى انفراط عقد الائتلاف الثلاثي الحاكم بسبب اصرار (دولت باغجه لي) زعيم حزب الحركة القومية على موقفه، لولا تدخل مسعود يلماذ نائب رئيس الوزراء المسؤول عن علاقات بلاده مع اوروبا لأقناع (باغجه لي) والعمل على إعداد ميثاق العمل الوطني لإنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي حتى عام ٢٠٠٤ باقتراح من فرنسا.

ثالثا – ضغوط الهيئات والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان

عندما وجهت صحيفة الغارديان البريطانية سؤالها إلى الديمقراطيات الغربية والمجلس الأوروبي في منتصف شباط ١٩٨١ قائلة: الى متى ستستمر عيون الهيئات مغلقة عما يجري في تركيا؟! كانت الأنباء الواردة من تركيا تشير الى ممارسة الطغمة العسكرية التي قامت بالانقلاب العسكري، للإرهاب الجماعي في جميع أنحاء تركيا (٢٥/٥٣).

وإذا كان العديد من الهيئات والمنظمات الأوروبية قد زارت تركيا، فإن الصحافة الغربية شنّت حملة صحفية متوالية ضد الديكتاتورية العسكرية في تركيا التي فتكت بالديمقراطية وأهدرت حقوق الانسان بحيث بدأت فروع جمعية حقوق الانسان في معظم أقطار أوروبا تندد بهذه الأعمال، بل إن لجنة العفو الدولية أكدت في تقريرها لعام ١٩٨٥ "إن عمليات القمع تناولت أشخاصا عاديين لايمكن حصرهم ضمن المعتقلين السياسيين، وهو ما يؤكده بعض المسؤولين السياسيين الأتراك أنفسهم، وهي أعمال يتولاها رجال الأمن في المعتقلات والسجون العسكري نفسه في ديار بكر وكذلك في ارضروم وانقرة واستنبول وحتى في السجن الخصوصي في ملاطية، وهو المخصص فقط للسجناء السياسيين ولمهربي الأسلحة" (١٠/٥٤).

وعندما تبلورت الحركة الكردية وظهرت على شكل قوة منظمة وفاعلة على الساحة السياسية التركية من خلال حزب العمال الكردستاني، وسارعت الجمعيات والمنظمات الشعبية الأوروبية اليسارية الى مساندتها ماديا ومعنويا. فقد سارعت جمعية (المحاربين ضد الفاشية) اليونانية وجبهة الدفاع عن البيئة الألمانية الغربية وجمعية الدفاع عن الحقوق الشعوب والنضال من أجل تحررها التي مقرها في باريس، بجمع التبرعات عام ١٩٨٦ لإنشاء إذاعة صوت كردستان التي ستقوم بإيصال صوت نضال الأكراد إلى كافة أنحاء العالم من جبال جودي التي يسيطر عليها حزب العمال الكردستاني (PKK) ذي التوجهات الاشتراكية والتقدمية. (٣/٥٥).

وكانت الحكومة التركية، في محاولة منها لتجاهل حركة حزب العمال الكردستاني وقيامها بتحرير منطقة جبال جودي، قد عقدت عام ١٩٨٩ اتفاقية مع شركة بترول شيفرون الأمريكية للتنقيب عن النفط في جبال جودي. غير أن الحركة الكردية منعت هذه الشركة من القيام بالتنقيبات في المنطقة المذكورة، فألغت الشركة المذكورة عقدها مع الحكومة التركية وعادت أدراجها الى أمريكا. فكتب موريس أميتاى مقالا في مجلة

واشنطن جويش ويك أكد فيه " أن عشرين مليون كردي يناضلون اليوم في كل من ايران وتركيا وسورية من أجل الحكم الذاتي أسوة بالعراق. ولذلك فإن الأوضاع سوف لن تستقر في الشرق الأوسط الا اذا تم منح تقرير المصير للاكراد" (١٩/٥٦).

واعتبارا من منتصف عام ١٩٨٩ نشطت الجمعيات والمنظمات والهيئات الانسانية العالمية بعقد المؤتمرات لبحث أوضاع الأكراد: أيتام العالم- كما سمتهم جريدة اللوموند الفرنسية - بعد أحداث حلبجة حملات الابادة التي تقوم بها القوات العسكرية التركية ضدهم. وقد تولت فرنسا رعاية أول مؤتمر عالمي للأكراد في باريس بتأريخ ١٤ تشرين الأول ١٩٨٩ تحت إشراف (وقف الحريات الفرنسية) بالتعاون مع معهد باريس الكردي (PKK) وشارك فيه مستشرقون وعلماء أكراد بالإضافة إلى ممثلي الحركات التحررية الكردية والعالمية، وقد ألقى الكاتب الكردي دوغو بينيجك كلمة حزب العمال الكردستاني (PKK) في المؤتمر وقال: "إن القضية الكردية هي قضية الأتراك نفسها، فمثلما يناضل الأتراك والجماهير التركية من أجل الغد الأفضل وضد الظلم والطغيان اللذين يمارسهما النظام القائم في تركيا، نناضل نحن الأكراد من أجل الحفاظ على كياننا ووجودنا القومي، ومن هنا فإن حل القضية الكردية يعني في مفهومه الشامل حل القضية التركية أيضا، لأننا نحن الشعبين الكردي والتركي نتقاسم الآلام والآمال نفسها.

إن الشعب الكردي يناضل اليوم بجناحيه: مليون عامل كردي وربع مليون مقاتل يحمل السلاح من أجل تحقيق تقرير المصير للشعب الكردي لكي يحكم نفسه بنفسه، بعد أن كثرت أزمات الحكم في تركيا واشتدت تناقضاته ولاسيما في المنطقة الكردية من الاناضول، مما دفع بالجماهير الكردية الى ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها وتراثها وذاتها وإجبار الآخرين للأعتراف بحقها في تقرير مصيرها؛ (٤٢/٤٣).

وفي ٢٤ تشرين الأول ١٩٨٩ عقد مؤتمر واشطن تحت (شعار شعب في خطر: الأكراد) برعاية مجلس حقوق الأنسان الأمريكي بالتعاون مع لجنة حقوق الانسان الفرنسي بينما عقد في لندن خلال ١٩-٢٠ أغسطس ١٩٨٩ المؤتمر الدولي للأكراد برعاية الأتحاد الوطني الكردستاني بالتعاون مع لجنة حقوق الانسان البريطانية، وخلال ٢-٤ حزيران ١٩٩٠ انعقد في كوبنهاكن مؤتمر حقوق الاقليات والاوضاع في جنوب شرقي أوروبا حيث طالب المؤتمرون بضرورة اعتراف تركيا للأكراد بحق التحدث بلغتهم الخاصة حماية لتراثهم ووجودهم القومي (١٩/٥٧). وفي تموز ١٩٩٠ عقد مؤتمر مماثل لمؤتمر

باريس في استكهولم برعاية جمعية حقوق الإنسان السويدية لمناقشة شؤون الأكراد في منطقة الشرق الاوسط، أعقبه المؤتمر الدولي للأكراد في موسكو في بداية أغسطس ١٩٩٠ تحت شعار حقوق الأقليات القومية في العالم.

وإذا كانت فرنسا قد ظهرت كحامية للأكراد وكمدافعة عن حقوقهم ووجودهم القومي بعد عام ١٩٨٥، فانها لم تترك هذه المهمة حتى الآن لبريطانيا وسويسرا اللتين سعتا للقيام بالدور نفسه. فبالأضافة الى مواقف فرنسا الإنسانية من القضية الكردية، ساهمت الشخصيات السياسية والتقدمية الفرنسية لمد يد المساعدة المادية والمعنوية للأكراد. وكذلك أصبحت للشخصيات الفرنسية مكانتها المرموقة عند الأكراد، حتى أطلق على بعضهم لقب صديق الشعب الكردي مثل الدكتور برنارد كويشنر الذي كان من زعماء طلبة حركة مايس ١٩٦٨ في فرنسا، ثم أصبح وزيراً للشؤون الإنسانية في الوزارة الفرنسية عام ١٩٨٦ وكان من ابرز أصدقاء الزعيم الكردي الأيراني الراحل عبدالرحمن قاسملو لأنه قد عمل طبيباً في جبال كردستان قبل استيزاره وبذلك أصبح من أصدقاء الشعب الكردي، وقد توسط، عندما كان وزيراً وبطلب من الحكومة الفرنسية لدى (قاسملو) لكي يوعز إلى جلال طالباني بوقف الحركات العسكرية ضد العراق لكي لا يسقط النظام العراقي تحت وطأة الضربات الأيرانية، ولقد امتثل له الزعيمان الكرديان غير أن مذبحة حلبجة أدت به الى الإستقالة من الوزارة الفرنسية عام ١٩٨٨ احتجاجاً على ذلك (٤٣/٤٤)، وتعد السيدة الفرنسية الأولى دانيال ميتران الشخصية الفرنسية الثانية التي استحقت لقب صديق الشعب الكردي عن جدارة، فقد تزعمت حملة التبرعات عام ١٩٨٨ لإنشاء بناية خاصة للمعهد الكردي في باريس الذي تأسس عام ١٩٨٣ واستطاعت بجهودها الشخصية إكمال البناية عام ١٩٨٩ التي يستقر فيها المعهد الكردي اليوم. كما قامت بزيارة مخيمات اللاجئين الأكراد الذين التجأوا إلى تركيا عام ١٩٨٨ في منطقة (سيرا) والذين يبلغ تعدادهم حوالي ٣٦ ألف نسمة في ٢٩ نيسان ١٩٨٩ وحلّت ضيفا على البيشمركة الأكراد باعتبارها رئيسة (وقف الحريات) الذي يقوم بالنضال ضد الأنظمة التي تقوم بانتهاك حريات وحقوق الأنسان في فرنسا والعالم، وقد صرحت في أنقرة حول اللاجئين الأكراد قائلة: " لايمكن نسيان نضال الشعب الكردي الذي سلب منه الاستقلال منذ ٢٦٠٠ سنة وأنكرت عليه ممارسة لغته وتطوير ثقافته وأجبر على الهجرة والالتجاء هنا وهناك وترك بين العبودية والموت وإن هذا الشعب لايمكن أن ينسى ... لأنه شعب الكاتب الروائي الفنان ييلماز غوني مؤلف ومخرج فيلم الطريق "(٢١/٥٨)، كما

قدمت دانيال ميتران المساعدات الغذائية الطبية الى اللاجئين الأكراد العراقيين في ايران وتركيا لدى زيارتها للمنطقة في ٢١نيسان ١٩٩١ وبعد مقابلتها للزعماء الأكراد في كل من ايران وتركيا.

كما ارتفعت الأصوات في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٠لتأييد الوجود القومي للأكراد في تركيا، لاسيما بعد أن اتفقت وجهات نظر الوفود الأوروبية الى اجتماعات الاشتراكية الدولية في بروكسل على عدم قبول إنضمام تركيا الى المجلس الاوروبي الإ بعد قيامها بالاعتراف القومي والحقوق الثقافية للأكراد في تركيا (٢٠/٤٨) وبعد صدور تقرير منظمة العفو الدولية المؤلف من ٣٦ صفحة حول انتهاك حقوق الانسان في تركيا... كتبت مجلة نيوزويك الأمريكية الصادرة في ١٩٩٠/٥/١٥ دراسة حول تركيا، بعد أن خصصت جزءاً كبيراً من صفحاتها لها مع وضع خارطة تركيا على الغلاف بعنوان: تركيا تبحث عن هويتها، تحدثت فيها عن الأنجازات التركية خلال السبعين عاما الماضية وتطور الديمقراطية فيها، فهي من جهة أخذت بفكرة العلمانية، بينما معظم السياسيين الأتراك يتحدثون عن الدين الأسلامي وتأثيره على المجتمع. وفي الوقت الذي أخذت فيه تركيا بالنظام الديمقراطي والتعددية الحزبية إلاّ أنها لا تزال لا تعترف بالوجود القومي للأكراد الذين يؤلفون نسبة لا يستهان بها من نفوس تركيا ثم انتهت المجلة الى القول: إن الغرب يؤيد الاعتراف بالوجود القومي الكردي في تركيا ولكنه يعارض انفصال الأكراد عن تركيا أو قيامهم بتأسيس دولة كردية مستقلة.

وصرح ريتشارد جيني وزير الدفاع الأمريكي لصحيفة حريت التركية قائلاً: "إن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بغلق قاعدتين عسكريتين في تركيا، بسبب جو الوفاق الدولي، لا يعني تحولاً في السياسة الأمريكية تجاه تركيا، فلا تزال تركيا تؤلف عنصراً حيوياً في منظومة الدفاع الغربي، اضافة الى أن أمريكا لاتزال ملتزمة بتعهداتها تجاه تركيا بالحفاظ على وحدة ترابها الوطني" (١٩/٥٩) كما صرح مارك كروسمان مساعد السفير الأمريكي في أنقرة لدى قيامه بجولة استطلاعية في منطقة جنوب شرقي الأناضول وبعد اجتماعه بمحافظ منطقة الأحكام العرفية الوالي خيري قوصاقجي اوغلو في مقر المحافظة قائلاً: "إن حكومة الولايات المتحدة الإمريكية لا تؤيد على الإطلاق إقامة دولة كردية في منطقة الشرق الأوسط أو في تركيا، لأنها تعد ذلك خطراً كبيرا على أمن حليفنا التركي. ومن هنا فإننا نقيم الأعمال الدموية التي تقوم بها حركة حزب العمال

الكردستاني في منطقة جنوب شرقي الأناضول التي وصلت إلى أبعاد إرتكاب المجازر الوحشية، بأنها أعمال إرهابية، في الوقت الذي نؤيد فيه قيام الأكراد بالتحدث بلغتهم الخاصة، مثل بقية الشعوب، وممارسة حقهم في الحفاظ على تراثهم القومي وثقافتهم من خلال النشر والاعلام" (١/٥٩).

وقد أدّت هذه الضغوط السياسية التي مارستها الحركة الديمقراطية التركية والمجلس الاوربي والمنظمات والهيئات المعنية بحقوق الانسان في العالم، على تركيا الى قيام الحكومة التركية بالاعتراف للاكراد بممارسة لغتهم والغاء المواد ١٤٠ و١٤١ و١٦٣ من قانون العقوبات التركي وبذلك تم اخلاء حوالي ٣٠ ألف سجين كردي من مجموع ٤٣ الف شخص اطلق سراحهم من السجون التركية، كما تم إلغاء حكم الإعدام من قوانين العقوبات التركية. غير ان هذه القرارات التي صدرت عام ١٩٩١ تمثل الحد الادنى من طموحات الشعبين التركي والكردي وتطلعاتهما الديمقراطية وآمالهما المستقبلية. ومن هنا فإن مستقبل الديمقراطية في تركيا مرهون بحل القضية الكردية فيها وبإلغاء الاحكام العرفية من منطقة جنوب شرقي الاناضول مع إحترام مبادئ حقوق الانسان التي اقرها المجلس الاوربي، لتصبح اهلاً لعضوية المجتمع الاوربي في مستهل القرن الواحد والعشرين .

المبحث الثالث

الاكراد وتركيا الاوروبية

كان الاكراد سكان بلاد الاناضول الاصليون وكذلك الاجزاء الغربية من ايران وشمال العراق منذ اقدم العصور التاريخية والتي تمتد الى ما يقرب من ثلاثة الآلاف عام ، حيث تولت القبائل الكردية المتعددة انشاء الحكومات اللوبية والكوتية والكوشية (الكشية) والسوبارية والكوردائية التي من المرجح أنها سميت بأسماء زعماء تلك القبائل الكردية أو بأسماء الآلهة التي كانوا يعبدونها وقد عرف الأكراد بالقوة والشجاعة منذ عهد البابليين، فقد تحدثت التوراة عن بأس الكوش (الكشيين) الحوريين (وهم شعبة من السوباريين) كما كانت كلمة كورد تعني القوي في اللغة الآشورية، ولذلك فأنهم قادوا العديد من الشعوب القاطنة في المربع الكائن بين بحيرة اورومية شرقاً ومدينة أنقرة غرباً وبين مدينة ارضروم شمالا ومدينة البصرة جنوباً مروراً بخط الحدود بين ايران والعراق لتأسيس العديد من الدول في منطقة الشرق الأدنى القديم، التي سرعان ما قام بعضها بالقضاء على

البعض الآخر بحيث أصبح الأكراد اعتباراً من القرن الخامس ق.م تحت سيطرة الفرس ثم العرب المسلمين فالأتراك حتى أنه كانت ثمة ٢٣ إمارة كردية في كردستان حوالي عام ١٥٠٠ عندما طلب السلطان العثماني ياووز سلطان سليم الى العالم الكردي الشيخ ادريس البدليسي أن يقوم الأكراد باختيار رئيس أو ملك أو سلطان لهم لكي يعقد معه معاهدة، أو اتفاق الند للند لمحاربة الشاه إسماعيل الصفوي. في حين أن البدليسي أكد له بأنه ″ من الأفضل لأن يقوم هو – أي السلطان سليم– باختيار ذلك الرئيس لأن الأكراد سوف لن يتمكنوا من الأتفاق على ذلك الشخص نظراً لوجود الحزازات والحفلات العشائرية بينهم، وهكذا تم للسلطان ما أراد (١٧/٤٣).

كانت تلك الحزازات والخلافات العشائرية نقطة الضعف بالنسبة للأكراد منذ فجر التاريخ وحتى اليوم، حيث كانت السبب الرئيسي في قتال بعضهم للبعض الآخر سواء لحسابهم أم لحساب الآخرين بحيث لم تتح لهم فرصة التفرغ لذواتهم ولتراثهم القومي من أجل تدوينها ليكون سجلاً لبطولاتهم وحضارتهم. كما أصبحت نقطة الضعف القاتلة لآمالهم عبر التاريخ الطويل، حيث نفذ منها الطغاة المستبدون والحكام الرجعيون لضرب الأكراد بعضهم بالبعض الآخر من جهة وللعثور على ضعاف النفوس من الأكراد لكي يتخذوا منهم اداة لخيانة ابناء جلدتهم عبر العصور التاريخية المتعاقبة، فكانوا حصان طروادة بالنسبة لآمال الأكراد وتطلعاتهم في الاتحاد اولاً ومن ثم في التحرر والانعتاق من نير الأجنبي الحاكم، فقد كان الشيخ ادريس البدليسي أول من خان قضية شعبه عندما كسب الأكراد الى جانب السلطان العثماني في صرراعه مع الشاه اسماعيل الصفوي، بدل أن يسعى الى ترسيخ استقلال الأمارات الكردية الكائنة في الاناضول، كما دقت إمارة اردلان أول إسفين في الوحدة الكردية عندما انحازت الى جانب الشاه إسماعيل الصفوي وقامت بمحاربة إبناء جلدتها الأكراد في صفوف العثمانيين الذين اتبعوا سياسية فرق تسد مع الإمارات الكردية الى أن استطاعوا القضاء على حكمها الذاتي واستقلالها الداخلي، وقد يكون من المهازل أن تتولى عشيرة قوجكيري اليوم، التي قادت ثورات الأكراد في درسيم وآغري داغ في العشرينات، دور الخيانة نفسه من خلال نظام محافظي القرى ليصبحوا كأدلاء وخفراء ومقاتلين ضد إخوانهم الأكراد في حركة حزب العمال حتى وصل بهم الأمر الى أن يسجل شهر مايس ١٩٨٩ مقتل ٢٥ فرداً من الجانبين يومياً (١٧/٦٠).

وإذا كان الأكراد قد عرفوا منذ احتكاكهم بالشعوب الأخرى لاسيما بعد حملة القائد

والمفكر اليوناني زينفون الى الشرق في القرن الخامس قبل الميلاد، أنهم فرسان ويحاولون الحفاظ على حريتهم واستقلالهم رغم تآمر القوتين العظميين في المنطقة – الامبراطورية الايرانية والامبراطورية العثمانية – منذ القرن السادس عشر على تقسيم هذا الشعب الشجاع، لتنفيذ مآربهم في استغلال واستثمار طاقاته وامكانياته، غير أن انتفاضات الشعب الكردي ضد الاحتلال ومحاولات التقسيم والتهجير، كانت الصخرة الصلدة التي تحطمت عليها كافة تلك المحاولات بحيث أضحت محاولات التهجير والتتريك سيفا ذا حدين حيث استطاع الشعب الكردي قهر تلك المحاولات بحيث انصهرت فيه كافة الموجات البشرية التي كانت تبغي السيطرة والاستبداد والغاء الهوية القومية للشعب الكردي.

إن حل المشكلة الكردية بالقمع والارهاب قد سقط منذ أيام العثمانية، حيث ظهر لهم أن سياسة تذويب الأكراد في عنصر آخر لا تنفع، ذلك أن صهر الأقليات العنصرية أو الطائفية أو القبلية لايمكن أن يتحقق في العصر الحديث. كما لايمكن حل المسألة الكردية بالتسويات الطائفية المبسترة والآنية، بل يكون بإعتماد الحل الديمقراطي الجذري المستند على مفهوم جديد لحق المواطنة والوحدة الاجتماعية ذلك المفهوم الذي يجب أن يشمل كل المواطنين في أرض الوطن.

وإذا كان المجلس الاوروبي بخاصة والغرب بشكل عام يستنكر عمليات الإرهاب التي تمارسها حركة حزب العمال الكردستاني في تركيا ولكنه يعقد المؤتمرات الدولية لبحث حقوق الأكراد والاضطهاد الذي يتعرضون له، فإن الشخصيات التركية المتعاقبة مع القضية الكردية وكذلك بعض زعماء الأكراد من خارج تركيا انتقدوا تلك الاعمال الإرهابية ايضاً. فقد صرح مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق وهو في طريقه الى اجتماعات الاشتراكية الدولية التي عقدت في استوكهولم في أيلول ١٩٨٩، وبعد اجتماعه بالسيد اردال اينونو زعيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي الشعبي التركي، لمراسل جريدة حريت التركية بما يلي: "انني أعتبر نفسي من أصدقاء تركيا، ولذلك أتمنى لها كل الخير والتقدم، ولا أرغب في التدخل في شؤونها الداخلية، ولكني ككردي أتابع الاحداث الجارية في منطقة شرق وجنوب شرقي تركيا، وقد علمت أن حكومتكم قد اتخذت بعض القرارات الادارية حول القضية الكردية في تركيا، إلاّ أن هذه القرارات سوف لن تحل القضية الكردية وإنما سوف تعقدها أكثر فأكثر.

إن ثمة منظمة كردية في تركيا تدعى حزب العمال الكردستاني التي تقوم بالكفاح

المسلح ضد النظام القائم في تركيا، إلا أن الكفاح لا يتحقق من خلال قتل أبناء الشعب أو إرهابهم. انني ضد هذا النوع من الكفاح لأنه يفترض في المنظمات المناضلة أن تكون مع الشعب وليس ضده" (٤٨/ ٢٠).

لقد أدان العالم، من خلال مؤتمر هلنسكي واتفاقية فيينا، الارهاب بجميع اشكاله: أخذ الرهائن، اختطاف الطائرات، القتل على الهوية، الابتزاز المادي والسياسي إساءة استعمال الدولة والمجموعات والافراد لحق الدفاع الشرعي والمطالب الوطنية والقومية. ومن هنا فإن دول المجلس الأوروبي وفي المقدمة فيها فرنسا تساند قضية الأكراد وتدعو الى منحهم حقوقهم القومية والثقافية والبرلمانية، ولكنها ترفض فكرة إقامة دولة مستقلة لهم وتدين كافة صور الارهاب التي تمارسها الحركات الكردية، ولاسيما حركة حزب العمال الكردستاني في تركيا، للوصول الى الهدف المذكور من خلال مبدأ (اضرب واهرب) وهو المقابل الموضوعي لمبدأ التركي (الق القبض عليه واقتله) وهما المبدآن الارهابيان المرفوضان من المجتمع الدولي بعامة ودول المجلس الأوروبي بخاصة التي اتفقت وجهات نظرها على عدم قبول انضمام تركيا الى المجلس الأوروبي الاّ بعد قيامها بالاعتراف بالوجود القومي والحقوق الثقافية والبرلمانية للأكراد مع عدم التضحية بالديمقراطية بدعوى وجود الإرهاب في المنطقة الكردية من جهة بينما يؤيد – أي المجلس الأوروبي– الاعتراف بالوجود القومي الكردي في تركيا ولكنه يعارض انفصال الأكراد عن تركيا أو محاولاتهم لأقامة دولة كردية مستقلة في المنطقة من جهة أخرى.

إن العالم يتجه اليوم نحو نظام دولي جديد يتحقق فيه الأمن والاستقرار وتنبذ فيه الكراهية والتعصب الأعمى: الفكري والقومي لكي يرى الإنسان – وأينما كان على هذه الكرة الأرضية– اخاه الانسان المحتلف معه والمتفق وإياه معا، لكي يجري معه حوارا صادقا وبناء من أجل الإمسان نفسه وغده المشرق الوضّاء. ولذلك لابد وأن يتوازى التقاطع الكردي التركي أولا ومن ثم سيسير نحو الالتقاء على المودة والتصافي بعد قرون من الضغينة والبغضاء والتعصب الاعمى الذي أدى الى هذا المصير الدامي للشعبين التركي والكردي، لأن واحد منهما كان لايرى غير نفسه وآرائه التي يؤمن بها مثل حتمية القدر التي ساقت اجيالا من الشعبين نحو مهاوي الهمجية والقسوة السحيقة السوداء، بعيداً عن التسامح والجيرة والقرابة والتاريخ والانسانية.

إن الشعوب أو الأكثرية التي تحترم نفسها وحقوقها يجب أن تنظر الى الاقليات القاطنة

بين ضهرانيها والتي تشاركها حق المواطنة، نظرة الأخ الأكبر الذي يسبغ الحنان والرعاية والحماية على الأخوان الصغار بمنحهم حقوقهم القومية والثقافية ليستطيعوا التعبير عن آرائهم بحرية وأختيار وليساهموا في التنمية القومية بجد ونشاط. فعندما تقوم أية دولة بمنح الاقلية القومية من مواطنيها حقوقها القومية فإن ذلك لايعني ابداً تقسيم الدولة او الاساءة الى حقوق الأكثرية فيها او غبن حقوق الاخرين وانما ذلك هو الحل الديمقراطي الذي اخذت به الدول الحديثة ضمن المفهوم السياسي الحديث الذي يدعو الى فكرة قيام كافة المواطنين – بغض النظر عن الجنس واللغة والدين – بممارسة الحرية ضمن المؤسسات الديمقراطية التي تؤمن ايماناً راسخاً وقوياً بالتعددية القومية والسياسية والثقافية في القطر الواحد انطلاقاً من نظرية الدولة الأم الرؤوم والرحيمة وذات النظرة العادلة للجميع من حيث الحقوق والواجبات، والتي هي بالضد من نظرة الدولة الأب في المفهوم السياسي الحديث، وهي الدولة المستبدة الطاغية وغير العادلة.

ان عالم القرن الواحد والعشرين سيكون عصر ازدهار الديمقراطية وفق النظام العالمي الجديد البعيد عن الاستبداد والسيطرة والاستغلال ضمن اطار الوفاق السياسي الذي يأخذ مصالح البلدان النامية بنظر الإعتبار – وفق نظرية اليونسكو التي تخالف نظرية امريكا الى النظام الدولي الجديد – سوف لن يسمح للدول لاسيما حكومات العالم الثالث اضطهاد شعوبها او الاقليات القومية القاطنة معها، لأنه سيكون للأمم المتحدة – وكما قال برنارد كويشنر وزير الشؤون الانسانية الفرنسي – حق التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة لأسباب انسانية او بسبب خرق حقوق الانسان في الدول المعنية، بل ان هذا المبدأ قد ترسخ اكثر واخذ ابعاداً دولية عندما اقرت الدول الصناعية السبعة في اجتماعها بلندن بتأريخ ١٦ تموز ١٩٩١، ضرورة تعيين شخصية دولية معروفة كمساعد للأمين العام للامم المتحدة ليكون مسؤولاً عن انتهاكات حقوق الانسان واجراءات القمع ووقوع الكوارث لكي تستطيع المنظمة الدولية للتدخل عن طريق القوة الدولية لمساعدة المنكوبين والمغدورين . غير ان هذا التدخل سوف لن يتم ضد تركيا لسببين :

الاول – ان تركيا سوف تمنح الاكراد كامل حقوقهم القومية والبرلمانية او يكون ثمة اتحاد فدرالي بين القوميتين التركية والكردية اوائل القرن الحادي والعشرين، عندما ستكون تركيا دولة اوربية كامل العضوية في المجلس الاوربي عند ذلك التأريخ.

الثاني – ان الديمقراطية في تركيا سوف تتكامل بحيث ترقى الى مستوى الديمقراطية

الاوربية ومن هنا فإن مستقبل الاكراد في تركيا الاوربية سيكون مضموناً واوفر حظاً لا سيما اذا ما استطاعوا تشكيل قوة سياسية ضاغطة لتؤدي دورها في رسم مستقبل الديمقراطية في تركيا ، تلك الديمقراطية التي سوف تتأطر من خلال المعطيات المستقبلية التالية :

١- اثبتت الانتخابات المحلية لعام ١٩٨٩ ان اليسار لم يفز بها وكذلك اليمين وانما كانت نتائج تلك الانتخابات ضد تورغوت اوزال رغم فوزه برئاسة الجمهورية التركية

٢- اذا استطاع اردال اينونو زعيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي الشعبي وبولند اجاويد رئيس الحزب الديمقراطي اليساري تأليف جبهة تقدمية أو حزب اشتراكي فوري فسيفوز في الانتخابات النيابية القادمة غير ان الخلافات الشخصية بينهما تحول دون ذلك.

٣- اذا استطاع تورغوت اوزال التحالف مع سليمان دميرال رئيس حزب الصراط المستقيم فسيكونان حزباً يمينياً محافظاً يمكنه كسب الجولة القادمة من الانتخابات النيابية، غير ان اعتقاد دميرال ان اوزال خان صداقته ونبذه بعد انقلاب ١٩٨٠ بل انه تعاون مع الذين انقلبوا عليه - اي دميرال - واعتقلوه وسجنوه، يحول دون تحقيق هذا الاتفاق

٤- سيكف الجيش التركي، صاحب الفكرة والمبادئ الاتاتوركية العلمانية النهج، عن التدخل في شؤون الدولة في سبيل الاستمرار بعملية الديمقراطية العلمانية على النهج الغربي لأن تركيا ستصبح دولة اوربية ديمقراطية متوازنة وبالمقاييس الاوربية حيث تنتفي الحاجة عند ذلك الى الانقلابات العسكرية لإعادة التوازن السياسي الى البلاد.

٥- ستظل الائتلافات الحزبية وحكومات الاقلية الضعيفة حاكمة في تركيا خلال العقدين القادمين الى ان تتركز فيها المؤسسات الديمقراطية إلاّ اذا ظهر فيها حزب سياسي قوي وحينذاك ستتجه الحياة الحزبية في تركيا لتستقر في قطبين رئيسيين من خلال حزبين قويين يتبادلان السلطة من خلال الحكم والمعارضة وفق النمط الغربي في الحكم.

لقد انقلب تقاطع القدر بين الشعبين التركي والكردي الى قدرين متوازيين بعد عام ١٩٩١ عندما اضطرت تركيا للاعتراف بممارسة الاكراد للغتهم القومية واطلقت سرح عشرات الالاف من السجناء الاكراد من سجون الاحكام العرفية المعلنة في المنطقة الكردية والغت حكم الاعدام من قوانين عقوباتها ، كما قامت حركة حزب العمال الكردي من جانبها بتخفيف مطالبها القومية من الاستقلال الى الاعتراف بالوجود القومي والحكم الذاتي بل انها وافقت على القيام بالاستفتاء العام حول ذلك اذا اقتضت الضرورة، وحتى ان عبد الله اوجلان

رئيس حزب العمال الكردستاني دعا الحكومة التركية للتفاوض مع حركته من اجل ذلك . فمتى يتم لهذين القدرين المتوازيين ان يلتقيا على الود والتفاهم ؟.

اننا نؤمن بأن ذلك سوف يتحقق قريباً جداً وقبل عام ٢٠١٠ لأن الظروف الدولية وموقع تركيا وتطور الديمقراطية فيها اضافة الى رغبتها في دخول المجلس الاوربي سوف تعجل في منح الاكراد نظام الحكم الذاتي ضمن الوحدة التركية ، اما مسألة حق تقرير المصير للاكراد فإن الزمن كفيل بذلك . ويظهر ان مجرى الاحداث في تركيا يتجه نحو تحقيق نبوءة عبد الله اوجلان حول القضية الكردية من خلال السيناريو التالي : "سيرفع رئيس اركان الجيش الى المجلس الامن القومي التركي يؤكد فيه مدى انزعاج الذي يشعر به قادة الجيش نظرا لعدم التوصل إلى نتائج ملموسة في الحرب ضد الأكراد. فيقوم مجلس الأمن القومي التركي بمناقشة الموضوع ثم يحيله إلى البرلمان الذي سيعقد اجتماعات صورية ومن ثم يصدر بيانا يؤكد فيه اتخاذ القرار التاريخي بمنع الأكراد بعض حقوقهم" غير أنني أعتقد أن الأكراد في تركيا سوف ينالون كافة حقوقهم ضمن الوحدة التركية سواء بمنحهم حقوقهم القومية أم عن طريق تشكيل اتحاد فيدرالي بين القوميتين التركية والكردية على غرار الاتحاد السويسري وبذلك يساهمون في تطوير الديمقراطية فى تركيا من خلال المؤسسات الدستورية التركية فيحققون حكما ذاتيا نموذجيا لهم في تركيا ويصبحون محط أنظار جميع الأكراد في المنطقة وسيدفعون بالأنظمة الدكتاتورية في الشرق الأوسط إلى منح الأكراد حقوقهم القومية في حكم ذاتي حقيقي وبذلك يساهمون في دفع الحركة الكردية العامة إلى تحقيق المزيد من النجاحات على طريق التحرر والديموقراطية.

مصادر الفصل السابع

١– محمد امين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة محمد علي عوني – بغداد، ص٢، ١٩٦١.

٢– آوليا جلبي سياحتنامه سي، ج٤ استنبول ١٣١٤.

٣– شيخ محمد خال، فه رهنكي خال، ج١، سليماني ١٩٦٠.

4-Hurriyet gazetesi,27-6-1990.

٥– انظر سلسلة المقالات اليومية لجريدة العراق البغدادية والمنشورة بعنوان (الشخصية الكردية من خلال امثالها) لا سيما الحلقة الثامنة المنشورة في ١١/٥/١٩٩١.

٦– محمد امين زكي، تاريخ السليمانية وانحائها، نقله الى العربية وعلق عليه محمد جميل بندي الروزبياني، بغداد ١٩٥١.

٧– احمد الخاني، مم وزين، ترجمة محمد سعيد رمضان البوطي، دار العلم للملايين بيروت ١٩٨٥.

8-Hurriyet gazetesi,10-5-1990.

9-Hurriyet gazetesi,27-6-1990.

10- Milliyet gazetesi,29-6-1990.

11-Tercuman gazetesi,29-6-1990.

12-Gunes gazetesi,29-6-1990.

13-Hurriyet gazetesi,30-6-1990.

١٤– فصول من كتاب الاسلام والدولة للكاتب البريطاني ادوارد مورتيمر ، جريدة الوطن الكويتية. العدد الصادر في ١٠ نيسان ١٩٨٤.

15-Husnu Aktas:Medeni Vahset,4.Baski,Ankara1982.

١٦– مجلة الافق ، العدد ١٣٦ الصادر في ١٩ شباط ١٩٨٧.

١٧– جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة في ٥/٣/١٩٨٦.

١٨– جريدة الوطن الكويتية الصادرة في ٣١/١/١٩٨٧.

19-Hurriyet gazetesi,17-3-1991.

20-Hurriyet gazetesi,24-4-1990.

21-Hurriyet gazetesi,7-4-1989.

٢٢– جريدة الاهالي القاهرية، الصادرة في ٢٩/٥/١٩٨٥ .

٢٣– مجلة الوطن العربي، العدد ١٧٧ الصادر في ١٤/٧/١٩٨٦ .

٢٤- جريدة القبس الكويتية، العدد ٥٠٩٢ في ١٩٨٦/٧/١٤ .

25-Hurriyet gazetesi,25-4-1990.

٢٦- مجلة الدستور، العدد الصادر في ١٩٨٠/٩/٢٩ .

٢٧- مجلة آخر ساعة القاهرية، العدد الصادر في ١٩٨٩/٤/٥.

28-Hurriyet gazetesi,24-7-1990.

٢٩- مجلة الأسبوع العربي، العدد الصادر في ١٩٨٣/٩/٥.

٣٠- مجلة الدستور، العدد الصادر في ١٩٨٣/٩/٥.

31- Milliyet gazetesi,19-5-1984.

٣٢- مجلة الصياد اللبنانية، العدد الصادر في ١٩٨٤/١١/٢٨.

33-Hurriyet gazetesi,19-7-1989.

34-Hurriyet gazetesi,32-5-1990.

35-Nokta dergisi,Yil7,sayi50,17-12-1989.

٣٦- د. إبراهيم الداقوقي: الصحافة في تركيا، بحث منشور في كتاب تركيا المعاصرة من إصدارات مركز الدراسات التركية بجامعة الموصل ١٩٨٧.

٣٧- جريدة الأنباء الكويتية، العدد الصادر في ١٩٨٤/٨/٢٨.

38-Aziz Nasim: Bulgaristanda Turkler Turkiyede Kurtler,istanbul,1989.

39-Abdi ipekci:Liderler diyor ki, yayinlari28,istanbul.

40-Cumhuryet gazetesi,22-4-1985.

٤١- جريدة القبس الكويتية، العدد الصادر في ١٩٨٦/٧/١٤.

42-Ismail Cem:Gecis donemi Turkiyesi.istanbul1989.

43-2000e dogru dergisi,sayi44,29-10-1989.

٤٤- جريدة النداء اللبنانية، العدد الصادر في ١٩٨٥/٤/١٩.

45-Hurriyet gazetesi,21-12-1989.

46-Cumhuriyet gazetesi,27-12-1986.

47-Hurriyet gazetesi,26-4-1990.

48-Hurriyet gazetesi,30-4-1990.

49-Hurriyet gazetesi,15-5-1990.

50-Hurriyet gazetesi,23-5-1990.

51-Hurriyet gazetesi,5-5-1990.

52-Tan gazetesi,7-5-1990.

٥٣- مجلة الدستور، العدد الصادر في ١٩٨١/٧/٢٢.

٥٤- جريدة الأنباء الكويتية، العدد الصادر في١٩٨٥/٧/٣٠.

٥٥- د. كمال مظهر أحمد: كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، بغداد ١٩٧٥ باللغة الكردية.

56-Tercuman gazetesi,7-4-1989.

57-Hurriyet gazetesi,19-7-1990.

58-Hurriyet gazetesi,5-6-1990.

59-Tempo dergisi,sayi, yil 2,29-6-1990.

60-Hurriyet gazetesi,29-6-1990.

61-Hurriyet gazetesi,26-5-1989.

الفصل الثامن

الحل السلمي للقضية الكردية

كان عام ١٩٩٣ نقطة التحول في تاريخ أكراد تركيا: فقد طرح فيه المرحوم تورغوت أوزال، رئيس جمهورية تركيا آنذاك فكرة إقامة الفيدرالية التركية – الكردية على بساط البحث والمناقشة والتي أدت بدورها إلى ميلاد فكرة الجمهورية الثانية الداعية إلى "ضرورة إعادة النظر في الأفكار الكمالية بعد مضي سبعين عاماً عليها من أجل تطويرها توطئة للارتقاء بمستوى الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان والاعتراف بالهوية للأقليات القاطنة في تركيا إغناءً للتراث الحضاري ولمنح المجال لإبداء الرأي الآخر"(١). كما أعلن فيه عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني أول وقف لإطلاق النار من جانب واحد انتظارا لما ستسفر عنه مناقشات الفيدرالية ومرادفها السياسي (الجمهورية الثانية) لإتاحة الفرصة "لبلورة رأي عام تركي موالي لفكرة منح الأكراد حقوقهم الثقافية والبرلمانية ضمن الوحدة الوطنية" وهي الدعوة التي قادها مثقفو تركيا في تلك السنة إنطلاقا من تأييدهم لفكرة إقامة الجمهورية الثانية(٢). إضافة إلى أن عام ١٩٩٣ كان عام الاغتيالات السياسية في تركيا: فقد اغتيل الروائي والصحفي الكردي موسى عنتر في وضح النهار، كما اغتيل أكثر من ثمانية أكراد من كبار رجال الأعمال في تركيا لتضاف إلى سلسلة الاغتيالات التي بدأت في تركيا بأغتيال (أشراف بتليس) قائد قوات الجندرمة بتخريب طائرته الهليوكوبتر وهو في طريقه إلى عقد أجتماع مهم حول القضية الكردية في ١٧ فبراير/ شباط ١٩٩٣ في مدينة ديار بكر عاصمة المنطقة الكردية في تركيا بحيث سقطت طائرته قرب العاصمة أنقرة دون أن تؤدي التحقيقات حوله إلى أية نتيجة ملموسة(٣).

كما ظهرت إلى الوجود منظمة حزب الله التركي التي بدأت الكفاح ضد منظمة حزب العمال الكردستاني وفي منطقة جنوب شرقي تركيا، بحيث باتت هذه المنظمة تعمل

بمثابة الثورة المضادة لحزب العمال الكردستاني. بل كانت تشارك أحيانا في قوات الجندرمة (الدرك) بوعي أو بدونه في العمليات المنظمة ضد حزب العمال الكردستاني ونشاطاته في المنطقة. ومن هنا فقد ذهب بعض المحللين السياسيين للقول "إن منظمة حزب منطقة جنوب شرقي تركيا، وكانت تعمل بإشراف وتوجيه أحمد جم ارسومر، مدير دائرة المخابرات التابعة لقوات الجندرمة- الذي اغتيل هو الآخر عام ١٩٩٤- من أجل مكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني. غير أنها تحولت إلى قوة مسلحة لا يستهان بها عام ١٩٩٠ إثر قيامها بتدريب كوادرها. ولذلك فقد بدأت هذه المنظمة تنادي بإقامة (الجمهورية الإسلامية في تركيا) مما أدى ذلك بالقوات التركية لمكافحتها بضراوة بعد عام ١٩٩٥ والقاء القبض على كوادرها النشطة بأعتبارها منظمة إسلامية أصولية تشكل خطرا على النظام العلماني الديمقراطي في تركيا من جهة، وتعمل على فصل جزء من تركيا لإقامة نظامها المنشود عليه"[٤]. من جهة أخرى. ولكن الدكتور (ماهر قايناق) أحد مدراء الاستخبارات (Mit) السابقين يؤكد في اللقاء الذي جرى معه بعد مقتل حسين ولي اوغلو زعيم منظمة حزب الله في أستنبول في ١٥ يناير كانون الثاني ٢٠٠٠" بأن الدولة إذا لم تكن قد قامت بتشكيل حزب الله التركي فإنها قد تسامحت معه من أجل ضرب القوتين الكبيرتين في منطقة شرقي تركيا: منظمة حزب العمال الكردستاني ومنظمة حزب الله ببعضهما وفق قاعدة (دع الكلاب تأكل بعضها البعض). ومن هنا فإني لا أعتقد بوجود علاقة بين الإغتيالات السياسية مجهولة الفاعل الجارية في تركيا – ولا سيما في جنوب شرقي تركيا – والتي ذهب ضحيتها منذ عام ١٩٩٠ حوالي سبعة آلاف شخص، وبين حزب الله، لأن تلك العمليات قد قامت بها منظمات أخرى (أو ما نطلق عليها الدولة السرية) ذات الارتباطات الأجنبية. لأن الدولة أرادت القضاء على هذه المنظمة – أي حزب الله التركي – التي أنشأتها لمحاربة الـ(pkk) بعد أن أصبحت خطرا عليها وعلى الأمن والاستقرار في البلاد. لا سيما وأن صحيفة حريت قد أكدت في ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠ بأن الكادرين الكبيرين لحزب الله اللذين ألقى عليهما القبض مع زعيم المنظمة المقتول لم يدليا بشيء حتى الآن حول هذا الموضوع، وإن كان الجنرال تيومان كومان قائد القوات البحرية قد أكد في يوم إحالته على التقاعد بتاريخ ١٩٩٨/٨/٣١ بأن حزب الله التركي قد تعاون مع الجندرمة ضد (Pkk)[٥] ومن جهة أخرى أشار المحلل السياسي حسن جمال إلى أن "الدولة الخفية بدأت تغسل آثار دماء ضحايا منظمة حزب الله التركي التي شكلتها في جنوب شرقي تركيا لمقاومة (Pkk) منذ ١٩٩٠ والتي قامت

بالعديد من الاغتيالات في جنوب شرقي تركيا في محافظة بالطمان بعد أن قامت بعض أجهزة الدولة بغض النظر عن أعمالها ضد الـ (Pkk) في تلك المنطقة"[٦]. فما هي هذه الدولة السرية التي تقوم بخلق المنظمات السرية والعلنية في تركيا ضد بعضها البعض ثم تقضي عليها لكي تزيل آثار جرائمها – أي جرائم الدولة السرية – في تركيا؟. يعتقد معظم المراقبين أن نواة هذه الدولة السرية في تركيا قد وجدت في وزارة الداخلية عندما قامت منظمة حلف الأطلسي منذ عام ١٩٥٠ بإنشاء منظمات غلاديو (Gladeo) التابعة لدائرة المخابرات الأمريكية (CIA) في الدول المنضوية تحت مظلة الناتو لمكافحة الشيوعية في تلك البلدان إبان الحرب الباردة بين المعسكرين الإشتراكي والرأسمالي. حيث أشار بولند أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري الذي أصبح رئيسا للوزراء عام ١٩٧٤ إلى وجود شعبة من المخابرات المركزية الأمريكية في مدرسة التدريب العسكري آنذاك استناد إلى البروتوكول الأمني الموقع بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية منذ الخمسينات. وإذا كانت مدينة استنبول، العاصمة الثقافية والإعلامية والتجارية لتركيا، قد أصبحت جنة مخابرات الإيديولوجيات المسيطرة في المنطقة التي تتعاون مع بعضها مثل (MIT) التركية و(CIA) الأمريكية والموساد الإسرائيلية والسافاك الإيرانية في عهد الشاه) أو تشن بعضها ضد البعض الآخر حربا نفسية وتصفيات جسدية قاسية لأعدائها، فإن التشكيلة الاستخباراتية المتعاونة فيما بينها والتي لها ارتباطها، بمراكز القوى الفاعلة في تركيا (القوات المسلحة والمنظمات القومية الشوفينية الأصولية) حفاظا على أمن واستقرار النظام فيها من جهة ولمحاربة كافة الحركات المتطرفة، سواء كانت يسارية أم إسلامية والتي تعتقد بأنها تشكل خطرا على النظام من جهة أخرى تؤلف أعمدة الدولة السرية القائمة في تركيا والتي تحدث عنها خبير الإستخبارات الدكتور ماهر قايناق والمحلل السياسي حسن جمال وغيرهم. ومن هنا فقد ارتبطت القضية الكردية في تركيا بالأمن القومي للنظام العلماني القائم في تركيا من جهة وبمصالح الإيديولوجيات المسيطرة في المنطقة من جهة أخرى مما خلق ذلك مضاعفات سياسية وأمنية ونشوء جماعات الجرائم المنظمة (المافيا) في معظم مناحي الحياة في تركيا بعد أن كشفت حادثة صوصورلك[٧] في ٣١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦ تعاون السياسيين ورجال الأمن مع المافيا – مثلما حدث في إيطاليا – محليا ودوليا في مجالات تجارة المخدرات والأسلحة والرقيق الأبيض والاغتيالات مجهولة القاتل وازدهار أعمال التجسس والإرهاب والابتزاز والإغتصاب على الصعيدين الداخلي والخارجي. وإذا كانت الأوساط

الرسمية والعسكرية التركية تتهم عبدالله أوجلان زعيم منظمة حزب العمال الكردستاني بعد إلقاء القبض عليه، ومنظمته[٨] بتجارة المخدرات والإغتيالات مجهول القاتل وبالإنفصالية عن طريق إقامة جمهورية شيوعية في تركيا، فإن معظم المحللين السياسيين يؤكدون "بأن هذه الاتهامات ما هي إلاّ محاولات للتغطية على الفضائح المالية والاختلاسات والرشاوى التي تتعاطاها تلك الأوساط"[٩] بعد أن نشرت الصحف عن إلقاء القبض على ضابط كبير في القوات المسلحة متلبساً بإرتكاب جريمة الرشوة في صفقات شراء الأسلحة من دول أوروبا الشرقية. وهنا يتبادر إلى الذهن السؤال الوجيه التالي: كيف تشكلت فكرة إنشاء الجمهورية الكردية الماوية – نسبة إلى ماوتسي تونغ – في ذهن أوجلان وفي مثل هذه الظروف التركية الداخلية المعقدة ومتغيرات السياسية الدولية في الشرق الأوسط وما هو مستقبل القضية الكردية في تركيا؟. سنجيب على هذين السؤالين من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول

الجمهورية الكردية بين الحلم والواقع

سعى الأكراد القاطنون في المثلث الحدودي القائم بين تركيا والعراق وإيران منذ الألف الأول قبل الميلاد – أي قبل إحتلال الأتراك لبلاد الأناضول واتخاذها موطنا لهم بألفي عام – إلى تشكيل كيانهم القومي المستقل في ذلك المثلث الذي تقع قاعدته إلى الأعلى ليمتد ضلعه من تونجلي (درسيم سابقا) غربا إلى منطقة لاتشين في أرمينيا شرقا ولينحدر ضلع المثلث الغربي من تونجلي إلى الأزيغ (العزيز) وديار بكر وماردين وزاخو وعمادية فأربيل والسليمانية ومحافظة كركوك وكلار وخانقين لينتهي رأس الثلث فوق مدينة الكوت العراقية. بينما ينحدر ضلع المثلث الشرقي من لاتشين إلى يرفان (عاصمة أرمينيا) ومنها إلى قراباغ في جمهورية أذربيجان ثم مهاباد وسنندج وكرمنشاه ليلتقي مع الضلع الغربي في العراق. ومن هنا فإن خارطة كردستان الكبرى تشبه خارطة أفريقيا من وجوه عديدة. غير أن وجود الأكراد في منطقة صراعات الدول الكبرى والإمبراطوريات الميدية والآشورية والحثية من جهة وصراعات القبائل الكردية من جهة أخرى قد حالا دون تشكيل الكيان القومي المستقل للأكراد ولذلك فإنهم خضعوا تارة لحكم أولاد عمومتهم في إمبراطوريتهم الواسعة التي شملت الشرق الأوسط وتارة لحكم الإمبراطورية الآشورية في بلاد ما بين النهرين وتارة أخرى لسيطرة الإمبراطورية الحثية في بلاد الأناضول وأحيانا أخرى لحكم

البيزنطيين[١٠]. ورغم الثورات العديدة التي قام بها الأكراد في جميع أصقاع كردستان لرد العدوان أو حفاظا على كيانهم أو استقلال إماراتهم فإن الصراع الإيراني – العثماني للاستيلاء على منطقة الشرق الأوسط من خلال المنافسة القائمة بين إسماعيل الصفوي شاه إيران وسليم الثالث سلطان العثمانيين خلال القرن السادس عشر أدى إلى تقسيم الأكراد إلى قسمين، ثم جاءت الحرب العالمية الأولى لتعيد تقسيم بلاد الأكراد إلى أربعة أقسام مع وجود جيوب كردية في جمهوريتي أرمينيا وأذربيجان المستقلتين. وتعود المشكلة الكردية المعاصرة إلى عام ١٩١٧ وتفكك الإمبراطورية العثمانية إلى الدويلات القومية التركية والعربية والأرمنية بعد عام ١٩١٨، فبدأ الأكراد بالتطلع لإقامة دولتهم القومية أيضا سواء في العالم الاشتراكي أو الرأسمالي لا سيما بعد إعلان الرئيس الأمريكي ويلسون لمبادئه "في حق الشعوب المقهورة في تقرير مصيرها" فشارك وفد كردي في مباحثات السلام بباريس عام ١٩١٩ حيث نصت المادة ٦٢ من معاهدة سيفر على "تعيين لجنة دولية تتولى الإشراف على إقامة منطقة كردية تتمتع بالحكم الذاتي برعاية عصبة الأمم في جنوب شرقي تركيا وفي المنطقة المحصورة من شرق نهر الفرات إلى حدود تركيا مع إيران. وقد رفض مصطفى كمال باشا، زعيم حركة التحرير الشعبية، هذه المعاهدة التي تنص على تقسيم بلاد الأناضول إلى دويلات وإلحاق أراضيها بأرمينيا والأقطار العربية التي استقلت حديثا[١١] ولذلك فقد توصل مصطفى كمال إلى اتفاق مع الزعماء الأكراد في المنطقة يقضي بتعاونهم معه للتخلص من القوات الفرنسية واليونانية التي كانت تحتل غرب بلاد الأناضول مقابل مشاركتهم للأتراك في الحكم[١٢] وهو الأمر الذي أكده مصطفى كمال في لقائه مع الصحفي أحمد أمين يالمان بعد تحرير مدينة ازميت من اليونانيين في مارس/آذار ١٩٢٣ عندما قال: "إن المواطنين الأكراد هم شركاؤنا في البلاد وفي الحكم بحيث سيتألف المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) منهم ومن الأتراك"[١٣]. ولكن معاهدة لوزان التي اعترفت بالحدود الدولية القائمة اليوم للجمهورية التركية عام ١٩٢٣ لم تتضمن أية نصوص حول الأكراد وإن كانت قد نصت" على رعاية تركيا لحقوق الأقليات الثقافية والدينية في الدولة التركية" مما أدى إلى تفسير معنى الأقليات دينيا، كاليهود والنصارى والأرمن الذين أصبح لهم مدارسهم وصحفهم ومنشوراتهم، في حين اعتبر الأكراد "أتراكا جبليين" للتنصل من منح حقوقهم الثقافية والاعتراف بهويتهم القومية. وقد أتاحت مشكلة الموصل التي نصت معاهدة لوزان على تباحث الإنكليز مع مصطفى كمال أتاتورك حولها لتقرير مصيرها بموافقة سكان الولاية، فرصة ذهبية للأكراد عام ١٩٢٥

عندما قرر الإنكليز إقامة (دولة كردستان) في شمال العراق لتكون السليمانية عاصمتها والشيخ محمود الحفيد ملكا عليها ليس حبا بالأكراد وإنما لتحقيق جملة أهداف: الإيحاء للأكراد بأن بريطانيا قد برّت بوعدها بإقامة دولة لهم مقابل تعاونهم مع الإنكليز ضد الدولة العثمانية والضغط على الملك فيصل الأول لقبول شروطهم في معاهدتهم المقترحة مع الدولة العراقية الجديدة وكرسالة موجهة إلى مصطفى أتاتورك بأن الأكراد مزمعون على إقامة دولتهم في بلادهم كردستان الكبرى التي تشمل جزءاً من أراضي الجمهورية التركية إذا لم يتنازل عن ولاية الموصل العثمانية لإلحاقها بالعراق بعد أن اكتشفوا مخزون البترول الهائل في أراضيها. وسرعان ما جرى الاستفتاء في ولاية الموصل برمتها، فكان تصويت العرب والأكراد والتركمان والآشوريين الصالح الانضمام إلى المملكة العراقية وبذلك انتفت الحاجة إلى وجود حكومة كردستان العراق. ،عندما أعلن الرئيس الأمريكي روزفلت مبادئه في حق تقرير المصير للشعوب خلال الحرب العالمية الأولى وتأكيد لينين زعيم الاتحاد السوفييتي مبدأ "حق الشعوب في تقرير مصيرها" قامت مجموعة من المثقفين الأكراد بمناقشة وضعهم السياسي وموقعهم في الدولة الاشتراكية الأولى في العالم فاستقر رأيهم على ضرورة إقامة جمهورية كردية ذات حكم ذاتي داخل جمهورية أذربيجان السوفياتية. حيث يؤكد الأكاديمي الأذربيجاني آبو كشابان " تقدم الأكراد بقيادة غوئي حاجييف يطلب في السابع من أيار/مايو ١٩٢٣ إلى مجلس السوفييت الأعلى لمنح الأكراد حق تأسيس (جمهورية كردستان الحمراء) ذات الحكم الذاتي بموافقة من لينين رئيس الدولة السوفيتية" وقد ضمت هذه الجمهورية الكردية الفتية أربع مناطق كردية، هي: كلبجار، كوباليسكي، ولاتشين أيضا[١٤] غير أن قيام جمهورية أذربيجان عام ١٩٢٩ برسم حدودها مجددا بحيث تضم أراضي جمهورية كردستان الحمراء أيضا أدى إلى ردود فعل عنيفة لدى الأكراد. فاحتج غوئي حاجييف رئيس جمهورية كردستان الحمراء ذات الحكم الذاتي على هذه الأجراءات التي تعني إلغاء الجمهورية بالحاق أراضيها إلى أذربيجان، لدى باكو و موسكو معا ولكن موسكو أعلمت حاجييف بأنه "لم تعد ثمة حاجة لوجود هذه الجمهورية الكردية في أراضي أذربيجان التي عادت جمهورية في الاتحاد السوفييتي بعد محاولة إعلان استقلالها من الاتحاد السوفييتي عام ١٩٢٦"[١٥]. كان أكراد العراق – بعد تأسيس الدولة العراقية – أكثر وعيا من أكراد إيران و تركيا رغم أنهم مثل إخوانهم في البلدين الجارين للعراق، أكثر ارتباطا بزعمائهم الدينيين وقيمهم العشائرية. ولذلك فقد قام الملا مصطفى البارزاني أحد الزعماء الدينيين رئيس عشيرة البارزاني بإنتفاضة عام ١٩٣٧

ضد الضرائب الباهظة التي وضعتها الحكومة العراقية على المزراعين الأكراد، ثم تحولت إلى ثورة عارمة للمطالبة بالحقوق الثقافية وبمنح أكراد العراق حكما ذاتيا. وقد استمرت ثورة البارزاني التي تحولت إلى حرب عصابات في شمال العراق حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عندما اقتضت مصالح الحلفاء إخماد تلك الثورة أواخر عام ١٩٤٥ فالتجأ الملا مصطفى البارزاني مع شلة من مقاتليه إلى الاتحاد السوفييتي ليصبح عام ١٩٤٦ قائدا للقوات المسلحة لجمهورية مهاباد الاشتراكية الكردية التي تأسست بمساعدة الاتحاد السوفييتي في أذربيجان الإيرانية بزعامة قاضي محمد ورفاقه. شارك المثقفون الأكراد وضباطهم في ثورة ١٤ تمز/يوليو ١٩٥٨ التي قادها الزعيم الركن عبد الكريم قاسم الذي أكد في دستور العراق المؤقت "بأن العرب والأكراد شركاء في الوطن العراقي" ولذلك فقد تحقق للأكراد قيام حكم ذاتي لهم في شمال العراق وصدور العفو العام عنهم فعاد الزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني إلى بغداد وسط حفاوة رسمية وشعبية بالغة عام ١٩٦٠. ولكن خلافه مع الزعيم عبد الكريم قاسم حول أسس إقامة الحكم الذاتي في شمال العراق أدى به إلى إعلان ثورته الثانية على الحكم العراقي عام ١٩٦١. وفي عام ١٩٨٤ قام عبد الله اوجلان (آيو) بالثورة المسلحة ضد القوات المسلحة التركية. وقد انتشرت ثورة أوجلان بسرعة في كافة أنحاء كردستان تركيا، فأخذ الجيش التركي بإرسال قوات هائلة للقضاء على هذه الحركة التي تحولت بمرور الزمن إلى حرب عصابات وفي منطقة وعرة يستطيع فيها مقاتل واحد كان خلف صخرة من مقاومة فرقة نظامية كاملة من الجيش إذا ما توفرت له الذخيرة الكافية. ولذلك فقد بدأت حركة أوجلان التي وصل عدد مقاتليها خلال ١٩٨٥ – ١٩٨٨ إلى ١٥ ألف مقاتل[١٦] بإنشاء منظمات الشبيبة والنساء ورجال الأعمال والبنوك وقنوات التلفزيون في المدن الأوروبية الكبرى، بحيث بدأت هذه الحركة تكلف تركيا أكثر من عشر مليارات دولار أمريكي[١٧] وإذا كانت جميع الدول المعنية والإيدولوجيات المسيطرة قد استفادت من حركة أوجلان لتحقيق بعض مصالها، فإن المثقفين الأكراد يعدون حركة أوجلان أوسع حركة كردية قامت للمطالبة بالاعتراف بالهوية الكردية في منطقة الشرق الأوسط وللنضال من أجل تقرير المصير للشعب الكردي المقسم. إضافة إلى أنها الحركة الكردية الوحيدة التي قدمت ٢٥ ألف ضحية خلال الـ(١٤) عاما الماضية مع أكثر من ٨٠ ألف جريح ومفقود، وبلغ عدد ضحايا المدنيين ٣٠ ألف قتيل كما ذهبت أكثر من سبعة آلاف مواطن تركي وكردي من المثقفين والسياسيين ورجال الأعمال وأركان الحركة الديمقراطيين والصحفيين ضحية لها من خلال الاغتيالات السياسية خلال فترة

١٩٨٩ – ١٩٩٨ بالحوادث التي أطلقت عليها (الجنايات مجهول القاتل) في التاريخ التركي الحديث. وفي عام ١٩٩٣ عندما تولت السيدة تانسو تشيللر زعامة حزب الطريق القويم وأصبحت رئيسة للوزراء لتقوم في إبريل/نيسان ١٩٩٤ بإعداد خطة بالاتفاق مع دائرة الاستخبارات (MIT) تم تعيين الجنرال (ارطغرل غوان) للقضاء على أوجلان وكانت تلك الخطة تعتمد على إحضار أوجلان لتانسو تشيللر حيا أو ميتا[١٨] ولذلك فقد قامت تشيللر بالاعتماد على محمد آغار مدير الأمن العالم بتشكيل منظمة أمنية سرية عام ١٩٩٥ باسم (مجموعة الفعاليات المشتركة) في دائرة الاستخبارات العسكرية التابعة لمجلس الوزراء لإعداد خطة اغتيال عبد الله أوجلان بالاعتماد على الخابرات الإسرائيلية (موساد) تقوية علاقات بلادها مع إسرائيل، وقد قامت هذه الجموعة بإعداد خطة محكمة لاغتيال عبد الله أوجلان في يناير/كانون الثاني ١٩٩٥ ولكن تسرب المعلومات حول الخطة المذكورة إلى الصحافة التركية أدى إلى غض النظر عنها وفصل ١٤ موظفا مسؤولا من قوات الأمن كانت لهم علاقة بتسريب تلك المعلومات التي أدّت إلى فشل هذه الخطة[١٩]. أدات هذه المحاولة الفاشلة إلى فقدان ثقة تشيللر بمنظمة مجموعة العمل المشتركة، فقامت بالتعاون مع محمد آغار مدير الأمن العام – الذي سيكون نائبا عن حزب الطريق القويم ووزيرا للداخلية – لتشكيل منظمة أمينة سرية خاصة تعمل بإمرة تشللير ويرأسها محمد آغار شخصيا لإعداد خطة إغتيال أوجلان[٢٠] وقد قامت تشيللر بدفع مبالغ طائلة من المخصصات السرية البالغ ٥٠ مليون دولار إلى بعض الأشخاص وجماعات المافيا ولمؤسسة الموساد الإسرائيلية لتحقيق هذا الهدف من أجل الدخول في انتخابات عام ١٩٩٥ بنصر القضاء على أوجلان لرفع رصيدها الانتخابي فيها[٢١]. ولكن تعيين قورقماز كوكسال مستشارا لدائرة الاستخبارات (MIT) أعاد ثقة تشيللر بهذه المؤسسة لا سيما بعد تعيين محمد ايمور مديرا لدائرة مكافحة الإرهاب فيها والذي تولى "إعداد خطة (مرسيدس) للقضاء على أوجلان، وقد تولى هذه المهمة محمود يلدريم المعروف باسم (يشيل) وهو أحد أعضاء دائرة مكافحة الإرهاب الرئيسيين والمتهم بالقيام بالعديد من الاغتيالات السياسية المعروفة في تركيا باسم (الجنايات مجهول القاتل) عندما هيّأ سيارة فان (Van) مقفلة معبأة من مادة (C-4) الشديدة الانفجار لهذا الغرض، ولكن عبد الله أوجلان نجا من هذا الانفجار بأعجوبة. أما المحاولة الثانية فقد جرت في عهد حكومة أربكان التي تولت السلطة بعد تقديم مسعود يلماز استقالة حكومته بسبب الانتهاكات المتبادلة بينهما بإستغلال النفوذ والثراء غير المشروع، حيث اتهمت تشيللر وهي نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية – مسعود يلماز

زعيم حزب الوطن الأم باستغلال نفوذه لإثراء أخيه المليونير تورغوت يلماز، في حين اتهم ييلماز نائبته تشيللر "بالتصرف بالمخصصات السرية للإثراء الشخصي وتبذير تلك المخصصات على العمليات السرية التي شاركت فيها المافيا أيضا" بحيث قدم كل منهما طلبا إلى رئاسة البرلمان للتحقيق في الموضوع توطئة لتقديمها إلى المحكمة العليا (محكمة النقض والإبرام). وكان أوجلان قد قدم اقتراحه بوقف أطلاق النار الثاني في بداية حزيران/يونيو ١٩٩٦" من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد وتطوير منطقة جنوب شرقي تركيا التي أبقيت متأخرة لكي تتقدم إلى مستوى متقدم من الحياة كما هي الحال في غرب البلاد وشمالها"[٢٢]. غير أن حكومة يلماز التي لم تصغ إلى نداء وقف إطلاق النار قد قدمت استقالتها في ٦ يونيو/حزيران ١٩٩٦ ليخلفها فيها نجم الدين أربكان في ١٩٩٦/٦/١٥ الذي غرق حتى أذنيه في مشاكله الداخلية وصراعاته الحزبية، ومن ثم غلق حزبه (حزب الرفاه) وتقديمه لمحكمة أمن الدولة في ديار بكر – جنوب شرق – التي حكمت عليه بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ نظرا لشيخوخته، ثم شمله العفو العام في بداية عام ٢٠٠١ وبذلك لم يدخل السجن. ويؤكد تونجاي أوزكاي مؤلف كتاب (المؤامرة) بأن الشق الثاني من قصة المرسيدس قد بدأ تنفيذه يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الذي يصادف ذكرى تأسيس منظمة حزب العمال الكردستاني. ولكن لم يتم تنفيذ العملية لعدم وجود أوجلان، فتم تأجيل الفصل الثاني من عملية المرسيدس، سنة اعتبارا من ذلك التأريخ[٢٣]. كان عام ١٩٩٨ نقطة التحول في كفاح حزب العمال الكردستاني من ناحيتين: فمن جهة فقد أدت التغيرات في قيادة القوات المسلحة في أغسطس من العام المذكور إلى مجيء طاقم العسكريين المتشددين لقيادة القوات المسلحة التركية: حيث أصبح الجنرال حسين قيوريق رئيسا لأركان الجيش وهو المؤمن بضرورة الأخذ بالحل العسكري للقضية الكردية في تركيا حتى النهاية، في حين تولى الجنرال أتيلا أطاش قيادة القوات البرية، وهو المعروف بكفاحه طيلة العشرة أعوام الماضية لحركات منظمة حزب العمال الكردستاني لأنه كان قائد الفيلق السابع الذي يتولى هذه المهمة حتى الآن، في حين أصبح الجنرال تحسين أرسين قائدا للقوات الجوية، وهو أحد دعاة تحديث القوات الجوية التركية بالتعاون مع إسرائيل وكان له دور كبير في عقد الاتفاقية الاستراتيجية التركية – الإسرائيلية وبضرورة الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني محليا ودوليا إضافة إلى ضرورة الأخذ برأي إسرائيل حول كيفية القضاء على عبد الله أوجلان زعيم الحركة لتحطيمها من الداخل.

المبحث الثاني

المؤامرة الدولية: ملابسات اختطاف أوجلان وتأثيرها على القضية الكردية

قرر أوجلان في التاسع من أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨ شد الرحال إلى روسيا لا سيما وأن ممثل المنظمة في روسيا كان قد اشترى قرية صغيرة على بعد ٢٠٠ كيلو مترا من موسكو لتكون مقرا لإقامة أوجلان بالاتفاق مع الزعيم الروسي اليميني المتطرف جيرونوفسكي الذي كان قد دعاه إلى موسكو[٢٤] ويؤكد أوجلان في إفادته للمحققين الأتراك بعد إلقاء القبض عليه حول أحداث ذلك اليوم "لقد هيأ عام ١٩٩٣ فرصة تاريخية لنا وللأتراك والجمهورية التركية معا، حيث كان المرحوم أوزال قد طرح مناقشة فكرة الفيدرالية الكردية – التركية على بساط البحث لحل المشكلة الكردية حلا سليماً وكنا قد أعلنا وقف إطلاق النار من طرف واحد لأول مرة لتسهيل مهمة أوزال، كما أظهرت القوات المسلحة التركية (على لسان رئيس أركان الجيش آنذاك الجنرال دوغان غونش) نياتها تجاه الأكراد. غير أن وفاة أوزال في السابع من نيسان ١٩٩٣ قد قطعت سلسلة هذه الأحداث لتلقي بالجميع في أتون حزب ضروس في منطقة جنوب شرقي تركيا. ولكني كنت قد أكدت في برقية التعزية لعائلة أوزال بأن: الأحداث المستقبلية ستظهر للعالم مدى صدق وبعد نظر المرحوم أوزال للقضية الكردية، ولذلك فقد أعلنت للمرة الثانية وقف إطلاق النار في الأول من سبتمبر/أيلول ١٩٩٨. وطلبت من اليونان حق اللجوء الساسي، أو قبول إقامتي فيها لمدة محدودة، ولكن المسؤولين اليونانيين لم يوافقوا على ذلك، فاضطررت إلى تأجير طائرة والتوجه بها إلى روسيا في التاسع من أكتوبر ١٩٩٨(٢٥). وكانت وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) والموساد الإسرائيلية التي كانت تراقب تحركات أوجلان منذ ١٩٨٦[٢٦]. المصدرين الرئيسيين اللذين أكدا لتركيا خروج عبد الله أوجلان يوم التاسع من أكتوبر ١٩٩٨ حيث نبهت صحيفة ملليت الواسعة الانتشار إلى تعاون الموساد الاسرائيلي والمخابرات المركزية الأمريكية مع الاسخبارات التركية في "تثبيت كيفية خروج عبد الله أوجلان زعيم منظمة حزب العمال الكردستاني بعد اتفاقها مع تركيا على مكافحة الإرهاب في المنطقة، تساؤلات حول نشاط الموساد في تركيا والشرق الأوسط"[٢٧] ومن هنا تعتقد منظمة حزب العمال (المؤتمر السابع) بأن ثمة مؤامرة دولية استهدفت اختطاف أوجلان

وتسليمه إلى تركيا. وهو الأمر الذي أكده تونجاي أوزكاي في كتابه (العملية) عندما قال: "زار ممثل وكالة المخابرات الأمريكية في أنقرة، مدير الاستخبارات (MIT) شانكال أتاصاغون مساء يوم ٤ فبراير/شباط١٩٩٩ وأبلغه أمرا بالغ الأهمية عندما أكد له: أن بإمكان واشنطن تسليم عبد الله أوجلان إلى أنقرة بشرط عدم قتله وإنما تقديمه إلى محاكمة عادلة لمحاكمته. وبعد أن استشار أتاصاغون الرئاسات الثلاث: رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ورئيس أركان الجيش حول الموضوع، قاما بتوقيع بروتوكول خاص بينهما حول القضية على أن يتولى العملية فريق عمل أمريكي – تركي مشترك[٢٨] وهكذا تمت أعظم عملية سرية لتسليم زعيم منظمة كفاح مسلح إلى دولته مع اشتراط الحافظ على حياته في مؤامرة تهدف إلى: إنهاء العمليات العسكرية في منطقة جنوب شرقي تركيا لإتاحة الفرصة لتركيا للقيام بدورها المخطط لها أمريكيا وهو احتواء كل من إيران والعراق. بل إن بعض المحللين الساسيين الأتراك[٢٩] قد ذهب إلى "أن ثمة تفاهم بين واشنطن و أوروبا وعبد الله أوجلان للاتفاق على هذه الخطة من أجل إيجاد الحل السلمي للقضية الكردية دليلا ملموسا على الاتفاق المسبق على تفاصيل الخطط اللاحقة لها: تأكيد أوجلان خلال دفاعه في محكمة جزيرة إيمرالي استعداده لخدمة الدولة التركية بالبحث عن الوسائل الكفيلة لحل القضية الكردية وإعلانه وقف إطلاق النار الرابع من طرف واحد والطلب إلى مقاتلي منظمته بترك تركيا. كان عبدالله أوجلان قد اعترف للمحققين "بأنه قد أصبح أداة كبرى تهيؤها جهات دولية عديدة ضد تركيا، لأنه كان يأمل إقامة دولة حرة ومستقلة في المنطقة ولهذا فإنه انساق وراء عواطفه في كل العمليات التي جرت في المنطقة واستفادت أطراف دولية عديدة من ذلك"[٣٠] وبعد أن تحدث أوجلان بالتفصيل عن المعونات المادية والمعنوية لمنظمته "أعتذر لأمهات الشهداء خلال هذه الحرب وأعترف بمسؤوليته عن مقتل ٣٠ ألف مواطن تركي خلال تلك الحرب". ولذلك فقد حكمت محكمة أمن الدولة الثانية في أنقرة عليه بالإعدام في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٩٩، ولكن محكمة حقوق الإنسان الأوروبية قد اجتمعت واتخذت قرارا "بضرورة تعليق إعدام أوجلان إلى إشعار آخر بعد أن أخذ اعتراف موكلي أوجلان بنظر الاعتبار"[٣١] حيث أكد بولند أجاويد زعيم الائتلاف الثلاثي الحاكم[٣٢] "موافقة حكومته على قرار محكمة حقوق الإنسان الأوروبية انتظارا لنتائج اعتراضات موكلي أوجلان على الحكم المذكور". وإذا كان المجلس الأوروبي قد رفض قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي في ١١ نوفمبر/١٩٩٩ لأن "حقوق الإنسان منتهكة ويجب عليها تعديل وإلغاء كافة القوانين التي تضع قيودا على حرية الفكر مع تنفيذ معايير

كوبنهاكن الديمقراطية إذا كانت تريد حقا الانضمام إلى النادي الأوروبي"(٣٣) فإن مسعود يلماز نائب رئيس الوزراء وزعيم حزب الوطن الأم المؤتلف مع حزبي اليسار الديمقراطي بزعامة أجاويد رئيس الوزراء وحزب الحركة القومية بزعامة دولت باغجة لي قد رد بعنف على القرار الأوروبي المذكور قائلا: يظهر بأن النادي الأوروبي المسيحي لا يريد ضم بلد مسلم إلى عضويته، فإذا كانت أوروبا ليست بحاجة إلى تركيا فإن تركيا أيضا ليست بحاجة إلى أوروبا"(٣٤). أما الرئيس بولند أجاويد فقد أكد تعليقا على ذلك القرار: "يبدو أن أوروبا تريد تنفيذ معاهدة سيفر ضد تركيا مرة أخرى من أجل تقسيمها، ولكننا سوف نقاوم هذه الفكرة إلى الأبد"(٣٥). غير أن تأكيد صموئيل بيرغر على أهمية منطقة الشرق الأسط "التي تحوي ثلثي احتياطي النفط في العالم، ليس للولايات المتحدة الأمريكية فحسب وإنما لأصدقائها وحلفائها في العالم. لا سيما وأن الشرق الأوسط سيكون في المستقبل منطقة تغير وإن كل دولة فيها لها صلة بمصالحنا، ولهذا فإن الجيل الجديد في انتظار تكوين نظرته الجديدة للحياة وللتطلعات السياسية، ولذلك يجب توفر الأجواء الملائمة لإحداث الإصلاحات المطلوبة"(٣٦) وأضاف ستيفن كالفن في مقاله المعنون (نحو استراتيجية أمريكية – الأوروبية للشرق الأوسط) إلى ذلك قائلا: "وتحتاج الاستراتيجية الأوروبية – الأمريكية المشتركة في منطقة الشرق الأوسط أيضا إلى تركيا. وفي هذا الصدد بذل جهود أمريكية – أوروبية ترمي إلى اعتبار تركيا شريكا استراتيجيا ويمكن الاستفادة من قرار اليونان الخاص برفع اعتراضها على دخول تركيا للإتحاد الأوروبي في تحسين العلاقات مع أنقرة بعد التدهور الذي أصابها منذ قمة لوكسمبرغ في ديسمبر/كانون الأول عام"(٣٧).

وانطلاقا من هذه الأهمية ورغبة من أمريكا لحل مشاكل الشرق الأوسط في ضوء مصالحها ومصالح أصدقائها وحلفائها، فقد ضغطت واشنطن على المجلس الأوروبي لإتخاذ قرار في ١٨/١١/١٩٩٨ "بقبول تركيا في الاتحاد الأوروبي بشرط قيامها بحل مشاكلها مع اليونان والاعتراف بالهوية الكردية والأخذ بمعايير كوبنهاكن الديمقراطية لإجراء الإصلاحات الإدارية والسياسية والاقتصادية والدستورية في البلاد"(٣٨) وكان حل القضية الكردية بالطرق السلمية في تركيا يؤلف محور هذا القبول الذي فاجأ الأتراك أنفسهم، غير أن جنكيز تشاندرا المحلل السياسي بصحيفة الصباح الواسعة الانتشار والخبير في الشؤون الكردية والمناضل التركي في جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية يزيل تلك المفاجأة في تحليله السياسي حول الحل السلمي للقضية الكردية في تركيا بالقول: "إن الغرب الذي وضع نصب عينيه تنفيذ استراتيجيته الجديدة للقرن الحادي والعشرين بتحقيق الاستقرار المنشود

من جهة ولجعل تركيا محطة دولية كبرى لتزويد العالم ببترول وغاز آسيا الوسطى والشرق الأوسط من جهة أخرى. ولذلك يجب أن تترك الخوف من تنفيذ الغرب لاتفاقية سيفر من جديد وأن تعترف بالهوية الكردية"(٣٩). غير أن عرض أوجلان خلال محاكمته في جزيرة ايمرالى "بأنه يستطيع حل القضية الكردية في ثلاثة أشهر ضمن الوحدة التركية إذا منحته المحكمة حق الحياة بدعوة مقاتليه لإلقاء السلاح والتحول إلى منظمة سياسية مشروعة" قد أثار التساؤلات حول شخصية أوجلان ولغز اعتقاله ومصداقيته في اعترافاته. فقد تساءل محمد بركات في التحقيق الذي كتبه لمجلة الوطن العربي، فيما إذا كان أوجلان بطلا أم عميلا؟ فأجاب" كان أوجلان في نظر العرب والمسلمين بطلا سقط في مؤامرة دنيئة ولهذا أشفقوا عليه وتعاطفوا معه كجزء من تعاطفهم مع قضية الشعب الكردي برمته. ولكن الذي حدث بعد ذلك خيب كل الآمال، فسرعان ما ظهر هذا الرجل القوي وهو يقف خلف القضبان خائرا منهارا نفسيا ومعنويا كان يستعطف قضاته وينكر التهم المنسوبة إليه واعترف على أكثر من أربعة آلاف شخص من رجاله وكشف كل علاقاته الشريفة والمشبوهة بالدول التي ساعدته والمنظمات التي وقفت إلى جانبه. لقد راح أوجلان يسترحم قضاته ويعترف بأخطائه ويتعهد بأنه سوف يمضي مع رجاله على الصراط المستقيم. وبدا الرجل خائرا فقد سقط في لحظات، وإذا هو مجرد عميل، وليس بطلا ولا يحزنون"(٤٠). أما الكاتب الكردي العراقي رشيد عقراوي فقد وصف أوجلان بالعناد والاستعلاء والتكبر على الأكراد عندما أكد إصرار أوجلان "على جعل زعامته أكبر من قضايا شعبه الكردي، حيث أن زعيم أكراد تركيا عامل أكراد العراق بأسلوب تفوح منه رائحة الاستعلاء والتكبر بسبب عنجهيته المتواصلة التي يتسع أطارها مع مرور الزمن وتراكم الأخطاء والتجاوزات على الحقوق المشروعة للشعب الكردي واعتباره لأهوائه وطموحاته الشخصية فوق المصلحة العليا للشعب الكردي"(٤١). وفي الوقت الذي طالب فيه معظم المحللين السياسين الموضوعيين: جنكيز تشاندار ومتين طوكر وشاهين الباي وحسن جمال وكونكور منكي "ضرورة اعتراف تركيا بالهوية القومية للأكراد بالتفريق بين قضية أوجلان وحزبه المتهين بالإرهاب وبارتكاب جرائم القتل للأكراد والأتراك معا بين قضية المواطنين الأكراد الذين يطالبون بحقوق المواطنة وممارسة لغتهم وثقافتهم مثل الآخرين" وقد وصف المحللون السياسيون اليمينيون والقوميون الشوفينيون عبدالله أوجلان "بزعيم خيال المآته" و"برئيس الإرهاب والإجرام" و"زير النساء" و"الدكتاتور الذي يأمر فيطاع". بل إن كمال بور كاي رئيس الحزب الاشتراكي التركي – أسسه عام ١٩٧٥ – يعتقد "بأن أوجلان لا يملك فكرا سياسيا واضحا

حول أهداف حزبه ومستقبل العمل السياسي للأكراد ولذلك فإنه أضاع ٢٠ عاما من عمر القضية الكردية هباءً من خلال إيمانه بالماركسية أولا ثم انتقاله إلى المشاعية الإلحادية، ودعوته إلى الجمهورية الديمقراطية الفيدرالية، وبعد إلقاء القبض عليه أصبح كماليا – نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة – ويفتخر بذلك بل إنه يدعو مقاتليه وجميع الأكراد ليحذوا حذوه لخدمة الدولة التركية من أجل تقويتها ورفعتها. أي يدعو الأكراد لخدمة النظام التركي الاستبدادي الموغل في دماء الأكراد وساحق آمالهم وتطلعاتهم"[٤٢]. في حين يعتقد شرف لدين آلجي زعيم حزب الكتلة الديمقراطية الذي تم إغلاقه في ٢٦فبراير/شباط ١٩٩٩ "بتهمة ممارسة الدعاية الكردية وتأييد الحركة الانفصالية" بأن "عبدالله أوجلان قد أستسلم تماما لإرادة جلاديه الذين يدعون الآن بأن القضية الكردية انتهت بانتهاء أوجلان، في حين أن إنكار الوجود الكردي لا يحل المشكلة بل يزيدها تعقيداً وربما يؤدي إلى حركات أخرى في غير صالح الأكراد والأتراك معا. ولذلك فقد أكدنا على ضرورة الكفاح السياسي لاسترداد حقوق الأكراد بدل الكفاح المسلح. لأن أستبداد أوجلان بحزبه وبالأكراد أدى إلى ظهور حزب الله التركي وجرائمه المعروفة للجميع" في حين يعتقد الكاتب الكردي التركي نزار أغري "بأن استسلام أوجلان... فضيحة أضرت بالزعامة الكردية، لأن من ضحى بقوافل من شباب الأكراد أولى به أن يضحي بنفسه من أجل قضيته لا أن تخور قواه في أول امتحان. لا سيما وأن أوجلان وحزبه كان يتهم من يطالب بالحقوق الكردية على سبيل التناول السلمي بالخيانة. ولم يتردد أنصار الحزب في قتل أو ضرب أو إهانة الجماعات والأحزاب الكردية التي سعت في سبيل الحل الدبلوماسي دون العنف وسفك الدماء"[٤٣]. وإذا كان فهد السرحان قد تساءل: أوجلان .. هل هو إرهابي؟[٤٤] ليجيب على هذا السؤال بالنفي وبأنه زعيم حركة تحرير قومية، فإن الكاتب العربي تركي الحمد يعتقد[٤٥] بأن أوجلان "قد تحول من زعامة حزب العمال الكردستاني إلى رمز للكفاح الكردي ضد الاستبداد والطغيان والنضال من أجل تمتع الأكراد بهويتهم القومية. في حين يرى الكاتب رضا لاري "بأن أوجلان مناضل وليس إرهابيا وأنه أصبح ضحية مؤامرة دولية من خلال تسليمه خصومه"[٤٦]. وكان عبدالله أوجلان قد شق الرأي التركي العام حول شخصيته من خلال أقواله في المحكمة إلى قسمين[٤٧] حيث يعتقد القسم الأول "أنه شخصية قلقة وخائفة يحاول إنقاذ رأسه من خلال الاعتذار عن أفعاله الإرهابية وطلبه أن يمنح حق الحياة لخدمة الجمهورية والدولة التركية. في حين يعتقد القسم الثاني بأن أوجلان قد أثبت خلال المحاكمة أنه زعيم سياسي يحاول الدفاع عن

إيديولوجية حزب العمال الكردستاني بذكاء وفق تكتيكات تثير العديد من الأسئلة حول أبعادها المحلية والدولية" ومن هنا يعتقد فكرت بيلا مدير تحرير صحيفة ملليت في أنقرة "بأن ثمة شخصييتين لأوجلان تحاكمان في محكمة أمن الدولة الثانية في ايمرالي، هما: عبد الله أوجلان الإرهابي الذي يبدي استعداده لتنفيذ كل أمر يطلب منه مقابل إنقاذ رأسه من المقصلة، وعبدالله أوجلان الثاني الذي يحاول من خلال رسالته الإيديولوجية المقدمة إلى رئيس المحكمة تأكيد شخصيته السياسية كزعيم لحزب العمال الكردستاني الذي يحاول تحقيق الوحدة الديمقراطية من خلال الجمهورية الديمقراطية الموحدة التي يشارك فيها الأتراك والأكراد في برلمان جديد كمجلس تأسيسي ودستور جديد لجمهورية تركيا الديمقراطية"(٤٨) وإذا ألقينا نظرة على أقوال أوجلان في البداية لتأكد لنا مدى صحة آراء فكرت بيلا مدير تحرير ملليت لأن أوجلان حاول منذ الجلسة الأولى لمحاكمته تأكيد كونه زعيماً سياسياً وليس إرهابيا من خلال اعترافه بتحمل كافة مسؤوليات الأعمال التي قام بها، بل إنه أقر بأنه ربما قام بأعمال أكثر مما أتاهم بها. وفي جلسات اليوم الثاني أعلن أوجلان، أن معظم زعماء تركيا: تورغوت أوزال و مسعود يلماز ونجم الدين أربكان حاولوا الإتصال به شخصيا، بأعتباره زعيما سياسياً وعن طريق الآخرين من أجل وقف إطلاق النار وحل القضية الكردية حلاً سلمياً. وإلا فكيف يمكن لهؤلاء الزعماء بالإضافة إلى العديد من الشخصيات السياسية والصحفيين الذين التقوا به، أن يتحدثوا مع إرهابي؟ في حين حاول أوجلان في اليوم الثالث للمحاكمة تأكيد صفته السياسية وزعامته لمنظمة حزب العمال الكردستاني من خلال مساعدات معظم الدول الأوروبية مادياً ولوجستياً وتدريباً لمقاتليه مع أتصال بعض السياسيين الغربيين به لأستطلاع رأيه حول مختلف القضايا الدولية. بل أن أوجلان أراد بالمعلومات التي أدلى بها حول مساعدات الدولة الغربية، بيان القضايا المعلومة حولها والتي سبق لمعظم صحافة العالم نشرها. من أجل تحقيق هدفين: تحذير تلك الدول بضرورة التمسك بوعودها وكلامها حول حمايته وإنقاذه وإلا فإنه سيكشف جميع أوراقها من جهة ورسالة غامضة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تجنب أوجلان حتى اليوم ذكر أسمها، بضرورة العمل على ما تم الاتفاق عليه قبل القبض عليه في نيروبي وإرساله مخفورا إلى استنبول، ومن هنا فإن ثمة رأيا لدى بعض المهتمين الأتراك بالقضية الكردية في المنطقة، يؤكد بأن جميع أقوال أوجلان في المحاكمة مخططة ومدروسة وتهدف لتحقيق أغراض وأهداف بعيدة على الصعيدين المحلي والدولي"(٤٩).

المبحث الثالث

الحل: جمهورية تركية ديمقراطية فيدرالية

قد يكون من المجدي طرح قضية الشعب الكردي الذي لم يحصل حتى الآن على كيان سياسي مستقل رغم أنه أكثر تعدادا من سكان كثير من الدول المستقلة في العالم وله تاريخه وهويته القومية وتراثه وتقاليده ولغته وأرضه التي يفترض أن تؤمن له – نظريا وواقعيا – التمتع بحق إنشاء دولته الخاصة عليها. ورغم قيام الأكراد بعشرات الثورات دفاعاً عن أرضهم و كفاحاً ضد مستعبديهم أو نضالا لتحقيق هويتهم القومية التي أنكرتها الحكومات التي تقطن فيها القومية الكردية وتنكر له المجتمع الدولي بعد أن أصبحت قضيته لعبة في أيدي دولها، الصغيرة والكبيرة، لكي تستثمرها من خلال خلافات زعمائه وتنظيماته كورقة مساومة أو ضغط بالتظاهر بتأييده أو التخلي عنه وفقا لمصالحها وخططها وحساباتها في المنطقة والعالم فإن الأكراد قد أصبحوا دوما ضحية لتلك السياسات المرحلية أو الاستراتيجية المسيطرة على المنطقة والعالم. غير أن مشكلة الأكراد اليوم لا تتجسد في استحالة قيام دولة كردية لهم فحسب، وإنما بالحياة المأساوية التي يعيشها الأكراد في الدول التي أقتسمت أراضيهم وسكانهم مرتين: خلال الصراع الصفوي العثماني عام ١٥١٤ عندما أنقسم الأكراد إلى مؤيدين شيعة للصفويين ويقطنون إيران وإلى مؤيدين سنة للدولة العثمانية والذين يقطنون في ولاياتها المترامية الأطراف. أما التقسيم الثاني فقد حدث بعد الحرب العالمية الدولة العثمانية.والمعاملة الأسوأ يلقاها الأكراد على أيدي السلطات التركية التي لا تكتفي بأستخدام كل وسائل القمع والاضطهاد ضد الأكراد المقيمين على أراضيها بل إنها تذهب أبعد من الدول الأخرى في نفيها لوجود شعب كردي أو هوية في بلادها. بل إنها تعمل بشكل منتظم على إزالة كل معالم تاريخ الأكراد وثقافتهم وخصوصيتهم بحيث يذوب هؤلاء في الدولة التركية والمجتمع التركي. ويلعب الجيش الدور الأساسي في تنفيذ هذه الساسية التي حدد مضمونها أتاتورك مؤسس الدولة التركية، إذا أن الجيش يعتبر نفسه حامي الدولة التركية والمسؤول الأول عن ضمان وحدتها والحفاظ عليها"(٥٠). وإذا كان معظم المحللين في العالم يعزون فشل الحركات الكردية المناضلة من أجل التحرر والانعتاق أو لنيل حقوقهم القومية إلى الصراعات الداخلية من جهة ولكثرة أعداء كردستان والأكراد من جهة ثانية، فإن الإمارات الكردية قد عاشت منذ القرن السادس عشر في حروب وتنافس دون أن تستطيع إحداها أن تسيطر بمفردها على كردستان الكبرى أو تستطيع جميعها بناء كيان مستقل بحيث غدا الصراع الداخلي العشائري – الديني أو الريفي – المدني أو العشائري – الثقافي

أو اليساري – القومي أو التيار التقليدي والتيار الشعبي، ميزة للتاريخ الكردي، نظرا لافتقاده القيادات الكردية المناضلة لفكرة التنظيم السياسي، المؤمن بالديمقراطية الداخلية وبالحوار والانفتاح الديمقراطي على صعيد العلاقات الخارجية، لأن تلك القيادات تسخر كل شيء لتعزيز سلطتها الذاتية حرصاً على المصالح والنفوذ. وفي ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني من عام ١٩٧٨ قام عبدالله أوجلان بتأسيس منظمة العمال الكردستاني في تركيا ليخوض الكفاح المسلح ضد القوات التركية في ١٥ أغسطس ١٩٨٤ من أجل تأسيس الجمهورية الكردية الماوية في منطقة جنوب شرقي تركيا(٥١). ورغم أن هذه المنطقة قد حققت الانتصارات تلو الانتصارات في جنوب شرقي تركيا حتى أستطاعت إعلان آغري منطقة محررة عام ١٩٨٦ إلاّ أن القوات المسلحة التركية قد رمت بكل ثقلها في المنطقة لمكافحة هذه المنظمة بحيث استطاعت حصرها في منطقة جبلية ضيقة ووعرة قرب جبل جودي. غير أن هذه المنظمة كانت قد وثقت علاقتها الخارجية مع معظم بلدان المنطقة والعالم من جهة واستطاعت القضاء على كافة الحركات الكردية اليسارية واليمينية في المنطقة لنشر سيادتها المطلقة عليها من جهة أخرى، ولذلك فقد بات من الصعب على القوات المسلحة التركية القضاء عليها لا سيما وأن دول الجوار وكذلك اليونان وألمانيا كانت تساعدها ماديا ومعنويا ولوجستيا.وقد أثار موقف أوجلان بعد اختطافه والملابسات التي رافقته إلى إثارة السؤال مجددا: هل يستحق الأكراد إقامة دولة قومية لهم؟! يجيب الكاتب الكردي الدكتور محمود عثمان على هذا السؤال بالقول: "إن الأكراد أمة مستقلة بذاتها مثل الأمة العربية والحل المبدئي الجذري والمتكامل في نظري يمكن في قرار حق الأكراد في تقرير المصير وإقامة كيان مستقل، فالأكراد يشكلون أمة بذاتها لها خصوصياتها كالأمم الأخرى تم تقسيمها بالضد من إرادة أبنائها، كالأمة العربية، بين الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية في القرن السادس عشر، من ثم بين الدول التي يعيشون فيها الآن بعد الحرب العالمية الأولى. وهم محرومون من حقوقهم المشروعة ويعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية وتستخدم ضدهم القوة عندما يهبون للمطالبة بهذه الحقوق حتى ضمن هذه الدول التي لا تسودها الديمقراطية وحكم القانون"(٥٢). غير أن أوزال أكد للصحفي حسن بولور "بأنه لم يكن هو الذي طرح فكرة الفيدرالية – الكردية لأول مرة في التاريخ، ولكن الآخرين هم الذين طرحوها – ويقصد عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني ومؤيدو فكرة الجمهورية الثانية في تركيا – فقلت: إذا كان لديهم فكرة جديدة حول الفيدرالية فليطرحوها على بساط البحث(٥٣)، ولكن وفاة أوزال المفاجئ في ١٩٩٣/٤/٧ قد ألقى بكل الآمال المتعلقة بحل القضية الكردية في تركيا حلا سليمان إلى مياه بحر مرمرة، رغم إعلان عبد الله أوجلان

وقف إطلاق النار من طرف واحد لإتاحة الفرصة لأوزال والمؤمنين بفكرة الفيدرالية لمناقشتها. ومن هنا فقد كان عام ١٩٩٣ عام التحولات الفكرية والاستراتيجية للقضية الكردية، حيث أدى انتخاب تانسو تشيللر أستاذة الاقتصاد في جامعة أنقرة وعضو الهيئة الإدارية لحزب الطريق القويم رئيسا للحزب بعد انتخاب رئيسه السابق سليمان دميريل رئيسا للجمهورية بعد وفاة الرئيس أوزال إلى تشديد قبضة القوات المسلحة التركية على الشؤون العامة في تركيا نتيجة العلاقة الوثيقة بين الرؤساء الثلاثة: سليمان دميريل رئيس الجمهورية وتشيللر رئيسة الوزراء ودوغان غونش رئيس أركان الجيش. فكان ذلك مدعاة لتوجيه ضربات موجعة لقوات منظمة حزب العمال الكردستاني من جهة وإلى طرح فكرة غلق الحزب الديمقراطي الحر (PED) الكردي الذي كان يمثله في البرلمان ١٥ نائباً كردياً من منطقة جنوب شرقي تركيا "بتهمة التعاون مع منظمة حزب العمال الكردستاني المحظور" كما بدأ في الوقت نفسه ما أطلق عليه "مضمار أنقرة" عندما قامت تشيللر بدعوة الزعيمين الكرديين العراقيين مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني وجلال الطالباني زعيم الإتحاد الوطني "وإجرائها المصالحة بينهما ومنحهما جواز سفر دبلوماسي وتوجيههما وفتح المجال لهما بالسفر جوا من مطار ديار بكر التركية والاتفاق معهما على محاربة حزب العمال الكردستاني"(٥٤) إضافة إلى إتجاه تشيللر لعقد الاتفاقيات التسليحية مع إسرائيل "وطلب خبرتها المخابراتية لمكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني في تركيا والعالمين العربي والإسلامي"(٥٥) ثم كانت سلسلة الاغتيالات السياسية التي تعرض لها رجال الأعمال الأكراد في مختلف أنحاء تركيا في حوادث (القتل المجهول) كما قام الوسطاء "بنقل رغبة القوات المسلحة التركية في إقرار السلام بمنطقة جنوب شرقي تركيا إلى عبد الله أوجلان زعيم المنظمة الذي أستمر في الالتزام بوقف إطلاق النار لإنجاح العملية بإبلا غ أنقرة بأنه قد تنازل عن مطلبه في الاستقلال وبإقامة الجمهورية الكردية. بل إنه يرى في الدخول في مفاوضات من خلال النواب الأكراد في البرلمان التركي"(٥٦). مما أدى ذلك إلى إتهام نواب الحزب الديمقراطي الحر الكردي بالخيانة العظمى ورفع الحصانة البرلمانية عنهم بالقاء القبض عليهم لتقديمهم إلى المحاكمة والحكم عليهم بالسجن مددا تتراوح بين ٦-١٥ عاما، فكتب أوجلان إلى المجلس الأوروبي ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي والأمم المتحدة بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا "يطلب منهم التدخل لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في تركيا بإلقاء القبض على النواب المنتخبين وتقديمهم إلى المحاكمة، والتأكيد على أن الأتراك والأكراد يمكن لهما أن يعيشا في دولة واحدة فيدرالية موحدة أشبه بالولايات المتحدة أو سويسرا أو إسبانيا"(٥٧). وخلال ذلك طرح

مجموعة من أساتذة العلوم التركية وعلى رأسهم البروفيسور الدكتور محمد الطان أستاذ العلوم السياسية في جامعة أنقرة فكرة (الجمهورية الثانية) التي كانت تعني "إعادة النظر في الأفكار الكمالية لكي تساير منطق العصر ولتكون نبراسا لنا في حياتنا الجديدة بعيدا عن الحظورات السياسية ومنطلقا للاندماج بالإتحاد الأوروبي الذي تسعى تركيا للانضمام إليه منذ أمد بعيد"[٥٨]، فوجدت هذه الفكرة أصداء كبيرة لدى المثقفين ورجال الأعمال وبعض السياسيين، حيث صرح قورقوت أوزال الشقيق الأوسط للرئيس الراحل تورغوت أوزال وأحد وزراء الداخلية السابقين "بأنه يعتقد أن الوقت قد حان لإعادة النظر في العديد من أسس حياتنا السياسية والفكرية بالأخذ بالمبادئ الديمقراطية لمسايرة النظام الدولي الجديد ولا بأس من مناقشة الرأي الذي طرحه عبد الله أوجلان في حل مشكلة جنوب شرقي تركيا – وهي التسمية الرسمية لمشكلة الأكراد في تركيا – بالطرق السلمية حقنا للدماء وتوفيرا للأموال وتحقيقا للأمن والآستقرار"[٥٩] بل إن الملياردير صاقب صابانجي – العماد الثاني بعد رحمي قوج للصناعة والاقتصاد التركي – نشر كراسا عن المشكلة الكردية دعا فيه إلى التفاوض مع الشخصيات الكردية المعروفة غير المنتمية إلى حزب العمال الكردستاني لإقامة دولة فيدرالية كإسبانيا. وفي ١٤ أغسطس ١٩٩٤ قام جم بوينر رئيس اتحاد رجال الأعمال الأتراك (توسياد) وأحد الصناعيين المعروفين بتشكيل (الحركة الديمقراطية الجديدة) وبدأ يطوف أنحاء بلاد الأناضول مع زوجته في سيارة باص تابعة لشركته للدعاية لحركته الجديدة قبل أن يقوم بتحويلها إلى حزب سياسي، إذ فاجأ الرأي العام التركي قبل الانتخابات العامة التي جرت عام ١٩٩٥ بتصريحه الذي يؤكد "أنه لا توجد دولة في العالم ألقت القنابل على أراضيها طيلة عشر سنوات متواصلة مثل تركيا. ويجب أن ندرك بأن أعترافنا بحقوق الأكراد ليس عملا ثوريا وإنما هو وسيلة لإعادة ما سرقناه منهم إليهم عندما أسسنا جمهوريتنا، لا سيما وأن الكمالية قد ماتت ولذلك فإننا بحاجة اليوم إلى بيروسترويكا تركية لإصلاح الأوضاع من جديد في تركيا"[٦٠]. ولكن أولئك الأكاديميين والمثقفين والإعلاميين والسياسيين الذين تعاطفوا مع القضية الكردية قد دفعوا ثمنا باهظا من حريتهم نتيجة السجن والتشرد والبطالة. فقد قامت حكومة تشيللر بغلق حزب العمال الديمقراطي (DEP) بتهمة "مساندة نواب الحزب في المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) لفعاليات حزب العمال الكردستاني بعد إصرار ليلى زانا نائبة ديار بكر عن الحزب المذكور على قراءة القسم في البرلمان باللغة الكردية خلافا للدستور التركي لعام ١٩٨٢ في محاولة لنشر إزدواجية اللغة والانفصالية في تركيا، إضافة إلى حضورهم لمؤتمر باريس عام ١٩٩٣ الخاص ببحث السبل الكفيلة لحل القضية الكردية"[٦١] ثم كان

قرار غلق حزب العمل الديمقراطي (DEP) الكردي وإسقاط الحصانة عن نوابه لتقوم محكمة أمن الدولة شبه العسكرية بمحاكمتهم وإصدار أحكام بالسجين عليم تتراوح بين ٦–١٥ سنة عام ١٩٩٥. وأمام جميع هذه التطورات الدراماتيكية والسياسات الإستراتيجية التي تبنتها الدولة في إنكار الوجود الكردي في تركيا، قام حزب العمال الكردستاني بنشر مجموعة من القنابل البشرية من فدائيي المنظمة في مختلف المدن التركية الرئيسية التي بدأت بتفجير نفسها في مراكز الشرطة ومحلات تجمع العسكريين في محطات القطار ونقل الركاب، مما أحدث ذلك ضجة سياسية كبيرة في الأوساط العسكرية والسياسية التركية والمنظمات السياسية العالمية المتعاطفة مع قضية الأكراد. ففي الوقت الذي شددت فيه (محافظة الأحكام العرفية) في جنوب شرقي تركيا قبضتها على المدن والقصبات والقرى الكردية هناك ومنع انتقال الأشخاص والأمتعة والمواد الغذائية إلى المحافظات الثمان المشمولة بالأحكام العرفية، وهي: ديار بكر، موش، تونجلي، الأزيغ (العزيز)، بأطمان، شيرناك، بنكول وحكاري، استنكرت المنظمات الديمقراطية وحقوق الإنسان الأوروبي "أعمال الإرهاب التي تمارسها القنابل البشرية الكردية التي يذهب ضحيتها الكثير من الأبرياء، وطالبت بوضع حد لهذه المأساة الإنسانية مع دعوة الحكومة التركية لإيجاد الحل السلمي الديمقراطي للقضية الكردية في بلادها"(٦٢). كما يقوم الحزب الآشتراكي الكردي (PSK) الذي يتزعمه كمال بوركاي – الخصم اللدود لعبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، لأن بور كاي يدعو إلى الكفاح السياسي لنيل الأكراد حقوقهم الثقافية والسياسية، ومن هنا فقد شن عليه أوجلان حربا شعواء بحيث اضطر للهجرة إلى ألمانيا و مواصلة كفاحه السلمي من هناك – بإصدار بيان يؤكد فيه "أن الطغمة العسكرية الحاكمة في تركيا بدأت بتصوير القضية الكردية كحركة إرهابية متخذة من أعمال حزب العمال حزب العمال الكردستاني حجة في تنفيذ خططها الموضوعة لإفراغ آلاف القرى الكردية من سكانها وتهجير ملايين الأكراد من مناطق سكانهم في كردستان إلى المناطق الأخرى في حرب قذرة واستقطاب اجتماعي لإخلال التوازن بين الأتراك والأكراد من جهة ولتسليط القوى الرجعية والشوفينية والعسكرية على القوى الديمقراطية والاشتراكية وأنصار السلام في المجتمع التركي من جهة أخرى. مما أدى ذلك إلى إضعاف القوى الداعية – مثلنا – إلى إيجاد الحل السلمي للقضية الكردية وإتاحة الفرصة لصعود القوى السياسية التي تتخذ العنف وسيلة الحل القضية الكردية مثل منظمة حزب العمال الكردستاني، ولذلك فإننا لسنا المسؤولين عن النتيجة التي وصلت إليها القضية الكردية في تركيا، فبعد ١٥ سنة من بدء منظمة حزب العمال الكردستاني بعملياتها المسلحة، عرف القاصي والداني الأخطاء التي ارتكبتها بحق الأكراد

أنفسهم. ومن هنا نعتقد بأن الحركة الكردية في تركيا ستتجه – إن آجلاً أو عاجلاً – للأخذ بالحل السلمي السياسي، وأن النظام العسكري التركي سيخضع للإرادة الشعبية بترك الحل العسكري للقضية الكردية الذي أدى إلى تحطيم الاقتصاد التركي وضرب المسيرة الديمقراطية في البلاد ونشر الفساد والعنف وعصابات المافيا وتعاطي المخدرات في المجتمع التركي وإبعاد تركيا عن المجتمع العالمي المتحضر الذي يطالبها بحل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً سلمياً والاّ فلا مكان لها فيه"[٦٣]. فما هو إطار هذا الحل الديمقراطي السلمي للقضية الكردية؟ يؤكد الكاتب نوح آتش من الحزب الديمقراطي الشعبي (HADEP) الكردي "أن عبارات (الواقع الكردي) و(المواطنة الدستورية) و(الحقوق الثقافية) و(الاعتراف بالهوية العليا والهوية الدنيا) و(الجمهورية الديمقراطية) و(معايير كوبنهاكن الديمقراطية) لا يمكن أن تكون حلا ديمقراطياً وسليما للقضية الكردية، لأن ذلك الحل لا يتعلق بالحقوق الفردية فحسب وإنما بكافة الحقوق الاجتماعية التي أقرتها الأمم المتحدة من جهة كما أن تلك العبارات تشكل نصف الحقيقة الكردية الناقصة، لأن الحقيقة الكردية كاملة تنص على: منح الأكراد حق تقرير المصير، ذلك الحق الذي تمتعت به كافة شعوب العالم من الباسك إلى الكاتالان والغاليج والفالون والفلامان وغيرهم من جهة أخرى. فلماذا يمنح هذا الحق للأقلية التركية في قبرص والألبانيين في كوسوفا والفلسطينيين والباسك ويحجب هذا الحق عن الأكراد"؟[٦٤] ومن هنا فعندما أصبحت تانسو تشيللر رئيسة للوزراء عام **١٩٩٣** بدأت بإتصالات سياسية بأعلى المستويات "لمنح الأكراد حكما ذاتيا مثل الباسك في تركيا"[٦٥] ولكن ضغوط القوات المسلحة التركية وإصرارها على الحل العسكري للقضية الكردية في تركيا أدى إلى تراجع تشيللر عن الموضوع عام **١٩٩٤**. وبعد إلغاء حزب العمال الديمقراطي وإلقاء نوابه في السجن، قام الأكراد بإنشاء الحزب الديمقراطي الشعبي (HADEP) الكردي ودخلوا الإنتخابات العامة في ٢٤ ديسمبر/كانون الأول **١٩٩٥** تحت شعار "منح أوسع الحقوق الإدارية والإقتصادية للإدارات المحلية للأخذ باللامركزية الإدارية" ففاز فيها بـ(٥,٦) بالمائة من الأصوات. ورغم أن هذا الحزب لم يستطع عبور سد العشرة بالمائة لإدخال النواب إلى البرلمان، إلا أنه استطاع الفوز برئاسة ٣٨ بلدية من ضمنها أربع ولايات كبرى تضم أكثرية كردية في جنوب شرقي تركيا، هي: ديار بكر و موش وتونجلي وباطمان وبأكثر بلديات قصبات ولايات الأزيغ وسعرت وشيرناك وآدي يامان وحكاري التي تقطنها الأقلية الكردية. ولكن المدعي العام الجمهوري (وورال صاواش) أقام دعوى ضد (HADEP) أمام محكمة أمن الدولية لغلقه بحجة مساندة حزب العمال الكردستاني وضع إمكاناته الإدارية في بلدياته لتعيين مقاتلي العمال الكردستاني فيها بالإضافة إلى تعيين

العسكريين المفصولين من القوات المسلحة التركية. غير أن المحكمة قد برأت مسؤولي الحزب لعدم توفر الأدلة الثبوتية.

وعندما تولى نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه ذو الاتجاه الإسلامي رئاسة الحكومة الرابعة والخمسين بالائتلاف مع حزب الطريق القويم بزعامة تشيللر في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٩٦ سأله أحد الصحفيين الأجانب عن رأيه في القضية الكردية وكيفية حلها، فقال: "لقد تعرض الأكراد في تركيا إلى معاملة سيئة منذ سنوات عديدة مما أدى إلى تفاقم مشكلتهم، لا سيما بعد إهمال إجراء الإصلاحات في منطقة الشرق وجنوب شرقي تركيا. بل ومنع عنهم التكلم بلغتهم، بحيث عد الحديث باللغة الكردية عصيانا مما خلق مأساة كبرى في تلك المنطقة الواسعة.أما نحن فإننا ننظر إلى قضية جنوب شرقي تركيا نظرة إسلامية، أي أننا نأخذ بالحل الإسلامي للقضية الكردية في تركيا على أساس أنهم أخوة لنا في الدين والعقيدة ومن هنا فإنهم متساوون في الحقوق والواجبات مع الأتراك لذلك فهم ليسوا بحاجة للمطالبة بوضع قومي متميز ماداموا يجدون التسامح في إطار الأخوة الأسلامية التي تسمح للجميع بممارسة لغته وثقافته. لكن ذلك لا يمنح لأخوتنا الأكراد حق القيام بالتدريس والنشر باللغة الكردية"[٦٦]. ولكن عمر حكومة أربكان لم يطل لكي تقوم بتنفيذ مشاريعها ونظامها العادل الذي كان يدعو إليه أربكان، فسقطت في ١٠مايو/مايس ١٩٩٧ بعد أن قام الجيش بانقلابه الأبيض ضدها عندما قام مجلس الأمن القومي بإصدار قرارات ٢٨فبراير/شباط ١٩٩٧ الخاصة بمكافحة النشاط الأصولي الرجعي والإرهابي والانفصالي. وإذا كان عام ١٩٩٨ عام المفاجات بالنسبة للقضية الكردية في تركيا، حيث تلاحقت الأحداث الدراماتيكية الكثيرة بعضها مع البعض الآخر بحيث بدت وكأن ثمة قوة خفية تحرك الأحداث في المنطقة: فقد عقدت اتفاقياتها الاستراتيجية العسكرية مع إسرائيل التي تسمح لإسرائيل بتوسيع مدى مجالها الجوي ليشمل الشرق الأوسط كله، وعادت واشنطن لتؤكد أهمية تركيا في المنطقة "لأن تركيا هي التي ستقرر مصير المنطقة في القرن القادم". وكان الصحفي التركي طايفون طالب أوغلو قد أجرى مقابلة مع أوجلان في أيطاليا، وسأله السؤال نفسه الذي طرحناه في بداية هذا البحث وهو: ماهو مضمون الحل الديمقراطي السلمي للقضية الكردية؟ هل يعني الفيدرالية؟ يجيب أوجلان على ذلك قائلا: "لقد اتصلت بي شخصية سياسية مهمة ذات جذور عسكرية عن طريق الوسطاء وقدمت اقتراحات بناءة لحل القضية الكردية بعد منتصف عام ١٩٩٨. وقد اقتنعت بتلك الاقتراحات فأعلنت في الواحد من سبتمبر/أيلول ١٩٩٨ وقف إطلاق النار من طرف واحد لإتاحة الفرصة لإنضاج تلك الاقتراحات على نار هادئة. ولكن يظهر بأن الفريق الآخر الداعي إلى الحل العسكري، وعلى

رئاسة الجمهورية– استطاع التغلب على هذا التيار السلمي، وإنه عندما زار النمسا أكد (بأنه لا توجد في تركيا مشكلة كردية وأن الجميع يتمتعون بالحقوق نفسها، ولكن هناك حركة إرهابية سنقضي عليها) في وقت اعترف فيه العالم بالوجود الكردي وبالهوية الكردية، ولذلك أقول إن هذا الإنكار ومحاولة محو الأكراد هو الذي أدى بهم إلى حمل السلاح دفاعا عن وجودهم القومي. ولكننا مع ذلك فقد أعلنا وقف إطلاق النار والدعوة إلى حل المشكلة الكردية حلا ديمقراطيا سلميا. وقد كان مصطفى كمال أتاتورك قد فكر في حل القضية بشكل من الأشكال وطرح فكرة الحكم الذاتي ومشاركة الأكراد في الحكم في بداية تأسيس الجمهورية ولكن الموضوع نسي فيما بعد. ولكن الأحداث تسير اليوم في الاتجاه نفسه بعد إيمان الجميع بضرورة وضع حد للقتال الدائر في كردستان والبدء بالكفاح السياسي لتحقيق الأهداف المنشودة"(٦٧). غير أن أوجلان طرح فكرة (إقامة الجمهورية الديمقراطية في تركيا) خلال دفاعه أمام محكمة أمن الدولة الثانية في جزيرة ايمرالي بعد إلقاء القبض عليه في ١٥ فبراير/شباط ١٩٩٩ كبديل عن الفيدرالية التي طرحها خلال عام ١٩٩٧ والتي شرح مضامينها الكاتب الكردي نوح آتش بالقول(٦٨) "تعد بلاد الأناضول جغرافيا وتاريخيا وطنا مشتركا للأكراد والأتراك والقوميات الأخرى التي سكنت فيها منذ فجر التاريخ، لأن بلاد الأناضول أصبحت وطنا قوميا للأتراك بعد معركة ملاز كرد عام ١٠٧١ الميلادية ومن هنا فإن حياتهم المعاشية اليوم وما ينتظرهم في المستقبل لا ترتبط بالرغبة في الحياة المشتركة بأخوة ومودة وصفاء فحسب وإنما تجعل تلك الحياة ضرورة ماسة. ولذلك إقامة دولة قومية واحدة هي غريبة في مثل هذه الجغرافيا والأحداث التاريخية المتلاحقة في بلاد الأناضول والتي قد تكون – أي الدولة القومية الواحدة – سببا للخصومات والخلافات والصراعات التي قد تؤدي إلى الحروب الطاحنة التي تولد عدم الاستقرار وزرع بذور الشك وخلق عدم الطمأنينة والثقة بين تلك الشعوب، وإلى الضعف والتأخر ومن ثم الانفصالية. في حين أن الدولة الفيدرالية، التي تؤلف نوعا من الدول الشعبية التي بدأت تأخذ بها العديد من دول العالم في عصر الانترنيت والعولمة واحترام حقوق الإنسان، تعد أكثر ملاءمة للدول التي تعيش فيها قوميات مختلفة عديدة. لأن الدولة الفيدرالية تغتني بتلك القوميات ذات الثقافة المتباينة وتكون أداة للتصالح الاجتماعي والوحدة الحضارية في إطار دولة القانون والديمقراطية البرلمانية والتعددية الفكرية، بعد أن تمازجت الأرواح واختلطت الدماء وتوحدت المصالح والتطلعات المستقبلية. ولا يتم ذلك إلاّ من خلال إنشاء مجلس تأسيسي ليضع دستورا مؤقتا للبلاد من أجل عرضه على الاستفتاء الشعبي، يقر بالحقوق والحريات العامة لكل القوميات في بلاد مع إعلان العفو العام، ثم القيام بتعداد النفوس ولمرة واحدة وفق أعداد تلك

القوميات من خلال معايير اللغة والانتماء. وعند الانتهاء من كل هذه الاجراءات يتم عقد مؤتمر عام لممثلي كل الأحزاب السياسية في البلاد لإقرار الدستور الدائم، ولتنفيذ كافة متطلبات الفيدرالية: الأخذ باللامركزية الإدارية والمجالس المحلية والولايات ذات الحكم الذاتي في نظام سياسي ديمقراطي وبرلمان مؤلف من مجلسين: النواب المنتخبون في الانتخابات العامة التي تجري كل أربع سنوات مع مجلس ممثلي الولايات واللذين ينتخبان معا رئيس الجمهورية واتخاذ اللغتين التركية والكردية لغة رسمية للدولة مع الاعتراف لكافة القوميات والأقليات بممارسة لغتها وثقافتها وضمان الدولة لتلك الممارسة"(٦٩) وإذا كان النظام العالمي الجديد ذو القطبية الواحدة والمتحكمة بشؤون العالم يعمل على توحيد الدول – كما في قبرص – أو تفتيتها – كالاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا – بحسب مصالحها السياسية والاقتصادية، فإن الأوساط السياسية الرسمية التركية تعتقد بأن الغرب – لا سيما بعد أن رفض الاتحاد الأوروبي قبول تركيا عضوا في النادي الأوروبي عام ١٩٩٧ – يسعى لتقسيم تركيا تنفيذا للمعاهدة التي رفضها مصطفى كمال زعيم حركة التحرير الشعبية عام ١٩٢٠، حيث أكد بولند أجاويد رئيس الوزراء "أن رفض أوروبا قبول تركيا في اتحادها يؤكد رغبتها في تقسيم تركيا وفق بنود سيفر المقبور، ولكننا نود أن نؤكد بأن أوروبا إذا لم تكن بحاجة إلى تركيا فإن تركيا أيضا ليست بحاجة إلى أوروبا ولذلك فإنها – أي تركيا – ستخطط مع أصدقائها لكي تخدم مصالحها في العام والمنطقة"(٧٠). في حين أكد مسعود ييلماز زعيم حزب الوطن الأم وشريك أجاويد في حكومة الأقلية الذي كان يدعمها من الخارج "أن رفض أوروبا قبول تركيا في ناديها يؤكد بأنها قد تحولت إلى مجموعة دول مسيحية، ولذلك فإنها ترفض قبول تركيا المسلمة في عضويتها"(٧١). غير أن ضغوط واشنطن – حليفة تركيا – على الدول الأوروبية ومحاولة إلمانيا لكسب تركيا في صراع المصالح الإقتصادية في منطقة آسيا الوسطى ومعرفة فرنسا لأهمية تركيا الإستراتيجية في منطقة أوراسيا قد دفع بمؤتمر قمة زعماء الإتحاد الأوروبي إلى إعلان قبول عضوية تركيا في الاتحاد في ١٩٩٨/١١/١ بشرط "قيام تركيا بالإصلاح الإداري والسياسي والإقتصادي في البلاد من خلال حل القضية الكردية سلمياً وفق معايير كوبنهاكن الديمقراطية وتسوية نزاعاتها مع اليونان وتشريع القوانين التي تلغي كافة الأحكام التي تتعارض مع حقوق الإنسان والتي تضع قيودا على حرية إبداء الرأي وحل الأزمة الاقتصادية حلا جذريا"(٧٢)، ومن هنا تبدو تركيا بأنها أصبحت رهينة القضية الكردية، بعد أن أدرك العسكريون أنه لا يمكن حل هذه القضية حلا عسكريا لأن تركيا لا تستطيع أن تستمر في هذا الصراع الدموي إلى الأبد.– كما أدرك آبو – وهو اسم الدلال لعبد

الله أوجلان – أن ليس بمقدور منظمته الانتصار على ثاني قوة عسكرية في الحلف الأطلسي وخامس جيش في العالم، واقتنعت أوروبا برأي واشنطن بضرورة كسب تركيا – التي ساهمت في منظومة الدفاع الغربي منذ نصف قرن – إلى جانب الغرب لتقوم بمهمة مكافحة الأصولية الإسلامية التي بدأت تنظم نفسها فيها من خلال المنظمات الإسلامية المسلحة (حزب الله التركي وجبهة التحرير الإسلامي ومنظمة مقاتلو الشرق) بقبولها في الإتحاد الأوروبي. ويبدو أن عبد الله أوجلان قد اقتنع هو الآخر بكل هذه المتغيرات السياسية التي طرأت على المنطقة لكي يتفاهم مع واشنطن في مسرحية القط والفأر من أجل إيجاد الحل السلمي الديمقراطي للقضية الكردية بإعلان أوجلان لوقف إطلاق النار ثم إلقاء السلاح وإصدار الأوامر لمقاتليه بمغادرة تركيا. وقد أقر المؤتمر السابع لمنظمة حزب العمال الكردستاني الذي انعقد خلال ٢–٢٣يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠ في غار كبير بجبل قنديل بمشاركة ٣٨٦ ممثلا للمنظمة من جميع أنحاء العالم، الواقع الجديد للحركة الكردية بوضع استراتيجية جديدة للمنظمة تقوم على "قبول فكرة إلقاء السلاح والأخذ بالنضال السياسي الديمقراطي وبالتالي تحويل الجناح العسكري (ARGK) للحزب إلى (قوة الدفاع الشعبي) وتغيير أسم جبهة تنظيم النضال (ERNK) إلى (الوحدات الديمقراطية الشعبية) وإعادة إنتخاب عبد الله أوجلان زعيما للمنظمة بإجماع الأصوات وإلغاء اللجنة المركزية للحزب من ٧ إلى ٩ أعضاء. وأن يكون علم المنظمة مؤلفا من اللون الأحمر وتتربع نجمة حمراء داخل شمس كردستان الصفراء الزاوية اليسرى العليا منه مع إعداد برنامج السلام المؤلف من سبع مواد"[٧٣]. ولكن إستراتيجية أوجلان الجديدة القائمة على فكرة إقامة الجمهورية الديمقراطية التي يعيش فيها الأتراك والأكراد والأقليات الأخرى في إخاء ووئام سوف لن تتحقق مادام جنرالات الجيش لا يعترفون بمنظمة حزب العمال الكردستاني ناطقا رسميا باسم الأكراد" رغم اعتراف مجلس الأمن القومي في جلسة شهر فبراير عام ٢٠٠٠ بحق تدريس اللغة الكردية في تركيا بصورة فردية بعد السماح للأكراد بممارسة لغتهم في الحياة اليومية والتعليم والنشر الخاص بها فرديا في نطاق السماح للّغات التي يتلاغى بها المواطنون في حياتهم اليومية على ألاّ تكون لتلك اللغات حق السيادة على اللغة التركية التي تعد اللغة الرسمية لكل المواطنين الأتراك"[٧٤]. غير أن تأسيس الحزب الديمقراطي الشعبي (HADEP) الكردي ونيله ٢٣، ١ مليون في أول انتخاب يخوضه عام ١٩٩٩ يعد أنتصارا كبيرا للحركة الكردية السلمية ونضال الأكراد السياسي لنيل حقوقهم من جهة واكتسابه لعواطف قطاعات واسعة من الرأي العام التركي يؤكد بأنه قد وجد ليبقى دون خوف من إغلاقه – للمرة الثانية – وليعد نفسه لنتائج أفضل في الإنتخابات القادمة من جهة أخرى.

لا سيما وأن المجلس الأوروبي الذي وضع (وثيقة المشاركة) لقبول تركيا في الاتحاد الأوروبي أواخر العالم الماضي وقيام تركيا بإعداد (ميثاق العمل الوطني) الذي يتضمن الخطواط العريضة لأهداف تركيا المستقبلية في الإنفتاح الديمقراطي وإجراء الإصلاحات القانونية والسياسية والإقتصادية في البلاد وفق معايير كوبنهاكن الديمقراطية وتقديمه إلى (غونتر فيرهاوغن) المفوض الأوروبي المسؤول عن توسيع نطاق الاتحاد الأوروبي في ٢٦/مارس/ آذار/ ٢٠٠١ ببروكسل إيفاء بتعهداتها- أي تركيا- للمجلس الأوروبي، سيجعل من الحزب الديمقراطي الشعبي الكردي ناطقا باسم أكراد تركيا الراهنة بعد أن كان متهما " بأنه ظل لمنظمة حزب العمال الكردستاني منذ تأسيسه عام ١٩٩٤ وحتى اليوم". ولكن ذلك لا يعني رفض التعامل مع حزب العمال الكردستاني الذي أستطاع خلال ١٥ سنة من إعادة تنظيم نفسه في تركيا والمنطقة والعالم بحيث أصبحت له ممثلياته السياسية في معظم عواصم العالم الكبرى ومنظماته السياسية للطلبة والشباب والنساء ورجال الأعمال والبنوك والشركات القابضة (هولدنغ) وبرلمانه الكردي في المنفى(بلجيكا) الذي يرأسه الكاتب الكردي يشار قايا ومؤتمره الشعبي الذي يعد بمثابة حكومة الظل للمنظمة في المنفى (باريس) والذي يرأسه العالم الكردي البارز عصمت شريف وانلي، وإنما يؤكد ذلك مدى الثقة التي أولتها المنظمات العالمية التقدمية والإنسانية للقضية الكردية في تركيا والتي تقودها منظمة حزب العمال الكردستاني باعتبارها حركة تحررية كردية تناضل من أجل الاعتراف بالهوية الكردية والحقوق القومية والسياسية اللصيقة بالإنسان لتحقيق إنسانيته و آدميته وصولا إلى تطوير نفسه وثقافته ومجتمعه. ولذلك فقد أصدرت هيئة رئاسة منظمة حزب العمال الكردستاني بيانا في ٢٧ مارس/ آذار/٢٠٠١ ونشرتها صحيفة أوزكور بولتيكا(السياسية الحرة) لسان حال المنظمة والصادرة في برلين- أستنبول معا باللغة التركية في اليوم التالي أكدت فيه " أن المنظمة ترفض معاهدة سيفر ببنودها الانفصالية- التقسيمية لبلاد الأناضول مثلما ترفض بنود إتفاقية لوزان ببنودها الناكرة للوجود الكردي وحقوقه المشروعة في تركيا وتطالب بأن يتضمن (ميثاق العمل الوطني) تعهدا بقيام تركيا بإلغاء أحكام الإعدام من قوانينها مع المادة الثامنة من قانون الأحكام العرفية والمادة ٣١٢ من قانون العقوبات التركي اللتين تضعان قيودا ثقيلة على حرية الرأي في تركيا وتمنعان ممارسة الأكراد لحقوقهم في التربية والتعليم والنشر بلغتهم من أجل تطوير ثقافتهم في إطار ضمان الدولة لممارسة تلك الحقوق والحريات من جهة ولإتاحة الفرصة لكافة الأقليات القومية والدينية والمذهبية في تركيا بممارسة الحريات العامة لتطوير ثقافتها ومجتمعاتها من جهة أخرى. إن هذه النظرة الإنسانية الواسعة النطاق إلى حقوق الأقليات في تركيا-

والعالم- ورغبة الغرب في حل المشكلة الكردية في تركيا حلا سلميا وديمقراطيا تنسجمان مع تطلعات الشعب الكردي في تركيا، الذي يبلغ تعداده بين ١٢و١٥ مليون نسمة، في إقامة الدولة الفيدرالية الديمقراطية الموحدة التي تتمتع فيها جميع الأقليات بالحقوق الممنوحة للأكثرية القومية من جهة وبكفالة الدولة لضمان حسن ممارسة تلك الحقوق والحريات من جهة أخرى وخلال السنتين أو الخمس القادمة على أكثر تقدير وإلا فإن منظمة حزب العمال الكردستاني ستعلن حكومتها الكردية في المنفى- وعلى الأكثر في فرنسا أو إيطاليا- ليقوم الاتحاد الأوروبي بإجبار تركيا على قبول هذا الحل عن طريق قوة تدخلها السريع المزمع إنشاؤها عام ٢٠٠٣ وبالتعاون مع حلف شمال الأطلسي، وكما حدث في يوغسلافيا، إذا بقي جنرالات الجيش التركي مصرين على رأيهم" بأن منح الأكراد حقوقهم الثقافية والسياسية في تركيا أو أن أنضمام تركيا إلى التحاد الأوروبي سوف يؤدي إلى تقسيم تركيا" لأن البلدان التي أنضمت إلى الأتحاد الأوروبي لم تنقسم على نفسها بل أصبحت أكثر تطورا وتمتعا بالديمقراطية والاستقرار السياسي، كما أن الفيدرالية الأمريكية بولاياتها الخمسين تعد اليوم أعظم قوة سياسية وإقتصادية وعسكرية، بل وأصبحت القطب الأوحد الذي يوجه السياسية الدولية ويقوم بنشر إيدلوجيته المسيطرة على العالم أجمع. ومن هنا فقد دعا عبدالله أوجلان زعيم منظمة حزب العمال الكردستاني في رسالة نوروز الموجهة إلى شعوب الشرق الأوسط في ٢١ مارس/ آذار/ ٢٠٠١ لإقامة إتحاد فيدرالي فيما بينها نظراً للحاجة" إلى ضرورة تكوين جبهة قوية من شعوب الشرق الأوسط لمواجهة المخاطر التي تواجهها، من خلال القيام بإنتفاضة عارمة لتحقيق الديمقراطية في بلادها" وقد أوضح يوسف توهاللي عضو الهيئة الإدارية لحزب العمال الكردستاني فكرة أوجلان بالقول:" إن العالم يتجه نحو الديمقراطية الاجتماعية في ثورة دائمة ضد التخلف والتبعية والاستعمار الجديد مما يستدعي ذلك تضامن شعوب الشرق الأوسط من أجل تحقيق أنماط تنميتها الوطنية لغرض النهوض في جميع مناحي الحياة وللاندماج في الحياة الديمقراطية ضمن النظام العالمي الجديد. ولما كانت شعوب بلاد الأناضول والرافدين والشرق الأوسط بحدودها الجغرافية التي تضم الأتراك والأكراد والعرب والفرس والتركمان والآشوريين والأرمن تشكل وحدة جغرافية- تاريخية متكاملة فإن إقامة إتحاد فيدرالي بين هذه الشعوب هو الحل الأمثل لجميع مشاكلها التي تعاني منها منذ حوالي قرن من الزمان. فإن كان ليس ثمة سبب في معاداة هذه الشعوب بعضها للبعض الآخر، فإن أسباباً كثيرة تدعو هذه الشعوب إلى تكوين الاتحاد الفيدرالي الديمقراطي من أجل التقدم والازدهار لاسيما وأننا جميعاً أحفاد حضارة وادي الرافدين وبلاد الأناضول"(٧٥).

مصادر وهوامش الفصل الثامن

١- مجلة أيدينك Aydinlik التركية الصادر في ١٤/١/١٩٩٤.

٢- مقابلة مع د. إبراهيم الداقوقي، بعنوان: ماذا تعرف عن أكراد تركيا. منشورة في جريد العراق بغداد، العدد الصادر في ٢٣/٣/١٩٩٢.

3-Miliyet gazetesi, 17.02.1994.

4-Ozgur Bakis,23.01. 2000.

5-Yeni Safak, 23.01.2000.

٦- نجمت هذه الحادثة عن إصطدام سيارة مرسيدس -٦٠٠ يسوقها سداد بوجاق نائب أورفا عن حزب الطريق القويم ورئيس عشائر بوجاق الكردية وزعيم تنظيمات محافظي القرى (وهي التي تضم المرتزقة الأكراد المتعاونين مع الحكومة في محاربة تنظيمات حزب العمال الكردستاني منذ عام ١٩٨٧) بشاحنة كبيرة في طريق ازمير- أستنبول، قرب باليكسير في موقع يدعى (صرصورلك) حيث قتل فيها كل من محمد جاتلي أحد زعماء المافيا المتعاونين مع الدولة السرية والذي تبحث عنه الانتربول ببطاقة حمراء للقبض عليه وحسين قرجاداغ مدير أمن أستنبول سابقاً ومدير مدرسة إعداد الشرطة الخاصة (قوات التدخل السريع) والراقصة خوليا عشيقة محمد جاتلي، حيث نجا بوجاق من الحادث بأعجوبة بعد أن أصيب بكسور عديدة، وقد أثار هذا الحادث سؤالا كبيراً حول أسباب إجتماع النائب بوجاق وضابط الأمن قوجا داغ مع زعيم المافيا محمد جاتلي المبحوث عنه دوليا، في سيارة واحدة.

٧- مقال أحمد بانقو أوغلو، سفير تركيا لدى المملكة العربية السعودية، بعنوان: لهذه الأسباب لاحقنا أوجلان. المنشور في الشرق الأوسط، العدد الصادر بتاريخ ٢٣/٣/١٩٩٩.

8- ozgur Politika,26.

والعدد الصادر في ١٧/٤/٢٠٠١ من الصحيفة نفسها.

٩- د. إبراهيم الداقوقي، أكراد الشرق الأوسط : ثورات في المنطقة وتطاحن مصالح في دهاليز لعبة الأمم، مجلة الإصلاح- دبي العدد ٣٨٥ الصادر في ١٥/١/١٩٩٨.

10-Akit gazetesi, 28&29. 09.1996.

١١- مقابلة مع الدكتور إبراهيم الداقوقي، المصدر المشار إليه في الهامش رقم ٢ أعلاه.

١٢- المصدر نفسه المشار إليه في الهامش رقم ٢ أعلاه.

١٣- بو كشابان، أكراد أذربيجان، باكو- ١٩٣٢، ص ٥-٧ باللغة الأذرية.

١٤- إبراهيم الياس الداقوقي، الجمهورية الكردية الحمراء: أقامها لينين وهدمها ستالين ويعيد إحياءها أوجلان، مجلة الإصلاح - دبي العديد ٤٣٨الصادر في ١/٣/٢٠٠١.

15-Milliyet gazetesi, 28. 11. 1988.

.8991 .20.30,isetezag habas-61

17-Tuncay Ozkan Operasyon,istanbul-200,sh 51.

18-Miliyet gaZetesi, 16.01.1995.

١٩- تونجاي اوزكان، المؤامرة،المصدر المشار إليه في الهامش رقم ٢١، ص ٥١.

٢٠- المصدر السابق نفسه، ص ٥٢.

21-Sabah gazetesi, 02.60.1996.

٢٢- تونجاي اوزكان، المصدر السابق ،ص٤ -٥٥.

23- Hurriyet gazetesi, 22.60.1998.

٢٤- أوزكاي اوجان، المصدر السابق نفسه،ص٦٩-٧٠.

25- Hurriyet gazetesi ,26.10.1998.

26- Hurriytet gazetesi,26.10.1998.

٢٧- أوزكاي اوجان، المصدر السابق نفسه، ص١١.

28-Sabah gazetesi, 22.02. 1999.

٢٩- صحيفة الشرق الأوسط العدد الصادر في ١٩٩٩/٢/٢٦.

30- Hurriyet gazetesi, 10.01. 2000.

٣١- صحيفة الشرق الأوسط العدد الصادر في ٢٠٠٠/١/١٤.

32- urriyet gazetesi, 13.11.1997.

33-Miliyet gazetesi ,27.11.1997.

34-Sabah gazetesi ,25.12.1997.

٣٥- صحيفة الشرق الأوسط، العدد الصادر في ١٩٩٨/١٠/٢٢.

٣٦- صحيفة الشرق الأوسط، العدد الصادر في ١٣/١٠/ ١٩٩٨.

٣٧- صحيفة الشرق الأوسط، العدد الصادر في ١٩٩٨/١١/٢١.

38- Sabah gazetesi, 29.11.1998.

٣٩- مجلة الوطن العربي، العدد ١١٦ الصادر في ١٩٩٩/٧/٩

٤٠- صحيفة الشرق الأوسط، العدد الصادر في ١٠/١٠/ ١٩٩٩.

41-Kemal Burkay 25, uzun Soluku bir mucadele, koln 1999, sh 39-59.

٤٢- صحيفة الشرق الأوسط، العدد الصادر في ١٩٩٩/١٠/١٣.

٤٣- صحيفة الشرق الأوسط، العدد الصادر في ١٩٩٩/٣/٢.

٤٤- صحيفة الشرق الأوسط، العدد الصادر في ١٩٩٩/٢/٢٨.

٤٥- صحيفة الشرق الأوسط العدد الصادر في ٢٤/٢/ ١٩٩٩.

٤٦- صحيفة الشرق الأوسط، العدد الصادر في ٤/٦/ ١٩٩٩.

47-Milliet gazetesi, 04.06. 1999.

٤٨- صحيفة الشرق الأوسط، العدد الصادر في ٤/٦/ ١٩٩٩.

٤٩-عمر أبو النصر، الأكراد والفلسطينيون واليهود، مجلة الوطن العربي، العدد ١١٤٨ الصادر في ٥/٣/١٩٩٩.

50-Milliyet gazetesi, 18.04. 1984.

٥١- هل يستحق الأكراد دولة كردية مستقلة؟ مجلة -لندن العدد الصادر في ١٩/١/١٩٩٩.

52-Milliyet gazetesi, 07.12.1998.

53-Hurriyet gazetesi, 11,12, 1993 .

54-Sabah gazetesi, 28.12.1993.

55-Sabah gazetesi, 26. 03.1993 .

56-Sabah gazetesi, 04.06. 1993.

57-Aydinlik gazetesi, 14.01.1994.

58-Milliyet gazetesi, 03.04. 1994.

59-Hurriyet gazetesi, 21.08.1995.

61-Sabah gazetesi, 16.03.1997.

60-Sabah gazetesi, 09.06.1994.

٦٢- كمال بوركاي، ٢٥عاماً من الكفاح المبدئي الطويل، كولن- ألمانيا ١٩٩٩، ص٣٧-٥٧ (بالتركية).

63-Nuh Ates, Federal cozum, istanbul sh73-77-2000

٦٤- إبراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، الطبعة الثانية - ١٩٩٩

65-Sabah gazetesi, 04.02.1997

٦٦- تونجاي اوزكان، المصدر السابق نفسه، ٢٠٦-٢٠٩.

٦٧- نوح آتش، الفيدرالية هو الحل للقضية الكردية، أستنبول -٢٠٠٠،ص٨٤.

٦٨- نوح آتش، المصدر السابق نفسه، ص ٨٤-٨٩.

69-Milliyet gazetesi, 01.12. 1997 .

70-Sabah gazetesi , 06.12. 1997.

71-Hurritet gazetesi, 03. 11. 1998.

72-Ozgur Poklitika ,31.12.2000.

73-Milliyet gazetesi, 28.02.2000.

74-Ozgur politika gazetesi, 21.03. 2000 .

الفهرس